

مَجْمُوعَةُ فَتَاوَى

شيخ الإسلام أحمد بن تيمية

« قَدَّسَ اللَّهُ رُوحَهُ »

جَمَعَ وَتَرْتِيبُ

عبد الرحمن بن محمد بن قاسم « رَحِمَهُ اللَّهُ »

وساعده ابنه محمد « وَفَّقَهُ اللَّهُ »

المجلد السابع عشر

طُبِعَ بِأَمْرٍ

خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود

أَجَزَلَ اللَّهُ مَثُوبَتَهُ

طُبعت هذه الفتاوى في

مَجْمَعِ الْمَلِكِ فَهْدٍ لَطِبَائِعَةِ الْمُصَنَّفِ الشَّرِيفِ

في المدينة المنورة

تحت إشراف

وَزَارَةِ الشُّؤُونِ الْإِسْلَامِيَّةِ وَالْأَوْقَافِ وَالْدَّعْوَةِ وَالْإِشْرَافِ

بالمملكة العربية السعودية

عام ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م

③ مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف ، ١٤١٥ هـ .

لهيئة مكتبة الملك فهد الوطنية

ابن تيمية ، أحمد بن عبدالحليم

فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية .

٥٥٢ ص : ١٧ × ٢٤ سم

ردمك ٦-٢٠-٧٧-٩٩٦ (مجموعة)

٣٧-٧٧-٩٩٦ (ج ١٧)

١ - الفتاوى الإسلامية ٢ - الفقه الحنبلي ١ - العنوان

١٥/٢٠٠٩

ديوي ٢٥٨،٤

رقم الإيداع : ١٥/٢٠٠٩

ردمك : ٦-٢٠-٧٧-٩٩٦ (مجموعة)

٣٧-٧٧-٩٩٦ (ج ١٧)

كتاب

التفسير

الجزء الرابع

تفسير سورة الإخلاص والمعوذتين

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده .

سورة البقرة

سُورَةُ الْبَقَرَةِ

تقي الدين أبو العباس أحمد بن نيمية رضي الله عنه

عما ورد في سورة (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ) أنها تعدل ثلث القرآن (١)
وكذلك ورد في سورة (الزلزلة) و (قُلْ يَتِيمَاءُ الْكٰفِرُونَ)
و (الفاتحة) ، هل ما ورد في هذه المعادلة ثابت في المجموع ، أم في
البعض ؟ ومن روى ذلك ؟ وما ثبت من ذلك ؟ وما معنى هذه المعادلة
وكلام الله واحد بالنسبة إليه عز وجل ؟ وهل هذه المفاضلة — بتقدير

(١) تسمى «جواب أهل العلم والإيمان أن (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ) تعدل ثلث القرآن» .

ثبوتها — متعددة إلى الأسماء والصفات ، أم لا ؟ والصفات القديمة والأسماء القديمة هل يجوز المفاضلة بينها ، مع أنها قديمة ؟ ومن القائل بذلك ، وفي أي كتبه قال ذلك ، ووجه الترجيح في ذلك بما يمكن من دليل عقلي ونقل ؟

فأجاب رضي الله عنه

الحمد لله . أما الذي أخرجه أصحاب الصحيح — كالبخاري ومسلم — فأخرجوا فضل (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ) ، وروى عن الدارقطني أنه قال : لم يصح في فضل سورة أكثر مما صح في فضلها . وكذلك أخرجوا فضل (فاتحة الكتاب) ، قال صلى الله عليه وسلم فيها « إنه لم ينزل في التوراة ولا في الإنجيل ولا في القرآن مثلاً » لم يذكر فيها أنها تعدل جزءاً من القرآن كما قال في (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ) « إنها تعدل ثلث القرآن » ففي صحيح البخاري عن الضحاك المشرقي عن أبي سعيد الخدري قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لأصحابه : « أيعجز أحدكم أن يقرأ بثلاث القرآن في ليلة ؟ » فشق ذلك عليهم وقالوا : أينما يطيق ذلك يا رسول الله ؟ قال « الله الواحد الصمد ثلث القرآن » . وفي صحيح مسلم عن معمر بن أبي طلحة عن أبي الدرداء عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « أيعجز أحدكم أن يقرأ في ليلة ثلث القرآن ؟ »

قالوا : وكيف يقرأ ثلث القرآن ؟ قال « قل هو الله أحد تعدل ثلث القرآن » .

وروى مسلم أيضاً عن أبي الدرداء عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إن الله جزأ القرآن ثلاثة أجزاء ، فجعل قل هو الله أحد جزءاً من أجزاء القرآن » . وفي صحيح البخاري عن عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي صعصعة عن أبي سعيد أن رجلاً سمع رجلاً يقرأ (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ) يرددها ، فلما أصبح جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم فذكر ذلك له ، وكان الرجل يتقالمها ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « والذي نفسي بيده ، إنها لتعدل ثلث القرآن » . وأخرج عن أبي سعيد قال : أخبرني أخي قتادة بن النعمان أن رجلاً قام في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ من السحر (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ) لا يزيد عليها .. الحديث « بنحوه . وفي صحيح مسلم عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « احشدوا ، فإنني سأقرأ عليكم ثلث القرآن » قال : فحشد من حشد ، ثم خرج نبي الله صلى الله عليه وسلم فقرأ (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ) ثم دخل ، فقال بعضنا لبعض : إني أرى هذا خبراً جاءه من السماء ، فذاك الذي أدخله . ثم خرج نبي الله صلى الله عليه وسلم فقال « إني قلت لكم سأقرأ عليكم ثلث القرآن ، ألا إنها تعدل ثلث القرآن » وفي لفظ له قال : خرج علينا رسول الله

صلى الله عليه وسلم فقال « أقرأ عليكم ثلث القرآن » فقرأ (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ * اللَّهُ الصَّمَدُ) حتى ختمها .

وأما حديث « الزلزلة » و (قُلْ يَتَائِبُ الْكٰفِرُوْنَ) فروى الترمذي عن أنس بن مالك قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من قرأ إذا زلزلت ، عدلت له نصف القرآن . ومن قرأ قل يا أيها الكافرون عدلت له ربع القرآن » . وعن ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إذا زلزلت تعدل نصف القرآن ، وقل يا أيها الكافرون تعدل ربع القرآن » رواها الترمذي وقال عن كل منها : غريب .

وأما حديث (الفاتحة) فروى البخاري في صحيحه عن أبي سعيد ابن المعلّى قال : كنت أصلي في المسجد ، فدعاني رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم أجبه ، فقلت : يا رسول الله ، إني كنت أصلي . قال « ألم يقل الله : (اَسْتَجِيبُوا لِلّٰهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ) ثم قال « لأعلمنك سورة هي أعظم سورة في القرآن » قال (الْحَمْدُ لِلّٰهِ رَبِّ الْعٰلَمِيْنَ) هي السبع المثاني والقرآن العظيم » . وفي السنن والمسانيد من حديث العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لأبي بن كعب « ألا أعلمك سورة ما أنزل في التوراة ولا في الإنجيل ولا في الزبور ولا في الفرقان مثلها — قال — فإنّي أرجو

أن لا تخرج من هذا الباب حتى تعلمها » وقال فيه « كيف تقرأ في الصلاة ؟ » فقرأت عليه أم القرآن ، فقال « والذي نفسي بيده ، ما أنزل في التوراة ولا في الإنجيل ولا في الزبور ولا في القرآن مثلها ، إنها السبع المثاني والقرآن العظيم الذي أعطيته » . ورواه مالك في الموطأ عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبي سعيد مولى عامر بن كرز مرسلًا . وفي صحيح مسلم عن عقبة بن عامر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ألم تر آيات أنزلت الليلة لم ير مثلهن قط ، (قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ) ، و (قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ) . وفي لفظ : قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم « أنزل علي آيات لم ير مثلهن قط ، المعوذتان » ، فقد أخبر في هذا الحديث الصحيح أنه لم ير مثل المعوذتين ، كما أخبر أنه لم ينزل في التوراة ولا في الإنجيل ولا في الزبور ولا في القرآن مثل الفاتحة ، وهذا مما يبين فضل بعض القرآن على بعض .

فصل

وأما السؤال عن معنى هذه المعادلة مع الاشتراك في كون الجميع كلام الله ، فهذا السؤال يتضمن شيئين :

أحدهما : أن كلام الله هل بعضه أفضل من بعض أم لا ؟

والثاني : ما معنى كون (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ) تعدل ثلث القرآن ؟

وما سبب ذلك ؟

فنقول :

أما الأول فهو « مسألة كبيرة » والناس متنازعون فيها نزاعاً منتشرأً فطوائف يقولون : بعض كلام الله أفضل من بعض ، كما نطقت به النصوص النبوية : حيث أخبر عن (الفاتحة) أنه لم ينزل في الكتب الثلاثة مثلها . وأخبر عن سورة (الإخلاص) أنها تعدل ثلث القرآن وعدلها لثلاثة يمنع مساواتها لمقدارها في الحروف . وجعل (آية الكرسي) أعظم آية في القرآن كما ثبت ذلك في الصحيح أيضاً وكما ثبت ذلك في صحيح مسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لأبي بن كعب « يا أبا المنذر ، أتدري أي آية في كتاب الله معك أعظم » ؟ قال : قلت : الله ورسوله أعلم . قال : « يا أبا المنذر أتدري أي آية من كتاب الله أعظم ؟ » قال : فقلت : (اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ) قال : فضرب في صدري وقال : « ليهنك العلم أبا المنذر » . ورواه ابن أبي شبة في مسنده بإسناد مسلم ، وزاد فيه « والذي نفسي بيده ! إن لهذه الآية لساناً وشفقتين تقدس الملك عند ساق العرش » . وروي أنها سيدة آي القرآن . وقال في المعوذتين : « لم ير مثلهن قط »

وقد قال تعالى (مَا نَسَخَ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا) فأخبر أنه يأتي بخير منها أو مثلها . وهذا بيان من الله لكون تلك الآية قد يأتي بمثلها تارة أو خير منها أخرى ، فدل ذلك على أن

الآيات تتماثل تارة وتتفاضل أخرى . وأيضاً فالتوراة والإنجيل والقرآن جميعها كلام الله مع علم المسلمين بأن القرآن أفضل الكتب الثلاثة . قال تعالى : (وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيِّمًا عَلَيْهِ) . وقال تعالى : (إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ) وقال تعالى : (قُلْ لِّينِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا) وقال تعالى :

(اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُتَشَابِهًا مَثَانِي تَقْشَعِرُّ مِنْهُ جُلُودُ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ثُمَّ تَلِينُ جُلُودُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ) . فاخبر أنه

أحسن الحديث ، فدل على أنه أحسن من سائر الأحاديث المنزلة من عند الله وغير المنزلة . وقال تعالى (وَلَقَدْ آتَيْنَاكَ سَبْعًا مِنَ الْمَثَانِي وَالْقُرْآنَ الْعَظِيمَ) . وسواء كان المراد بذلك الفاتحة أو القرآن كله فإنه يدل على أن القرآن العظيم له اختصاص بهذا الوصف على ما ليس كذلك .

وقد سمي الله القرآن كله مجيداً وكراماً وعزيراً . وقد تحدى الخلق بأن يأتوا بمثله ، أو بمثل عشر سور منه ، أو بمثل سورة منه فقال : (فَلْيَأْتُوا بِحَدِيثٍ مِثْلِهِ إِنْ كَانُوا صَادِقِينَ) . وقال (فَأْتُوا بِعَشْرِ سُورٍ مِثْلِهِ مُفْتَرِيَاتٍ) . وقال : (فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ)

وخصه بأنه لا يقرأ في الصلاة إلا هو ، فليس لأحد أن يقرأ غيره مع قراءته ولا بدون قراءته ، ولا يصلي بلا قرآن ، فلا يقوم غيره

مقامه مع القدرة عليه . وكذلك لا يقوم غير الفاتحة مقامها من كل وجه باتفاق المسلمين ، سواء قيل بأنها فرض تعاد الصلاة بتركها ، أو قيل بأنها واجبة بإثم تاركها ولا إعادة عليه ، أو قيل إنها سنة ، فلم يقل أحد إن قراءة غيرها مساو لقراءتها من كل وجه .

وخص القرآن بأنه لا يمس مصحفه إلا طاهر ، كما ثبت ذلك عن الصحابة — مثل سعد وسلمان وابن عمر — وجماهير السلف والخلف الفقهاء الأربعة وغيرهم . ومضت به سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم في كتابه الذي كتبه لعمر بن حزم الذي لا ريب في أنه كتبه له ، ودل على ذلك كتاب الله . وكذلك لا يقرأ الجنب القرآن عند جماهير العلماء الفقهاء الأربعة وغيرهم كما دلت على ذلك السنة .

وتفضيل أحد الكلامين بأحكام توجب تشريفه يدل على أنه أفضل في نفسه ، وإن كان ذلك ترجيحاً لأحد المتماثلين بلا مرجع ، وهذا خلاف ما علم من سنة الرب تعالى في شرعه بل وفي خلقه ، وخلاف ما تدل عليه الدلائل العقلية مع الشرعية .

وأيضاً فقد قال تعالى : (وَأَتَّبِعُوا أَحْسَنَ مَا أُنزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ) وقال تعالى : (فَبَشِّرْ عِبَادِ * الَّذِينَ يَسْمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ) وقال تعالى : (فَخُذْهَا بِقُوَّةٍ وَأْمُرْ قَوْمَكَ يَأْخُذُوا بِأَحْسَنِهَا) . فدل على

أن فيما أنزل حسن وأحسن ، سواء كان الأحسن هو الناسخ الذي يجب الأخذ به دون المنسوخ ، إذ كان لا ينسخ آية إلا يأتي بخير منها أو مثلها ، أو كان غير ذلك .

والقول بأن كلام الله بعضه أفضل من بعض هو القول المأثور عن السلف ، وهو الذي عليه أئمة الفقهاء من الطوائف الأربعة وغيرهم ، وكلام القائلين بذلك كثير منتشر في كتب كثيرة ، مثل ما سيأتي ذكره عن أبي العباس ابن سريج في تفسيره لهذا الحديث بأن الله أنزل القرآن على ثلاثة أقسام : ثلث منه أحكام ، وثلث منه وعد ووعد ، وثلث منه الأسماء والصفات . وهذه السورة جمعت الأسماء والصفات .

ومثل ما ذكره أصحاب الشافعي وأحمد في مسألة تعيين الفاتحة في الصلاة ، قال أبو المظفر منصور بن محمد السمعاني الشافعي في كتابه « الاصطلام » وأما قولهم : إن سائر الأحكام المتعلقة بالقرآن لا تختص بالفاتحة ، قلت : سائر الأحكام قد تعلقت بالقرآن على العموم ، وهذا على الخصوص ، بدليل أن عندنا قراءة الفاتحة على التعيين مشروعة على الوجوب وعندكم على السنة . قال : وقد قال أصحابنا إن قراءة الفاتحة لما وجبت في الصلاة وجب أن تتعين الفاتحة ، لأن القرآن امتاز عن غيره بالإعجاز ، وأقل ما يحصل به الإعجاز سورة . وهذه السورة أشرف السور لأنها السبع المثاني ، ولأنها تصلح عوضاً عن جميع السور ولا

تصلح جميع السور عوضاً عنها ، ولأنها تشتمل على ما لا تشتمل سورة ما على قدرها من الآيات ، وذلك من الثناء والتحميد للرب والاستعانة والاستعاذة والدعاء من العبد . فإذا صارت هذه السورة أشرف السور ، وكانت الصلاة أشرف الحالات ، فتعينت أشرف السور في أشرف الحالات . هذا لفظه ، فقد نقل عن أصحاب الشافعي أن هذه السورة أشرف السور ، كما أن الصلاة أشرف الحالات ، وبينوا من شرفها على غيرها ما ذكروه .

وكذلك ذكر ذلك من ذكره من أصحاب أحمد ، كالقاضي أبي يعلى بن القاضي أبي حازم بن القاضي أبي يعلى بن الفراء ، قال في تعليقه — ومن خطه نقلت — قال في مسألة كون قراءة الفاتحة ركناً في الصلاة : أما الطريق المعتمد في المسألة فهو أنا نقول : الصلاة أشرف العبادات وجبت فيها القراءة ، فوجب أن يتعين لها أشرف السور ، والفاتحة أشرف السور ، فوجب أن تتعين . قال : واعلم أنا نحتاج في تمهيد هذه الطريقة إلى شيئين : أحدهما : أن الصلاة أشرف العبادات ، والثاني : أن الحمد أشرف السور . واستدل على ذلك بما ذكره قال : وأما الدليل على أن فاتحة الكتاب أشرف ، فالنص ، والمعنى ، والحكم :

أما النص فما تقدم من أنها عوض من غيرها . وعن أبي سعيد

الحذري عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « فاتحة الكتاب شفاء من السم » . وقال الحسن البصري : أنزل الله مائة كتاب وأربعة كتب من السماء أودع علومها أربعة منها : التوراة والإنجيل والزبور والفرقان ، ثم أودع علوم هذه الأربعة الفرقان ، ثم أودع علوم القرآن المفصل ، ثم أودع علوم المفصل فاتحة الكتاب . فمن علم تفسيرها كان كمن علم تفسير جميع كتب الله المنزلة ، ومن قرأها فكأنما قرأ التوراة والإنجيل والزبور والقرآن .

وأما المعنى فهو أن الله قابلهما بجميع القرآن فقال : (وَلَقَدْ آتَيْنَاكَ سَبْعًا مِّنَ الْمَثَانِ وَالْقُرْآنَ الْعَظِيمَ) . وهذه حقيقة لا بدانيها غيرها فيها قلت : هذا على قول من جعلها هي السبع المثاني وجعل القرآن العظيم جميع القرآن . قال : ولأنها تسمى « أم القرآن » وأم الشيء أصله ومادته ، ولهذا سمي الله مكة « أم القرى » لشرفها عليهن . ولأنها السبع المثاني ، ولأنها تشتمل على ما لا تشتمل عليه سورة من الثناء والتحميد للرب تعالى والاستعانة به والاستعاذة والدعاء من العبد على ما قال النبي صلى الله عليه وسلم « يقول الله تعالى : قسمت الصلاة بيني وبين عبدي » الحديث المشهور . قال : ولأنه لم ينزل مثلها في التوراة ولا في الإنجيل ولا في الزبور ولا في شيء من الكتب ، يدل عليه أنها تيسر قراءتها على كل أحد مالا يتيسر غيرها من القرآن .

وتضرب بها الأمثال ، ولهذا يقال : فلان يحفظ الشيء مثل الفاتحة .
وإذا كانت بهذه المثابة فغيرها لا يساويها في هذا ، فاختصت بالشرف .
ولأنها السبع المثاني ، قال أهل التفسير : معنى ذلك أنها ثنتي قراءتها
في كل ركعة . قال بعضهم : ثني نزولها على النبي صلى الله عليه وسلم
قلت : وفيه أقوال آخر .

قال : وأما الحكم فلأنه تستحب قراءتها في كل ركعة ، وبكره
الإخلال بها ، ولولا أنها أشرف لما اختصت بهذا المعنى ، يدل
عليه أن عند المنازعين — يعنى أصحاب أبي حنيفة — أن من أخل
بقراءتها وجب عليه سجود السهو . فنقول : لا يخلو إما أن تكون
ركناً أو ليست بركن ، فإن كانت ركناً وجب أن لا تجبر بالسجود ،
وإن لم تكن ركناً وجب أن لا يجب عليه سجود . قلت : يعني بذلك
أن السجود لا يجب إلا بترك واجب في حال العمد ، فإذا سها عنه
وجب له السجود ، وما كان واجباً فإذا تعمد تركه وجب أن تبطل
صلاته ، لأنه لم يفعل ما أمر به ، بخلاف من سها عن بعض الواجبات
فإن هذا يمكن أن يجبر ما تركه بسجود السهو . ومذهب مالك وأحمد
وأبي حنيفة أن سجود السهو واجب ، لأن من الواجبات عندم ما إذا
تركه سهواً لم تبطل الصلاة . كما لا تبطل بالزيادة سهواً باتفاق العلماء ،
ولو زاد عمداً لبطلت الصلاة . لكن مالكا وأحمد في المشهور عنهما يقولان :

ما كان واجباً إذا تركه عمداً بطلت صلاته ، وإذا تركه سهواً ففنه ما يبطل الصلاة ومنه ما ينجبر بسجود السهو ، فترك الركوع والسجود والقراءة يبطل الصلاة مطلقاً ، وترك التشهد الأول عندها يبطل الصلاة عمده ، ويجب السجود لسهوه . وأما أبو حنيفة فيقول : الواجب الذي ليس بفرض — كالفاتحة — إذا تركه كان مسيئاً ولا يبطل الصلاة . والشافعي لا يفرق في الصلاة بين الركن والواجب . ولكن فرق بينهما في الحج هو وسائر الأئمة .

والمقصود هنا ذكر بعض من قال إن الفاتحة أشرف من غيرها .

وقال أبو عمر بن عبد البر : وأما قول النبي صلى الله عليه وسلم لأبي . « هل تعلم سورة ما أنزل الله في التوراة ولا في الإنجيل ولا في الزبور ولا في القرآن مثلها ؟ » فعناء مثلها في جمعها لمعانى الخير ، لأن فيها الثناء على الله عز وجل بما هو أهله ، وما يستحقه من الحمد الذي هو له حقيقة لا لغيره ، لأن كل نعمة وخير منه لا من سواه ، فهو الخالق الرازق لا مانع لما أعطى ولا معطي لما منع ، وهو محمود على ذلك ، وإن حمد غيره فإليه يعود الحمد . وفيها التعظيم له وأنه الرب للعالم أجمع ومالك الدنيا والآخرة ، وهو المعبود والمستعان . وفيها تعليم الدعاء والهدى ، ومجانبة طريق من ضل وغوى . والدعاء لباب العبادة ، فهي أجمع سورة للخير ليس في الكتب مثلها على هذه

الوجوه . قال : وقد قيل إن معنى ذلك أنها تجزئ الصلاة بها دون غيرها ولا تجزئ غيرها عنها . وليس هذا بتأويل مجتمع عليه . قلت : يعنى بذلك أن فى هذا نزاعا بين العلماء ، وهو كون الصلاة لا تجزئ إلا بها ، وهذا يدل على أن الوصف الأول متفق عليه بين العلماء وهو أنها أفضل السور .

ومن هذا الباب ما فى الكتاب والسنة من تفضيل القرآن على غيره من كلام الله التوراة والإنجيل وسائر الكتب ، وأن السلف كلهم كانوا مقرين بذلك ليس فيهم من يقول الجميع كلام الله فلا يفضل القرآن على غيره ، قال الله تعالى : (اللَّهُزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُّتَشَبِّهًا مِّثْقَالِي) فأخبر أنه أحسن الحديث ، وقال تعالى : (نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ بِمَا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ هَذَا الْقُرْآنَ وَإِنْ كُنْتَ مِنْ قَبْلِهِ لَمَنِ الْغَفْلِينَ) .

« وأحسن القصص » قيل إنه مصدر ، وقيل إنه مفعول به . قيل : المعنى نحن نقص عليك أحسن الاقتصاص ، كما يقال نكلمك أحسن التكليم ونبين لك أحسن البيان . قال الزجاج : نحن نبين لك أحسن البيان . والقاص الذي يأتى بالقصة على حقيقتها . قال وقوله : (بِمَا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ هَذَا الْقُرْآنَ) أي بوحينا إليك هذا القرآن ، ومن قال هذا قال بما أوحينا إليك هذا القرآن ، وعلى هذا القول فهو كقوله : نقرأ

عليك أحسن القراءة ، وتتلوا عليك أحسن التلاوة . والثاني أن المعنى نقص عليك أحسن ما يقص ، أي أحسن الأخبار المقصوصات . كما قال في السورة الأخرى : (اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ) وقال : (وَمَنْ أَصْدَقُ مِنْ اللَّهِ قِيلًا) . وبديل على ذلك قوله في قصة موسى : (فَلَمَّا جَاءَهُ وَقَصَّ عَلَيْهِ الْقَصَصَ) ، وقوله : (لَقَدْ كُنَّا فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةً لِأُولِي الْأَلْبَابِ) المراد خبرهم ونبأهم وحديثهم ، ليس المراد مجرد المصدر .

والقولان متلازمان في المعنى كما سنبينه ، ولهذا يجوز أن يكون هذا المنصوب قد جمع معنى المصدر ومعنى المفعول به لأن فيه كلا المعنيين ، بخلاف المواضع التي يبين فيها الفعل المفعول به فإنه إذا انتصب بهذا المعنى امتنع المعنى الآخر .

ومن رجع الأول من النحاة — كالزجاج وغيره — قالوا : القصص مصدر ، يقال قص أثره يقصه قصصاً ومنه قوله تعالى : (فَأَرْتَدَّا عَلَىٰ آثَارِهِمَا قَصَصًا) . وكذلك اقتص أثره وتقصص ، وقد اقتصت الحديث : رويته على وجهه ، وقد اقتص عليه الخبر قصصاً . وليس القصص بالفتح جمع قصة كما يظنه بعض العامة . فإن ذلك يقال في قصص بالكسر واحده قصة ، والقصة هي الأمر والحديث الذي يقص ، فعلة بمعنى مفعول وجمعه قصص بالكسر . وقوله : (نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ) بالفتح لم يقل أحسن القصص بالكسر ، ولكن

بعض الناس ظنوا أن المراد أحسن القصص بالكسر ، وأن تلك القصة قصة يوسف ، وذكر هذا طائفة من المفسرين .

ثمذكروا : لم سميت أحسن القصص ؟ فقل : لأنه ليس في القرآن قصة تتضمن من العبر والحكم والنكت ما تتضمن هذه القصة . وقل : لامتداد الأوقات بين مبتدأها ومنتهاها . وقل لحسن محاورة يوسف وإخوته ، وصبره على أذام ، وإغضائه عن ذكر ما تعاطوه عند اللقاء ، وكرمه في العفو . وقل لأن فيها ذكر الأنبياء والصالحين والملائكة والشياطين والإنس والجن والأنعام والطيروسير الملوك والممالك والتجار والعلماء والجهال والرجال والنساء ومكرهن وحيلهن ، وفيها أيضاً ذكر التوحيد والفقه والسير وتعبير الرؤيا والسياسة والمعاشرة وتدبير المعاش ، فصارت أحسن القصص لما فيها من المعاني والفوائد التي تصلح للدين والدنيا . وقل فيها ذكر الحبيب والمحبوب . وقل « أحسن » بمعنى أعجب .

والذين يجعلون قصة يوسف أحسن القصص منهم من يعلم أن « القصص » بالفتح هو النبأ والخبر ، ويقولون هي أحسن الأخبار والأنباء ، وكثير منهم يظن أن المراد أحسن القصص بالكسر ، وهؤلاء جهال بالعربية ، وكلا القولين خطأ ، وليس المراد بقوله : (أَحْسَنَ الْقَصَصِ) قصة يوسف وحدها ، بل هي مما قصه الله ، ومما يدخل في أحسن القصص ،

ولهذا قال تعالى في آخر السورة : (وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُوْحِيْ
إِلَيْهِمْ مِنْ أَهْلِ الْقُرَىٰ أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِنْ
قَبْلِهِمْ وَلَدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا أَفَلَا تَعْقِلُونَ * حَقَّ إِذَا اسْتَيْشَسَ الرَّسُلُ
وَعُظِنُوا أَنَّهُمْ قَدْ كُذِبُوا جَاءَهُمْ نَصْرُنَا فَنُجِّيَ مِنْ نَشَأٍ وَلَا يُرْدُّ بِأُسْنَانٍ الْقَوْمُ
الْمُجْرِمِينَ * لَقَدْ كَانَ فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ لِأُولِي الْأَلْبَابِ مَا كَانَ حَدِيثًا يُفْتَرَىٰ
وَلَكِنْ تَصْدِيقَ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ كُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ
يُؤْمِنُونَ) فبين أن العبرة في قصص المرسلين ، وأمر بالنظر في عاقبة من
كذبهم ، وعاقبتهم بالنصر .

ومن المعلوم أن قصة موسى وما جرى له مع فرعون وغيره أعظم وأشرف
من قصة يوسف بكثير كثير ، ولهذا هي أعظم قصص الأنبياء التي تذكر في
القرآن ، ثابها الله أكثر من غيرها ، وبسطها وطولها أكثر من غيرها ؛ بل
قصص سائر الأنبياء — كنوح وهود وصالح وشعيب وغيرهم من المرسلين —
أعظم من قصة يوسف ، ولهذا تلى الله تلك القصص في القرآن ولم يثن قصة
يوسف ، وذلك لأن الذين عادوا يوسف لم يعادوه على الدين بل عادوه
عداوة دنيوية ، وحسدوه على محبة أبيه له وظلموه فصر وانقى الله ،
وابتلي صلوات الله عليه بمن ظلمه وبمن دعاه إلى الفاحشة فصر وانقى الله
في هذا وفي هذا ، وابتلي أيضاً بالملك فابتلي بالسراء والضراء فصر
وانقى الله في هذا وهذا ، فكانت قصته من أحسن القصص ، وهي

أحسن من القصص التي لم تنقص في القرآن ، فإن الناس قد يظلمون ويحسدون ويدعون إلى الفاحشة ويبتلون بالملك ، لكن ليس من لم يذكر في القرآن ممن اتقى الله وصبر مثل يوسف ، ولا فيهم من كانت عاقبته أحسن العواقب في الدنيا والآخرة مثل يوسف .

وهذا كما أن قصة أهل الكهف وقصة ذي القرنين كل منهما هي في جنسها أحسن من غيرها . فقصة ذي القرنين أحسن قصص الملوك ، وقصة أهل الكهف أحسن قصص أولياء الله الذين كانوا في زمن الفترة .

فقوله تعالى : (نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ) يتناول كل ما قصه في كتابه ، فهو أحسن مما لم يقصه ، ليس المراد أن قصة يوسف أحسن ما قص في القرآن . وأين ماجرى ليوسف مما جرى لموسى ونوح وإبراهيم وغيرهم من الرسل ؟! وأين ما عودى أولئك مما عودى فيه يوسف ؟! وأين فضل أولئك عند الله وعلو درجاتهم من يوسف — صلوات الله عليهم أجمعين ؟ وأين نصر أولئك من نصر يوسف ؟ فإن يوسف كما قال الله تعالى : (وَكَذَلِكَ مَكَّنَّا لِيُوسُفَ فِي الْأَرْضِ يَتَّبِعُوا مِنْهَا حَيْثُ يَشَاءُ نُصِيبُ بِرَحْمَتِنَا مَنْ نَشَاءُ وَلَا نُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ) وأذل الله الذين ظلموه ثم تابوا ، فكان فيها من العبرة أن المظلوم المحسود إذا صبر واتقى الله كانت له العاقبة ، وأن الظالم الحاسد قد

يتوب الله عليه ويعفو عنه ، وأن المظلوم ينبغي له العفو عن ظلمه إذا قدر عليه .

وبهذا اعتبر النبي صلى الله عليه وسلم يوم فتح مكة لما قام على باب الكعبة وقد أذل الله له الذين عادوه وحاربوه من الطلقاء — فقال : « ماذا أنتم قائلون ؟ » فقالوا : نقول أخ كريم ، وابن عم كريم . فقال : « إني قائل لكم كما قال يوسف لإخوته : (لَا تَثْرِبَ عَلَيْكُمْ أَيُّومٌ يَعْفُرُ اللَّهُ لَكُمْ وَهُوَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ) » . وكذلك عائشة لما ظلمت وافترى عليها وقيل لها : إن كنت ألممت بذنب فاستغفري الله وتوبي إليه ، فقالت في كلامها : أقول كما قال أبو يوسف (فَصَبْرٌ جَمِيلٌ وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ عَلَى مَا تَصِفُونَ) . ففي قصة يوسف أنواع من العبرة للمظلوم والمحسود والمبتلى بدواعي الفواحش والذنوب وغير ذلك .

لكن أين قصة نوح وإبراهيم وموسى والمسيح ونحوم ممن كانت قصته أنه دعا الخلق إلى عبادة الله وحده لا شريك له فكذبوه وآذوه وآذوا من آمن به ؟ فإن هؤلاء أودوا اختياراً منهم لعبادة الله فعودوا ، وأودوا في محبة الله وعبادته باختيارهم . فإنهم لولا إيمانهم ودعوتهم الخلق إلى عبادة الله لما أودوا ، وهذا بخلاف من أودى بغير اختياره كما أخذ يوسف من أبيه بغير اختياره ، ولهذا كانت محنة يوسف بالنسوة وامرأة العزيز ، واختياره السجن على معصية الله .

أعظم في إيمانه ، ودرجته عند الله وأجره من صبره على ظلم إخوته له ؛ ولهذا يعظم يوسف بهذا أعظم مما يعظم بذلك ، ولهذا قال تعالى فيه : (كَذَلِكَ لِنَصْرِفَ عَنْهُ السُّوءَ وَالْفَحْشَاءَ إِنَّهُ مِنْ عِبَادِنَا الْمُخْلَصِينَ)

وهذا كالصبر عن المعاصي مع الصبر على المصائب ، فالأول أعظم وهو صبر المتقين أولياء الله . قال سهل بن عبد الله التستري : أفعال البر يفعلها البر والفاجر ، ولن يصبر عن المعاصي إلا صديق ، ويوسف صلوات الله عليه كان صديقاً نبيّاً . وأما من يظلم بغير اختياره ويصبر فهذا كثير ، ومن لم يصبر صبر الكرام سلاسلو البهائم . وكذلك إذا مكن المظلوم وقهر ظلمه فتاب الظالم وخضع له فغفوه عنه من المحاسن والفضائل ، لكن هذا يفعله خلق كثير من أهل الدين وعقلاء الدنيا ، فإن حلم الملوك والولاة أجمع لأمرهم وطاعة الناس لهم وتأليفهم لقلوب الناس ، وكان معاوية من أحلم الناس ، وكان المأمون حليماً حتى كان يقول : لو علم الناس محبتي في العفو تقربوا إلي بالذنوب ، ولهذا لما قدر على من نازعه في الملك — وهو عمه إبراهيم بن المهدي — عفا عنه .

وأما الصبر عن الشهوات والهوى الغالب لله ، لا رجاء لمخلوق ولا خوفاً منه ، مع كثرة الدواعي إلى فعل الفاحشة ، واختياره الحبس الطويل على ذلك كما قال يوسف : (رَبِّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِي إِلَيْهِ) فهذا لا يوجد نظيره إلا في خيار عباد الله الصالحين وأوليائه

المتقين ، كما قال تعالى : (كَذَلِكَ لِنَصْرِفَ عَنْهُ السُّوءَ وَالْفَحْشَاءَ إِنَّهُ مِنْ عِبَادِنَا
الْمُخْلِصِينَ) فهذا من عباد الله المخلصين الذين قال الله تعالى فيهم :
(إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ) ، ولهذا لم يصدر من يوسف
الصديق ذنب أصلاً ، بل الهم الذي هم به لما تركه الله كتب له به حسنة
ولهذا لم يذكر عنه سبحانه توبة واستغفاراً كما ذكر توبة الأنبياء كآدم
وداود ونوح وغيرهم ، وإن لم يذكر عن أولئك الأنبياء فاحشة والله
الحمد ، وإنما كانت توباتهم من أمور آخر هي حسنات بالنسبة إلى غيرهم
ولهذا لا يعرف ليوسف نظير فيما ابتلى به من دواعي الفاحشة وتقواه
وصبره في ذلك ، وإنما يعرف لغيره ما هو دون ذلك كما في الصحيحين
عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « سبعة يظلهم الله تحت ظل
عرشه يوم لا ظل إلا ظله : إمام عادل ، وشاب نشأ في عبادة الله ،
ورجل معلق قلبه بالمسجد إذا خرج حتى يعود إليه ، ورجلان تحابا في
الله اجتمعاً على ذلك وتفرقاً عليه ، ورجل دعت امرأته ذات منصب وجمال
فقال : إني أخاف الله ، ورجل ذكر الله خالياً ففاضت عيناه ، ورجل
تصدق بصدقة فأخفاها حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه »

وإذا كان الصبر على الأذى لئلا يفعل الفاحشة أعظم من صبره على
ظلم إخوانه ، فكيف بصبر الرسل على أذى المكذبين لئلا يتركوا ما
أمروا به من دعوتهم إلى عبادة الله وحده وأمرهم بالمعروف ونهيهم عن

المنكر ؟ فهذا الصبر هو من جنس الجهاد في سبيل الله ، إذ كان الجهاد مقصوداً به أن تكون كلمة الله هي العليا وأن الدين كله لله ، فالجهاد والصبر فيه أفضل الأعمال كما قال النبي صلى الله عليه وسلم : « رأس الأمر الإسلام ، وعموده الصلاة ، وذروة سنامه الجهاد في سبيل الله » وهو حديث صحيح رواه الإمام أحمد والترمذي وصححه ، وهو من حديث معاذ بن جبل الطويل — وهو أحب الأعمال إلى الله — فالصبر على تلك المصيبة صبر المهاجر الذي هجر ما نهى عنه ، وصبر المجاهد الذي جاهد نفسه في الله وجاهد عدو الله الظاهر والباطن ، والمهاجر الصابر على ترك الذنب إنما جاهد نفسه وشيطانه ثم يجاهد عدو الله الظاهر لتكون كلمة الله هي العليا ويكون الدين كله لله ، وصبر المظلوم صبر المصاب .

لكن المصاب بمصيبة سماوية تصبر نفسه مالا تصبر نفس من ظلمه الناس ، فإن ذاك يستشعر أن الله هو الذي فعل به هذا فتتأس نفسه من الدفع والمعاقبة وأخذ الثأر ، بخلاف المظلوم الذي ظلمه الناس فإن نفسه تستشعر أن ظالمه يمكن دفعه وعقوبته وأخذ ثأره منه ، فالصبر على هذه المصيبة أفضل وأعظم كصبر يوسف صلوات الله عليه وسلامه وهذا يكون لأن صاحبه يعلم أن الله قدر ذلك فيصبر على ذلك كالمصاب السماوية ، ويكون أيضاً لينال ثواب الكاظمين الغيظ والعافين عن

الناس والله يحب المحسنين ، وليسلم قلبه من الغل للناس ، وكلا النوعين يشترك في أن صاحبه يستشعر أن ذلك بذنوبه ، وهو مما يكفر الله به سيئاته ويستغفر ويتوب ، وأيضاً فيرى أن ذلك الصبر واجب عليه ، وأن الجزع مما يعاقب عليه . وإن ارتقى إلى الرضا رأى أن الرضا جنة الدنيا ، ومستراح العابدين ، وباب الله الاعظم . وإن رأى ذلك نعمة لما فيه من صلاح قلبه ودينه وقربه إلى الله وتكفير سيئاته وصونه عن ذنوب تدعوه إليها شياطين الإنس والجن شكر الله على هذه النعم .

فالمصائب السماوية والآدمية تشترك في هذه الأمور ، ومعرفة الناس بهذه الأمور وعلمهم بها هو من فضل الله يمن به على من يشاء من عباده ؛ ولهذا كانت أحوال الناس في المصائب وغيرها متباينة تبايناً عظيماً . ثم إذا شهد العبد القدر وأن هذا أمر قدره الله وقضاه وهو الخالق له ، فهو مع الصبر يسلم للرب القادر المالك الذي يفعل ما يشاء وهذا حال الصابر ، وقد يسلم تسليمه للرب المحسن المدبر له بحسن اختياره الذي « لا يقضي للمؤمن قضاء إلا كان خيراً له : إن أصابته سراء شكر فكان خيراً له ، وإن أصابته ضراء صبر فكان خيراً له » كما رواه مسلم في صحيحه عن صهيب عن النبي صلى الله عليه وسلم . وهذا تسليم راض لعلمه بحسن اختيار الله له ، وهذا يورث الشكر . وقد يسلم تسليمه للرب المحسن إليه المتفضل عليه بنعم عظيمة . وإن لم

ير هذا نعمة فيكون تسليمه تسليم راض غير شاكر . وقد يسلم تسليمه لله الذي لا إله إلا هو المستحق لأن يعبد لذاته ، وهو محمود على كل ما يفعله ، فإنه عليم حكيم رحيم ، لا يفعل شيئاً إلا لحكمة ، وهو مستحق لمحبة وعبادته وحمده على كل ما خلقه . فهذا تسليم عبد عابد حامد ، وهذا من المحمدين الذين هم أول من يدعى إلى الجنة ، ومن بينهم صاحب لواء الحمد ، وآدم فمن دونه تحت لوائه . وهذا يكون القضاء خيراً له ونعمة من الله عليه .

لكن يكون حمده لله ورضاء بقضائه من حيث عرف الله وأحبه وعبده ، لاستحقاقه الألوهية وحده لا شريك له ، فيكون صبره ورضاء وحمده من عبادته الصادرة عن هذه المعرفة والشهادة ، وهذا يشهد بقلبه أنه لا إله إلا الله ، والإله عنده هو المستحق للعبادة ، بخلاف من لم يشهد إلا مجرد ربوبيته ومشيتته وقدرته ، أو مجرد إحسانه ونعمته ، فإنهما مشهدان ناقصان قاصران ، وإنما يقتصر عليهما من نقص علمه بالله وبدينه الذي بعث به رسله وأنزل به كتبه ، كأهل البدع من الجهمية والقدرية الجبرية والقدرية المعتزلة ، فإن الأول مشهد أولئك ، والثاني مشهد هؤلاء ، وشهود ربوبيته وقدرته ومشيتته مع شهود رحمته وإحسانه وفضله مع شهود إلهيته ومحبه ورضاء وحمده والثناء عليه ومجده هو مشهد أهل العلم والإيمان من أهل السنة والجماعة التابعين بإحسان

للسابقين الأولين من المهاجرين والأنصار .

وهذه الأمور لبسطها موضع آخر .

والمقصود هنا أن هذا يكون للمؤمن في عموم المصائب ، وما يكون بأفعال المؤمنين فله فيه كظم الغيظ والعفو عن الناس . ويوسف الصديق صلوات الله عليه كان له هذا ، وأعلى من ذلك الصبر عن الفاحشة مع قوة الداعي إليها ، فهذا الصبر أعظم من ذلك الصبر ، بل وأعظم من الصبر على الطاعة . ولهذا قال سبحانه في وصف المتقين الذين أعد لهم الجنة : (وَسَارِعُوا إِلَىٰ مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ * الَّذِينَ يُنْفِقُونَ فِي السَّرَّاءِ وَالضَّرَّاءِ وَالْكِبَاطِ وَالْغَيْظِ وَالْعَافِينَ عَنِ النَّاسِ وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ * وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَحِشَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ ذَكَرُوا اللَّهَ فَاسْتَغْفَرُوا لِذُنُوبِهِمْ وَمَن يَغْفِرِ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ وَلَمْ يُصِرُّوْا عَلَىٰ مَا فَعَلُوا وَهُمْ يَعْلَمُونَ * أُولَٰئِكَ جَزَاؤُهُمْ مَّغْفِرَةٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَجَنَّاتٌ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَنِعْمَ أَجْرُ الْعَامِلِينَ)

فوصفهم بالكرم والحلم وبالإففاق وكظم الغيظ والعفو عن الناس . ثم لما جاءت الشهوات المحرمات وصفهم بالتوبة منها فقال (وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَحِشَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ ذَكَرُوا اللَّهَ فَاسْتَغْفَرُوا لِذُنُوبِهِمْ وَمَن يَغْفِرِ الذُّنُوبَ

إِلَّا اللَّهَ وَلَمْ يُصِرُّوْا عَلَى مَا فَعَلُوا) فوصفهم بالتوبة منها

وترك الإصرار عليها لا بترك ذلك بالكلية ؛ فإن النبي صلى الله عليه وسلم قال في الحديث الصحيح « كتب على ابن آدم حظه من الزنا أدرك ذلك لا محالة : فالعينان تزنيان وزناها النظر ، والأذن تزني وزناها السمع ، واللسان يزني وزناه المنطق ، واليد تزني وزناها البطش ، والرجل تزني وزناها المشي ، والقلب يتمنى ويشتهي والفرج يصدق ذلك أو يكذبه » . وفي الحديث « كل بني آدم خطاء ، وخير الخطائين التوابون » . فلا بد للإنسان من مقدمات الكبيرة ، وكثير منهم يقع في الكبيرة فيؤمر بالتوبة ، ويؤمرون أن لا يصروا على صغيرة ، فإنه لا صغيرة مع إصرار ولا كبيرة مع استغفار .

وبوسف صلى الله عليه وسلم صبر على الذنب مطلقاً ، ولم يوجد منه إلا م تركه لله كتب له به حسنة . وقد ذكر طائفة من المفسرين أنه وجد منه بعض المقدمات ، مثل حل السراويل والجلوس مجلس الخائن ونحو ذلك ، لكن ليس هذا منقولاً نقلاً يصدق به ، فإن هذا لم ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم . ومثل هذه الإسرائيليات إذا لم تنقل عن النبي صلى الله عليه وسلم لم يعرف صدقها ، ولهذا لا يجوز تصديقها ولا تكذيبها إلا بدليل ، والله تعالى يقول في القرآن : (كَذَلِكَ لِنَصْرِفَ عَنْهُ السُّوءَ وَالْفَحْشَاءَ) فدل القرآن على أنه صرف عنه السوء

والفحشاء مطلقاً ، ولو كان قد فعل صغيرة لتاب منها . والقرآن ليس فيه ذكر توبته . ومن وقع منه بعض أنواع السوء والفحشاء لم يكن ذلك قد صرف عنه بل يكون قد وقع وتاب الله عليه منه ، والقرآن يدل على خلاف هذا . وقد شهدت النسوة له أنهن ما علمن عليه من سوء ، ولو كان قد بدت منه هذه المقدمات لكانت المرأة قد رأت ذلك ، وهي من النسوة اللاتي شهدن وقلن ما علمنا عليه من سوء ، وقالت مع ذلك : (وَلَقَدْ رَوَدُّنَّ عَنْ نَفْسِهِ فَاَسْتَعْصَمَ) وقالت : (أَنَا رَوَدُّنَّ عَنْ نَفْسِهِ وَإِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ) . وقوله (سوء) نكرة في سياق النفي ، فدل ذلك على أن المرأة لم تر منه سوءاً ، فإن الهم في القلب لم تطلع عليه ، ولو اطلعت عليه فإنه إذا تركه الله كان حسنة ، ولو تركه مطلقاً لم يكن حسنة ولا سيئة ، فإنه لا إثم فيه إلا مع القول أو العمل .

وأما قصة نوح وإبراهيم وموسى وعيسى وغيرهم صلوات الله عليهم فتلک أعظم ، والواقع فيها من الجانبين ، فما فعلته الأنبياء من الدعوة إلى توحيد الله وعبادته ودينه وإظهار آياته وأمره ونهيه ووعدته ووعيده ومجاهدة الكاذبين لهم والصبر على أذامهم هو أعظم عند الله ، ولهذا كانوا أفضل من يوسف صلوات الله عليهم أجمعين ، وما صبروا عليه وغنه أعظم من الذي صبر يوسف عليه وغنه ، وعبادتهم لله

وطاعتهم وتقوام وصبرهم بما فعلوه أعظم من طاعة يوسف وعبادته وتقواه ، أولئك أولوا العزم الذين خصهم الله بالذكر في قوله : (وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ وَمِنْكَ وَنُوحٍ وَإِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ)

وقال تعالى : (شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَاهُ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ) ،

وهم يوم القيامة الذين تطلب منهم الأمم الشفاعة ، وبهم أمر خاتم الرسل أن يقتدى في الصبر فقل له :

(فَأَصْبِرْ كَمَا صَبَرَ أُولُو الْعَزْمِ مِنَ الرُّسُلِ وَلَا تَسْتَعْجِلْ لَهُمْ) فقصصهم

أحسن من قصة يوسف ؛ ولهذا تناها الله في القرآن ، لاسيما قصة موسى . قال الإمام أحمد بن حنبل : أحسن أحاديث الأنبياء حديث تكليم الله لموسى .

والمقصود هنا أن قوله : (أَحْسَنَ الْقَصَصِ) قد قيل إنه مصدر ، وقيل إنه مفعول به ، والقولان متلازمان . لكن الصحيح أن القصص مفعول به وإن كان أصله مصدراً ، فقد غلب استعماله في المقصوص كما في لفظ الخبر والنبأ ، والاستعمال يدل على ذلك كما تقدم ذكره ، وقد اعترف بذلك أهل اللغة ، قال الجوهري : وقد قص عليه الخبر قصصاً ، والاسم أيضاً القصص بالفتح وضع موضع المصدر حتى صار أغلب عليه ، فقوله أحسن القصص كقوله : نخبرك أحسن الخبر ، وننبئك أحسن النبأ ،

ونحدثك أحسن الحديث . ولفظ « الكلام » يراد به مصدر كلمه تكليماً ، ويراد به نفس القول ، فإن القول فيه فعل من القائل هو مسمى المصدر ، والقول ينشأ عن ذلك الفعل ، ولهذا تارة يجعل القول نوعاً من العمل لأنه حاصل بعمل ، وتارة يجعل قسيماً له يقال : القول والعمل وكذلك قد يقال في لفظ « القصص » و « البيان » ، و « الحديث » ، و « الخبر » ، ونحو ذلك .

فإذا أريد بالقصص ونحوه المصدر الذي مسماه الفعل فهو مستلزم للقول والقول تابع ، وإذا أريد به نفس الكلام والقول فهو مستلزم للفعل تابع للفعل ، فالمصادر الجارية على سنن الأفعال يراد بها الفعل كقولك كلمته تكليماً وأخبرته إخباراً ، وأما ما لم يجر على سنن الفعل — مثل الكلام والخبر ونحو ذلك — فإن هذا إذا أطلق أريد به القول ، وكذلك قد يقال في لفظ القصص فإن مصدره القياسي قصاً مثل عده عدداً ومده مدداً وكذلك قصه قصاً ، وأما قصص فليس هو قياس مصدر المضعف ولم يذكر وأعلى كونه مصدرأ إلا قوله (فَأَرْتَدَّاعَلَىءَاثَارِهِمَا قَصَصًا) وهذا لا يدل على أنه مصدر ، بل قد يكون اسم مصدر أقيم مقامه كقوله : (وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا) وإن جعل مصدر قص الأثر لم يلزم أن يكون مصدر قص الحديث ؛ لأن الحديث خبر ونبأ ، فكان لفظ قصص كلفظ خبر ونبأ وكلام .

وأسماء المصادر في باب الكلام تتضمن القول نفسه وتدل على فعل القائل بطريق التضمن واللزوم ، فإنك إذا قلت : الكلام والخبر والحديث والنبأ والقصص ، لم يكن مثل قولك : التكليم والإنباء والإخبار والتحديث ، ولهذا يقال إنه منصوب على المفعول به ، واسم المصدر ينتصب على المصدر كما في قوله (وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا) فإذا قال : كلمته كلاماً حسناً ، وحديثه حديثاً طيباً ، وأخبرته أخباراً سارة ، وقصصت عليه قصصاً صادقة ونحو ذلك كان هذا منصوباً على المفعول به لم يكن هذا كقولك كلمته تكليماً وأنبأته إنباءً . فتبين أن قوله (أَحْسَنَ الْقَصَصِ) منصوب على المفعول ، وكل ما قصه الله فهو أحسن القصص ولكن هذا إذا كان يتضمن معنى المصدر ومعنى المفعول به جاز أن ينتصب على المعنيين جميعاً ، فإنهما متلازمان ، تقول : قلت قولاً حسناً وقد أسمعته قولاً ، ولم يسمع الفعل الذي هو مسمى المصدر وإنما سمع الصوت ونقول قال يقول قولاً فتجعله مصدرأً ، والصوت نفسه ليس هو مسمى المصدر إنما مسمى المصدر الفعل المستلزم للصوت ولكن هما متلازمان .

ولهذا تنازع أهل السنة والحديث في التلاوة والقرآن هل هي القرآن المتلو أم لا ؟ وقد تفتن ابن قتيبة وغيره لما يناسب هذا المعنى وتكلم عليه ، وسبب الاشتباه أن المتلو هو القرآن نفسه الذي هو الكلام ، والتلاوة قد يراد بها هذا ، وقد يراد بها نفس حركة التلاوي

وفعله ، وقد يراد بها الأمران جميعا ، فمن قال : التلاوة هي المتلو ، أراد بالتلاوة نفس القرآن المسموع وذلك هو المتلو ، ومن قال غيره أراد بالتلاوة حركة العبد وفعله وتلك ليست هي القرآن ، ومن نهى عن أن يقال التلاوة هي المتلو أو غير المتلو فلأن لفظ التلاوة يجمع الأمرين ، كما نهى الإمام أحمد وغيره عن أن يقال : لفظي بالقرآن مخلوق أو غير مخلوق ؛ لأن اللفظ يراد به الملفوظ نفسه الذي هو كلام الله ، ويراد به مصدر لفظ يلفظ لفظا وهو فعل العبد ، وأطلق قوم من أهل الحديث أن لفظي بالقرآن غير مخلوق ، وأطلق ناس آخرون أن لفظي به مخلوق قال ابن قتيبة : لم يتنازع أهل الحديث في شيء من أقوالهم إلا في مسألة اللفظ ، وهذا كان تنازع أهل الحديث والسنة الذين كانوا في زمن أحمد بن حنبل ، وأصحابه الذين أدركوه .

ثم جاء بعد هؤلاء طائفة قالوا : التلاوة غير المتلو ، وأرادوا بالتلاوة نفس كلام الله العربي الذي هو القرآن ، وأرادوا بالمتلو معنى واحدا قائما بذات الله . وقال آخرون : التلاوة هي المتلو ، وأرادوا بالتلاوة نفس الأصوات المسموعة من القرآن ، جعلوا ما سمع من الأصوات هو نفس الكلام الذي ليس بمخلوق ، ولم يميزوا بين سماع الكلام من المتكلم وبين سماعه من المبلغ له عنه ، فزاد كل من هؤلاء وهؤلاء من البدع ما لم يكن يقوله أحد من أهل السنة والعلم ، فلم يكن من أهل

السنة من يقول : إن القرآن العربي ليس هو كلام الله ، ولا يجعل المتلو مجرد معنى ، ولا كان فيهم من يقول : إن أصوات العباد — وغيرها من خصائصهم — غير مخلوق ، بل هم كلهم متفقون على أن القرآن المتلو هو القرآن العربي الذي نزل به روح القدس من الله بالحق ، وهو كلام الله الذي تكلم به . ولكن تنازعوا في تلاوة العباد له : هل هي القرآن نفسه ، أم هي الفعل الذي يقرأ به القرآن ؟ .

والتحقيق أن لفظ « التلاوة » يراد به هذا وهذا ، ولفظ « القرآن » يراد به المصدر ويراد به الكلام ، قال الله تعالى : (إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ * فَإِذَا قُرَأَتْهُ فَانْتَبِهْ * ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ) وفي الصحيحين عن ابن عباس قال : إن علينا أن نجمله في قلبك ، وتقرأ بلسانك . وقال أهل العربية : يقال قرأت الكتاب قراءة وقرآنا ، ومنه قول حسان :

ضَحَّوْا بِأَسْمَطَ عَنَوَانِ السُّجُودِ بِهِ يَقْطَعُ اللَّيْلَ تَسْبِيحًا وَقِرَانًا

وقد قال تعالى : (فَإِذَا قُرَأَتْ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ) وقال تعالى : (وَإِذَا قُرَأَتْ الْقُرْآنَ جَعَلْنَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ حِجَابًا مَسْتُورًا) وقال تعالى : (وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا) وهم إنما يستمعون الكلام نفسه ولا يستمعون

مسمى المصدر الذي هو الفعل فإن ذلك لا يسمع ، فقوله (نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ) من هذا الباب ، من باب نقرأ عليك أحسن القصص ، وتلو عليك أحسن القصص ، كما قال تعالى : (نَتْلُو عَلَيْكَ مِنْ نَبَأِ مُوسَى وَفِرْعَوْنَ بِالْحَقِّ) وقال : (فَإِذَا قَرَأْتَهُ) قال ابن عباس أي قراءة جبريل (فَاتَّبَعَ قُرْآنَهُ) فاستمع له حتى يقضي قراءته .

والمشهور في قوله (وَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ) أنه منصوب على المفعول به ، فكذلك أحسن القصص ، لكن في كلاهما معنى المصدر أيضاً كما تقدم ، ففيه معنى المفعول به ومعنى المصدر جميعاً ، وقد يغلب هذا كما في قوله (إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ) فالمراد هنا نفس مسمى المصدر ، وقد يغلب هذا تارة كما في قوله : (فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا) وقوله : (قُلْ لِّينِ أَجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ) وقوله : (إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ) وغالب ما يذكر لفظ « القرآن » إنما يراد به نفس الكلام ، لا يراد به التكلم بالكلام الذي هو مسمى المصدر .

ومثل هذا كثير في اللغة يكون أمران متلازمان إما دائماً وإما غالباً فيطلق الاسم عليهما ويغلب هذا تارة وهذا تارة ، وقد يقع على أحدهما مفرداً كلفظ « النهر » و « القرية » و « الميزاب » ونحو ذلك مما فيه حال ومحل ، فالاسم يتناول مجرى الماء والماء الجاري ، وكذلك لفظ

القرية يتناول المساكن والسكان ، ثم تقول : حفر النهر فالمراد به الجرى .
وتقول جرى النهر فالمراد به الماء ، وتقول جرى الميزاب تغى الماء .
ونصب الميزاب تغى الحشب . وقال تعالى (وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ
ءَامِنَةً مُطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِّنْ كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ اللَّهِ فَأَذَاقَهَا اللَّهُ
لِبَاسَ الْجُوعِ) والمراد السكان فى المكان ، وقال تعالى (وَكَمْ مِّنْ
قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيِّنًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ) وقال تعالى (وَسْئَلِ
الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعِيرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا) وقال تعالى : (وَتِلْكَ الْقُرَى
أَهْلَكْنَاهُمْ لَمَّا ظَلَمُوا) وقال تعالى (وَكَذَلِكَ أَخْذُ رَبِّكَ إِذَا أَخَذَ الْقُرَى وَهِيَ
ظَالِمَةٌ) وقال تعالى : (لِنُنْذِرَ أُمَّ الْقُرَى وَمَنْ حَوْلَهَا) وقال تعالى :
(فَكَأَيِّنْ مِّنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا وَهِيَ ظَالِمَةٌ فَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا وَيَبْرِ
مُعْطَلَةٍ وَقَصْرِ مَشِيدٍ) والحاوي على عروشه المكان لا السكان ، وقال
تعالى : (أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا) لما كان
المقصود بالقرية هم السكان كان إرادتهم أكثر فى كتاب الله ، وكذلك
لفظ النهر لما كان المقصود هو الماء كان إرادته أكثر كقوله : (وَجَعَلْنَا
أَلَنْهَرَيْنِ يَجْرَى مِنْ بَيْنِهِمَا) وقوله : (وَفَجَرْنَا لَهُمَا نَهْرًا) فهذا كثير ،
أكثر من قولهم حفرنا النهر .

وكذلك إطلاق لفظ القرآن على نفس الكلام أكثر من إطلاقه
على نفس التكلم . وكذلك لفظ الكلام والقول والقصص وسائر أنواع

الكلام يراد بها نفس الكلام أكثر مما يراد بها فعل المتكلم ، وهذه الأمور لبسطها موضع آخر .

والمقصود هنا أن قوله تعالى : (نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ) المراد الكلام الذي هو أحسن القصص ، وهو عام في كل ما قصه الله ، لم يخص به سورة يوسف ؛ ولهذا قال : (بِمَا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ هَذَا الْقُرْآنَ) ولم يقل بما أوحينا إليك هذه السورة ، والآثار الماثورة في ذلك عن السلف تدل كلها على ذلك ، وعلى أنهم كانوا يعتقدون أن القرآن أفضل من سائر الكتب ، وهو المراد . والمراد من هذا حاصل على كل تقدير فسواء كان أحسن القصص مصدراً أو مفعولاً أو جامعاً للأمرين ، فهو يدل على أن القرآن وما في القرآن من القصص أحسن من غيره ، فإنا قد ذكرنا أنها متلازمان فأيهما كان أحسن كان الآخر أحسن . فتبين أن قوله تعالى (أَحْسَنَ الْقَصَصِ) كقوله : (اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ) والآثار السلفية تدل على ذلك .

والسلف كانوا مقرين بأن القرآن أحسن الحديث ، وأحسن القصص ، كما أنه المهيمن على ما بين يديه من كتب السماء ، فكيف يقال : إن كلام الله كله لا فضل لبعضه على بعض ! روى ابن أبي حاتم عن المسعودي عن القاسم أن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ملوا ملة فقالوا : حدثنا يا رسول الله ! فأُنزل الله : (نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ)

ثم ملوا ملة فقالوا : حدثنا يارسول الله ، فنزلت : (اللَّهُ نُزِّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ) ، ثم ملوا ملة فقالوا : حدثنا يارسول الله ، فأُتِيَ اللهُ : (أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ وَمَا نَزَلَ مِنَ الْحَقِّ) .

وقد روى أبو عبيد في « فضائل القرآن » عن بعض التابعين فقال حدثنا حجاج عن المسعودي عن عون بن عبد الله بن عتبة قال : مل أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ملة فقالوا : يارسول الله ! حدثنا ، فأُتِيَ اللهُ تعالى : (اللَّهُ نُزِّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ) قال : ثم نعتنه فقال : (كُنْبَاءُ مَشَبِّهَاتِنِي نَقْشَعُرُ مِنْهُ جُلُودُ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ثُمَّ تَلِينُ جُلُودُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ) إلى آخر الآية ، قال : ثم ملوا ملة أخرى فقالوا : يارسول الله ! حدثنا شيئاً فوق الحديث ودون القرآن ، يعنون القصص ، فأُتِيَ اللهُ : (الرَّتِّلَاءُ ابْتُأْتُ الْكِتَابِ الْمُؤْمِنِينَ — إِلَى قَوْلِهِ — نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ بِمَا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ هَذَا الْقُرْآنَ وَإِنْ كُنْتَ مِنْ قَبْلِهِ لَمَنِ الْغَافِلِينَ) قال : فإن أرادوا الحديث دلهم على أحسن الحديث ، وإن أرادوا القصص دلهم على أحسن القصص . ورواه ابن أبي حاتم بإسناد حسن مرفوعاً عن مصعب بن سعد عن سعد قال : نزل على رسول الله صلى الله عليه وسلم القرآن فتلاه عليهم زماناً ، فقالوا : يارسول الله ! لو قصصت علينا . فأُتِيَ اللهُ تعالى : (الرَّتِّلَاءُ ابْتُأْتُ الْكِتَابِ الْمُؤْمِنِينَ . . . نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ)

فتلاه عليهم زماناً .

ولما كان القرآن أحسن الكلام نهوا عن اتباع ما سواه ، قال تعالى : (أَوَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَى عَلَيْهِمْ) . وروى النسائي وغيره عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه رأى بيد عمر بن الخطاب [شيئاً من التوراة فقال] : لو كان موسى حياً ثم اتبعتموه وتركتموني لضللتهم . وفي رواية ما وسعه إلا اتباعي . وفي لفظ : فتغير وجه النبي صلى الله عليه وسلم لما عرض عليه عمر ذلك ، فقال له بعض الأنصار : يا ابن الخطاب ! ألا ترى إلى وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ فقال عمر : رضينا بالله ربا وبالإسلام ديناً وبمحمد نبياً . ولهذا كان الصحابة ينهون عن اتباع كتب غير القرآن .

وعمر انتفع بهذا حتى أنه لما فتحت الإسكندرية وجد فيها كتب كثيرة من كتب الروم فكتبوا فيها إلى عمر فأمر بها أن تحرق وقال : حسبننا كتاب الله . وروى ابن أبي حاتم حدثنا أبي حدثنا إسماعيل بن خليل حدثنا علي بن مسهر حدثنا عبد الرحمن بن إسحاق عن خليفة بن قيس عن خالد بن عرفطة قال : كنت عند عمر بن الخطاب ، إذ أتى رجل من عبد القيس مسكنه بالسوس . فقال له عمر : أنت فلان ابن فلان العبدي ؟ قال : نعم . قال : وأنت النازل بالسوس ؟ قال : نعم . فضربه بقناة معه ، فقال له : ما ذنبني ؟ قال

فقرأ عليه (الرَّتْلَكَ ءَايَتُ الْكِتَابِ الْمُبِينِ ... نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ
بِمَا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ هَذَا الْقُرْآنَ وَإِنْ كُنْتَ مِنْ قَبْلِهِ لَمِنَ الْغَافِلِينَ)

فقرأها عليه ثلاث مرات وضربه ثلاث ضربات ، ثم قال له
عمر : أنت الذي انتسخت كتاب دانيال ؟ قال : نعم . قال : اذهب
فاحم بالحميم والصوف الأبيض ، ولا تقرأه ولا تقرئه أحداً من الناس .
فقرأ عليه عمر هذه الآية ليبين له أن القرآن أحسن القصص فلا يحتاج
معه إلى غيره . وهذا يدل على أن القصص عام لا يختص بسورة يوسف ،
وبدل على أنهم كانوا يعلمون أن القرآن أفضل من كتاب دانيال ونحوه
من كتب الأنبياء . وكذلك مثل هذه القصة مأثورة عن ابن مسعود
لما أتى بما كتب من الكتب محام وذكر فضيلة القرآن كما فعل عمر
رضي الله عنها .

وروى ابن أبي حاتم عن قتادة (نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ)
قال : من الكتب الماضية وأمور الله السالفة في الأمم (بِمَا أَوْحَيْنَا
إِلَيْكَ هَذَا الْقُرْآنَ) . وهذا يدل على أن أحسن القصص بعم هذا
كله ؛ بل لفظ « القصص » يتناول ما قصه الأنبياء من آيات الله غير
أخبار الأمم كقوله تعالى : (أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِنْكُمْ يَقُصُّونَ عَلَيْكُمْ ءَايَاتِي
وَيُنذِرُونَكُمْ لِقَاءَ يَوْمِكُمْ هَذَا قَالُوا شَهِدْنَا عَلَى أَنْفُسِنَا) وقال في موضع
آخر : (يَتْلُونَ عَلَيْكُمْ ءَايَاتِ رَبِّكُمُ) وقد قال تعالى : (وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ

اَلْكَتَبَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ اَلْكِتَابِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ) . وروى ابن أبي حاتم بالإسناد المعروف عن ابن عباس قال : مؤتمناً عليه ، قال : وروى عن عكرمة والحسن وسعيد بن جبير وعطاء الخراساني أنه الأمين . وروى من تفسير الوالي عن ابن عباس قال : المهيمن الأمين ، قال : على كل كتاب قبله . وكذلك عن الحسن قال : مصدقاً بهذه الكتب وأميناً عليها . ومن تفسير الوالي أيضاً عن ابن عباس ومهيماً عليه قال : شهيداً ، وكذلك قال السدي عن ابن عباس . وقال في قوله : (وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ) على كل كتاب قبله . قال : وروى عن سعيد بن جبير وعكرمة وعطية وعطاء الخراساني ومحمد بن كعب وقتادة والسدي وعبد الرحمن بن زيد بن أسلم نحو ذلك ، وابن أبي حاتم قد ذكر في أول كتابه في التفسير أنه طلب منه إخراج تفسير القرآن مختصراً بأصح الأسانيد وأنه تحرى إخراجه بأصح الأخبار إسناداً وأشبعها متناً ، وذكر إسناداً عن كل من نقل عنه شيئاً .

فالسلف كلهم متفقون على أن القرآن هو المهيمن المؤتمن الشاهد على ما بين يديه من الكتب ، ومعلوم أن المهيمن على الشيء أعلى منه مرتبة . ومن أسماء الله « المهيمن » ، ويسمى الحاكم على الناس القائم بأمورهم « المهيمن » . قال المبرد والجوهري وغيرهما : المهيمن في اللغة المؤتمن . وقال الخليل : الرقيب الحافظ ، وقال الخطابي : المهيمن

الشهيد . قال وقال بعض أهل اللغة : الهيمنة القيام على الشيء والرعاية له ، وأنشد :

ألا إن خير الناس بعد نبيهم مهيمنه التاليه في العرف والنكر

يريد القائم على الناس بالرعاية لهم . وفي مهيمن قولان : قيل أصله مؤيمن والهاء مبدلة من الهمزة ، وقيل بل الهاء أصلية .

وهكذا القرآن فإنه قرر ما في الكتب المتقدمة من الخبر عن الله وعن اليوم الآخر ، وزاد ذلك بياناً وتفصيلاً ، وبين الأدلة والبراهين على ذلك وقرر نبوة الأنبياء كلهم ، ورسالة المرسلين ، وقرر الشرائع الكلية التي بعثت بها الرسل كلهم ، وجادل المكذبين بالكتب والرسل بأنواع الحجج والبراهين ، وبين عقوبات الله لهم ونصره لأهل الكتب المتبعين لها ، وبين ما حرف منها وبدل ، وما فعله أهل الكتاب في الكتب المتقدمة ، وبين أيضاً ما كتموه مما أمر الله ببيانه ، وكل ما جاءت به النبوات بأحسن الشرائع والمناهج التي نزل بها القرآن ، فصارت له الهيمنة على ما بين يديه من الكتب من وجوه متعددة ، فهو شاهد بصدقها وشاهد بكذب ما حرف منها ، وهو حاكم بإقرار ما أقره الله ، ونسخ ما نسخه ، فهو شاهد في الخبريات حاكم في الأموريات .

وكذلك معنى « الشهادة » و « الحكم » يتضمن إثبات ما أثبتته الله من صدق ومحكم ، وإبطال ما أبطله من كذب ومنسوخ ، وليس الإنجيل مع التوراة ولا الزبور بهذه المثابة ، بل هي متبعة لشريعة التوراة إلا يسيراً نسخته الله بالإنجيل ؛ بخلاف القرآن . ثم إنه معجز في نفسه لا يقدر الخلائق أن يأتوا بمثله ، ففيه دعوة الرسول ، وهو آية الرسول وبرهانه على صدقه ونبوته ، وفيه ما جاء به الرسول وهو نفسه برهان على ما جاء به .

وفيه أيضاً من ضرب الأمثال وبيان الآيات على تفضيل ما جاء به الرسول ما لو جمع إليه علوم جميع العلماء لم يكن ما عندهم إلا بعض ما في القرآن . ومن تأمل ما تكلم به الأولون والآخرون في أصول الدين والعلوم الإلهية وأمور المعاد والنبوات والأخلاق والسياسات والعبادات وسائر ما فيه كمال النفوس وصلاحها وسعادتها ونجاتها لم يجد عند الأولين والآخرين من أهل النبوات ومن أهل الرأي كالتفلسفة وغيرهم إلا بعض ما جاء به القرآن .

ولهذا لم تحتج الأمة مع رسولها وكتابها إلى نبي آخر وكتاب آخر ؛ فضلا عن أن تحتاج إلى شيء لا يستقل بنفسه غيره ، سواء كان من علم المحدثين والملمهين ، أو من علم أرباب النظر والقياس الذين لا يعتصمون مع ذلك بكتاب منزل من السماء . ولهذا قال النبي صلى

الله عليه وسلم في الحديث الصحيح « إنه كان في الأمم قبلكم محدثون فإن يكن في أمتي أحد فعمر » . فعلق ذلك تعليقا في أمة مع جزمه به فيمن تقدم ، لأن الأمم قبلنا كانوا محتاجين إلى المحدثين كما كانوا محتاجين إلى نبي بعد نبي ، وأما أمة محمد صلى الله عليه وسلم فأغنام الله برسولهم وكتابهم عن كل ما سواه ، حتى إن المحدث منهم كعمر ابن الخطاب رضي الله عنه إنما يؤخذ منه ما وافق الكتاب والسنة ، وإذا حدث شيئا في قلبه لم يكن له أن يقبله حتى يعرضه على الكتاب والسنة ، وكذلك لا يقبله إلا إن وافق الكتاب والسنة . وهذا باب واسع في فضائل القرآن على ما سواه .

والمقصود أن نبين أن مثل هذا هو من العلم المستقر في نفوس الأمة السابقين والتابعين ، ولم يعرف قط أحد من السلف رد مثل هذا ، ولا قال : لا يكون كلام الله بعضه أشرف من بعض ، فإنه كله من صفات الله ونحو ذلك ، إنما حدث هذا الإنكار لما ظهرت بدع الجهمية الذين اختلفوا في الكتاب وجعلوه عضيين .

وممن ذكر « تفضيل بعض القرآن على بعض في نفسه » أصحاب الشافعي وأحمد وغيرهما كالشيخ أبي حامد الإسفرائيني والقاضي أبي الطيب وأبي إسحاق الشيرازي وغيرهم ، ومثل القاضي أبي يعلى والحلواني الكبير وابنه عبد الرحمن وابن عقيل ، قال أبو الوفاء بن عقيل في

« كتاب الواضح في أصول الفقه » في احتجابه على أن القرآن لا ينسخ بالسنة قال : فمن ذلك قوله : (مَا نَسَخَ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا) وليست السنة مثل القرآن ولا خيراً منه ، فبطل النسخ بها لأنه يؤدي إلى المحال وهو كون خبره بخلاف خبره وذلك محال على الله ، فما أدى إليه فهو محال .

قال : فإن قيل : أصل استدلالكم مبني على أن المراد بالخير الفضل وليس المراد به ذلك ، وإنما المراد نأت بخير منها لكم ، وذلك يرجع إلى أحد أمرين في حقنا : إما سهولة في التكليف فهو خير عاجل ، أو أكثر ثواباً لكونه أثقل وأشق ويكون نفعاً في الآجل والعاقبة ، وكلاهما قد يتحقق بطريق السنة . ويحتمل : نأت بخير منها لا ناسخاً لها ، بل يكون تكليفاً مبتدأ هو خير لكم وإن لم يكن طريقه القرآن الناسخ ولا السنة الناسخة . قالوا : يوضح هذه التأويلات أن القرآن نفسه ليس بعضه خيراً من بعض ، فلا بد أن يصرفوا اللفظ عن ظاهره من خير يعود إلى التكليف لا إلى الطريق .

وقال في الجواب : قولهم : الخير يرجع إلى ما ينحصر من سهولة أو ثواب لا يصح ؛ لأنه لو أراد ذلك لقال : « لكم » . فلما حذف ذلك دل على ما يقتضيه الإطلاق وهو كون الناسخ خيراً من جهة نفسه وذاته ومن جهة الانتفاع به في العاجل والآجل على أن ظاهره يقتضي :

بآيات خير منها ، فإن ذلك يعود إلى الجنس كما إذا قال القائل : ما آخذ منك ديناراً إلا أعطيك خيراً منه ، لا يعقل بالإطلاق إلا ديناراً خيراً منه ، فيتخير من الجنس أولاً ثم النفع ، فإما أن يرجع ذلك إلى ثوب أو عرض غير الدينار فلا ، وفي آخر الآية ما يشهد بأنه أراد به القرآن لأنه قال : (أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ) ووصفه لنفسه بالقدرة يدل على أن الذي يأتي به هو أمر يرجع إليه دون غيره ، وكذلك قوله (أَوْ مِثْلَهَا) يشهد لما ذكرناه ، لأن المائلة يقتضى إطلاقها من كل وجه ، لا سيما وقد أشهدا تأنيث الآية ، فكأنه قال : نأت بآية خير منها أو بآية مثلها .

« قلت » : وأيضاً فلا يجوز أن يراد بالخير من جهة كونه أخف عملاً أو أشق وأكثر ثواباً ، لأن هذين الوصفين ثابتان لكل ما أمر الله به مبتدأ وناسخاً ، فإنه إما أن يكون أيسر من غيره في الدنيا وإما أن يكون أشق فيكون ثوابه أكثر ، فإذا كانت هذه الصفة لازمة للجميع الأحكام لم يحسن أن يقال ما ننسخ من حكم نأت بخير منه أو مثله ، فإن المنسوخ أيضاً يكون خيراً ومثلاً بهذا الاعتبار ، فإنهم إن فسروا الخير بكونه أسهل فقد يكون المنسوخ أسهل فيكون خيراً ، وإن فسروه بكونه أعظم أجراً لمشتقته فقد يكون المنسوخ كذلك ، والله قد أخبر أنه لا بد أن يأتي بخير مما ينسخه أو مثله ، فلا يأتي بما هو دونه .

وأيضاً فعلى ما قالوه لا يكون شيء خيراً من شيء ، بل إن كان خيراً من جهة السهولة فذلك خير من جهة كثرة الأجر . قال ابن عقيل :
وأما قولهم إن القرآن في نفسه لا يتخاير ولا يتفاضل فعلم أنه لم يرد به الخير الذي هو الأفضلية ، فليس كذلك ، فإن توحيد الله الذي في «سورة الإخلاص» وما ضمنها من نفي التجزئ والانقسام أفضل من «نبت» المتضمنة ذم أبي لهب وذم زوجته ، إن شئت في كون المدح أفضل من القدح ، وإن شئت في الإعجاز ، فإن تلاوة غيرها من الآيات التي تظهر منها الفصاحة والبيان أفضل ، وليس من حيث كان المتكلم واحداً لا يكون التفاضل لمعنى يعود إلى الكلام ثانياً كما أن المرسل واحد لدى النون وإبراهيم ، وإبراهيم أفضل من ذي النون . قال : وأما قولهم : (نَأْتِي بِخَيْرٍ مِّنْهَا) لا يكون ناسخاً بل مبتدأ فلا يصح ، لأنه خرج مخرج الجزاء مجزوماً ، وهذا يعطي البدلية والمقابلة ، مثل قولهم : إن تكرمني أكرمك وإن أطعني أطعك ، يقتضى أن يكون الجزاء مقابلة وبدلاً ، لا فعلاً مبتدأ .

قلت : المقصود هنا ذكر ما نصره — من كون القرآن في نفسه بعضه خيراً من بعض — ليس المقصود الكلام في مسألة النسخ ، وكذلك غير هؤلاء صرحوا بأن بعض القرآن قد يكون خيراً من بعض ومن ذكر ذلك أبو حامد الغزالي في كتابه «جواهر القرآن» قال

لعلك تقول قد توجه قصدك في هذه التنبيهات إلى تفضيل بعض آيات القرآن على بعض ، والكل كلام الله ، فكيف يفارق بعضها بعضاً ؟ وكيف يكون بعضها أشرف من بعض ؟ فاعلم أن نور البصيرة إن كان لا يرشدك إلى الفرق بين آية الكرسي وآية المداينات ، وبين سورة الإخلاص وسورة تبت ، وترتاع من اعتقاد الفرق نفسك الخوارة المستغرقة في التقليد ، فقلد صاحب الشرع صلوات الله عليه وسلامه ، فهو الذي أنزل عليه القرآن ، وقال : « قلب القرآن يس » ، وقد دلت الأخبار على شرف بعضه على بعض فقال : « فاتحة الكتاب أفضل سور القرآن » وقال : « آية الكرسي سيدة آي القرآن » وقال : « قل هو الله أحد تعدل ثلث القرآن » والأخبار الواردة في فضائل قوارع القرآن ، وتخصص بعض السور والآيات بالفضل ، وكثرة الثواب في تلاوتها لا تحصى ، فاطلبه من كتب الحديث إن أردت . وننبهك الآن على معنى هذه الأخبار الأربعة في تفضيل هذه السور .

قلت : وسندكر إن شاء الله ما ذكره في تفضيل (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ) . ومن ذكر كلام الناس في ذلك وحكى هذا القول عن حكاة من السلف القاضي عياض في « شرح مسلم » قال في قول النبي صلى الله عليه وسلم لأبي : « أتدري أي آية من كتاب الله أعظم ؟ » وذكر آية الكرسي : فيه حجة لتفضيل بعض القرآن على بعض

وتفضيل القرآن على سائر كتب الله عند من اختاره : منهم
إسحاق بن راهويه وغيره من العلماء والمتكلمين . قال : وذلك راجع
إلى عظم أجر قارئ ذلك وجزيل ثوابه على بعضه أكثر من سائر .
قال : وهذا مما اختلف أهل العلم فيه ، فأبى ذلك الأشعري وابن
الباقلاني وجماعة من الفقهاء وأهل العلم لأن مقتضى الأفضل نقص المفضل
عنه ، وكلام الله لا يتبعض . قالوا : وما ورد من ذلك بقوله : « أفضل »
و « أعظم » لبعض الآي والسور فمعناه عظيم وفاضل . قال : وقيل :
كانت آية الكرسي أعظم لأنها جمعت أصول الأسماء والصفات من
الإلهية والحياة والوحدانية والعلم والملك والقدرة والإرادة ، وهذه السبعة
قالوا هي أصول الأسماء والصفات .

قلت : المقصود ما ذكره من كلام العلماء ، وأما قول القائل إن
هذه السبعة هي أصول الأسماء . فهذه السبعة عند كثير من المتكلمين
هي المعروفة بالعقل ، وما سواها قالوا إنما يعلم بالسمع ، وهذا أمر يرجع
إلى طريق علمنا لا إلى أمر حقيقي ثابت لها في نفس الأمر ، فكيف
والجمهور على أن ما سواها قد يعلم بالعقل أيضاً كالحجة والرضا والأمر
والنهي ؟! ومذهب ابن كلاب وأكثر قدماء الصfatية أن العلوم من الصفات
العقلية ، وهو مذهب أبي العباس القلانسي والحارث المحاسبي ومذهب
طوائف من أهل الكلام والحديث والفقهاء ، وهو آخر قول القاضي أبي

يعلى وأبي الحسن بن الزاغوني وغيره ، ومذهب ابن كرام وأصحابه ، وهو قول عامة أئمة الحديث والفقه والتصوف .

وكذلك ما فسرہ القاضي عياض من قول المفضلين إن المراد كثرة الثواب ، فهذا لا ينافي فيه الأشعري وابن الباقلاني ، فإن الثواب مخلوق من مخلوقات الله تعالى فلا ينافي أحد في أن بعضه أفضل من بعض ، وإنما النزاع في نفس كلام الله الذي هو كلامه فحكاية النزاع يناقض ما فسر به قول المثبتة . وقد بين مأخذ المتعنين عن التفضيل : منهم من نفى التفاضل في الصفات مطلقاً ، بناء على أن القديم لا يتفاضل ، والقرآن من الصفات . ومنهم من خص القرآن بأنه واحد على أصله فلا يعقل فيه معنيان فضلاً أن يعقل فيه فاضل ومفضل ، وهذا أصل أبي الحسن ومن وافقه كما سنبينه إن شاء الله تعالى .

وهؤلاء الذين ذكرنا أقوالهم في أن كلام الله يكون بعضه أفضل من بعض ليس فيهم أحد من القائلين بأن كلام الله مخلوق — كما يقول ذلك من يقوله من أهل البدع كالجمية والمعتزلة — بل كل هؤلاء يقولون : إن كلام الله غير مخلوق ، ولو تتبع ذكر من قال ذلك لكثروا ، فإن هذا قول جماهير المسلمين من السلف والخلف أهل السنة وأهل البدعة . أما السلف — كالصحابة والتابعين لهم بإحسان — فلم يعرف لهم في هذا الأصل تنازع ، بل الآثار متواترة عنهم به .

واشتهر القول بإنكار تفاضله بعد المائتين لما أظهرت الجهمية القول بأن القرآن مخلوق . واتفق أئمة السنة وجهابرة الأمة على إنكار ذلك ورده عليهم . وظنت طائفة كثيرة — مثل أبي محمد بن كلاب ومن وافقه — أن هذا القول لا يمكن رده إلا إذا قيل إن الله لم يتكلم بمشيئته وقدرته ، ولا كلم موسى حين أناء ، ولا قال للملائكة اسجدوا لآدم بعد أن خلقه ، ولا يغضب على أحد بعد أن يكفر به ، ولا يرضى عنه بعد أن يطيعه ، ولا يحبه بعد أن يتقرب إليه بالنوافل ، ولا يتكلم بكلام بعد كلام فتكون كلماته لا نهاية لها ، إلى غير ذلك مما ظنوا انتفاءه عن الله . وقالوا إنما يمكن مخالفة هؤلاء إذا قيل بأن القرآن وغيره من الكلام لازم لذات الله تعالى ، لم يزل ولا يزال يتكلم بكل كلام له كقوله : يا آدم ، يانوح . وصاروا طائفتين : طائفة تقول إنه معنى واحد قائم بذاته ، وطائفة تقول إنه حروف أو حروف وأصوات مقترن بعضها ببعض أزلا وأبدًا ، وإن كانت مترتبة في ذاتها ترتباً ذاتياً لا ترتباً وجودياً ، كما قد بين مقالات الناس في كلام الله في غير هذا الموضع . والأولون عديم كلام الله شيء واحد لا بعض له ، فضلاً عن أن يقال بعضه أفضل من بعض . والآخرون يقولون : هو قديم لازم لذاته ، والقديم لا يتفاضل .

وربما نقل عن بعض السلف في قوله تعالى : (نَأْتِي بِخَيْرٍ مِّنْهَا) أنه قال :

خير لكم منها ، أو أنفع لكم . فيظن الظان أن ذلك القائل موافق لهؤلاء ، وليس كذلك ، بل مقصوده بيان وجه كونه خيراً وهو أن يكون أنفع للعباد ، فإن ما كان أكثر من الكلام نفعا للعباد كان في نفسه أفضل ، كما بين في موضعه . وصار من سلك مسلك الكلاية من متأخري أصحاب أحمد ومالك والشافعي وغيرهم يظنون أن القول بتفاضل كلام الله بعضه على بعض إنما يمكن على قول المعتزلة ونحوهم الذين يقولون إنه مخلوق ، فإن القائلين بأنه مخلوق يرون فضل بعضه على بعض فضل مخلوق على مخلوق ، وتفضيل بعض المخلوقات على بعض لا ينكره أحد . فإذا ظن أولئك أن القول بتفضيل بعض كلام الله على بعض مستلزم لكون القرآن مخلوقاً فروا من ذلك وأنكروا القول به لأجل ما ظنوه من التلازم ، وليس الأمر كما ظنوه ، بل سلف الأمة وجهورها يقولون : إن القرآن كلام الله غير مخلوق ، وكذلك سائر كلام الله غير مخلوق . ويقولون مع ذلك : إن كلام الله بعضه أفضل من بعض كما نطق بذلك الكتاب والسنة وآثار الصحابة والتابعين من غير خلاف يعرف في ذلك عنهم .

وحدثنا أبي عن جدنا أبي البركات وصاحبه أبي عبد الله بن عبد الوهاب أنهما نظرا فيما ذكره بعض المفسرين من الأقوال في قوله : (نَأْتِي بِخَيْرٍ مِّنْهَا أَوْ مِثْلَهَا) ، وأظنه كان نظرم في تفسير أبي عبد

الله محمد بن تيمية ، فلما رأيا تلك الأقوال قلّا : هذا إنما يجيء على قول المعتزلة . وزار مرة أبو عبد الله بن عبد الوهاب هذا لشيخنا أبي زكريا بن الصيرفي وكان مريضاً . فدعا أبوزكريا بدعاء مأثور عن الإمام أحمد يقول فيه « أسألك — بقدرتك التي قدرت بها أن تقول للسموات والأرض اثبتا طوعا أو كرها قالتا أتينا طائعين — أن تفعل بنا كذا وكذا » فلما خرج الناس من عنده قال له : ما هذا الدعاء الذي دعوت به ؟ هذا إنما يجيء على قول المعتزلة الذين يقولون القرآن مخلوق ، فأما أهل السنة فلا يقال عندهم قدر أن يتكلم ، أو يقول ، فإن كلامه قديم لازم لذاته لا يتعلق بمشيئته وقدرته .

وكان أبو عبد الله بن عبد الوهاب رحمه الله قد تلقى هذا عن البحوث التي يذكرها أبو الحسن بن الزاغوني وأمثاله ، وقبله أبو الوفاء ابن عقيل وأمثاله ، وقبلهما القاضي أبو يعلى ونحوه ، فإن هؤلاء وأمثالهم من أصحاب مالك والشافعي — كأبي الوليد الباجي وأبي المعالي الجويني — وطائفة من أصحاب أبي حنيفة يوافقون ابن كلاب على قوله : إن الله لا يتكلم بمشيئته وقدرته ، وعلى قوله : إن القرآن لازم لذات الله ، بل يظنون أن هذا قول السلف — قول أحمد بن حنبل ومالك والشافعي وسائر السلف — الذين يقولون : القرآن غير مخلوق ، حتى إن من سلك مسلك السالية من هؤلاء — كالقاضي وابن عقيل وابن

الزاغوني — بصرحون بأن مذهب أحمد أن القرآن قديم ، وأنه حروف وأصوات ، وأحمد بن حنبل وغيره من الأئمة الأربعة لم يقولوا هذا قط ولا ناظروا عليه ، ولكنهم وغيرهم من أتباع الأئمة الأربعة لم يعرفوا أقوالهم في بعض المسائل .

ولكن الذين ظنوا أن قول ابن كلاب وأتباعه هو مذهب السلف ومن أن القرآن غير مخلوق هم الذين صاروا يقولون : إن كلام الله بعضه أفضل إنما يجيء على قول أهل البدع الجهمية والمعتزلة ، كما صار يقول ذلك طوائف من أتباع الأئمة كما سنذكره من أقوال بعض أصحاب مالك والشافعي ، ولم يعلموا أن السلف لم يقل أحد منهم بهذا ، بل أنكروا على ابن كلاب هذا الأصل ، وأمر أحمد بن حنبل وغيره بهجر الكلاية على هذا الأصل ، حتى هجر الحارث المحاسبي لأنه كان صاحب ابن كلاب وكان قد وافقه على هذا الأصل ثم روى عنه أنه رجع عن ذلك ، وكان أحمد يحذر عن الكلاية . وكان قد وقع بين أبي بكر بن خزيمة الملقب بإمام الأئمة وبين بعض أصحابه مشاجرة على هذا الأصل لأنهم كانوا يقولون بقول ابن كلاب ، وقد ذكر قصتهم الحاكم أبو عبد الله النيسابوري في (تاريخ نيسابور) ، وبسط الكلام على هذا الأصل له موضع آخر ، وإنما نهنا على المآخذ التي تعرف بها حقائق الأقوال .

فصل

وفي الجملة : فدلالة النصوص النبوية والآثار السلفية والأحكام الشرعية والحجج العقلية على أن كلام الله بعضه أفضل من بعض هو من الدلالات الظاهرة المشهورة .

وأيضاً فإن القرآن وإن كان كله كلام الله ، وكذلك التوراة والإنجيل والأحاديث الإلهية التي يحكيها الرسول عن الله تبارك وتعالى كقوله : « يا عبادي ، إني حرمت الظلم على نفسي وجعلته بينكم محرماً فلا تظالموا » الحديث وكقوله : « من ذكرني في نفسه ذكرته في نفسي » وأمثال ذلك ، هي وإن اشتركت في كونها كلام الله فمعلوم أن الكلام له نسبتان : نسبة إلى المتكلم به ، ونسبة إلى المتكلم فيه . فهو يتفاضل باعتبار النسبتين ، وباعتبار نفسه أيضاً ، مثل الكلام الخبري له نسبتان : نسبة إلى المتكلم الخبر ، ونسبة إلى الخبر عنه المتكلم فيه . فقل هو الله أحد وتبت بدا أبي لهب كلاهما كلام الله ، وهما مشتركان من هذه الجهة ، لكنها متفاضلان من جهة المتكلم فيه الخبر عنه . فهذه كلام الله وخبره الذي يخبر به عن نفسه . وصفته التي يصف بها نفسه ،

وكلامه الذي يتكلم به عن نفسه . وهذه كلام الله الذي يتكلم به عن بعض خلقه ، ويخبر به عنه ، ويصف به حاله ، وهما في هذه الجهة متفاضلان بحسب تفاضل المعنى المقصود بالكلامين .

ألا ترى أن المخلوق يتكلم بكلام هو كله كلامه ، لكن كلامه الذي يذكر به ربه أعظم من كلامه الذي يذكر به بعض المخلوقات ، والجميع كلامه ؟ ! فاشترك الكلامين بالنسبة إلى المتكلم لا يمنع تفاضلها بالنسبة إلى المتكلم فيه ، سواء كانت النسبتان أو إحداها توجب التفضيل أو لا توجهه . فكلام الأنبياء ثم العلماء والخطباء والشعراء بعضه أفضل من بعض وإن كان المتكلم واحداً ، وكذلك كلام الملائكة والجن ، وسواء أريد بالكلام المعاني فقط أو الألفاظ فقط أو كلاهما أو كل منها فلا ريب في تفاضل الألفاظ والمعاني من المتكلم الواحد ، فدل ذلك على أن مجرد اتفاق الكلامين في أن المتكلم بهما واحد لا يوجب تماثلها من سائر الجهات .

فتفاضل الكلام من جهة المتكلم فيه سواء كان خبراً أو إنشاء أمر معلوم بالفطرة والشرعة ، فليس الخبر المتضمن للحمد لله والثناء عليه بأسمائه الحسنى كالخبر المتضمن لذكر أبي لهب وفرعون وإبليس ، وإن كان هذا كلاماً عظيماً معظماً تكلم الله به ، وكذلك ليس الأمر بالتوحيد والإيمان بالله ورسوله وغير ذلك من أصول الدين الذي أمرت

به الشرائع كلها وغير ذلك مما يتضمن الأمر بالمأمورات العظيمة والنهي عن الشرك وقتل النفس والزنا ونحو ذلك مما حرّمته الشرائع كلها وما يحصل معه فساد عظيم كالأمر بلعق الأصابع وإماطة الأذى عن اللقمة الساقطة والنهي عن القران في التمر ، ولو كان الأمران واجبين ، فليس الأمر بالإيمان بالله ورسوله كالأمر بأخذ الزينة عند كل مسجد والأمر بالإنفاق على الحامل وإيتائها أجرها إذا أرضعت .

ولهذا ذهب جمهور الفقهاء إلى تفاضل أنواع الإيجاب والتحرير وقالوا : إن إيجاب أحد الفعلين قد يكون أبلغ من إيجاب الآخر ، وتحريمه أشد من تحريم الآخر ، فهذا أعظم إيجاباً وهذا أعظم تحريماً ولكن طائفة من أهل الكلام نازعوا في ذلك كابن عقيل وغيره فقالوا : التفاضل ليس في نفس الإيجاب والتحرير ، لكن في متعلق ذلك وهو كثرة الثواب والعقاب . والجمهور يقولون : بل التفاضل في الأمرين والتفاضل في المسببات دليل على التفاضل في الأسباب ، وكون أحد الفعلين ثوابه أعظم وعقابه أعظم : دليل على أن الأمر به والنهي عنه أوكد ، وكون أحد الأمرين والهيئين مخصوصاً بالتوكيد دون الثاني مما لا يستريب فيه عاقل ، ولو تساوى من كل وجه لامتنع الاختصاص بتوكيد أو غيره من أسباب الترجيح ، فإن التسوية والتفضيل متضادان .

وجهور أئمة الفقهاء على التفاضل في الإيجاب والتحرير ، وإطلاق

ذلك هو قول جماهير المتأخرين من أصحاب الأئمة الأربعة . وهو قول القاضي أبي يعلى وأبي الخطاب والقاضي يعقوب البرزيني وعبد الرحمن الحلواني وأبي الحسن بن الزاغوني وغيرهم ، لكن من هؤلاء من يفسر التفاضل بتفاضل الثواب والعقاب ونحو ذلك مما لا يناعز فيه النفاة . والتحقيق أن نفس المحبة والرضا والبغض والإرادة والكرامة والطلب والاقضاء ونحو ذلك من المعاني تتفاضل ، وتتفاضل الألفاظ الدالة عليها . ونفس حب العباد لربهم يتفاضل ، كما قال تعالى : (وَالَّذِينَ آمَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لِلَّهِ) . ونفس حب الله لهم يتفاضل أيضاً ، فإن الحليلين إبراهيم ومحمداً أحب إليه ممن سواهما ، وبعض الأعمال أحب إلى الله من بعض ، والقول بأن هذا الفعل أحب إلي من هذا مشهور ومستفيض في الآثار النبوية وكلام خير البرية كقول بعض الصحابة : لو علمنا أي الأعمال أحب إلى الله لفعلناه ، فأُزيل الله سورة الصف ، وهو مشهور ثابت رواه الترمذي وغيره .

وكون هذا أحب إلى الله من هذا هو داخل في تفضيل بعض الأعمال وبعض الأشخاص على بعض . وبعض الأمكنة والأزمنة على بعض ، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم لمكة : « والله إنك لخير أرض الله ، وأحب أرض الله إلى الله . ولولا أن قومي أخرجوني منك لما خرجت » قال الترمذي : حديث حسن صحيح رواه من

حديث عبد الله بن عدي بن الحمراء . وكذلك تفضيل حبه وبغضه على حب غيره وبغضه كما في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « لا أحد أحب إليه المدح من الله ، من أجل ذلك مدح نفسه . ولا أحد أحب إليه العذر من الله ، من أجل ذلك بعث الرسل مبشرين ومنذرين » . وقال « لا أحد أغير من الله » وهذا في الصحيحين . وقال تعالى : (لَمَقْتُ اللَّهِ أَكْبَرُ مِنْ مَقَّتِكُمْ أَنْفُسَكُمْ) الآية . ومن العلوم بالاضطرار تفاضل المأمورات : فبعضها أفضل من بعض ، وبعض المنهيات شر من بعض ، وحينئذ فطلب الأفضل يكون في نفسه أكمل من طلب المفضول ، والطالب إذا كان حكيما يكون طلبه لهذا أوكد .

ففي الجملة من المستقر في فطر العقلاء أن كلا من الخير والأمر يلحقها التفاضل من جهة الخير عنه والمأمور به ، فإذا كان الخير به أكمل وأفضل كان الخير به أفضل ، وإذا كان المأمور به أفضل كان الأمر به أفضل . ولهذا كان الخير بما فيه نجاة النفوس من العذاب وحصول السعادة الأبدية أفضل من الخير بما فيه نيل منزلة أو حصول دراهم ، والرؤيا التي تتضمن أفضل الخبرين أعظم من الرؤيا التي تتضمن أدناها ، وهذا أمر مستقر في فطر العقلاء قاطبة . وإذا قدر أميران أمر أحدهما بعدل عام عمر به البلاد ودفع به الفساد كان هذا الأمر أعظم من أمر أمير

يعدل بين خصمين في ميراث بعض الأموات .

وأيضاً فالخبر يتضمن العلم بالخبر به ، والأمر يتضمن طلباً وإرادة للمأمور به وإن لم يكن ذلك إرادة فعل الأمر ، والله تعالى أمر العباد بما أمرهم به ولكن أعان أهل الطاعة فصار مريداً لأن يخلق أفعالهم ، ولم يعن أهل المعصية فلم يرد أن يخلق أفعالهم . فهذه الإرادة الخلقية القدرية لا تستلزم الأمر ، وأما الإرادة بمعنى أنه يحب فعل ما أمر به ويرضاه إذا فعل ويريد من المأمور أن يفعله من حيث هو مأمور فهذه لا بد منها في الأمر . ولهذا أثبت الله هذه الإرادة في الأمر دون الأولى . ولكن في الناس من غلط فنفي الإرادة مطلقاً ، وكلا الفريقين لم يميز بين الإرادة الخلقية والإرادة الأمرية . والقرآن فرق بين الإرادتين فقال في الأولى : (فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا) وقال نوح : (وَلَا يَنْفَعُكُمْ نُصْحِي إِنْ أَرَدْتُ أَنْ أَنْصَحَ لَكُمْ إِنْ كَانَ اللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يُغْوِيَكُمْ) وقال : (وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَفْتَلْتُمَا وَلَكِنَّ اللَّهَ يُفَعِّلُ مَا يُرِيدُ) وقال : (وَلَوْلَا إِذْ دَخَلْتَ جَنَّتَكَ قُلْتَ مَا شَاءَ اللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ)

ولهذا قال المسلمون : ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن ، وقال في الثانية : (يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ) وقال : (إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا) وقال : (مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ)

وقال : (يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذَيِّبَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنْنَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَيَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ * وَاللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَيُرِيدُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الشَّهَوَاتِ أَنْ تَمِيلُوا مَيْلًا عَظِيمًا * يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا) . وهذا مبسوط في موضع آخر .

والمقصود هنا : أنه لا بد في الأمر من طلب واستدعاء واقتضاء ، سواء قيل : إن هناك إرادة شرعية وأنه لا إرادة للرب متعلقة بأفعال العباد سواها كما تقوله المعتزلة ونحوهم من القدرية ، أو قيل : لا إرادة للرب إلا الإرادة الخلقية القدرية التي يقال فيها ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن ، وأن إرادته عين نفس محبته ورضاه ، وأن إرادته ومحبته ورضاه متعلقة بكل ما يوجد من إيمان وكفر ، ولا تتعلق بما لا يوجد سواء كان إيماناً أو كفراً ، وأنه ليس للعبد قدرة لها أثر في وجود مقدوره ، وليس في المخلوقات قوى وأسباب يخلق بها ، ولا لله حكمة يخلق ويأمر لأجلها كما يقول هذا وما يشبهه جهنم بن صفوان رأس الجبرية هو ومن وافقه على ذلك أو بعضه من طوائف أهل الكلام وبعض متأخري الفقهاء وغيرهم المثبتين للقدر على هذه الطريقة لا على طريقة السلف والأئمة كأبي الحسن وغيره ؛ فإن هؤلاء ناقضوا القدرية المعتزلة مناقضة ألقائهم إلى إنكار حقيقة الأمر والهي والوعد والوعيد وإن كان من يقول ببعض ذلك يتناقض ، وقد ثبت أحدهم من ذلك ما لا حقيقة له في المعنى .

وأما السلف وأئمة الفقهاء وجمهور المسلمين فيثبتون الخلق والأمر والإرادة الخلقية القدرية الشاملة لكل حادث ، والإرادة الأمرية الشرعية المتناولة لكل ما يحبه الله ويرضاه لعباده ، وهو ما أمرت به الرسل ، وهو ما ينفع العباد ويصلحهم ويكون له العاقبة الحميدة النافعة في المعاد الدافعة للفساد . فهذه الإرادة الأمرية الشرعية متعلقة بإلهيته المتضمنة لربوبيته ، كما أن تلك الإرادة الخلقية القدرية متعلقة بربوبيته . ولهذا كان من نظر إلى هذه فقط وراعى هذه الخلقية الكونية القدرية دون تلك يكون له بداية بلا نهاية ، فيكون من الأخسرين أعمالاً ، يحصل لهم بعض مطالبهم في الدنيا لاستعانتهم بالله إذ شهدوا ربوبيته ، ولاخلاق لهم في الآخرة إذ لم يعبدوا الله مخلصين له الدين . وقد وقع في هذا طوائف من أهل التصوف والكلام .

ومن نظر إلى الحقيقة الشرعية الأمرية دون تلك فإنه قد يكون له عاقبة حميدة ، وقد يراعى الأمر ؛ لكنه يكون عاجزاً مخذولاً حيث لم يشهد ربوبية الله وفقره إليه ليكون متوكلاً عليه برياً من الحول والقوة إلا به . فهذا قد يقصد أن يعبد ولا يقصد حقيقة الاستعانة به ، وهي حال القدرية من المعتزلة ونحوهم الذين بقرون أن الله ليس خالقاً أفعال العباد ولا مريداً للكائنات ، ولهذا قال أبو سليمان الداراني : إنما يعجب بفعله القدري لأنه لا يرى أنه هو الخالق لفعله . فأما أهل السنة الذين

يقرون أن الله خالق أفعالهم وأن لله المنة عليهم في ذلك فكيف يعجبون بها ؟ أو كما قال .

والأول قد يقصد أن يستعينه ويسأله ويتوكل عليه ويبرأ من الحول والقوة إلا به ، ولكن لا يقصد أن يعبد به بفعل ما أمر به وترك ما نهى عنه على ألسن رسله ، ولا يشهد أن الله يحب أن يعبد وبطاع وأنه يفرح بتوبة التائبين ويحب المتقين ويغضب على الكفار والمنافقين ، بل ينسلخ من الدين أو بعضه ، لا سيما في نهاية أمره . وهذه الحال إن طردها صاحبها كان شراً من حال المعتزلة القدرية ، بل إن طردها طرداً حقيقياً أخرجته من الدين خروج الشعرة من العجين ، وهي حال المشركين . وأما من هداه الله فإنه يحقق قوله (إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ) ويعلم أن كل عمل لا يراد به وجه الله ولا يوافق أمره فهو مردود على صاحبه ، وكل قاصد لم يغنه الله فهو مصدود من مآربه ، فإنه يشهد أن لا إله إلا الله ، فيعبد الله مخلصاً له الدين ، مستعيناً بالله على ذلك مؤمناً ، بخلقه وأمره : بقدره وشرعه ، فيستعين الله على طاعته ، ويشكره عليها ، ويعلم أنها منة من الله عليه ، ويستعيد بالله من شر نفسه وسيئات عمله ، ويعلم أن ما أصابه من سيئة فمن نفسه ، مع علمه بأن كل شيء بقضاء الله وقدره ، وأن لله الحجة البالغة على خلقه ، وأن له في خلقه وأمره حكمة بالغة ورحمة سابغة . وهذه الأمور أصول عظيمة لبسطها موضع آخر .

والمقصود هنا أن الخبر الصادق يتضمن جنس العلم والاعتقاد ،
والأمر يتضمن جنس الطلب باتفاق العقلاء . ثم هل مدلول الخبر
جنس من المعاني غير جنس العلم ، ومدلول الأمر جنس من المعاني غير
جنس الإرادة كما يقول ذلك طائفة من النظائر مثل ابن كلاب ومن
وافقه ؟ أو المدلول من جنس العلم والإرادة ؟ كما يقوله جمهور نظائر
أهل السنة الذين يثبتون الصفات والقدر . فيقولون : إن القرآن كلام
الله غير مخلوق ، ويقولون : إن الله خالق أفعال العباد . والمعتزلة وغيرهم
من يخالف أهل السنة في هذين الأصلين ، فإن هؤلاء يخالفون ابن
كلاب ومن وافقه في ذينك الأصلين . ولهذا يقال : إنه لم يوافق
أحد من الطوائف على ما أحدثه من القول في الكلام والصفات ،
وإن كان قوله خيراً من قول المعتزلة والجهمية المحضة . وأما جمهور
المسلمين من الفقهاء وأهل الحديث والصوفية وطوائف النظائر فلا
يقولون بقول المعتزلة ولا السكالية ، كما ذكر ذلك فقهاء الطوائف من
أصحاب أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد وغيرهم في أصول الفقه ، فضلاً
عن غيرها من الكتب .

والمقصود هنا أن الناس متفقون على أن كلا من أنواع الخبر
والأمر لها معان : سواء سمي طلباً أو إرادة أو علماً أو حكماً أو كلاماً
نفسانياً . وهذه المعاني تتفاضل في نفسها ، فليس علمنا بالله وأسمائه

كعلمنا بحال أبي لهب . وليس الطلب القائم بنا إذا أمرنا بالإيمان بالله ورسوله كالطلب القائم بنا إذا أمرنا برفع اليدين في الصلاة والأكل باليمين وإخراج الدرهم من الزكاة .

فعلم بذلك أن معانى الكلام قد تتفاضل في نفسها كما قد تتأثر ، وتبين بذلك أن ما تضمنه الأمر والنهي من المعانى التى تدل عليها صيغة الأمر — سواء سميت طلباً أو اقتضاء أو استدعاء أو إرادة أو حجة أو رضا أو غير ذلك — فإنها متفاضلة بحسب تفاضل المأمور به ، وما تضمنه الخبر من أنواع العلوم والاعتقادات والأحكام النفسانية فهي متفاضلة في نفسها بحسب تفاضل الخبر عنه . فهذا نوع من تفاضل الكلام من جهة المتكلم فيه ، وإن كان المتكلم به واحداً . وهو أيضاً متفاضل من جهة المتكلم به ، وإن كان المتكلم فيه واحداً ، كما قال تعالى : (وَمَا كَانَ لِشَيْءٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَآئِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِ مَا يَشَاءُ) ومعلوم أن تكليمه من وراء حجاب أفضل من تكليمه بالإيحاء وبلرسال رسول ، ولهذا كان من فضائل موسى عليه السلام أن الله كلمه تكليماً ، وقال : (إِنِّي اصْطَفَيْتَكَ عَلَى النَّاسِ بِرِسَالَتِي وَبِكَلِمِي) وقال : (تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ مِنْهُمْ مَنْ كَلَّمَ اللَّهُ وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَاتٍ)

والذي يجد الناس من أنفسهم أن الشخص الواحد تتفاضل أحواله

في أنواع الكلام ، بل وفي الكلام الواحد يتفاضل ما يقوم بقلبه من المعاني وما يقوم بلسانه من الألفاظ ، بحيث قد يكون إذا كان طالباً هو أشد رغبة ومحبة وطلباً لأحد الأمرين منه للآخر ، ويكون صوته به أقوى ولفظه به أفصح ، وحاله في الطلب أقوى وأشد تأثيراً ؛ ولهذا يكون للكلمة الواحدة من الموعظة بل للآية الواحدة إذا سمعت من اثنين من ظهور التفاضل ما لا يخفى على عاقل ، والأمر في ذلك أظهر وأشهر من أن يحتاج إلى تمثيل . وكذلك في الخبر قد يقوم بقلبه من المعرفة والعلم وتصور المعلوم وشهود القلب إياه باللسان من حسن التعبير عنه لفظاً وصوتاً ما لا يقاربه ما يقوم بالقلب واللسان إذا أخبر عن غيره .

فهذا نوع إشارة إلى قول من يقول بتفضيل بعض كلام الله على بعض موافقا لما دل عليه الكتاب والسنة وكلام السلف والأئمة .

والطائفة الثانية تقول : إن كلام الله لا يفضل بعضه على بعض ، ثم لهؤلاء في تأويل النصوص الواردة في التفضيل قولان : أحدهما أنه إنما يقع التفاضل في متعلقه ، مثل كون بعضه أنفع للناس من بعض لكون الثواب عليه أكثر أو العمل به أخف مع التماثل في الأجر ، وتأولوا قوله : (نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا) أي نأت بخير منها لكم ، لا أنها في نفسها خير من تلك . وهذا قول طائفة من المفسرين كمحمد بن جرير الطبري قال : نأت بحكم خير لكم من حكم الآية المنسوخة : إما في العاجل لحقيقته

عليكم ، وإما في الآخرة لعظم ثوابه من أجل مشقة حمله . قال : والمراد ما ننسخ من حكم آية كقوله : (وَأَشْرِبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْوَعْلَ بِكُفْرِهِمْ) أي حبه ، قال : ودل على أن ذلك كذلك قوله : (نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَا أَوْ مِثْلَهَا) وغير جائز أن يكون من القرآن شيء خيراً من شيء . لأن جميعه كلام الله ، ولا يجوز في صفات الله تعالى أن يقال : بعضها أفضل من بعض ، أو بعضها خير من بعض . وطرده ذلك في أسماء الله فمنع أن يكون بعض أسمائه أعظم أو أفضل أو أكبر من بعض . وقال : معنى الاسم الأعظم : العظيم ، وكلها سواء في العظمة ، وإنما يتفاضل حال الناس حين الدعاء فيكون الأعظم بحسب حال الدعاء لا أنه في نفسه أعظم .

وهذا القول الذي قاله في أسماء الله نظير القول الثاني في تفضيل بعض كلام الله على بعض ، فإن القول الثاني لمن منع تفضيله أن المراد يكون هذا أفضل أو خيراً كونه فاضلاً في نفسه ؛ لا أنه أفضل من غيره . وهذا القول يحكى عن أبي الحسن الأشعري ومن وافقه ، قالوا : إن معنى ذلك أنه عظيم فاضل ، وقالوا : مقتضى الأفضل تقصير المفضل عنه وكلام الله لا يتبعض ، وهذا بقولونه في الكلام لأنه واحد بالعين عندم يمتنع فيه تماثل أو تفاضل ، وأما في الصفات بعضها على بعض فلا ممتناع التغاير ، ولا يقولون هذا في القرآن العربي ، فإن القرآن العربي عندم مخلوق ، وليس هو كلام الله على قول الجمهور . منهم ، قالوا : لأن الكلام

يتمتع قيامه بغير المتكلم كسائر الصفات ، والقرآن العربي يتمتع عندما قيامه بذات الله تعالى ، ولو جوزوا أن يكون كلام الله قائماً بغيره لبطل أصلهم الذي اتفقوا عليه هم وسائر أهل السنة وردوا به على المعتزلة في قولهم إن القرآن مخلوق ، وهؤلاء يسمون أن القرآن العربي بعضه أفضل من بعض لأنه مخلوق عندما ، ولكن ليس هو كلام الله عند جماهيرهم .

وبعض متأخريهم يقول : إن لفظ « كلام الله » يقع بالاشتراك على المعنى القائم بالنفس ، وعلى الكلام العربي المخلوق الدال عليه . وأما كلام الله الذي ليس بمخلوق عندما فهو ذلك المعنى ، وهو الذي يتمتع تفضله عندما . وأصل هؤلاء أن كلام الله هو المعاني بل هو المعنى الواحد فقط ، وأن معاني كتاب الله هي شيء واحد لا يتعدد ولا يتبعض . فمعنى آية الكرسي وآية الدين ، والفتاحة ، وقل هو الله أحد ، ونبت ، ومعنى التوراة والإنجيل ، وكل حديث إلهي ، وكل ما يكلم به الرب عباده يوم القيامة ، وكل ما يكلم به الملائكة والأنبياء : إنما هي معنى واحد بالعين ، لا بالنوع . ولا يتعدد ولا يتبعض ، وأن القرآن العربي ليس هو كلام الله بل كلام غيره : جبريل أو محمد أو مخلوق من مخلوقاته عبر به عن ذلك الواحد ، وذلك الواحد هو الأمر بكل ما أمر به ، والنهي عن كل ما نهى عنه ، والإخبار بكل ما أخبر به وأن الأمر والنهي والخبر ليست أنواعاً للكلام وأقساماً له ، فإن الواحد بالعين لا يقبل

التبوع والتقسيم ؛ بخلاف الواحد بالنوع فإنه يقبل التبوع والتقسيم ، وإنما هي صفات لذلك الواحد بالعين ، وهي صفات إضافية له ، فإذا تعلق بما يطلب من أفعال العباد كان أمراً ، وإذا تعلق بما ينهى عنه كان نهياً ، وإذا تعلق بما يخبر عنه كان خبراً .

وجمهور العقلاء يقولون : فساد هذا معلوم بالاضطرار ، فإننا نعلم أن معاني (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ) ليست هي معاني (تَبَّتْ يَدَايَ لَهَا) ولا معاني آية الدين معاني آية الكرسي ، ولا معاني الخبر عن صفات الله هي معاني الخبر عن مخلوقات الله ، وأن تعلق ذلك المعنى بالحقائق الخبر عنها ، والأفعال التي تعلق بها الأمر والنهي إن كان أمراً وجودياً فلا بد له من محل ، فإن قام بذات الله فقد تعددت معاني الكلام القائمة بذاته ، وإن قام بذات غيره كان صفة لذلك الغير لا لله ، وإن قام لا بمحل كان ممتعاً ؛ فإن المعاني لا تقوم بأنفسها . وإن كان تعلق ذلك المعنى بالحقائق أمراً عدمياً لم يكن هناك ما يميز بين الخبر والأمر والنهي ، بل لا يميز بين خبر الله عن نفسه وعن قوم نوح وعاد ، إذ كان المعنى الواحد لا تعدد فيه فضلاً عن أن يمتاز بعضه عن بعض .

والحقائق الخبر عنها والمأمور بها والمنهى عنها لا تكون بأنفسها مخبراً بها ومأموراً بها ومنهياً عنها ، بل الخبر عنها والأمر بها والنهي عنها هو غير ذواتها ، فإذا لم يكن هنا أمر موجود غير ذلك المعنى الذي لا امتياز فيه ولا تعدد ، وغير المخلوقات التي لا تميز بين الأمر والنهي والخبر : لم

يكن هنا ما يميز بين النهي والخبر ، ولا ما يجعل معاني آية الوضوء غير معاني آية الدين ، فإن الحروف المخلوقة الدالة على ذلك المعنى إن لم تدل إلا عليه فلا تعدد فيه ولا تنوع ، وإن دلت على التعلقات التي هي عدمية فالعدم ليس بشيء حتى يكون أمراً ونهياً وخبراً ، وليس عند هؤلاء إلا ذلك المعنى وتعلقه بالحقائق الخبر عنها والمأمور بها ، ونفس القرآن العربي المخلوق عندهم هو الدال على ذلك المعنى ، فالمداول إن كان هو ذلك المعنى فلا يتميز فيه أمر عن خبر ، ولا أمر بصلاة عن أمر بركاة ، ولا نهى عن الكفر عن إخبار بتوحيد . وإن كانت التعلقات عدمية فالمعدم ليس بشيء ، ولا يكون العدم أمراً ونهياً وخبراً ، ولا يكون مدلول التوراة والإنجيل والقرآن وسائر كتب الله أموراً عدمية لا وجود لها ، ولا تكون الأمور العدمية هي التي بها وجبت الصلاة وحرم الظلم ، ولا يكون المعنى الواحد بتلك الأمور العدمية إلا صفات إضافية ، وهي من معنى السلبية ، فإنها إن لم تكن سلب أمر موجود فهي تعلق ليس بموجود . فحقيقة الأمر — على قول هؤلاء — أنه ليس لله كلام لا معان ولا حروف إلا بمعنى واحد لا حقيقة له موجودة ولا معلومة .

ومن حجة هؤلاء أنه إذا قيل بعضه أفضل من بعض كان المفضل ناقصاً عن الفاضل ، وصفات الله كاملة لا نقص فيها ، والقرآن

من صفاته . قال هؤلاء : صفات الله كلها متوافرة في الكمال ، متناهية إلى غاية التمام ، لا يباحق شيئاً منها نقص بحال . ثم لما اعتقد هؤلاء أن التفاضل في صفات الله ممتنع ظنوا أن القول بتفضيل بعض كلامه على بعض لا يمكن إلا على قول الجهمية من المعتزلة وغيرهم القائلين بأنه مخلوق ، فإنه إذا قيل إنه مخلوق أمكن القول بتفضيل بعض المخلوقات على بعض ، فيجوز أن يكون بعضه أفضل من بعض . قالوا : وأما على قول أهل السنة والجماعة الذين أجمعوا على أن القرآن كلام الله غير مخلوق فيمتنع أن يقع التفاضل في صفات الله القائمة بذاته .

ولأجل هذا الاعتقاد صار من يعتقده يذكر إجماع أهل السنة على امتناع التفضيل في القرآن كما قال أبو عبد الله بن الدراج في مصنف صنفه في هذه المسألة ، قال : « أجمع أهل السنة على أن ما ورد في الشرع مما ظاهره المفاضلة بين آي القرآن وسوره ليس المراد به تفضيل ذوات بعضها على بعض ؛ إذ هو كله كلام الله وصفة من صفاته ، بل هو كله لله فاضل كسائر صفاته الواجب لها نعت الكمال » . وهذا النقل للإجماع هو بحسب ما ظنه لازماً لأهل السنة ، فلما علم أنهم يقولون : القرآن كلام الله ليس بمخلوق ، وظن هو أن المفاضلة إنما تقع في المخلوقات لا في الصفات ، قال ما قال . وإلا فلا ينقل عن أحد من السلف والأئمة أنه أنكر فضل كلام الله بعضه على

بعض : لا في نفسه ، ولا في لوازمه ومتعلقاته ؛ فضلا عن أن يكون هذا إجماعاً .

وليس هو لازماً لابن كلاب ومن وافقه كالأشعري وأتباعه ؛ فإن هؤلاء يجوزون وقوع المفاضلة في القرآن العربي ، وهو مخلوق عندهم . وهذا المخلوق يسمى « كتاب الله » والمعنى القديم يسمى « كلام الله » ولفظ « القرآن » يراد به عندهم ذلك المعنى القديم ، والقرآن العربي المخلوق . وحينئذ فهم يتأولون ما ورد من تفضيل بعض القرآن على بعض على القرآن المخلوق عندهم .

وإنما القول المتواتر عن أئمة السلف أنهم قالوا : القرآن كلام الله غير مخلوق ، وأنهم أنكروا مقالة الجهمية الذين جعلوا القرآن مخلوقاً منفصلاً عن الله ، بل كفروا من قال ذلك ، والكتب الموجودة فيها ألفاظهم بأسانيدھا وغير أسانيدھا كثيرة : مثل : (كتاب الرد على الجهمية) للإمام أبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم ، و (الرد على الجهمية) لعبد الله بن محمد الجعفي شيخ البخاري ، و (الرد على الجهمية) للحكم بن معبد الخزاعي ، و (كتاب السنة) لعبد الله بن أحمد بن حنبل ، و (السنة) لحنبل ابن عم الإمام أحمد ، و (السنة) لأبي داود السجستاني ، و (السنة) للأثرم ، و (السنة) لأبي بكر الخلال ، و (السنة والرد على أهل الأهواء) لحشيش بن أصرم ،

(و الرد على الجهمية) لعثمان بن سعيد الدارمي ، و (نقض عثمان ابن سعيد ، على الجهمي الكاذب العنيد ، فيما افترى على الله في التوحيد) ، و (كتاب التوحيد) لابن خزيمة ، و (السنة) للطبراني ، ولأبي الشيخ الأصبهاني ، و (شرح أصول السنة) لأبي القاسم اللالكائي ، و (الإبانة) لأبي عبد الله بن بطة ، وكتب أبي عبد الله بن منده ، و (السنة) لأبي ذر الهروي ، و (الأسماء والصفات) للبيهقي ، و (الأصول) لأبي عمر الطلمنكي ، و (الفاروق) لأبي إسماعيل الأنصاري ، و (الحجة) لأبي القاسم التيمي . إلى غير ذلك من المصنفات التي يطول تعدادها : التي يذكر مصنفوها العلماء الثقات مذاهب السلف بالأسانيد الثابتة عنهم بألفاظهم الكثيرة المتواترة التي تعرف منها أقوالهم ، مع أنه من حين محنة الجهمية لأهل السنة - التي جرت في زمن أحمد بن حنبل لما صبر فيها الإمام أحمد وقام بإظهار السنة والصبر على محنة الجهمية حتى نصر الله الإسلام والسنة وأطفأ نار تلك الفتنة - ظهر في ديار الإسلام وانتشر بين الخاص والعام أن مذهب أهل السنة والحديث المتبعين للسلف من الصحابة والتابعين : أن القرآن كلام الله غير مخلوق ، وأن الذين أحدثوا في الإسلام القول بأن القرآن مخلوق هم الجعد بن درهم والجهم بن صفوان ومن اتبعه من المعتزلة وغيرهم من أخصاف الجهمية ، لم يقل هذا القول أحد من الصحابة ولا التابعين لهم بإحسان . فهذا القول هو القول المعروف عن أهل السنة والجماعة ، وهو القول بأن القرآن

كلام الله وهو غير مخلوق .

أما كونه لا يفضل بعضه على بعض فهذا القول لم ينقل عن أحد من سلف الأمة وأئمة السنة الذين كانوا أئمة المحنة كأحمد بن حنبل وأمثاله ، ولا عن أحد قبلهم ، ولو قدر أنه نقل عن عدد من أئمة السنة لم يجز أن يجعل ذلك إجماعاً منهم ، فكيف إذا لم ينقل عن أحد منهم؟! وإنما هذا نقل لما يظنه الناقل لازماً لمذهبيهم . فلما كان مذهب أهل السنة أن القرآن من صفات الله لا من مخلوقات الله ، وظن هذا الناقل أن التفاضل يمتنع في صفات الخالق ، نقل امتناع التفاضل عنهم بناء على هذا التلازم .

ولكن يقال له : أما المقدمة الأولى فنقولة عنهم بلا ريب . وأما المقدمة الثانية ، وهي أن صفات الرب لا تتفاضل ، فهل يمكنك أن تنقل عن أحد من السلف قولاً بذلك ، فضلاً عن أن تنقل إجماعهم على ذلك؟! ما علمت أحداً يمكنه أن يثبت عن أحد من السلف أنه قال ما يدل على هذا المعنى ، لا بهذا اللفظ ولا بغيره ، فضلاً عن أن يكون هذا إجماعاً . ولكن إن كان قال قائل ذلك ولم يبلغنا قوله فالله أعلم . لكن الذي أقطع به ويقطع به كل من له خبرة بكلام السلف أن القول بهذا لم يكن مشهوراً بين السلف ، ولا قاله واحد واشتهر قوله عند الباقيين فسكتوا عنه ، ولا هو معروف في الكتب التي نقل

فيها ألفاظهم بأعيانها ، بل المنقول الثابت عنهم — أو عن كثير منهم — يدل على أنهم كانوا يرون تفاضل صفات الله تعالى ، وهكذا من قال من أصحاب مالك أو الشافعي أو أحمد عن أهل السنة : أن القرآن لا يفضل بعضه على بعض فإنما مستندهم أن أهل السنة متفقون على أن القرآن كلام الله غير مخلوق ، وأن كلامه من صفاته القائمة بنفسه ليس من مخلوقاته وهذا أيضاً صحيح عن أهل السنة .

ثم ظنوا أن التفاضل إنما يقع في المخلوق لا في الصفات ، وهذا الظن لم ينقلوه عن أحد من أئمة الإسلام كمالك والشافعي وأحمد وأبي حنيفة والثوري والأوزاعي ولا من قبل هؤلاء ، ولهذا شنع هؤلاء على من ظن فضل بعضه على بعض كما دلت عليه النصوص والآثار ، لظنهم أن ذلك مستلزم لخلاف مذهب أهل السنة ، كما قال أبو عبد الله بن المرباط في الكلام على حديث البخاري في رده لتأويل من تأول هذا الحديث على أن هذه السورة إذا عدلت بثلاث القرآن أنها تفضل الربع منه وخمسه وما دون الثلث فهو التفاضل في كتاب الله تعالى وهو صفة من صفات الله جل جلاله ، وقال : فهذا لولا عذر الجهالة لحكم على قائله بالكفر ، إذ لا يصح التفاضل إلا في المخلوقات ؛ إذ صفاته كلها فاضلة في غاية الفضيلة ونهاية العلو والكرامة ، فمن تنقص شيئاً منها عن سائرهما فقد أُلحد فيها ، ألا تسمعه منع ذلك بقوله تعالى : (الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ) ؟ ! .

قال : وقد أجمع أهل السنة على أن القرآن صفة من صفات الله لا من صفة خلقه . قال : وإنما أوقعهم في تأويل ذلك قوله تعالى : (نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَا أَوْ مِثْلَهَا) ولا يخلو معنى ذلك من أحد وجهين : إما أن تكون النسخة خيراً من المنسوخة في ذاتها ، وإما أن تكون خيراً منها لمن تعبد بها ، إذ محال أن يتفاضل القرآن في ذاته على ما ذهب إليه أهل السنة والاستقامة ؛ إذ كل من عند الله ؛ لأن القرآن العزيز صفة الله . وأسماء الله وصفاته كلها متوافرة في الكمال ، متناهية إلى غاية التمام ، لا يلحق شيئاً منها نقص بحال . فلما استحال أن تكون آية خيراً من آية في ذاتها علمنا أن المراد بخير منها إنما هو للمتعبدين بها ، لم ينقل عباده من تخفيف إلى ثقيل ، ولكنه نقلهم بالنسخ من تحریم إلى تحليل ، ومن إيجاب إلى تخيير ، ومن تطهير إلى تطهير ، والشاهد لنا قوله : (يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا) .

فيقال : أما قول القائل : « لولا عذر الجهالة لحكم على مثبت المفاضلة بالكفر » فهم يقابلونه بمثل ذلك ، وحجتهم أقوى . وذلك لأن الكفر حكم شرعي ، وإنما يثبت بالأدلة الشرعية ، ومن أنكر شيئاً لم يدل عليه الشرع بل علم بمجرد العقل لم يكن كافراً ، وإنما الكافر من أنكر ما جاء به الرسول ، ومعلوم أنه ليس في الكتاب والسنة نص يمنع تفضيل بعض كلام الله على بعض ، بل ولا يمنع تفاضل صفاته

تعالى ، بل ولا نقل هذا النفي عن أحد من الصحابة والتابعين لهم بإحسان ولا عن أئمة المسلمين الذين لهم لسان صدق في الأمة بحيث جعلوا أعلاماً للسنة وأئمة للأمة .

وأما تفضيل بعض كلام الله على بعض : بل تفضيل بعض صفاته على بعض : فدلالة الكتاب والسنة والأحكام الشرعية والآثار السلفية كثيرة على ذلك ، فلو قدر أن الحق في نفس الأمر أنها لا تتفاضل لم يكن نفي تفاضلها معلوماً إلا بالعقل لا بدليل شرعي ، وإذا قدر أنها تتفاضل فالدال على ذلك هو الأدلة الشرعية مع العقلية ، فإذا قدر أن الحق في نفس الأمر هو التفضيل لكان كفر جاحد ذلك أولى من كفر من يثبت التفضيل إذا لم يكن حقاً في نفس الأمر ، لأن ذلك جحد موجب الأدلة الشرعية بغير دليل شرعي : بل لما رآه بعقله وأخطأ فيه ؛ إذ نحن نتكلم في هذا التقدير . ومعلوم أن من خالف ما جاءت به الرسل عن الله بمجرد عقله فهو أولى بالكفر ممن لم يخالف ما جاءت به الرسل عن الله ، وإنما خالف ما علم بالعقل إن كان ذلك حقاً .

ونظير هذا قول بعض نفاة الصفات لما تأمل حال أصحابه وحال مثبتيها قال : لا ريب أن حال هؤلاء عند الله خير من حالنا ، فإن هؤلاء إن كانوا مصيبين فقد نالوا الدرجات العلى والرضوان الأكبر ، وإن كانوا مخطئين فإنهم يقولون : نحن يا رب صدقنا ما دل عليه كتابك

وسنة رسولك ، إذ لم تبين لنا بالكتاب والسنة نفي الصفات ، كما دل كلامك على إثباتها ، فنحن أثبتنا ما دل عليه كلامك وكلام رسولك ، فإن كان الحق في خلاف ذلك فلم يبين الرسول ما يخالف ذلك ، ولم يكن خلاف ذلك مما يعلم ببداهة العقول ، بل إن قدر أنه حق فلا يعلمه إلا الأفراد ، فكيف وعامة المنتهين في خلاف ذلك إلى الغاية بقرون بالحيرة والارتباب . قال النافى : وإن كنا نحن مصيبين فإنه يقال لنا : أأنتم قلتم شيئاً لم آمركم بقوله ، وطلبتكم علماً لم آمركم بطلبه ، فالثواب إنما يكون لأهل الطاعة ، وأنتم لم تمتثلوا أمري . قال : وإن كنا مخطئين فقد خسرنا خسرانا مينا .

وهذا حال من أثبت المفاضلة في كلام الله وصفاته ومن نفاها ، فإن المثبت معتصم بالكتاب والسنة والآثار ، ومعه من المعقولات الصريحة التي تبين صحة قوله وفساد قول منازعه ما لا يتوجه إليها طعن صحيح . وأما النافى فليس معه آية من كتاب الله ولا حديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا قول أحد من سلف الأمة ، وإنما معه مجرد رأي يزعم أن عقله دل عليه ، ومنازعه يبين أن العقل إنما دل على نقيضه ، وأن خطأه معلوم بصريح المعقول ، كما هو معلوم بصريح المنقول . واحتجاج المحتج على نفي التفاضل بقوله : (جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ) في غابة الفساد ؛ فإن الآية لا تدل على هذا بوجه من الوجوه ، سواء

أريد بها من آمن ببعضه وكفر ببعضه ، أو أريد بها من عضه فقال : هو سحر وشعر ونحو ذلك ؛ بل من نفى فضل (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ) على (تَبَّتْ يَدَايِي لَهَبٍ) فهو أولى بأن يكون ممن جعله عضين ؛ إن دلت الآية على هذه المسألة .

وذلك أن من آمن بما وصف الله به كلامه فأقر بأنه جميعه كلام الله ، وأقر به كله فلم يكفر بحرف منه ، وعلم أن كلام الله أفضل من كل كلام ، وأن خير الكلام كلام الله ، وأنه لا أحسن من الله حديثاً ولا أصدق منه قِيلاً ، وأقر بما أخبر الله به ورسوله من فضل بعض كلامه ، كفضل (فاتحة الكتاب) و (آية الكرسي) و (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ) ونحو ذلك ، بل وتفضيل (يس) و (تبارك) والآيتين من آخر سورة البقرة ، بل وتفضيل (البقرة) و (آل عمران) وغير ذلك من السور والآيات التي نظقت النصوص بفضلها ، وأقر بأنه كلام الله ليس منه شيء كلاماً لغيره لا معانيه ولا حروفه ، فهو أبعد عن جعله عضين ممن لم يؤمن بما فضل الله به بعضه على بعض ؛ بل آمن بفضله من جهة المتكلم ، ولم يؤمن بفضله من جهة المتكلم فيه ؛ فإن هذا في الحقيقة آمن به من وجه دون وجه .

وكذلك من قال : إنه معنى واحد ، وأن القرآن العربي لم يتكلم الله به ؛ بل هو مخلوق خلقه الله في الهواء أو أحدثه جبريل أو محمد ، فهذا

أولى بأن يكون داخلا فيمن عضه القرآن ، ورماء بالإفك ، وجعل القرآن العربي كلام مخلوق : إما بشر وإما ملك وإما غيرها ، فمن جعل القرآن كله كلام الله ليس بمخلوق ولا هو من إحداث مخلوق لا جبريل ولا محمد ولا شيء منه ، بل جبريل رسول ملك ، ومحمد رسول بشر ، والله يصطفي من الملائكة رسلا ومن الناس ، فاصطفى لكلامه الرسول الملكي فنزل به على الرسول البشري الذي اصطفاه ، وقد أضافه إلى كل من الرسلين لأنه بلغه وأداه ؛ لا لأنه أنشأه وابتداه ، قال تعالى : (إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ * ذِي قُوَّةٍ عِنْدَ ذِي الْعَرْشِ مَكِينٍ * مُطَاعٌ ثَمَّ أَمِينٍ)

فهذا نعت جبريل الذي قال فيه : (مَنْ كَانَتْ عِدْوًا لِّجِبْرِيلَ فَإِنَّهُ نَزَّلَهُ عَلَى قَلْبِكَ بِإِذْنِ اللَّهِ) وقال : (نَزَّلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ * عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنذِرِينَ * بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ) وقال : (وَإِذَا بَدَّلْنَا آيَةً مَكَانَ آيَةٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا نَزَّلُ قَالَوْا إِنَّهَا أَنْتَ مُفْتَرٍ بِلاَ كَثُرْ هُمْ لَا يَعْلَمُونَ * قُلْ نَزَّلَهُ رُوحُ الْقُدُسِ مِنْ رَبِّكَ بِالْحَقِّ) وقال في الآية الأخرى : (إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ * وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَاعِرٍ قَلِيلًا مَا تُؤْمِنُونَ * وَلَا يَقُولُ كَاهِنٌ قَلِيلًا مَا نَذَكُونَ * نَزِيلٌ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ * وَلَوْ نَقُولُ عَلَيْنَا بَعْضُ الْأَقَاوِيلِ * لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ * ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ الْوَتِينَ * فَمَا يَنْكُرُ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاخِيضِينَ) فهذه صفة محمد صلى الله عليه وسلم .

وأضاف القول إلى كل منها باسم الرسول فقال (لَقَوْلُ رَسُولٍ)

لأن الرسول يدل على المرسل ، فدل على أنه قول رسول بلغه عن
مرسل . لم يقل : إنه لقول ملك ولا بشر ، بل كفر من جعله قول
بشر بقوله : (ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا * وَجَعَلْتُ لَهُ مَالًا مَمْدُودًا * وَبَنِينَ شُهُودًا *
وَمَهَّدْتُ لَهُ تَمْهِيدًا * ثُمَّ يَطْمَعُ أَنْ أَزِيدَ * كَلَّا إِنَّكَ كَانْتَ لَآيِنًا عَيْنِيًا * سَاءَ هُفُوهُ، صَعُودًا *
إِنَّهُ فَكَّرَ وَقَدَّرَ * فَقِيلَ كَيْفَ قَدَّرَ * ثُمَّ قِيلَ كَيْفَ قَدَّرَ * ثُمَّ نَظَرَ * ثُمَّ عَبَسَ وَبَسَرَ * ثُمَّ أَدْبَرَ
وَأَشْتَكَبَرَ * فَقَالَ إِنَّ هَذَا لِلْأَبْخَرِ يُؤْتَرُ * إِنَّ هَذَا إِلَّا قَوْلُ الْبَشَرِ) فمن قال إنه قول
بشر أو قول مخلوق غير البشر فقد كفر ، ومن جعله قول رسول
من البشر فقد صدق ؛ لأن الرسول ليس له فيه إلا التبليغ والأداء
كما قال تعالى : (يَتَأْتِيهَا الرُّسُولُ يَلْغُ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ) ، وفي
سنن أبي داود عن جابر بن عبد الله أن النبي صلى الله عليه وسلم كان
يعرض نفسه على الناس في الموسم ويقول : « ألا رجل يحملني إلى
قومه لأبلغ كلام ربى ؟! فَإِنْ قَرِيشًا قَدْ مَنَعُونِي أَنْ أَبْلُغَ كَلَامَ رَبِّي » .

والذي اتفق عليه السلف أن القرآن كلام الله غير مخلوق ، وقال
غير واحد منهم : منه بدأ وإليه يعود . قال أحمد بن حنبل وغيره :
« منه بدأ » أي هو المتكلم به ، لم يبتد من غيره كما قالت الجهمية
القائلون بأن القرآن مخلوق ، قالوا : خلقه في غيره ، فهو مبتدأ من
ذلك المحل المخلوق ، ويلزمهم أن يكون كلاما لذلك المحل المخلوق لا لله

تعالى؛ لاسيما والجهمية كلهم يقولون بأن الله خالق أفعال العباد ، وم غلاة
فى الجبر ، ولكن المعتزلة توافقهم على نفي الصفات والقول بخلق القرآن ،
وتخالفهم فى القدر والأسماء والأحكام ، فإذا كان الله خالق كل ما سواه
لزمهم أن يكون كل كلام كلامه ، لأنه هو الذى خلقه ، ولذلك قال
ابن عربى الطائى — وكان من غلاة هؤلاء الجهمية يقول بوحدة
الوجود — قال :

وكل كلام فى الوجود كلامه سواء علينا نثره ونظامه

ولهذا قال سليمان بن داود الهاشمى — نظير أحمد بن حنبل الذى
قال الشافعى : ما رأيت أعقل من رجلين أحمد بن حنبل وسليمان بن
داود الهاشمى — قال : من قال : (إِنِّى أَنَا اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا)
مخلوق فهو كافر . وإن كان القرآن مخلوقا كما زعموا فلم صار فرعون
أولى بأن يخلد فى النار إذ قال : (أَنَارَبُكُمْ الْأَعْلَى) وزعموا أن هذا
مخلوق ؟ . ومعنى ذلك كون قول فرعون : (أَنَارَبُكُمْ الْأَعْلَى) كلاما
قائما بذات فرعون فإن كان قوله (إِنِّى أَنَا اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا) كلاما
خلقه فى الشجرة كانت الشجرة هى القائلة لذلك ، كما كان فرعون هو
القائل لذلك ، وحينئذ فيكون جعل الشجرة إلها أعظم كفرا من جعل
فرعون إلها .

والجهمية والمعتزلة لم يقيم عندهم بذات الله لا طلب ولا إرادة ولا محبة ولا رضا ولا غضب ، ولا غير ذلك مما يجعل مدلول الأصوات المخلوقة . ولا قام بذاته عندهم إيجاب وإلزام ولا تحريم وحظر ، فلم يكن للكلام المخلوق في غيره معنى قائم بذاته يدل عليه ذلك المخلوق حتى يفرق بين ما خلقه في الجماد وما خلقه في الحيوان . وكان مقصود السلف رضوان الله عليهم أن الله هو المتكلم بالقرآن وسائر كلامه . وأنه منه نزل لم ينزل من غيره كما قال تعالى : (وَالَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْلَمُونَ أَنَّهُ مُنَزَّلٌ مِّن رَّبِّكَ بِالْحَقِّ) وقال تعالى : (قُلْ نَزَّلَهُ رُوحُ الْقُدُسِ مِن رَّبِّكَ بِالْحَقِّ) ، لم يقل أحد من السلف : إن القرآن قديم ، وإنما قالوا هو كلام الله غير مخلوق ، وقالوا لم يزل الله متكلمًا إذا شاء ومتى شاء وكيف شاء وكما شاء ، ولا قال أحد منهم : إن الله في الأزل نادى موسى ، ولا قال : إن الله لم يزل ولا يزال يقول يا آدم يا نوح يا موسى يا إبليس ونحو ذلك مما أخبر أنه قال .

ولكن طائفة ممن اتبع السلف اعتقدوا أنه إذا كان غير مخلوق فلا بد أن يكون قديماً ، إذ ليس عندهم إلا هذا وهذا ، وهؤلاء ينكرون أن يكون الله يتكلم بمشيئته وقدرته ، أو يغضب على الكفار إذا عصوه ، أو يرضى عن المؤمنين إذا أطاعوه ، أو يفرح بتوبة التائبين إذا تابوا ، أو يكون نادى موسى حين ألقى الشجرة ، ونحو ذلك مما دل عليه

الكتاب والسنة كقوله : (ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ أَتَّبَعُوا مَا اسَّخَطَ اللَّهُ وَكَرِهُوا رِضْوَانَهُ ، فَأَحْبَطَ أَعْمَالَهُمْ) وقوله تعالى : (فَلَمَّا اسْفُوتْنَا أَنْقَمْنَا مِنْهُمْ) وقوله : (فَلَمَّا أَنْتَهَا نُوْدَىٰ يَمْوَسَّىٰ) وقال تعالى : (وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ) وقال تعالى : (إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ) .

وقد أخبر أن كلامه لانفاد لها بقوله : (لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَادًا لَكَلِمَاتِ رَبِّي لَنَفِدَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَنْ تَنْفَدَ كَلِمَاتُ رَبِّي وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا) وقال تعالى : (وَلَوْ أَنَّ مَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَمٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ) .

وأتباع السلف يقولون : إن كلام الله قديم ، أي لم يزل متكلمًا إذا شاء ، لا يقولون : إن نفس الكلمة المعينة قديمة كدائه لموسى ونحو ذلك . لكن هؤلاء اعتقدوا أن القرآن وسائر كلام الله قديم العين ، وأن الله لا يتكلم بمشيئته وقدرته . ثم اختلفوا : فمنهم من قال القديم هو معنى واحد ، هو جميع معاني التوراة والإنجيل والقرآن ، وإن التوراة إذا عبر عنها بالعربية صارت قرآنا ، والقرآن إذا عبر عنه بالعربية صار توراة : قالوا : والقرآن العربي لم يتكلم الله به ، بل إما أن يكون خلقه في بعض الأجسام وإما أن يكون أحدثه جبريل أو محمد ، فيكون كلاما لذلك الرسول ترجم به عن المعنى الواحد القائم بذات الرب الذي هو

جميع معانى الكلام . ومنهم من قال : بل القرآن القديم هو حروف أو حروف وأصوات ، وهى قديمة أزلية قائمة بذات الرب أزلا وأبداً ، وهى متعاقبة فى ذاتها وماهيتها لا فى وجودها : فإن القديم لا يكون بعضه متقدماً على بعض ، ففرقوا بين ذات الكلام وبين وجوده ، وجعلوا التعاقب فى ذاته لا فى وجوده ، كما يفرق بين وجود الأشياء بأعيانها وماهياتها من يقول بذلك من المعتزلة والمتفلسفة ، وكلا الطائفتين تقول : إنه إذا كلم موسى أو الملائكة أو العباد يوم القيامة فإنه لا يكلمه بكلام يتكلم به بمشيئته وقدرته حين يكلمه ، ولكن يخلق له إدراكاً يدرك ذلك الكلام القديم اللازم لذات الله أزلا وأبداً . وعندهم لم يزل ولا يزال يقول : (يَتَكَادَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ) و : (يَنْشُجُ أَهْطِ سَلَمٍ مَتَا وَبَرَكَتٍ عَلَيْكَ) و (يَا بَلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِإِيْدِي) ونحو ذلك ، وقد بسط الكلام على هذه الأقوال وغيرها فى مواضع .

والمقصود أن هذين القولين لا يقدر أحد أن ينقل واحداً منها عن أحد من السلف : أعني الصحابة والتابعين لهم بإحسان ، وسائر أئمة المسلمين المشهورين بالعلم والدين ، الذين لهم فى الأمة لسان صدق فى زمن أحمد بن حنبل ، ولا زمن الشافعي ، ولا زمن أبى حنيفة ولا قبلهم . وأول من أحدث هذا الأصل هو أبو محمد عبد الله بن سعيد بن كلاب ، وعرف أن الحروف متعاقبة فيمتنع أن تكون قديمة الأعيان ، فإن المتأخر

قد سبقه غيره والقديم لا يسبقه غيره ، والصوت المعين لا يبقى زمانين فكيف يكون قديماً؟! فقال بأن القديم هو المعنى ، ثم جعل المعنى واحدا لا يتعدد ولا يتبعض ، لامتناع اختصاصه بعدد معين ، وامتناع معان لانهاية لها في آن واحد ، وجعل القرآن العربى ليس هو كلام الله .

فلما شاع قوله وعرف جمهور المسلمين فسادَه شرعا وعقلا قالت طائفة أخرى — ممن وافقته على مذهب السلف — إن القرآن كلام الله غير مخلوق ، وعلى الأصل الذي أحدثه من القول بقديم القرآن — : إن القرآن قديم ، وهو مع ذلك الحروف المتعاقبة والأصوات المؤلفة . فصار قول هؤلاء مركبا من قول المعتزلة وقول الكلاية ، فإذا ناظروا المعتزلة على أن القرآن كلام الله غير مخلوق ناظروهم بطريقة ابن كلاب ، وإذا ناظروهم الكلاية على أن القرآن العربى كلام الله وأن القرآن الذي يقرأه المسلمون كلام الله ناظروهم بحجج المعتزلة . وليس شيء من هذه الأقوال قول أحد من السلف كما بسط في غير هذا الموضع ، ولا قال شيئا من هذه الأقوال لا الأئمة الأربعة ولا أصحابهم الذين أدركوهم ، وإنما قاله — ممن ينتسب إليهم — بعض المتأخرين الذين تلقوها عن قائلها من أهل الكلام ، ولم يكن لهم خبرة لا بأقوال السلف التى دل عليها الكتاب والسنة والعقل الصريح ،

ولا بحقائق أقوال أهل الكلام الذي ذمه السلف ، ولم قالوا هذا ، وما الذي ألجأهم إلى هذا ؟ وقد شاع عند العامة والخاصة أن القرآن ليس بمخلوق والقول بأنه مخلوق قول مبتدع مذموم عند السلف والأئمة ، فصار من بطالع كتب الكلام التي لا يجد فيها إلا قول المعتزلة وقول من رد عليهم وانتسب إلى السنة يظن أنه ليس في المسألة إلا هذا القول ، وهذا وذاك قد عرف أنه قول مذموم عند السلف ، فيظن القول الآخر قول السلف ، كما يقع مثل ذلك في كثير من المسائل في غير هذه : لا يعرف الرجل في المسألة إلا قولين أو ثلاثة فيظن الصواب واحدا منها ، ويكون فيها قول لم يبلغه وهو الصواب دون تلك . وهذا باب واسع في كثير من المسائل . والله يهدينا وسائر إخواننا المسلمين إلى ما يحبه ويرضاه من القول والعمل ، ومن اجتهد بقصد طاعة الله ورسوله بحسب اجتهاده لم يكلفه الله ما يعجز عنه بل يثيبه الله على ما فعله من طاعته ويغفر ما أخطأ فيه فعجز عن معرفته .

فصل

والنصوص والآثار في تفضيل كلام الله — بل وتفضيل بعض صفاته — على بعض متعددة . وقول القائل « صفات الله كلها فاضلة

في غاية التهام والكمال ليس فيها نقص « كلام صحيح ، لكن توهمه أنه إذا كان بعضها أفضل من بعض كان المفضل معيياً منقوصاً خطأ منه ، فإن النصوص تدل على أن بعض أسمائه أفضل من بعض ، ولهذا يقال دعا الله باسمه الأعظم . وتدل على أن بعض صفاته أفضل من بعض وبعض أفعاله أفضل من بعض ففي الآثار ذكر اسمه العظيم واسمه الأعظم ، واسمه الكبير والأكبر ، كما في السنن ورواه أحمد وابن حبان في صحيحه عن ابن بريدة عن أبيه قال : دخلت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم المسجد ، فإذا رجل يصلي يدعو : اللهم إني أسألك بأني أشهد أنك أنت الله لا إله إلا أنت الأحد الصمد الذي لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفواً أحد . فقال النبي صلى الله عليه وسلم « والذي نفسي بيده ، لقد سألت الله باسمه الأعظم الذي إذا سئل به أعطى ، وإذا دعي به أجاب » .

وعن أنس قال : كنت جالسا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحلقة ، ورجل قائم يصلي ، فلما ركع وسجد تشهد ودعا فقال في دعائه : اللهم إني أسألك بأن لك الحمد لا إله إلا أنت المَنَّان بدبع السموات والأرض إذا الجلال والإكرام يا حي يا قيوم ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم « والذي نفسي بيده لقد دعا باسم الله الأعظم الذي إذا دعي به أجاب ، وإذا سئل به أعطى » . وقد ثبت في الصحيح عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « إن الله كتب

في كتاب فهو موضوع عنده فوق العرش : إن رحمتي تغلب غضبي »
وفي رواية « سبقت رحمتي غضبي » فوصف رحمته بأنها تغلب وتسبق
غضبه ، وهذا يدل على فضل رحمته على غضبه من جهة سبقها وغلبتها ،
وقد ثبت في صحيح مسلم عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه
كان يقول في سجوده « اللهم إني أعوذ برضاك من سخطك ، وبمعافاتك
من عقوبتك ، وأعوذ بك منك » . وروى الترمذي أنه كان يقول ذلك
في وتره ، لكن هذا فيه نظر .

وقد ثبت في الصحيح والسنن والمساند من غير وجه الاستعاذة
بكلماته التامات ، كقوله « أعوذ بكلمات الله التامة من غضبه وعقابه ،
ومن شر عباده ، ومن همزات الشياطين وأن يحضرون » . وفي
صحيح مسلم عن خولة أنه قال صلى الله عليه وسلم : « من نزل منزلا
فقال : أعوذ بكلمات الله التامة ، لم يضره شيء حتى يرتحل منه »^(١) . وفي
الصحيح أنه قال لعثمان بن أبي العاص : « قل : أعوذ بعزة الله
وقدرته من شر ما أجد وأحاذر » . ومعلوم أن المستعاذ به أفضل من
المستعاذ منه ، فقد استعاذ برضاه من سخطه ، وبمعافاته من عقوبته .

وأما استعاذته به منه فلا بد أن يكون باعتبار جهتين : يستعيز به
باعتبار تلك الجهة ، ومنه باعتبار تلك الجهة ليتغايير المستعاذ به والمستعاذ

(١) الحديث ورد في صحيح مسلم في كتاب الذكر والدعاء ونصه : (من نزل منزلاً ثم قال :
أعوذ بكلمات الله التامات من شر ما خلق ، لم يضره شيء ، حتى يرتحل من منزله ذلك) ج ٤ ص
٢٠٨٠ ، ص ٢٠٨١ ، رقم ٢٧٠٨ .

منه ، إذ أن المستعاذ منه مخوف مرهوب منه ، والمستعاذ به مدعو مستجار به ملتجأ إليه ، والجهة الواحدة لا تكون مطلوبة مهروباً منها ، لكن باعتبار جهتين تصح ، كما في الحديث الذي في الصحيحين عن البراء بن عازب أن النبي صلى الله عليه وسلم علم رجلاً أن يقول عند النوم « اللهم أسلمت نفسي إليك ووجهت وجهي إليك ، وألجأت ظهري إليك ، وفوضت أمري إليك ، رغبة ورهبة إليك ، لا ملجأ ولا ملجأ منك إلا إليك . آمنت بكتابك الذي أنزلت ، وبنيك الذي أرسلت » فبين أنه لا ينجي منه إلا هو ، ولا يلتجأ منه إلا إليه . وأعمل الفعل الثاني لما تنازع الفعلان في العمل . ومعلوم أن جهة كونه منجياً غير جهة كونه منجياً منه ، وكذلك جهة كونه ملتجأً إليه غير كونه ملتجأً منه ، سواء قيل إن ذلك يتعلق بمفعولاته أو أفعاله القائمة به أو صفاته أو بذاته باعتبارين .

وفي صحيح مسلم عن عبد الله بن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « المقسطون عند الله على منابر من نور عن يمين الرحمن ، وكلتا يديه يمين : الذين يعدلون في حكمهم ، وأهلهم ، وما ولوا » . وقد جاء ذكر اليمين في عدة أحاديث وبذكر فيها أن كلتها يمين مع تفضيل اليمين . قال غير واحد من العلماء لما كانت صفات المخلوقين متضمنة للنقص فكانت يسار أحدم ناقصة في القوة ناقصة في الفعل ،

بحيث تفعل بمياسرها كل ما يندم — كما يباشر بيده اليسرى النجاسات والأقذار — بين النبي صلى الله عليه وسلم أن كلتا يمين الرب مباركة ليس فيها نقص ولا عيب بوجه من الوجوه كما في صفات المخلوقين ، مع أن اليمين أفضلها كما في حديث آدم قال « اخترت يمين ربى ، وكلتا يدي ربى يمين مباركة » فإنه لا نقص في صفاته ولا ذم في أفعاله بل أفعاله كلها إما فضل وإما عدل . وفي الصحيحين عن أبى موسى عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « يمين الله ملأى لا يغيضها نفقة ، سحاء الليل والنهار ، أرأيتم ما أنفق منذ خلق السموات والأرض فإنه لم يغيض ما في يمينه . والقسط بيده الأخرى يرفع ويخفض »

فبين صلى الله عليه وسلم أن الفضل بيده اليمنى والعدل بيده الأخرى . ومعلوم أنه مع أن كلتا يديه يمين فالفضل أعلى من العدل ، وهو سبحانه كل رحمة منه فضل وكل نقمة منه عدل ، ورحمته أفضل من نقمته . ولهذا كان المقسطون على منابر من نور عن يمين الرحمن ولم يكونوا عن يده الأخرى . وجعلهم عن يمين الرحمن تفضيل لهم كما فضل في القرآن أهل اليمين وأهل اليمين على أصحاب الشمال وأصحاب المشأمة وإن كانوا إنما عذبهم بعدله . وكذلك الأحاديث والآثار جاءت بأن أهل قبضة اليمين هم أهل السعادة ، وأهل القبضة الأخرى هم أهل الشقاوة .

ومما يبين هذا أن الشر لم يرد في أسمائه ، وإنما ورد في مفعولاته ولم يضاف إليه إلا على سبيل العموم ، وأضافه إلى السبب المخلوق أو بحذف فاعله ، وذلك كقوله تعالى : (اللَّهُ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ) و (مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ) وأسمائه المقترنة مثل المعطى المانع ، الضار النافع ، المغز المذل الحافض الرافع ، وكقوله : (وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ شَفِيفٌ) ، وكقوله : (صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ) وكقول الجن : (وَأَنَا لَا نَدْرِي أَشَرُّ أَرِيدَ يَمْنُ فِي الْأَرْضِ أَمْ أَرَادَ بِهِمْ رَبُّهُمْ رَشَدًا) ؟ ! .

وقد ثبت في صحيح مسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يقول في دعاء الاستفتاح « والخير بيديك والشر ليس إليك » وسواء أريد به : إنه لا يضاف إليك ولا يتقرب به إليك ، أو قيل إن الشر إما عدم وإما من لوازم عدم ، وكلاهما ليس إلى الله ، فهذا يبين أنه سبحانه إنما يضاف إليه الخير وأسماءه تدل على صفاته ، وذلك كله خير حسن جميل ليس فيه شر ، وإنما وقع الشر في المخلوقات ، قال تعالى (نَبِيِّ عِبَادِي أَتَى أَنَا الْغَفُورُ الرَّحِيمُ * وَأَن عَذَابِي هُوَ الْعَذَابُ الْأَلِيمُ) وقال تعالى : (أَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ وَأَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ) وقال تعالى : (إِنَّ رَبَّكَ سَرِيعُ الْعِقَابِ وَإِنَّهُ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ) فجعل المغفرة والرحمة من معاني أسمائه الحسنى التي يسمى بها نفسه فتكون المغفرة

والرحمة من صفاته ، وأما العقاب الذي يتصل بالعباد فهو مخلوق له ،
 وذلك هو الأليم ، فلم يقل : وإني أنا المعذب ، ولا في أسمائه الثابتة
 عن النبي صلى الله عليه وسلم اسم المنتقم ، وإنما جاء المنتقم في القرآن
 مقيداً بك قوله : (إِنَّا مِنَ الْمُجْرِمِينَ مُنْقِمُونَ) وجاء معناه مضافاً إلى الله
 في قوله : (إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ ذُو انتِقَامٍ) وهذه نكرة في سياق الإثبات
 والنكرة في سياق الإثبات مطلقة ليس فيها عموم على سبيل الجمع .

وذلك أن الله سبحانه حكيم رحيم ، وقد أخبر أنه لم يخلق
 المخلوقات إلا بحكمته ، كما قال في قوله تعالى : (وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ
 وَمَا بَيْنَهُمَا بَطْلًا ذَلِكَ ظَنُّ الَّذِينَ كَفَرُوا) وقال تعالى : (إِنَّ فِي

خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لَآيَاتٍ لِأُولِي الْأَلْبَابِ * الَّذِينَ
 يَذْكُرُونَ أَنَّ اللَّهَ قِيمًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ رَبَّنَا
 مَا خَلَقْتَ هَذَا بَطْلًا) وقال تعالى : (وَمَا خَلَقْنَا

السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لِعَيْنٍ * لَوْ أَرَدْنَا أَنْ نَتَّخِذَهُمْ لَآتِخَذْتَهُ مِنْ لَدُنَّا إِنَّ كُنَّا
 فَاعِلِينَ) وقال في السورة الأخرى : (مَا

خَلَقْنَاهُمْ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ) ، وهذا يبين أن معنى
 قوله في سائر الآيات : (بالحق) هو لهذا المعنى الذي يتضمن حكمته
 كما قال : (وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ وَيَوْمَ يَقُولُ كُنْ
 فَيَكُونُ) وقوله : (وَمَا خَلَقْنَا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا إِلَّا بِالْحَقِّ وَإِنَّ

السَّاعَةَ لَا نُبَيِّنُهَا لَكُمُ، فَاصْفَحِ الصَّفْحَ الْجَمِيلَ * إِنَّ رَبَّكَ هُوَ الْخَلَّاقُ الْعَلِيمُ) .

وبعض الناس يظن أن قوله (هُوَ الْخَلَّاقُ) إشارة إلى أنه خالق أفعال العباد فلا ينبغي التشديد في الإنكار عليهم بل بصفح عنهم الصفع الجميل لأجل القدر ! وهذا من أعظم الجبل ، فإنه سبحانه قد عاقب الخالفين له ولرسله ، وغضب عليهم ، وأمر بمعاقبتهم وأعد لهم من العذاب ما ينافي قول هؤلاء المعطلين لأمره ونهيه ووعدده ووعيدة . وقوله (فَاصْفَحِ الصَّفْحَ الْجَمِيلَ) تعلق بما قبله وهو قوله (وَإِنَّ السَّاعَةَ لَا نُبَيِّنُهَا لَكُمُ، فَاصْفَحِ الصَّفْحَ الْجَمِيلَ) فإن لهم موعداً يجزون فيه ، كما قال تعالى في نظائر ذلك : (فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلَاغُ وَعَلَيْنَا الْحِسَابُ) (فَذَكِّرْ) إِنَّمَا أَنْتَ مُذَكِّرٌ * لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُصَيْطِرٍ * إِلَّا مَنْ تَوَلَّى وَكَفَرَ * فَيُعَذِّبُهُ اللَّهُ الْعَذَابَ الْأَكْبَرَ * إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ * ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُمْ) وقوله : (فَنُؤَلِّهِمْ هَوَاجِرًا) وقوله (فَاصْفَحِ عَنْهُمْ وَقُلْ سَلَامٌ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ)

ولم يعذر الله أحداً قط بالقدر ، ولو عذر به لكان أنبياءه وأوليائه أحق بذلك ، وآدم إنما حج موسى لأنه لأمه على المصيبة التي أصابت الذرية فقال له : لماذا أخرجتنا ونفسك من الجنة ؟ وما أصاب العبد من المصائب فعليه أن يسلم فيها لله ويعلم أنها مقدرة عليه ، كما قال تعالى : (مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ يَهْدِ اللَّهُ قَلْبَهُ) قال

علقة — وقد روى عن ابن مسعود — : هو الرجل تصيبه المصيبة فيعلم أنها من عند الله فيرضى ويسلم : فالعبد مأمور بالتقوى والصبر ، فالتقوى فعل ما أمر به ، ومن الصبر الصبر على ما أصابه ، وهذا هو صاحب العاقبة المحمودة كما قال يوسف عليه السلام : (إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ) وقال تعالى : (وَإِنْ تَصَبَرُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ ذَلِكَ مِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ) وقال : (وَإِنْ تَصَبَرُوا وَتَتَّقُوا لَا يَضْرِبْكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئًا) وقال : (بَلَى إِنْ تَصَبَرُوا وَتَتَّقُوا وَيَأْتُوكُمْ مِنْ فُورِهِمْ هَذَا يُمْدِدْكُمْ رَبُّكُمْ بِخَمْسَةِ آلَافٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُسَوِّمِينَ) .

ولا بد لكل عبد من أن يقع منه ما يحتاج معه إلى التوبة والاستغفار ، وابتلى بما يحتاج معه إلى الصبر ، فلهذا يؤمر بالصبر والاستغفار كما قيل لأفضل الخلق : (فَاصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَأَسْتَغْفِرْ لِذَنْبِكَ وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ بِالْعَشِيِّ وَالْإِبْكَارِ) وقد بسط الكلام في غير هذا الموضع على مناظرة آدم وموسى ؛ فإن كثيراً من الناس حملوها على محامل مخالفة للكتاب والسنة وإجماع الأمة ، ومنهم من كذب بالحديث لعدم فهمه له ، والحديث حق يوجب أن الإنسان إذا جرت عليه مصيبة بفعل غيره مثل أبيه أو غير أبيه لاسيما إذا كان أبوه قد تاب منها فلم يبق عليه من جهة الله تبعة ، كما جرى لآدم صلوات الله عليه ، قال تعالى : (وَعَصَى آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَى * ثُمَّ أَجْنَبَهُ رَبُّهُ فَغَابَ عَلَيْهِ وَهْدَى)

وقال : (فَلَقِيَ آدَمَ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَتٍ فَلَبَّ عَلَيْهِ) وكان آدم وموسى أعلم بالله من أن يحتاج أحدهما لذنبه بالقدر وبوافقه الآخر ، ولو كان كذلك لم يحتاج آدم إلى توبة ، ولا أهبط من الجنة ، وموسى هو القائل : (رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي فَاغْفِرْ لِي) وهو القائل : (رَبِّ اغْفِرْ لِي وَلِإِخِي وَأَدْخِلْنَا فِي رَحْمَتِكَ وَأَنْتَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ) وهو القائل : (أَنْتَ وَلَيْنَا فَاغْفِرْ لَنَا وَأَرْحَمْنَا وَأَنْتَ خَيْرُ الْغَافِرِينَ) وهو القائل لقومه : (فَتَوْبُوا إِلَى بَارِيكُمْ فَاقْنُلُوا أَنْفُسَكُمْ ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ عِنْدَ بَارِيكُمْ) ، فلو كان المذنب يعذر بالقدر لم يحتاج إلى هذا ، بل كان الاحتجاج بالقدر لما حصل من موسى ملام على ما قدر عليه من المصيبة التي كتبها الله وقدرها .

ومن الإيمان بالقدر أن يعلم العبد أن ما أصابه لم يكن ليخطئه ، وما أخطأه لم يكن ليصيبه ، فالمؤمن يصبر على المصائب ، ويستغفر من الذنوب والمعائب ، والجاهل الظالم يحتاج بالقدر على ذنوبه وسيئاته ، ولا يعذر بالقدر من أساء إليه ، ولا يذكر القدر عند ما ييسره الله له من الخير ، فعكس القضية ، بل كان الواجب عليه إذا عمل حسنة أن يعلم أنها نعمة من الله هو يسرها وتفضل بها فلا يعجب بها ولا يضيفها إلى نفسه كأنه الخالق لها ، وإذا عمل سيئة استغفر وتاب منها ، وإذا أصابته مصيبة سماوية أو بفعل العباد يعلم أنها كانت مقدرة مقضية عليه ،

وهذا مبسوط في موضعه .

والمراد هنا أنه سبحانه بين أنه إنما خلق المخلوقات لحكمته ، وهذا معنى قوله : (بالحق) وقد ذم من ظن أنه خلق ذلك باطلا وعشاً فقال : (أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ) وقال : (أَيْحَسِبُ الْإِنْسَانُ أَن يُتْرَكَ سُدًى) وقال : (إِنِّي فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَأَخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لَآيَاتٍ لِأُولِي الْأَلْبَابِ * الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَمًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذَا بَطْلًا سُبْحَنَكَ فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ) فلا بد من جزاء العباد على أعمالهم ، فلهذا قيل : (فَاصْفَحِ الصَّفْحَ الْجَمِيلَ) . والله سبحانه في كل ما يخلقه حكمة يحبا ويرضاها ، وهو سبحانه أحسن كل شيء خلقه ، وأتقن كل ما صنع ، فما وقع من الشر الموجود في المخلوقات فقد وجد لأجل تلك الحكمة المطلوبة المحبوبة المرضية ، فهو من الله حسن جميل ، وهو سبحانه محمود عليه وله الحمد على كل حال ، وإن كان شراً بالنسبة إلى بعض الأشخاص .

وهذا موضوع عظيم قد بسط في غير هذا الموضع ، فإن الناس — في باب خلق الرب وأمره ولم يفعل ذلك — على طرفين ووسط : فالقدرية من المعتزلة وغيرهم قصدوا تعظيم الرب وتنزيهه عما ظنوه قبيحاً من الأفعال وظلماً ؛ فأنكروا عموم قدرته ومشيشته ، ولم يجعلوه خالقاً

لكل شيء ، ولا أنه ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن ، بل قالوا : يشاء ما لا يكون ، ويكون ما لا يشاء ! ثم إنهم وضعوا لربهم شريعة فيها يجب عليه ويحرم — بالقياس على أنفسهم ! — وتكلموا في التعديل والتجوز بهذا القياس الفاسد الذي شبهوا فيه الخالق بالخلق ، فضلوا وأضلوا . وقابلهم الجهمية الغلاة في الجبر ، فأنكروا حكمة الله ورحمته وقالوا : لم يخلق لحكمة ، ولم بأمر بحكمة ، وليس في القرآن « لام كي » لا في خلقه ولا في أمره .

وزعموا أن قوله (وَسَخَّرْ لَكُم مَّا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا)
و (خَلَقَ لَكُم مَّا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا) وقوله : (وَلِلَّهِ مَّا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ لِيَجْزِيَ الَّذِينَ أَسْتَوُوا بِمَا عَمِلُوا وَيَجْزِيَ الَّذِينَ أَحْسَنُوا بِالْحُسْنَى)
وقوله (وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَيْتُكُمْ) وقوله :
(لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ) — وأمثال ذلك —
إنما اللام فيه لام العاقبة كقوله : (فَالْنَّقْطَةُ الْفَرَعُونَ لِيَكُونَ لَهُمُ عَذَابٌ وَحَرَاتٌ) وقول القائل : « لدوا للموت وابنوا للخراب » . ولم يعلموا أن لام العاقبة إنما تصح ممن يكون جاهلا بعاقبة فعله كفرعون الذي لم يكن يدري ما ينتهي إليه أمر موسى ، أو ممن يكون عاجزاً عن رد عاقبة فعله ، كعجز بني آدم عن دفع الموت عن أنفسهم والخراب عن ديارهم ، فأما من هو بكل شيء عليم ، وعلى كل شيء قدير ، وهو مريد لكل

ما خلق : فيمتنع في حقه لام العاقبة التي تتضمن نفي العلم أو نفي القدرة .

وأنكر هؤلاء محبة الله ورضاء لبعض الموجودات دون بعض . وقالوا المحبة والرضا هو من معنى الإرادة ، والله مرید لكل ما خلقه فهو راض بذلك محب له . وزعموا أن ما في القرآن من نفي حبه ورضاه بالكفر والمعاصي كقوله : (وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفُسَادَ) ، (وَلَا يَرْضَى لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ) محمول على عباده الذين لم يقع ذلك منهم ، أو أنه لم يرده ديناً يثيبهم عليه . وزعموا أن الله لا يحب ولا يرضى ما أمر به من العبادات إلا إذا وقع ، فيريده كما يريد حينئذ ما وقع من الكفر والمعاصي ، إلى غير ذلك من أقوالهم المبسطة في غير هذا الموضع . وكثير من المتأخرين يظن أن هذا قول أهل السنة ، وهذا مما لم يقله أحد من سلف الأمة وأئمتها ، بل جميع مثبتة القدر المتقدمين كانوا يفرقون بين المحبة والرضا وبين الإرادة ، ولكن أبو الحسن الأشعري اتبع جها في ذلك .

قال أبو المعالي الجويني : ومما اختلف أهل الحق في إطلاقه وعدم إطلاقه المحبة والرضا ، فصار المتقدمون إلى أنه سبحانه لا يحب الكفر ولا يرضاه ، وكذلك كل معصية . وقال شيخنا أبو الحسن : المحبة هي الإرادة نفسها ، وكذلك الرضا والاصطفاء ، وهو سبحانه يريد الكفر

ويرضاه كفرةً قبيحاً معاقباً عليه . وهو كما قال أبو المعالي ، فإن المتقدمين من جميع أهل السنة على ما دل عليه الكتاب والسنة من أنه سبحانه لا يرضى ما نهى عنه ولا يحبّه ، وعلى ذلك قدماء أصحاب الأئمة الأربعة أصحاب أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد ، كأبي بكر عبد العزيز وغيره من قدمائهم ، ولكن من المتأخرين من سوى بين الجميع كما قاله أبو الحسن ، وهو في الأصل قول لجهم ، فهو الذي قال في القدر بالجبر ، وبما يخالف أهل السنة ، وأنكر رحمة الله تعالى ، وكان يخرج إلى الجذمي فيقول : أرحم الراحمين يفعل هذا ؟ فنفي أن يكون الله أرحم الراحمين ! وقد قال الصادق المصدوق « لله أرحم بعباده من الوالدة بولدها » . وهذه مسائل عظيمة ليس هذا موضع بسطها .

وإنما المقصود هنا التنبيه على الجمل ، فإن كثيراً من الناس يقرأ كتباً مصنفة في أصول الدين وأصول الفقه بل في تفسير القرآن والحديث ولا يجد فيها القول الموافق للكتاب والسنة الذي عليه سلف الأمة وأئمتها ، وهو الموافق لصحيح المنقول وصريح المعقول ، بل يجد أقوالاً كل منها فيه نوع من الفساد والتناقض ، فيحار ما الذي يؤمن به في هذا الباب ، وما الذي جاء به الرسول ، وما هو الحق والصدق ، إذ لم يجد في تلك الأقوال ما يحصل به ذلك ، وإنما الهدى فيما جاء به الرسول الذي قال الله فيه : (وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ * صِرَاطِ اللَّهِ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمٰوٰتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ ۗ لَا إِلٰهَ إِلَّا اللَّهُ تَصِيرُ الْأُمُورُ) .

فصل

وإذا علم ما دل عليه الشرع مع العقل واتفاق السلف من أن بعض القرآن أفضل من بعض ، وكذلك بعض صفاته أفضل من بعض بقى الكلام في كون (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ) تعدل ثلث القرآن ، ما وجه ذلك ؟ وهل ثوابها بقدر ثواب ثلث القرآن ، وإذا قدر أن الأمر كذلك فما وجه قراءة سائر القرآن ؟ فيقال :

أما الأول فقد قيل فيه وجوه أحسنها — والله أعلم — الجواب المنقول عن الإمام أبي العباس بن سريج ، فعن أبي الوليد القرشي أنه سأل أبا العباس بن سريج عن معنى قول النبي صلى الله عليه وسلم : « قل هو الله أحد تعدل ثلث القرآن » فقال : معناه أنزل القرآن على ثلاثة أقسام : ثلث منها الأحكام ، وثلث منها وعد ووعيد ، وثلث منها الأسماء والصفات . وهذه السورة جمعت الأسماء والصفات .

وقد ذكر أبو الفرج ابن الجوزي في هذا الحديث ثلاثة أوجه : بدأ بهذا الوجه ، فروى قول ابن سريج هذا بإسناده عن زاهد ، عن الصابوني واليهقي ، عن الحاكم أبي عبد الله الحافظ قال : سمعت أبا الوليد

حسان بن محمد الفقيه يقول : سألت أبا العباس بن سريج قلت : ما معنى قول النبي صلى الله عليه وسلم « قل هو الله أحد تعدل ثلث القرآن » ؟ قال : إن القرآن أنزل على ثلاثة أقسام : فثلث أحكام ، وثلث وعد ووعيد ، وثلث أسماء وصفات . وقد جمع في (قُلْهُوَ اللَّهُ أَحَدٌ) أحد الأثلاث وهو الصفات ، فقل إنها تعدل ثلث القرآن .

الوجه الثاني — من الوجوه الثلاثة التي ذكرها أبو الفرج بن الجوزي — أن معرفة الله هي معرفة ذاته ومعرفة أسمائه وصفاته ومعرفة أفعاله ، فهذه السورة تشتمل على معرفة ذاته ، إذ لا يوجد شيء إلا وجد من شيء [ما خلا الله . فإنه ليس له كفاء] ولا له مثل . قال أبو الفرج : ذكره بعض فقهاء السلف .

قال : والوجه الثالث أن المعنى : من عمل ما تضمنته من الإقرار بالتوحيد والإذعان للخالق كان كمن قرأ ثلث القرآن ولم يعمل بما تضمنته ، ذكره ابن عقيل . قال ابن عقيل : ولا يجوز أن يكون المعنى : من قرأها فله أجر ثلث القرآن لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من قرأ القرآن فله بكل حرف عشر حسنات » .

قلت : كلا الوجهين ضعيف .

أما الأول فيدل على ضعفه وجوه : الأول أن نقول القرآن ليس

كله هو المعرفة المذكورة ، بل فيه أمر بالأعمال الواجبة ونهى عن المحرمات . والمطلوب من العباد المعرفة الواجبة والعمل الواجب . والأمة كلها متفقة على وجوب الأعمال التي فرضها الله ، لم يقل أحد بأنها ليست من الواجبات ، وإن كان طائفة من الناس نازعوا في كون الأعمال من الإيمان فلم ينازعوا في أن الله فرض الصلوات الخمس وغيرها من شرائع الإسلام ، وحرم الفواحش : (مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمُ وَالْبَغْيُ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزَّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا نَعْمُونَ) وإذا كان كذلك وقدر أن سورة من السور تضمنت ثلث المعرفة لم يكن هذا ثلث القرآن .

الثاني أن يقال : قول القائل معرفة ذاته ومعرفة أسمائه وصفاته ومعرفة أفعاله إن أراد بذلك أن ذاته تعرف بدون معرفة شيء من أسمائه وصفاته الثبوتية والسلبية فهذا ممتنع ، ولو قدر إمكان ذلك أو فرض العبد في نفسه ذاتا مجردة عن جميع القيود السلبية والثبوتية فليس ذاك معرفته بالله ألبتة ، ولا هو رب العالمين ذات مجردة عن كل أمر سلبى أو ثبوتى ؛ ولهذا لم يقل أحد من العقلاء هذا إلا القرامطة الباطنية يقولون : يسلب عنه كل أمر ثبوتى وعمدى ، فلا يقال موجود ولا معدوم ، ولا عالم ولا ليس بعالم ولا قادر ولا ليس بقادر ولا نحو ذلك . وهؤلاء مع أن قولهم معلوم الفساد بضرورة العقل فإنهم

متناقضون . أما الأول فلأن سلب النقيضين ممتنع كما أن جمعها ممتنع ،
فيمتنع أن يكون شيء من الأشياء لا موجوداً ولا معدوماً . وأما تناقضهم
لا بد أن يذكروا ما ذكروا أنه يسلب عنه النقيضان ببعض الأمور
التي يتميز بها ليخبر عنه بهذا السلب ، وأي شيء قالوه فلا بد أن
يتضمن نفيّاً أو إثباتاً ، بل لا بد أن يتضمن إثباتاً ، وقد بسطنا الرد
عليهم في غير هذا الموضع .

ولهذا كان كثير من الملاحدة لا يصلون إلى هذا الحد ؛ بل يقولون
كما قال أبو يعقوب السجستاني وغيره من الملاحدة : نحن لا تنفي
النقيضين ، بل نسكت عن إضافة واحد منها إليه ، فلا نقول هو
موجود ولا معدوم ولا حي ولا ميت ولا عالم ولا جاهل . فيقال لهم :
إعراض قلوبكم عن العلم به وكف ألسنتكم عن ذكره لا يوجب أن
يكون هو في نفسه مجرداً عن النقيضين ؛ بل يفيد هذا كفركم بالله
وكراهتكم لمعرفته وذكره وعبادته ، وهذا حقيقة مذهبكم .

ومن قال من الملاحدة المنتسبين إلى التصوف والتحقيق كابن سبعين
والصدر القنوي وغيرها : إنه وجود مطلق بشرط الإطلاق عن كل
وصف ثبوتى وسلبي فهو من جنس هؤلاء . لكن هؤلاء يقولون هو
وجود مطلق فيخصونه بالوجود دون العدم . ثم يقولون هو مطلق ،
والمطلق بشرط الإطلاق عن كل قيد سلبي وثبوتى إنما يكون في

الأذهان لا في الأعيان . وهؤلاء يقولون : الوجود الكلبي المقسوم إلى واجب وممكن الذي يجعله الفلاسفة موضوع العلم الإلهي ويسمونه « الحكمة العليا » و « الفلسفة الأولى » إنما يكون كلياً في الأذهان لا في الأعيان ، فليس في الخارج قط وجود هو بعينه واجب وهو بعينه ممكن ، ولا وجود هو نفسه يتصف به الواجب وهو نفسه يتصف به الممكن ؛ بل صفة الواجب تختص به وصفة الممكن تختص به ، ووجود الواجب يخصه لا يشركه فيه غيره ، ووجود الممكن يخصه لا يشركه فيه غيره .

ولهذا كان كل ما وصف به الرب نفسه من صفاته فهي صفات مختصة به يتمتع أن يكون له فيها مشارك أو مماثل ، فإن ذاته المقدسة لا تماثل شيئاً من الذوات ، وصفاته مختصة به فلا تماثل شيئاً من الصفات ؛ بل هو سبحانه أحد صمد لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفواً أحد ، فاسمه (الأحد) دل على نفي المشاركة والمائلة ، واسمه (الصمد) دل على أنه مستحق لجميع صفات الكمال ، كما بسط الكلام على ذلك في الشرح الكبير المصنف في تفسير هذه السورة . وصفات التنزيه كلها ؛ بل وصفات الإثبات : يجمعها هذان المعنيان . وقد بسط الكلام في التوحيد وأنه نوعان : علمي قولي ، وعملي قصدي . ف (قُلْ يَتَّخِذُ الْكَافِرُونَ) اشتملت على التوحيد العملي نصاً ، وهي دالة على العلمي

لزوماً . و (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ) اشتملت على التوحيد العلمي القولي نصاً ، وهي دالة على التوحيد العملي لزوماً . ولهذا كان النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ بهما في ركعتي الفجر وركعتي الطواف وغير ذلك ، وقد ثبت أنه كان يقرأ أيضاً في ركعتي الفجر بآية الإيمان التي في البقرة (قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ) في الركعة الأولى وآية الإسلام التي في آل عمران : (قُلْ يَأْهَلِ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقُولُوا اشْهَدُوا بِأَنَّا مُسْلِمُونَ) .

والمقصود هنا أن صفات التنزيه يجمعها هذان المعنيان المذكوران في هذه السورة :

أحدهما نفي النقائص عنه وذلك من لوازم إثبات صفات الكمال ، فمن ثبت له الكمال التام انتفى النقصان المضاد له ، والكمال من مدلول اسمه الصمد .

والثاني أنه ليس كمثله شيء في صفات الكمال الثابتة ، وهذا من مدلول اسمه الأحد . فهذان الاسمان العظيمان — الأحد الصمد — يتضمنان تنزيهه عن كل نقص وعيب ، وتنزيهه في صفات الكمال أن لا يكون له مماثل في شيء منها . واسمه الصمد يتضمن إثبات جميع

صفات الكمال ، فتضمن ذلك إثبات جميع صفات الكمال ونفي جميع صفات النقص ، فالسورة تضمنت كل ما يجب نفيه عن الله ، وتضمنت أيضاً كل ما يجب إثباته من وجهين : من اسمه الصمد ، ومن جهة أن مانق عنه من الأصول والفروع والنظراء مستلزم ثبوت صفات الكمال أيضاً . فإن كل ما يمدح به الرب من النفي فلا بد أن يتضمن ثبوتاً ، بل وكذلك كل ما يمدح به شيء من الموجودات من النفي فلا بد أن يتضمن ثبوتاً ، وإلا فالنفي المحض معناه عدم محض ، والعدم المحض ليس بشيء ؛ فضلاً عن أن يكون صفة كمال .

وهذا كما يذكره سبحانه في آية الكرسي مثل قوله : (اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ لَا تَأْخُذُهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ) فني أخذ السنة والنوم له مستلزم لكمال حياته وقيوميته ، فإن النوم ينافي القيومية ، والنوم أخو الموت ، ولهذا كان أهل الجنة لا ينامون . ثم قال : (لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ) فني الشفاعة بدون إذنه مستلزم لكمال ملكه ؛ إذ كل من شفع إليه شافع بلا إذنه فقبل شفاعته كان منفعلاً عن ذلك الشافع ، فقد أثرت شفاعته فيه فصورته فاعلاً بعد أن لم يكن ، وكان ذلك الشافع شريكاً للمشفوع إليه في ذلك الأمر المطلوب بالشفاعة ؛ إذ كانت بدون إذنه ، لا سيما والمخلوق إذا شفع إليه بغير إذنه فقبل الشفاعة فإنما يقبلها لرغبة أو لرهبة : إما من

الشافع أو من غيره ، وإلا فلو كانت داعيته من تلقاء نفسه تامة مع القدرة لم يحتاج إلى شفاعته ، والله تعالى منزّه عن ذلك كله ، كما قال في الحديث الإلهي : « يا عبادي إنكم لن تبلغوا نقعي فتتفعوني ، ولن تبلغوا ضري فتضروني » . ولهذا كان النبي صلى الله عليه وسلم يأمر أصحابه بالشفاعة إليه ، فكان إذا أتاه طالب حاجة يقول : « اشفعوا تؤجروا ، ويقضي الله على لسان نبيه ما شاء » أخرجاه في الصحيحين ، وكان مقصوده أنهم يؤجرون على الشفاعته ، وهو إنما يفعل ما أمره الله به .

وكذلك قوله : (يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ) بين أنهم لا يعلمون من علمه إلا ما علمهم إياه كما قالت الملائكة : (لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا بِمَا عَلَّمْتَنَا) فكان في هذا النفي إثبات أن عباده لا يعلمون إلا ما علمهم إياه ، فأثبت أنه الذي علمهم ، لا ينالون العلم إلا منه . فإنه : (الَّذِي خَلَقَ * خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ) و (عَلَّمَ بِالْقَلَمِ * عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ) .

ثم قال : (وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَا يَئُودُهُ حِفْظُهُمَا) أي لا يكرثه ولا يثقله . وهذا النفي تضمن كمال قدرته ، فإنه مع حفظه للسموات والأرض لا يثقل ذلك عليه كما يثقل على من في قوته ضعف . وهذا كقوله تعالى : (وَلَقَدْ خَلَقْنَا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ وَمَا مَسَّنَا مِنْ لُّغُوبٍ) فنزه نفسه عن مس اللغوب . قال أهل اللغة

اللغوب الإعياء والتعب . وكذلك قوله : (لَا تُدْرِكُهُ الْبَصَرُ) الإدراك عند السلف والأكثرين هو الإحاطة . وقال طائفة هو الرؤية ، وهو ضعيف ؛ لأن نفي الرؤية عنه لا مدح فيه ، فإن العدم لا يرى . وكل وصف يشترك فيه الوجود والعدم لا يستلزم أمراً ثبوتياً فلا يكون فيه مدح ، إذ هو عدم محض ، بخلاف ما إذا قيل لا يحاط به فإنه يدل على عظمة الرب جل جلاله . وإن العباد مع رؤيتهم له لا يحيطون به رؤية ، كما أنهم مع معرفته لا يحيطون به علماً ، وكما أنهم مع مدحه والثناء عليه لا يحيطون ثناء عليه ؛ بل هو كما أثبت على نفسه المقدسة . ولهذا قال أفضل الخلق وأعلمهم : « لا أحصى ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك » وهذه الأمور مبسوبة في موضع آخر .

والمقصود هنا الكلام على معنى كون (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ) تعدل ثلث القرآن ، وبيان أن الصواب القول الأول .

الوجه الثالث الذي يدل على فساد القول الثاني أن يقال : قول القائل « معرفة أفعاله » إن أراد بذلك معرفة آياته الدالة عليه فهذه من تمام معرفته ، ويبقى معرفة وعده ووعيده وقصص الأمم المؤمنة والكافرة لم يذكره ، وهو القسم الثاني من أقسام معاني القرآن ، كما لم يذكر أمره ونهيه . وإن جعل هذه من مفعولاته فمعلوم أن معرفة الوعد والوعيد والقصص المطلوب فيها الإيمان باليوم الآخر وجزاء الأعمال ،

كما أن المطلوب بالأمر والنهي طاعته ، فإنه لا بد من الإيمان بالله واليوم الآخر ، ومن العمل الصالح لكل أمة كما قال تعالى : (إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّيِّئِينَ مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ) .

الوجه الرابع أن يقال : ما ذكره من نفي المثل عنه ومن نفي الولادة المذكور في غير هذه السورة فلم يختص بهذا المعنى .

الوجه الخامس أن يقال : هب أنها تضمنت التنزيه كما ذكره الله فمعرفة الله ليست بمعرفة صفات السلب ، بل الأصل فيها صفات الإثبات ، والسلب تابع ومقصوده تكميل الإثبات ، كما أشرنا إليه من أن كل تنزيه مدح به الرب ففيه إثبات ، ولهذا كان قول « سبحان الله » متضمنا تنزيه الرب وتعظيمه ، ففيها تنزيهه من العيوب والنقائص وفيها تعظيمه سبحانه وتعالى ، كما قد بسط الكلام على ذلك في مواضع .

وأما القول الثالث وهو المراد به أن من عمل بما تضمنته كان كمن قرأ ثلث القرآن ولم يعمل بما تضمنته ، فهذا أيضاً ضعيف ، وما نفاه من المعادلة فهو مبنى على قول من اعتبر في مقدار الأجر كثرة الحروف وهو قول باطل ، كما قد بين في موضعه ، وذلك أن العمل بها إن أراد

به العمل الواجب من التصديق بمضمونها وتوحيد الله فهذا أجره أعظم من أجر من قرأ القرآن جملة ولم يعمل بذلك ، فإنه إن خلا عن الإيمان بمضمون القرآن فهو منافق ، وإن خلا عما يجب عليه من العمل فهو فاسق . ومعلوم أن هذا لو قرأ القرآن عشر مرات لم يكن أجره مثل أجر المؤمن المتقى . وأيضاً فإن هذا الأجر على الإيمان بمضمونها سواء قرأها أو لم يقرأها ، والأجر المذكور في الحديث هو لمن قرأها فلا بد أن يكون قد قرأها مع الإيمان بما تضمنته . وأيضاً فالنبي صلى الله عليه وسلم جعل قراءتها تعدل ثلث القرآن ، وقرأها على أصحابه ، وأخبرهم أنه قرأ عليهم ثلث القرآن : فكانت قراءته لها تعدل قراءته هو للثلث . وكذلك الرجل الذي جعل يرددها . وكذلك إخباره لهم بأنها تعدل ثلث القرآن وإنما يراد به ثلثه إذا قرأوه هم ، لم يرد به الثلث إذا قرأها منافق لا يؤمن بمعنى (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ) . ثم إن كون المراد بذلك من قرأ الثلث بلا إيمان بها معنى ليس في اللفظ ما يدل عليه ، وإنما يدل اللفظ على نقيضه . وهذا التأويل وأمثاله هو من تحريف الكلم عن مواضعه الذي ذم الله عليه من فعل ذلك من أهل الكتاب ، وهو نوع من الإلحاد في كلام الله ورسوله .

وقد ذكر أبو حامد الغزالي وجهاً آخر غير هذه الثلاثة ، فقال في كتابه : « جواهر القرآن ودرره » : أما قوله : « قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ »

تعدل ثلث القرآن « ما أراك تفهم وجه ذلك ، فتارة تقول : ذكر هذا للترغيب في التلاوة وليس المعنى به التقدير ، وحاشا منصب النبوة عن ذلك . وتارة تقول : هذا بعيد عن الفهم والتأويل ، فإن آيات القرآن تزيد على ستة آلاف آية ، فهذا القدر كيف يكون ثلثها ؟ وهذا لقلة معرفتك بحقائق القرآن ونظرك إلى ظاهر ألفاظه ، فتظن أنها تعظم ونكثر بطول الألفاظ وتقصّر بقصرها . وذلك كظن من يؤثر الدراهم الكثيرة على الجوهرة الواحدة نظراً إلى كثرتها . فاعلم أن سورة الإخلاص تعدل ثلث القرآن قطعاً ، وترجع إلى الأقسام الثلاثة التي ذكرناها في مهات القرآن ، وهي : معرفة الله ، ومعرفة الآخرة ، ومعرفة الصراط المستقيم . فهذه المعارف الثلاثة هي المهمة ، والباقي نوابغ . وسورة الإخلاص تشتمل على واحدة من الثلاث ، وهي معرفة الله وتقديسه وتوحيده عن مشارك في الجنس والنوع ، وهو المراد بنبي الأصل والفرع والكف . والوصف بالصمد يشعر بأنه السيد الذي لا يقصد في الوجود للحوائج سواء . نعم ليس فيها حديث الآخرة والصراط المستقيم ، فلذلك تعدل ثلث القرآن . أي ثلث الأصول من القرآن كما قال : « الحج عرفة » أي هو الأصل والباقي تبع .

قلت آيات القرآن نوعان : علمية وعملية ، وفي الآيات ما يجمع الأمرين . وأبو حامد جمع العلميات المتعلقة بذات الله وصفاته وأفعاله دون ما يتعلق

باليوم الآخر والقصص ، وسماها « جواهر القرآن » ، وجمع العمليات
وسماها « درر القرآن » . وجعل الشطر الأول من « الفاتحة » من الجواهر ،
والثاني من الدرر ، والآيات التي تجمع المعنيين يذكرها في أغلب النوعين عليها .
ومجموع ما ذكره من القسمين ربع آيات القرآن نحو ألف وخمسمائة آية .
وجعل معاني القرآن ستة أصناف : ثلاثة أصول ، وثلاثة توابع . فذكر
أن القرآن هو البحر المحيط ، ومنه يتشعب علم الأولين والآخرين .
وقال : سر القرآن ولبابه الأصفى ومقصده الأقصى دعوة العباد إلى
الجبار الأعلى رب الآخرة والأولى ، وخالق السموات العلى والأرضين
السفلى . فالثلاثة المهمة : تعريف المدعو إليه ، وتعريف الصراط المستقيم
الذي يجب ملازمته في السلوك إليه ، وتعريف الحال عند الوصول إليه .
وأما الثلاثة المعنية فأحدها : أحوال المحييين للدعوة ، ولطائف صنع الله
فيهم ، وسره ومقصوده التشويق والترغيب . وتعريف أحوال الناكين
والناكلين عن الإجابة ، وكيفية قمع الله لهم وتكليفهم بهم ، وسره
ومقصوده الاعتبار والترهيب . وثانيها : حكاية أقوال الجاحدين . وكشف
فضائهم وجهلهم بالمجادلة والحاجة على الحق . ومقصوده وسره في جنبه الباطل
الإفصاح والتحذير والتنفير ، وفي جنبه الحق الإيضاح والتثبيت والتقريب .
وثالثها : تعريف عمارة منازل الطريق وكيفية أخذ الزاد والراحلة
والأهبة للاستعداد .

قلت : ما ذكره من أن أصول الإيمان ثلاثة فهو حق كما ذكره ،

ولا بد من الثلاثة في كل ملة ودين ، كما قال الله تعالى : (إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّٰدِقِينَ وَالصَّٰبِرِينَ مَن ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ) .

ونحو ذلك في سورة المائدة . فذكر هذه الأصول الثلاثة : الإيمان بالله ، واليوم الآخر ، والعمل الصالح . وأما الثلاثة الآخر التابعة فهي داخلة في هذه الثلاثة . فإن مافي القرآن من ذكر أحوال السعداء والأشقياء في الآخرة فهو من تفصيل الإيمان باليوم الآخر . وما فيه من عمارة الطريق فهو من العمل الصالح . وما فيه من المجادلة والحاجة فذاك من تمام الإخبار بالثلاثة ، فإنه إذا أخبر بالثلاثة ذكر الآيات والأدلة المثبتة لذلك ، وذكر شبه الجاحدين وبين فسادها . وقد ذكر أبو حامد ذلك فقال : القسم الجائي لم حاجة الكفار ومجادلتهم وإيضاح مخازيهم بالبرهان الواضح وكشف أباطيلهم وتخاييلهم . وأباطيلهم ثلاثة أنواع : [الأول] ذكر الله بما لا يليق به من أن الملائكة بناته ، وأن له ولداً شريكاً ، وأنه ثالث ثلاثة . الثاني ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم بأنه ساحر وكاهن وشاعر ، وإنكار نبوته . وثالثها إنكار اليوم الآخر ، وجحد البعث والنشور والجنة والنار ، وإنكار عاقبة الطاعة والمعصية .

وأما ما فيه من الإخبار بأحوال المؤمنين والكفار في الدنيا — وهو الذي أراده أبو حامد بذكر أحوال المستجيبين والناكبين — فهذا من

تمام الأدلة والآيات ، فإن هذا أمر شوهد في الدنيا ورؤيت آثاره وتواترت أخباره ، ليس هو مما بعد الموت الذي هو غيب عن العباد . ولهذا يذكر سبحانه هذا في معرض الاحتجاج والاستدلال ، مع ما في ذلك من الموعظة ، كقوله : (لَقَدْ كَانَتْ فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ لِأُولِي الْأَلْبَابِ) ، (قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِئَتَيْنِ الَّذِينَ التَّقَاتِ فِي تَقَاتِلٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأُخْرَى كَافِرَةٌ يَرَوْنَهُمْ مِثْلَهُمْ رَأَى الْعَيْنِ وَاللَّهُ يُؤَيِّدُ بِنَصَرِهِ مَنْ يَشَاءُ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً لِّأُولِي الْأَبْصَارِ) . وقوله : (هُوَ الَّذِي أَخْرَجَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مِنْ دِيَارِهِمْ لِأَوَّلِ الْحَشْرِ مَا ظَنَنْتُمْ أَنْ يَخْرُجُوا وَظَنُّوا أَنَّهُمْ مَانِعَتُهُمْ حُصُونُهُمْ مِنَ اللَّهِ فَأَتَتْهُمْ اللَّهُ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَحْتَسِبُوا وَقَذَفَ فِي قُلُوبِهِمُ الرُّعْبَ يُخْرِبُونَ بُيُوتَهُمْ بِأَيْدِيهِمْ وَأَيْدِي الْمُؤْمِنِينَ فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِي الْأَبْصَارِ) وقوله : (قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ ثُمَّ انظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكَذِّبِينَ) وقوله : (فَكَأَيِّنْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا وَهِيَ ظَالِمَةٌ فِيهَا خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا وَبِئْرٍ مُعَطَّلَةٍ وَقَصْرٍ مَشِيدٍ * أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَتَكُونُ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَا أَوْ آذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ) وقوله : (أَوَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ كَانُوا أَشَدَّ مِنْهُمْ قُوَّةً وَأَنَارُوا فِي الْأَرْضِ وَعَمَرُوهَا أَكْثَرَ مِمَّا عَمَرُوهَا وَجَاءَتْهُمْ رُسُلُهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ) الآيات .

وقوله تعالى لما ذكر قصة قوم لوط : (فَجَعَلْنَا عَلَيْهِمْ سَافِلَهَا وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهِمْ
حِجَارَةً مِنْ سِجِّيلٍ * إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّلْمُتَوَسِّمِينَ * وَإِنَّهَا لِبَسِيلٍ مُّقِيمٍ)

والتوسم : المستدل بالسمة والسيما ، وهي العلامة ، قال تعالى :
(وَلَوْ نَشَاءُ لَأَرَيْنَاكَهُمْ فَلَعَرَفْتَهُمْ بِسِمَتِهِمْ وَلَنَعْرِفَنَّهُمْ فِي لَحْنِ الْقَوْلِ) .

فعرفة المنافقين في لحن القول ثابتة مقسم عليها ، لكن هذا يكون إذا
تكلموا ، وأما معرفتهم بالسيما فموقوف على مشيئة الله ؛ فإن ذلك أخفى .
وفي الحديث الذي رواه الترمذي وحسنه عن أبي سعيد عن النبي صلى
الله عليه وسلم قال : « اتقوا فراسة المؤمن ، فإنه ينظر بنور الله » ثم
قرأ قوله تعالى : (إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّلْمُتَوَسِّمِينَ) قال مجاهد وابن قتيبة
للتفرسين ، قال ابن قتيبة : يقال توسمت في فلان الخير أي تبينته ،
وقال الزجاج : المتوسمون في اللغة النظار المثبتون في نظرهم حتى يعرفوا
حقيقة سمة الشيء ، يقال توسمت في فلان كذا أي عرفت ، وقوله
« المثبتون في نظرهم » أي في نظر أعينهم حتى يعرفوا السيما ، بخلاف الذين
قليل فيهم : (وَكَأَنِّنَ مِنْ آيَةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ يَمُرُّونَ عَلَيْهَا وَهُمْ عَنْهَا
مُعْرِضُونَ) . وقال الضحاك : الناظرون ، وقال ابن زيد : المنتقدون ،
وقال قتادة : المعبرون . وكل هذا صحيح ، فإن التوسم يجمع هذا
كله . ثم قال تعالى : (وَإِنَّهَا لِبَسِيلٍ مُّقِيمٍ) ثم ذكر قصة
أصحاب الأيكة . ثم قال : (وَإِنَّهُمْ لِبِلَاءٍ مَرْمُومِينَ) أي بطريق متبين
للناس واضح .

وكذلك في موضع آخر لما قال : (فَأَخْرَجْنَا مَنْ كَانَ فِيهَا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ *)

فَأَوْحَيْنَا فِيهَا عِزِّيَّتٍ مِّنَ الْمُسْلِمِينَ * وَرَكَعِيَّاءَ آيَةً لِلَّذِينَ يَخَافُونَ الْعَذَابَ الْأَلِيمَ)

وقال في سفينة نوح : (وَلَقَدْ تَرَكْنَاهَا آيَةً فَهَلْ مِن مُّدَكِّ)

فأخبر أنه أبقى آيات ، وهي العلامات والدلالات ، فدل

ذلك على أن ما يخصه من أخبار المؤمنين وحسن عاقبتهم في الدنيا وأخبار الكفار وسوء عاقبتهم في الدنيا هو من باب الآيات والدلالات التي يستدل بها ويعتبر بها علماً ووعظاً ، فيفيد معرفة صحة ما أخبرت به الرسل ، ويفيد الترغيب والترهيب ، ويدل ذلك على أن الله يرضى عن أهل طاعته ويكرمهم ، ويغضب على أهل معصيته ويعاقبهم ، كما يستدل بمخلوقاته العامة على قدرته ، فإن الفعل يستلزم قدرة الفاعل [ويستدل] بإحكام الأفعال على علمه ؛ لأن الفعل المحكم يستلزم علم الفاعل ، وبالتخصيص على مشيئته ؛ لأن التخصيص مستلزم لإرادته ، فكذلك يستدل بالتخصيص بما هو أحد عاقبة على حكمته ؛ لأن تخصيص الفعل بما هو محمود في العاقبة مستلزم للحكمة ، ويستدل بتخصيص الأنبياء وأتباعهم بالنصر وحسن العاقبة وتخصيص مكذبيهم بالخزي وسوء العاقبة على أنه يأمر ويحب ويرضى ما جاءت به الأنبياء ، ويكره ويسخط ما كان عليه مكذبوهم ؛ لأن تخصيص أحد النوعين بالإكرام والنجاة والذكر الحسن والدعاء ، وتخصيص الآخر بالعذاب والهلاك وقبح الذكر واللغة : يستلزم محبة ما فعله الصنف الأول ، وبغض ما فعله الصنف الثاني .

وأما الإرادة التي يقال فيها إنها تخص أحد المثلين عن الآخر بلا سبب فتلك هل يوصف الله بها ؟ فيه نزاع . فإن قيل : إنه لا يوصف بها فلا كلام ، وإن قيل : إنه يوصف بها فمعلوم أن تخصيص الأنبياء عليهم السلام بهذا ، وتخصيص أعدائهم بهذا لم يصدر عن تخصيص بلا محض : بل يعلم أنه قصد تخصيص هؤلاء بالإكرام وهؤلاء بالعقاب ، وأن إيمان هؤلاء سبب تخصيصهم بهذا ، وكفر هؤلاء سبب تخصيصهم بهذا . ولبسط هذه الأمور موضع آخر .

لكن المقصود هنا أن هذه الثلاثة داخلة في الثلاثة الأولى . ولكن أبو حامد يجعل الحجاج صنعة الكلام ، ويجعل عمارة الطريق علم الفقه ، ويجعل أخبار الأنبياء علم القصص ، ويقول : إن الكلام والجدل ليس فيه بيان حق بدليل : بل إنما فيه دفع البدع ببيان تناقضها : ويجعل أهله من جنس خفاء الحجيج ، ويجعل علم الفقه ليس غايته إلا مصلحة الدنيا ، وهذا مما نازعه فيه أكثر الناس وتكلموا فيه بكلام ليس هذا موضعه ، كما تكلموا على ما ذكره في هذا الكتاب (جواهر القرآن) وغيره من كتبه من معاني الفلسفة وجعل ذلك هو باطن القرآن ، وكلام علماء المسلمين على رد هذا أكثر من كلامهم على رد ذلك : فإن هذا فيه مما يناقض مقصود الرسول أمور عظيمة ، كما تكلموا على ما ذكره في النبوة بما يشبه كلام الفلاسفة فيها .

والمقصود أن هذا الذي ذكره في (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ) أحسن من قول كثير من الناس فيها ، وهو أقرب إلى القول الذي ذكرناه عن ابن سريج ونصرناه ؛ لكن ذلك القول هو الصواب بلا ريب ، فإن النبي صلى الله عليه وسلم أخبر بأن الله جزأ القرآن ثلاثة أجزاء . فجعل (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ) جزءاً من أجزاء القرآن ، وهذا يقتضي أن مجموع القرآن ثلاثة أجزاء ، ليس هو ستة : ثلاثة أصول وثلاثة فروع . وكذلك أخبر أن (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ) تعدل ثلث القرآن ، لم يقل ثلث المهم منه ، ولا ثلث أكثره ، ولا أصوله ، فوجب أن يكون القرآن كله ثلاثة أصناف ، وعلى ما ذكره أبو حامد هو ستة : ثلاثة مهمة وثلاثة توابع ، والسورة أحد الثلاثة المهمة ، وهذا خلاف الحديث . وأيضاً فإن تقسيم القرآن إلى ثلاثة أقسام تقسيم بالدليل ، فإن القرآن كلام ، والكلام إما إخبار وإما إنشاء ، والإخبار إما عن الخالق وإما عن المخلوق ، فهذا تقسيم بين . وأما جعل علم الفقه خارجاً عن الصراط المستقيم والعمل الصالح ، وجعل علم الأدلة والحجج خارجاً عن الإيمان والمعرفة بالله واليوم الآخر ، فهذا مردود عند جماهير السلف والخلف .

وأبو حامد إنما ذكر هذا لأنه يقول إنما يعرف معاني ذلك بطريق التصفية فقط ، لا بطريق الخبر النبوي ، ولا بطريق النظر الاستدلالي ،

فلا يعرف ذلك بالسمع ولا بالعقل . وهذا مما أنكره عليه الناس وصنفوا كتباً في رد ذلك كما فعل جماعات من العلماء . ولكن عذر أبي حامد أنه لم يجد فيما علمه من طريق الفلاسفة وأهل الكلام ما يبين الحق في ذلك ، ولم يعلم طرقاً عقلية غير ذلك ، فنفى أن يعلم بطريقة النظر فيه . وأما الطرق الحبرية النبوية فلم يكن له خبرة بما صح من ألفاظ الرسول ، وبطريق دلالة ألفاظه على مقاصده ، وظن — بما شارك به بعض أهل الكلام والفلسفة — أن الرسول لم يبين مراده بألفاظه ، فتركب من هذا وهذا سد باب الطريق العقلي والسمعي ، وظن أن المطلوب يحصل له بطريقة التصفية والعمل ، فسلك ذلك ، فلم يحصل له المقصود أيضاً ، فرجع في آخر عمره إلى قراءة البخاري ومسلم .

وقد ذكر القاضي عياض أقوالاً في كون (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ) تعدل ثلث القرآن ، وكذلك المازري قبله ، قال : قال الإمام — يعني أبا عبد الله المازري — قيل معنى ذلك : أن القرآن على ثلاثة أنحاء : قصص وأحكام ؛ وأوصاف لله جلت قدرته . و (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ) تشتمل على ذكر الصفات فكانت ثلثاً من هذه الجهة ، قال : وربما أسعد هذا التأويل ظاهر الحديث الذي ذكر أن الله جزء القرآن . قلت : هذا هو قول ابن سريج — وهو الذي نصرناه — ذكره المازري في كلام ابن بطال كما سيأتي . قال : وقيل معنى ثلث القرآن لشخص

بعينه قصده رسول الله صلى الله عليه وسلم . وذكره ابن بطال أيضاً ، قال : وقيل معناه إن الله يتفضل بتضعيف الثواب لقارئها ويكون منتبى التضعيف إلى مقدار ثلث ما يستحق من الأجر على قراءة القرآن من دون تضعيف أجر ، قال : وفي بعض روايات هذا الحديث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حشد الناس وقال : سأقرأ عليكم ثلث القرآن فقرأ (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ) . قال المازري : وهذه الرواية تقدح في تأويل من جعل ذلك لشخص بعينه .

قال القاضي عياض : قال بعضهم قال الله تعالى : (الرَّكْبُ أَحْكَمَتْ أَيْنَهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ) ثم بين التفصيل فقال (أَلَا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ) فهذا فصل الألوهية ، ثم قال (إِنِّي لَكُمْ مِّنْ نَّذِيرٍ وَبَشِيرٍ) وهذا فصل النبوة ، ثم قال : (وَأَنِ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ) فهذا فصل التكليف ، وما وراءه من الوعد والوعيد وعامة أجزاء القرآن مما فيه من القصص فمن فصل النبوة ، لأنها من من أدلتها وفهمها أيضاً ، وهذا يدل على أن (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ) جمعت الفصل الأول .

قلت : مضمون هذا القول أن معاني القرآن ثلاثة أصناف : الإلهيات ، والنبوات ، والشرائع . وأن هذه السورة منها الإلهيات ، وجعل صاحب هذا القول الوعد والوعيد والقصص من قسم

النبوة ؛ لأن ذلك مما أخبر به النبي صلى الله عليه وسلم أو مما يدل على نبوته . وهذا القول ضعيف أيضاً ، فإنه يقال : والأمر والنهي أيضاً مما جاء به النبي ، كما جاء بالوعد والوعيد .

ويقال أيضاً : القصص تدل على الأمر والنهي كما تدل على النبوة فإنها تدل على إكراهه لمن أطاعه وعقوبته لمن عصاه ، وهذا تقرير للأمر والنهي كما تقدم .

وأيضاً فإن مقصود النبوة هو الإخبار بما أمر الله به وبما أخبر به ، وما دل على إثبات النبوة من القصص يدل على إثبات ما جاء به النبي ، وما دل على إثبات ما جاء به النبي يدل على الأمر والنهي الذي جاء به النبي ، فهما متلازمان .

ثم الإلهيات أيضاً هي مما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم فبين الدلائل العقلية على ما يمكن أن يعرف بالعقل ، وأخبر عن الغيب المطلق الذي تعجز العقول عن معرفته . فلا معنى لجعل القصص داخلة في النبوة دون الإلهيات ، فإنه إن عني أن القصص تدل على نبوته فهي تدل من جهة إخباره بها كإخباره بغيرها من الغيب ، وفيما أخبر به من الإلهيات والأمور المستقبلات ما هو كالقصص في ذلك وأبلغ . وإن عني أن تعذيب المكذبين يدل على النبوة فهي تدل على جنس النبوة ، وعلى

نبوة من عذب قومه ؛ لا تدل على نبوة المتأخر ، إلا أن يكون ما أخبر به من جنس ما أخبر به الأول . وهذه الأمور كلها موجودة في الإلهيات وزيادة ، فإنه قد أخبر فيها بمثل ما أخبرت به الأنبياء قبله ، قد ذكر الله ذلك في غير موضع كقوله : (وَسَلِّ مَنْ أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رُسُلِنَا أَجَعَلْنَا مِنْ دُونِ الرَّحْمَنِ إِلَهًا يُعْبَدُونَ) وقوله : (وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ) وقوله : (وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ)

وقد أخبر الله عن الأنبياء الذين قص أخبارهم كنوح وهود وصالح وشعيب صلوات الله عليهم أجمعين أن كلا منهم يقول لقومه : (يَنْقُورِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ) ؛ بل يفتتح دعوته بذلك ، وذكر تعالى عن الأنبياء وأممهم من نوح إلى الحواريين أنهم كانوا مسلمين كما قد بسط في غير موضع .

وأيضاً فالإلهيات التي تعلم منها قدرة الرب وإرادته وحكمته وأفعاله : منها يعلم النبي من المتنبئ ، ومنها يعلم صدق النبي ، فهي أدل على صدق النبي من مجرد القصص ، وما في القصص من الدلالة على صدقه إنما يدل مع الإلهيات ، وإلا فلو تجرد لم يدل على شيء ، فالنبوة مرتبطة بالإلهيات أعظم من ارتباطها بغيرها ، والأنبياء إنما بعثوا بالدعوة إلى الله

وحده ، وقد يذكرون المعاد مجملاً ومفصلاً ، والقصص قد يذكر بعضهم بعضها مجملاً . وأما الإلهيات فهي الأصل ، ولا بد من تفصيل الأمر بعبادة الله وحده دون ما سواه ، فلا بد لكل نبي من الأصول الثلاثة : الإيمان بالله ، واليوم الآخر ، والعمل الصالح . والأصول الكلية التي يشترك فيها الأنبياء يذكرونها الله في السور المكية مثل الأنعام والأعراف وذوات (الر) و (طسّم) و (حم) ، وأكثر المفصل ، ونحو ذلك . والمدنيات تتضمن خطاب من آمن بجنس الرسل من أهل الكتاب من المؤمنين بالشرائع التي بعث بها خاتم الرسل .

وأما قول من قال : إن هذا في شخص بعينه ، ففي غاية الفساد لفظاً ومعنى . ثم إن الله إنما يخص الشيء المعين بحكم يخصه لمعنى يختص به كما قال لأبي بردة بن نيار — وكان قد ذبح في العيد قبل الصلاة — قبل أن يشرع لهم النبي صلى الله عليه وسلم أن الذبح يكون بعد الصلاة ، فلما قال النبي صلى الله عليه وسلم : « أول ما نبداً به في يومنا هذا أن نصلي ثم نذبح ، فمن ذبح قبل الصلاة فليعد ، فإنما هي شاة لحم قدمها لأهلها » ذكر له أبو بردة أنه ذبح قبل الصلاة ، ولم يكن يعرف أن ذلك لا يجوز ، وذكر له أن عنده عناقاً خيراً من جذعة فقال : « تجزى عنك ولا تجزى عن أحد بعدك » ، فخصه بهذا الحكم لأنه كان معذوراً في ذبحه قبل الصلاة ؛ إذ فعل ذلك قبل شرع الحكم

فلم يكن ذلك الذبح منهياً عنه بعد ، مع أنه لم يكن عنده إلا هذا السن وأما أمره لامرأة أبي حذيفة بن عتبة أن ترضع سالماً مولاه خمس رضعات ليصير لها محرماً فهذا مما تنازع فيه السلف : هل هو مختص ، أو مشترك ؟ وإذا قيل هذا لمن يحتاج إلى ذلك — كما احتاجت هي إليه — كان في ذلك جمع بين الأدلة .

وبالجملة فالشارع حكيم ، لا يفرق بين متماثلين إلا لاختصاص أحدهما بما يوجب الاختصاص ، ولا يسوى بين مختلفين غير متساويين بل قد أنكر سبحانه على من نسبته إلى ذلك وقبح من يحكم بذلك فقال تعالى : (أَمْ يَجْعَلُ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَالْمُفْسِدِينَ فِي الْأَرْضِ أَمْ يَجْعَلُ الْمُتَّقِينَ كَالْفُجَّارِ) ، وقال تعالى :

(أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَنْ نَجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَوَاءً نَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ) ، وقال تعالى : (أَنْجَعِلُ لِلْسَّيِّئِينَ كَاللَّذِينَ ءَامَنُوا أَمْ يَتْلُو وَهُوَ لَا يُخَالِفُ الْمَقْلُوبَ) ، وقال تعالى : (أَكْفَرُكُمْ حَتْمًا مِنْ أُولَئِكَ أَمْ لَكُمْ بَرَاءَةٌ فِي الزُّبُرِ) ، وقال تعالى :

(يُخْرِجُونَ بُيُوتَهُمْ بِأَيْدِيهِمْ وَأَيْدِي الْمُؤْمِنِينَ فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِيَ الْأَبْصَارِ) . وإنما يكون الاعتبار إذا سوى بين المتماثلين ، وأما إذا قيل : ليس الواقع كذلك فلا اعتبار .

وقد تنازع الناس في هذا الأصل ، وهو أنه هل يخص بالأمر

والنهي ما يخصه لا لسبب ولا لحكمة قط ، بل مجرد تخصيص أحد المتماثلين على الآخر ؟ فقال بذلك جهم بن صفوان ومن وافقه من الجبرية ، ووافقهم كثير من المتكلمين المثبتين للقدر . وأما السلف وأئمة الفقه والحديث والتصوف وأكثر طوائف الكلام المثبتين للقدر كالكرامية وغيرهم ونفاته كالمعتزلة وغيرهم فلا يقولون بهذا الأصل ، بل يقولون : هو سبحانه يخص ما يخص من خلقه وأمره لأسباب ولحكمة له في التخصيص ، كما بسط الكلام على هذا الأصل في مواضع .

وكذلك قول من قال : يضعف لقارئها مقدار ما يعطاه قارئ ثلث القرآن بلا تضعيف : قول لا يدل عليه الحديث ، ولا في العقل ما يدل عليه ، وليس فيه مناسبة ولا حكمة ، فإن النص أخبر أن قراءتها تعدل ثلث القرآن ، وأن من قرأها فكأنما قرأ ثلث القرآن فإن كان في هذا تضعيف ففي هذا تضعيف . وإن لم يكن في هذا تضعيف لم يكن في الآخر ، فتخصيص أحدهما بالتضعيف تحكم . ثم جعل التضعيف بقدر ثلث القرآن إنما هو لما اختصت به السورة من الفضل ، وحينئذ ففضلها هو سبب هذا التقدير من غير حاجة إلى نقص ثواب سائر القرآن ، وأيضاً فهذا تحكم محض لا دليل عليه ولا سبب يقتضيه ولا حكمة فيه . والناس كثيراً ما يغلطون من جهة نقص علمهم وإيمانهم بكلام الله ورسوله وقدر ذلك وما اشتمل عليه

ذلك من العلم الذي يفوق علم الأولين والآخرين .

ومن علم أن الرسول أعلم الخلق بالحق وأفصح الخلق في البيان وأنصح الخلق للخلق علم أنه قد اجتمع في حقه كمال العلم بالحق وكمال القدرة على بيانه وكمال الإرادة له ، ومع كمال العلم والقدرة والإرادة يجب وجود المطلوب على أكمل وجه ، فيعلم أن كلامه أبلغ ما يكون، وأتم ما يكون، وأعظم ما يكون بيانا لما بينه في الدين من أمور الإلهية وغير ذلك ، فمن قر هذا في قلبه لم يقدر على تحريف النصوص بمثل هذه التأويلات التي إذا تدبرت وجد من أرادها بذلك القول من أبعد الناس عما يجب اتصاف الرسول به ، وعلم أن من سلك هذا المسلك فإنما هو لنقص ما أوتي من العلم والإيمان ، وقد قال تعالى : (يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ) . فنسأل الله أن يجعلنا وإخواننا ممن رفع درجاته من أهل العلم والإيمان .

وإذ قد تبين ضعف هذه الأقوال — غير القول الأول الذي نصرناه وهو قول ابن سريج وغيره كالمهلب والأصيلي وغيرها — فنقول : قد علم أن تفاضل القرآن وغيره من كلام الله ليس باعتبار نسبته إلى المتكلم ، فإنه سبحانه واحد ، ولكن باعتبار معانيه التي يتكلم بها ، وباعتبار ألفاظه المبينة لمعانيه . والذي قد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه فضل من السور سورة الفاتحة وقال : « إنه لم ينزل في

التوراة ولا في الإنجيل ولا في القرآن مثلها ، والأحكام الشرعية تدل على ذلك ، وقد بسط الكلام على معانيها في غير هذا الموضع .
وفضل من الآيات آية الكرسي . وقال في الحديث الصحيح لأبي بن كعب « أندري أي آية في كتاب الله معك أعظم ؟ » قال : (اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ) ، فضرب بيده في صدره وقال « ليهنك العلم أبا المنذر ! » . وليس في القرآن آية واحدة تضمنت ما تضمنته آية الكرسي ، وإنما ذكر الله في أول سورة الحديد وآخر سورة الحشر عدة آيات لا آية واحدة .

وسنبين إن شاء الله أنه إذا كانت (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ) تعدل ثلث القرآن لم يلزم من ذلك أنها أفضل من الفاتحة ، ولا أنها يكتفى بتلاوتها ثلاث مرات عن تلاوة القرآن ، بل قد كره السلف أن يقرأ إذا قرئ القرآن كله إلا مرة واحدة كما كتبت في المصحف ، فإن القرآن يقرأ كما كتبت في المصحف ، لا يزداد على ذلك ولا ينقص منه .
والتكبير المأثور عن ابن كثير ليس هو مسنداً عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ولم يسنده أحد إلى النبي صلى الله عليه وسلم إلا البزي ، وخالف بذلك سائر من نقله فإنهم إنما نقلوه اختياراً ممن هو دون النبي صلى الله عليه وسلم وانفرد هو برفعه ، وضعفه نقلة أهل العلم بالحديث والرجال من علماء القراءة وعلماء الحديث ، كما ذكر ذلك غير

واحد من العلماء . فالمقصود أن من السنة في القرآن أن يقرأ كما في المصاحف ، ولكن إذا قرئت (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ) مفردة تقرأ ثلاث مرات وأكثر من ذلك ، ومن قرأها فله من الأجر ما يعدل ثلث أجر القرآن ، لكن عدل الشيء — بالفتح — يكون من غير جنسه كما سذكروه إن شاء الله .

والثواب أجناس مختلفة ، كما أن الأموال أجناس مختلفة : من مطعوم ومشروب وملبوس ومسكون ونقد وغير ذلك ، وإذا ملك الرجل من أحد أجناس المال ما يعدل ألف دينار مثلاً لم يلزم من ذلك أن يستغنى عن سائر أجناس المال ، بل إذا كان عنده مال وهو طعام فهو محتاج إلى لباس ومسكن وغير ذلك ، وكذلك إن كان من جنس غير النقد فهو محتاج إلى غيره ، وإن لم يكن معه إلا النقد فهو محتاج إلى جميع الأنواع التي يحتاج إلى أنواعها ومنافعها . والفاخرة فيها من المنافع ثناء ودعاء مما يحتاج الناس إليه ما لا تقوم (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ) مقامه في ذلك ، وإن كان أجرها عظيماً فذلك الأجر العظيم إنما ينفع به صاحبه مع أجر فاتحة الكتاب ، ولهذا لو صلى بها وحدها بدون الفاتحة لم تصح صلاته ، ولو قدر أنه قرأ القرآن كله إلا الفاتحة لم تصح صلاته ، لأن معاني الفاتحة فيها الحوائج الأصلية التي لا بد للعباد منها ، وقد بسط الكلام عليها في غير هذا الموضع ، وبين أن ما في الفاتحة من الثناء

والدعاء وهو قول : (أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ * صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ
غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ) هو أفضل دعاء دعا به العبد
ربه ، وهو أوجب دعاء دعا به العبد ربه ، وأنفع دعاء دعا به العبد ربه ،
فإنه يجمع مصالح الدين والدنيا والآخرة ، والعبد دائماً محتاج إليه لا يقوم
غيره مقامه ، فلو حصل له أجر تسعة أعشار القرآن — دع ثلثه — ولم
يحصل له مقصود هذا الدعاء لم يقيم مقامه ولم يسد مسده .

وهذا كما لو قدر أن الرجل تصدق بصدقات عظيمة وجاهد جهاداً
عظيماً يكون أفضل من قراءة القرآن مرات وهو لم يصل ذلك اليوم
الصلوات الخمس لم يقيم ثواب هذه الأعمال مقام هذه ، كما لو كان عند
الرجل من الذهب والفضة والرقيق والحيوان والعقار أموال عظيمة
وليس عنده ما يتعدى به ويتعشى من الطعام فإنه يكون جائعاً متألماً
فاسد الحال ، ولا يقوم مقام الطعام الذي يحتاج إليه تلك الأموال العظيمة
ولهذا قال الشيخ أبو مدين رحمه الله : أشرف العلوم علم التوحيد ،
وأनفع العلم أحكام العبيد . فليس الأفضل الأشرف هو الذي ينفع في
وقت ، بل الأنفع في كل وقت ما يحتاج إليه العبد في ذلك الوقت ،
وهو فعل ما أمر الله به وترك ما نهى الله عنه ، ولهذا يقال : المفضل
في مكانه وزمانه أفضل من الفاضل ، إذ دل الشرع على أن الصلاة
أفضل من القراءة ، والقراءة أفضل من الذكر ، والذكر أفضل من

الدعاء ، فهذا أمر مطلق .

وقد تحرم الصلاة في أوقات فتكون القراءة أفضل منها في ذلك الوقت . والتسبيح في الركوع والسجود هو المأمور به ، والقراءة منهى عنها . ونظائر هذا كثيرة . فهكذا يعلم الأمر في فضل (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ) وغيرها ، فقراءة الفاتحة في أول الصلاة أفضل من قراءتها ، بل هو الواجب ، والاجتزاء بها وحدها لا يمكن ، بل تبطل معه الصلاة . ولهذا وجب التقرب بالفرائض ، قبل النوافل ، والتقرب بالنوافل إنما يكون تقرباً إذا فعلت الفرائض لا كما ظنه بعض الاتحادية كصاحب « الفتوحات المكية » ونحوه ، من أن قرب الفرائض تكون بعد قرب النوافل ! والنوافل تجعل الحق غطاءه وتلك تجعل الحق عينه . فهذا بناء على أصله الفاسد من الاتحاد ، كما بين .

وبين أن الحديث يناقض مذهبه من وجوه ، كما رواه البخاري في صحيحه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم « يقول الله : من عادى لي ولياً فقد بارزني بالحاربة ، وما تقرب إلي عبدي بمثل أداء ما افترضت عليه . ولا يزال عبدي يتقرب إلي بالنوافل حتى أحبه ، فإذا أحببته كنت سمعه الذي يسمع به ، وبصره الذي يبصر به ، ويده التي يبطش بها ، ورجله التي يمشي بها . فبى يسمع ، وبى يبصر ، وبى يبطش ، وبى يمشي . ولئن سألتني ل أعطينه ، ولئن استعاذنى لأعبدنه

وما ترددت عن شيء أنا فاعله ترددي عن قبض نفس عبدي المؤمن
يكره الموت وأكره مساءته ولا بد له منه .

وقد بين في هذا الحديث أن المتقرب ليس هو المتقرب إليه ؛ بل
هو غيره . وأنه ما تقرب إليه عبده بمثل أداء المفروض ، وأنه لا يزال
بعد ذلك يتقرب بالنوافل حتى يصير محبوباً لله ، فيسمع به ويبصر به
ويبطش به ويمشي به . ثم قال « ولئن سألتني لأعطينه ، ولئن استعاذني
لأعيذنه » ففرق بين السائل والمسؤول والمستعيز والمستعاذ به ، وجعل
العبد سائلاً لربه مستعيذاً به . وهذا حديث شريف جامع لمقاصد
عظيمة ليس هذا موضعها ، بل المقصود هنا الكلام على (قُلْ هُوَ
اللَّهُ أَحَدٌ) .

وقد بينا أن أحسن الوجوه أن معاني القرآن ثلاثة أنواع : توحيد ،
وقصص ، وأحكام . وهذه السورة صفة الرحمن فيها التوحيد وحده ،
وذلك لأن القرآن كلام الله . والكلام نوعان : إما إنشاء ، وإما إخبار
والإخبار إما خبر عن الخالق ، وإما خبر عن المخلوق . فالإنشاء هو
الأحكام كالأمر والنهي . والخبر عن المخلوق هو القصص . والخبر عن
الخالق هو ذكر أسمائه وصفاته . وليس في القرآن سورة هي وصف
الرحمن محضاً إلا هذه السورة . وفي الصحيحين عن عائشة رضي الله
تعالى عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث رجلاً على سرية ،

فكان يقرأ لأصحابه في صلاتهم فيختم بقل هو الله أحد ، فلما رجعوا ذكروا ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال « سلوه : لأي شيء يصنع ذلك » فسألوه ، فقال : لأنها صفة الرحمن ، فأنا أحب أن أقرأ بها . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « أخبروه أن الله يحبها » . وقال البخاري في (باب الجمع بين السورتين في ركعة) : وقال عبيد الله عن ثابت عن أنس : كان رجل من الأنصار يؤمهم في مسجد قباء ، فكان كلما افتتح سورة يقرأ لهم بها في الصلاة مما يقرأ به افتتح به (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ) حتى يفرغ منها ثم يقرأ بسورة أخرى معها ، فكان يصنع ذلك في كل ركعة ، فكلّمه أصحابه وقالوا : إنك تفتتح بهذه السورة ثم لا ترى أنها تجزيك حتى تقرأ بأخرى ، فلما أن تقرأ بها وإما أن تدعها وتقرأ بأخرى ، فقال : ما أنا بباركها ، إن أحببتهم أن أوكم بذلك فعلت ، وإن كرهتم ذلك تركتكم . وكانوا يرون أنه من أفضلهم ، وكرهوا أن يؤمهم غيره . فلما أتاها النبي صلى الله عليه وسلم أخبروه الخبر ، فقال : « يا فلان ما يمنعك أن تفعل ما يأمرك به أصحابك ، وما يحملك على لزوم هذه السورة في كل ركعة » . قال : إني أحبها . قال « حبك إياها أدخلك الجنة » . وقول النبي صلى الله عليه وسلم « إنها تعدل ثلث القرآن » حق كما أخبر به ، فإنه صلى الله عليه وسلم الصادق المصدوق الذي لا ينطق عن الهوى لم يخرج من بين شفّتيه إلا حق .

والذين أشكل عليهم هذا القول لهم مأخذان :

أحدهما منع تفاضل كلام الله بعضه على بعض ، وقد تبين ضعفه .

الثاني اعتقادهم أن الأجر يتبع كثرة الحروف ، فما كثرت حروفه من الكلام يكون أجره أعظم . قالوا : لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من قرأ القرآن فله بكل حرف عشر حسنات . أما إني لأقول (آلـه) حرف ، ولكن ألف حرف ، ولام حرف ، وميم حرف » . قال الترمذي حديث صحيح . قالوا ومعلوم أن ثلث القرآن حروفه أكثر بكثير فتكون حسناته أكثر .

فيقال لهم : هذا حق كما أخبر به النبي صلى الله عليه وسلم ، ولكن الحسنات فيها كبار وصغار ، والنبي صلى الله عليه وسلم مقصوده أن الله يعطي العبد بكل حسنة عشر أمثالها ، كما قال تعالى : (مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ مَثَالِهَا) ، فإذا قرأ حرفاً كان ذلك حسنة فيعطيه بقدر تلك الحسنة عشر مرات ، لكن لم يقل : إن الحسنات في الحروف متماثلة . كما أن من تصدق بدينار يعطى بتلك الحسنة عشر أمثالها . والواحد من بعد السابقين الأولين لو أنفق مثل أحد ذهباً ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه ، كما ثبت ذلك في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم ، فهو إذا أنفق مداً كان له بهذه الحسنة عشر أمثالها . ولكن

لا تكون تلك الحسنة بقدر حسنة من أنفق مدّاً من الصحابة السابقين . ونظائر هذا كثيرة . فكذلك حروف القرآن تتفاضل لتفاضل المعاني وغير ذلك ، فحروف الفاتحة له بكل حرف منها حسنة أعظم من حسنات حروف من (تَبَّتْ يَدَايِي لَهَبٍ) وإذا كان الشيء يعدل غيره فعديل الشيء — بالفتح — هو مساويه ، وإن كان من غير جنسه . كما قال تعالى : (أَوْعَدُّ ذَلِكَ صَيَامًا) والصيام ليس من جنس الطعام والجزاء ولكنه يعادله في القدر . وكذلك قوله صلى الله عليه وسلم « لا يقبل الله منه صرفاً ولا عدلاً » ، وقوله تعالى : (وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا عَدْلٌ) أي فدية ، والفدية ما يعدل بالمفدى وإن كان من غير جنسه : (ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ) أي يجعلون له عدلاً أي ندأ في الإلهية ، وإن كانوا يعلمون أنه ليس من جنس الرب سبحانه .

ولو كان لرجل أموال من أصناف متنوعة ، ولآخر ذهب بقدر ذلك لكان مال هذا يعدل مال هذا وإن لم يكن من جنسه ؛ ولهذا قد يكون عند الرجل من الذهب وغيره من الأموال ما يعدل شيئاً عظيماً ، وإذا احتاج إلى دواء أو مركب أو مسكن أو نحو ذلك ولم يكن قادراً على اشترائه لم تنفعه تلك الأموال العظيمة . فالقرآن يحتاج الناس إلى ما فيه من الأمر والهي والقصص . وإن كان التوحيد أعظم من ذلك . وإذا احتاج الإنسان إلى معرفة ما أمر به وما نهى عنه من الأفعال ، أو

احتاج إلى ما يؤمر به ويعتبر به من القصص والوعد والوعيد لم يسد غيره مسده ، فلا يسد التوحيد مسد هذا ، ولا تسد القصص مسد الأمر والنهي ، ولا الأمر والنهي مسد القصص . بل كل ما أنزل الله ينتفع به الناس ويحتاجون إليه .

فإذا قرأ الإنسان (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ) حصل له ثواب بقدر ثواب ثلث القرآن ؛ لكن لا يجب أن يكون الثواب من جنس الثواب الحاصل ببقية القرآن ، بل قد يحتاج إلى جنس الثواب الحاصل بالأمر والنهي والقصص ، فلا تسد (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ) مسد ذلك ، ولا تقوم مقامه فلهذا لو لم يقرأ (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ) فإنه وإن حصل له أجر عظيم لكن جنس الأجر الذي يحصل بقراءة غيرها لا يحصل له بقراءتها ، بل يبقى فقيراً محتاجاً إلى ما يتم به إيمانه من معرفة الأمر والنهي والوعد والوعيد ولو قام بالواجب عليه . فالمعارف التي تحصل بقراءة سائر القرآن لا تحصل بمجرد قراءة هذه السورة ، فيكون من قرأ القرآن كله أفضل ممن قرأها ثلاث مرات من هذه الجهة لتنوع الثواب ، وإن كان قارئ (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ) ثلاثاً يحصل له ثواب بقدر ذلك الثواب ، لكنه جنس واحد ليس فيه الأنواع التي يحتاج إليها العبد ، كمن معه ثلاثة آلاف دينار وآخر معه طعام ولباس ومساكن ونقد يعدل ثلاثة آلاف دينار ؛ فإن هذا معه ما ينتفع به في جميع أموره ، وذاك محتاج إلى ما مع هذا ، وإن كان ما معه يعدل ما مع هذا . وكذلك لو كان معه

طعام من أشرف الطعام يساوي ثلاثة آلاف دينار فإنه محتاج إلى لباس ومساكن ، وما يدفع به الضرر من السلاح والأدوية وغير ذلك مما لا يحصل بمجرد الطعام .

ومما ينبغي أن يعلم أن فضل القراءة والذكر والدعاء والصلاة وغير ذلك قد يختلف باختلاف حال الرجل ، فالقراءة بتدبر أفضل من القراءة بلا تدبر ، والصلاة بخشوع وحضور قلب أفضل من الصلاة بدون ذلك . وفي الأثر : « إن الرجلين ليكون مقامهما في الصف واحداً وبين صلاتيهما كما بين السماء والأرض » . وكان بعض الشيوخ يرقى بـ (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ) وكان لها بركة عظيمة ، فيرقى بها غيره فلا يحصل ذلك فيقول : ليس (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ) من كل أحد تنفع كل أحد .

وإذا عرف ذلك فقد يكون تسييح بعض الناس أفضل من قراءة غيره ، ويكون قراءة بعض السور من بعض الناس أفضل من قراءة غيره لـ (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ) وغيرها . والإنسان الواحد يختلف أيضاً حاله . فقد يفعل العمل المفضول على وجه كامل فيكون به أفضل من سائر أعماله الفاضلة ، وقد غفر الله لبغي لسقيها الكلب ، كما ثبت ذلك في الصحيحين ، وهذا لما حصل لها في ذلك العمل من الأعمال القلبية وغيرها . وقد ينفق الرجل أضعاف ذلك فلا يغفر له ، لعدم الأسباب المزية للعمل ، فإن الله إنما يتقبل من المتقين ، وقد قال النبي صلى الله

عليه وسلم في الحديث الصحيح : « لو أنفق أحدكم مثل أحد ذهباً ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه » يقوله عن أصحابه السابقين الأولين رضي الله عنهم .

فإذا قيل : إن (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ) يعدل ثوابها ثواب ثلث القرآن فلا بد من اعتبار التماثل في سائر الصفات ، وإلا فإذا اعتبر قراءة غيرها مع التدبر والخشوع بقراءتها مع الغفلة والجهل لم يكن الأمر كذلك ؛ بل قد يكون قول العبد : « سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر » مع حضور القلب واتصافه بمعانيها أفضل من قراءة هذه السورة مع الجهل والغفلة ، والناس متفاضلون في فهم هذه السورة ، وما اشتملت عليه ، كما أنهم متفاضلون في فهم سائر القرآن .

فصل

وأصل هذه المسألة أن يعلم أن التفاضل والتماثل إنما يقع بين شيئين فصاعداً ، إذ الواحد من كل وجه لا يعقل فيه شيء أفضل من شيء ، فالتفاضل في صفاته تعالى إنما يعقل إذا أثبت له صفات متعددة ، كالعلم ، والقدرة ، والإرادة ، والمحبة ، والبغض ، والرضا ، والغضب . وكإثبات أسماء له متعددة تدل على معان متعددة ، وأثبت له كلمات متعددة

تقوم بذاته حتى يقال : هل بعضها أفضل من بعض أم لا ؟ وكل قول سوى قول السلف والأئمة في هذا الباب فهو خطأ متناقض ، وأي شيء قاله في جواب هذه المسألة كان خطأ لا يمكنه أن يجيب فيه بجواب صحيح . فمن قال : إنه ليس له صفة ثبوتية بل ليس له صفة إلا سلبية أو إضافية — كما يقول ذلك الجهمية المحضة من المتفلسفة والمتكلمة أتباع جهم بن صفوان — فهذا إذا قيل له أيهما أفضل : نسبته التي هي الخلق إلى السموات والأرض أم إلى بعوضة ؟ أم أيما أفضل : نفي الجهل بكل شيء عنه والعجز عن كل شيء ، أم نفي الجهل بالكلية ؟ لم يمكنه أن يجيب بجواب صحيح على أصله الفاسد .

فإنه إن قال : خلق السموات مماثل خلق البعوضة كان هذا مكابرة للعقل والشرع ، قال تعالى : (لَخَلْقُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ أَكْبَرُ مِنْ خَلْقِ النَّاسِ) وإن قال : بل ذلك أعظم وأكبر كما في القرآن ، قيل له ليس عندك أمران وجوديان بفضل أحدهما الآخر ، إذ الخلق على قولك لا يزيد على المخلوق فلم يبق إلا العدم المحض ، فكيف يعقل في المعدومين من كل وجه أن يكون أحدهما أفضل من صاحبه إذا لم يكن هناك وجود يحصل فيه التفاضل ؟ وكذلك إذا قيل : نفي الجهل والعجز عن بعض الأشياء مثل نفي ذلك عن بعض الأشياء كان هذا مكابرة ، وإن قال : بل نفي الجهل العام أكمل من نفي الجهل الخاص ، قيل له : إذا

لم يلزم من نفي الجهل ثبوت علم بشيء من الأشياء ، بل كان النفيان عديمين محضين فكيف يعقل التفاضل في الشيء الواحد من كل وجه ؟ فإنه لا يعقل في العدم المحض والنفي الصرف ، فإن ذلك ليس بشيء أصلاً ، ولا حقيقة له في الوجود ولا فيه كمال ولا مدح ، وإنما يكون التفاضل بصفات الكمال ، والكمال لا بد أن يكون وجوداً قائماً بنفسه أو صفة موجودة قائمة بغيرها . فأما العدم المحض فلا كمال فيه أصلاً .

ولهذا إنما يصف الله نفسه بصفات التنزيه ، لا السلبية العدمية ، لتضمنها أموراً وجودية تكون كمالاً يتمدح سبحانه بها ، كما قد بسط في غير هذا الموضع ، كقوله تعالى : (اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ لَا تَأْخُذُهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ) فنفي ذلك يتضمن كمال الحياة والقيومية ، وكذلك قوله (مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ) يتضمن كمال الملك والربوبية وانفراده بذلك ، ونفس انفراده بالملك والهداية والتعليم وسائر صفات الكمال هو من صفات الكمال . ولهذا كانت السورة فيها الاسمان الأحد الصمد ، وكل منها يدل على الكمال . فقوله (أحد) يدل على نفي النظير ، وقوله (الصمد) بالتعريف يدل على اختصاصه بالصمدية .

ولهذا جاء التعريف في اسمه الصمد دون الأحد لأن أحداً لا يوصف به في الإثبات غيره ، بخلاف الصمد فإن العرب تسمى السيد صمداً . قال يحيى بن أبي كثير : الملائكة تسمى صمداً والآدمي أجوف ، فقوله

« الصمد » بيان لاختصاصه بكمال الصمدية . وقد ذكرنا تفسير الصمد واشتماله على جميع صفات الكمال ، كما رواه العلماء من تفسير ابن أبي طلحة عن ابن عباس ، وقد ذكره ابن جرير وابن أبي حاتم والبيهقي وغيرهم في قوله : (الصمد) يقول : السيد الذي قد كمل في سؤدده ، والشريف الذي قد كمل في شرفه ، والعظيم الذي قد كمل في عظمته ، والحكيم الذي قد كمل في حكمته ، والعليم الذي قد كمل في علمه ، والحليم الذي قد كمل في حلمه ، وهو الذي قد كمل في أنواع الشرف والسؤدد ، وهو سبحانه هذه صفته لا تنبغي إلا له ، ليس له كفؤ وليس كمثل شيء ، سبحانه الواحد القهار .

وكذلك قد ثبت من حديث الأعمش عن أبي وائل ، وقد ذكره البخاري في صحيحه ، ورواه كثير من أهل العلم في كتبهم قال : الصمد السيد الذي انتهى سؤدده . وقد قال غير واحد من السلف كابن مسعود وابن عباس وغيرهما : الصمد الذي لا جوف له . وكلا القولين حق موافق للغة ، كما قد بسط في موضعه . أما كون الصمد هو السيد فهذا مشهور ، وأما الآخر فهو أيضاً معروف في اللغة . وقد ذكر الجوهري وغيره أن الصمد لغة في الصمت ، وليس هذا من إبدال الدال بالياء كما ظنه بعضهم ، بل لفظ صمد يصمد صمداً يدل على ذلك .

والمقصود هنا أن صفات الكمال إنما هي في الأمور الموجودة ،

والصفات السلبية إنما تكون كلاً إذا تضمنت أموراً وجودية ؛ ولهذا كان تسبيح الرب يتضمن تنزيهه وتعظيمه جميعاً ، فقول العبد : « سبحان الله » يتضمن تنزيه الله وبرأته من السوء ، وهذا المعنى يتضمن عظمته في نفسه ، ليس هو عدماً محضاً لا يتضمن وجوداً ، فإن هذا لا مدح فيه ولا تعظيم . وكذلك سائر ما تنزه الرب عنه من الشركاء ، والأولاد وغير ذلك ، كقوله تعالى : (أَفَأَصْفَاكُمْ رَبُّكُم بِالْبَنِينَ وَاتَّخَذَ مِنَ الْمَلَائِكَةِ إِنثَاءً إِنَّكُمْ لَنَقُولُونَ قَوْلًا عَظِيماً — إلى قوله — إِذَا لَا تَبْغُوا إِلَىٰ ذِي الْعَرْشِ سَبِيلًا * سُبْحَنَهُ وَتَعَالَىٰ عَمَّا يَقُولُونَ عُلُوًّا كَبِيرًا * تُسَبِّحُ لَهُ السَّمَوَاتُ السَّبْعُ وَالْأَرْضُ وَمَنْ فِيهِنَّ وَإِنْ مِّن شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ وَلَكِن لَّا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ إِنَّهُ كَانَ حَلِيمًا غَفُورًا) .

وقوله تعالى :

(سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ * وَسَلَامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ) وغير ذلك .

ففي العيوب والنقائص يستلزم ثبوت الكمال ، ونفي الشركاء يقتضي الوجدانية ، وهو من تمام الكمال ، فإن ماله نظير قد انقسمت صفات الكمال وأفعال الكمال فيه وفي نظيره ، فحصل له بعض صفات الكمال لا كلها . فالمتفرد بجميع صفات الكمال أكمل ممن له شريك يقاسمه إياها . ولهذا كان أهل التوحيد والإخلاص أكمل حباً لله من المشركين الذين يحبون غيره ، الذين اتخذوا من دونه أنداداً يحبونهم كحبه . قال

تعالى : (وَمِنَ النَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ اللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لِلَّهِ)
وهذا مبسوط في غير هذا
الموضع ، قد بين فيه أن هذا من الشرك الأكبر الذي لا يغفره
الله تعالى .

وفي الصحيحين عن ابن مسعود قال : قلت يا رسول أي الذنب
أعظم ؟ قال « أن تجعل لله نداً وهو خلقك » . قلت ثم أي ؟ قال :
« أن تقتل ولدك خشية أن يطعم معك » . قلت ثم أي ؟ قال « أن
تزاني بحليلة جارك » . وأنزل الله تعالى تصديق ذلك : (وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ
مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ) الآية .
فمن جعل لله نداً يحبه كحب الله فهو ممن دعا مع الله إلهاً آخر ، وهذا
من الشرك الأكبر .

والمقصود هنا أن الشيء إذا انقسم ووقعت فيه الشركة نقص ما
يحصل لكل واحد ، فإذا كان جميعه لواحد كان أكمل ، فلهذا كان
حب المؤمنين الموحدين المخلصين لله أكمل . وكذلك سائر ما نهوا عنه
من كبار الإثم والفواحش يوجب كمال الأمور الوجودية في عبادتهم
وطاعتهم ومعرفتهم ومحبتهم ، وذلك من زكاهم ؛ كما أن الزرع كلما نقي
عنه الدغل كان أزكى له وأكمل لصفات الكمال الوجودية فيه ، قال
تعالى : (وَوَيْلٌ لِّلْمُشْرِكِينَ * الَّذِينَ لَا يُؤْتُونَ الزَّكَاةَ) وأصل الزكاة التوحيد

والإخلاص ، كما فسرهما بذلك أكبر السلف . وقال تعالى : (قُلْ
لِّلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّونَ أَبْصَارَهُمْ وَحَقِّقُوا فُرُوجَهُمْ ذَٰلِكَ أَزْكٰى لَهُمْ)
وقال : (خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا) . وهذا كله
مبسوط في غير هذا الموضع .

والمقصود هنا : أن من نفى عن الله النقائص ؛ كالموت والجهل والعجز
والصمم والعمى والبكم ، ولم يثبت له صفات وجودية ؛ كالحياة والعلم
والقدرة والسمع والبصر والكلام ؛ بل زعم أن صفاته ليست إلا
عدمية محضة ، وأنه لا يوصف بأمر وجودي ، فهذا لم يثبت له صفة
كمال أصلا ، فضلا عن أن يقال أي الصفتين أفضل ؛ فإن التفضيل
بين الشيئين فرع كون كل منهما له كمال ما ، ثم ينظر أيهما
أكمل ، فأما إذا قدر أن كلا منهما عدم محض فلا كمال ولا فضيلة
هناك أصلا .

وكذلك من أثبت له الأسماء دون الصفات فقال إنه حي عليم قدير
سميع بصير عزيز حكيم — ولكن هذه الأسماء لا تتضمن انصافه بحياة
ولا علم ولا قدرة ولا سميع ولا بصر ولا عزة ولا حكمة — فإذا قيل
له : أي الاسمين أفضل ؟ لم يجب بجواب صحيح ، فإنه إن قال : العليم
أعظم من السميع لعموم تعلقه مثلا ، أو قال : العزيز أكمل من القدير
لأنه مستلزم للقدرة من غير عكس ، قيل : إذا لم يكن للأسماء عندك

معان موجودة تقوم به لم يكن هناك لا علم ولا سمع ولا بصر ولا عزة ولا قدرة ، ليس إلا ذات مجردة عن صفات ومخلوقات ، والذات المجردة ليس فيها ما يمكن أن يقع فيه تفاضل ولا تماثل . والمخلوقات لم يكن السؤال عن تفضيل بعضها على بعض ، فإن ذلك مما يعلمه كل واحد ولا يشتهه على عاقل .

وكذلك من جعل بعض صفاته بعضاً ، أو جعل الصفة هي الموصوف ، مثل من قال : العلم هو القدرة ، والعلم والقدرة هما العالم القادر ، كما يقول ذلك من يقوله من جهمية الفلاسفة ونحوهم .

أو قال : كلامه كله هو معنى واحد قائم بذاته ، هو الأمر بكل مأمور والخبر عن كل مخبر به ، إن عبر عنه بالعربية كان قرآناً ، وإن عبر عنه بالعبرية كان تورا ، وإن عبر عنه بالسريانية كان إنجيلا ، وإن معنى آية الكرسي وآية الدين واحد ، وإن الأمر والنهي صفات نسبية للكلام ليست أنواعا ؛ بل ذات الكلام الذي هو أمر هو ذات الكلام الذي هو نهي ، وإنما تنوعت الإضافة . فهذا الكلام الذي تقوله الكلامية وإن كان جمهور العقلاء يقولون إن مجرد تصويره كاف في العلم بفساده ، فلا يمكن على هذا القول الجواب بتفضيل كلام الله بعضه على بعض ، ولا مماثلة بعضه لبعض ؛ لأن الكلام على قولهم شيء واحد بالعين لا

يتعدد ولا يتبعض ، فكيف يمكن أن يقال : هل بعضه أفضل من بعض ، أم بعضه مثل بعض ولا بعض له عندهم ؟ . وإن قالوا : التباين والتفاضل يقع في العبارة الدالة عليه ، قيل : تلك ليست كلاماً لله على أصله ، ولا عند أئمتهم ، بل هي مخلوق من مخلوقاته ، والتفاضل في المخلوقات لا إشكال فيه .

ومن قال من أتباعهم : إنها تسمى كلام الله حقيقة . وإن اسم الكلام يقع عليها وعلى معنى ذلك المعنى القائم بالنفس بالاشتراك اللفظي ، فإنه لم يعقل حقيقة قولهم ، بل قوله هذا يفسد أصلهم . لأن أصل قولهم : إن الكلام لا يقوم إلا بالمتكلم لا يقوم بغيره ، إذ لو جاز قيام الكلام بغير المتكلم لجاز أن يكون كلام الله مخلوقاً قائماً بغيره مع كونه كلام الله . وهذا أصل الجهمية المحضة والمعتزلة الذي خالفهم فيه الكلائية وسائر المثبتة ، وقالوا : إن المتكلم لا يكون متكلماً حتى يقوم به الكلام ، وكذلك في سائر الصفات قالوا : لا يكون العالم عالماً حتى يقوم به العلم ، ولا يكون المرید مريداً حتى تقوم به الإرادة ، فلو جوزوا أن يكون لله ما هو كلام له وهو مخلوق منفصل عنه بطل هذا الأصل .

وأصل النفاة المعطلة من الجهمية والمعتزلة : أنهم يصفون الله بما لم يحم به ، بل بما قام بغيره ، أو بما لم يوجد ، ويقولون : هذه إضافات لا صفات ، فيقولون : هو رحيم ويرحم ، والرحمة لا تقوم به بل هي

مخلوقة ، وهي نعمته . ويقولون : هو يرضى ويغضب والرضا والغضب لا يقوم به ؛ بل هو مخلوق وهو ثوابه وعقابه ، ويقولون : هو متكلم ويتكلم ، والكلام لا يقوم به بل هو مخلوق قائم بغيره . وقد يقولون : هو مرید ويرید ثم قد يقولون ليست الإرادة شيئاً موجوداً ، وقد يقولون : إنها هي المخلوقات والأمر المخلوق . وقد يقولون أحدث إرادة لا في محل .

وهذا الأصل الباطل الذي أصله نفاة الصفات الجهمية المحضة من المعتزلة وغيرهم هو الذي فارقهم به جميع المثبتة للصفات : من السلف والأئمة وأهل الفقه والحديث والتصوف والتفسير وأصناف نظار المثبتة : كالكلالية ومن اتبعهم من الأشعرية وغيرهم ، وكلهشامية والكرامية وغيرها من طوائف النظار المثبتة للصفات ، وعلى هذا أئمة المسلمين المشهورون بالإمامة وأئمة الفقهاء من أتباعهم من أصحاب مالك والشافعي وأحمد وأبي حنيفة وغيرهم .

فقول من قال : إن الكلام يقع حقيقة على العبارة وهي مع ذلك مخلوقة ، يناقض الأصل الفارق بين المثبتة والمعطلة ، إلا أن يسمى متعلق الصفة باسم الصفة ، كما يسمى المأمور به أمراً ، والمرحوم به رحمة ، والمخلوق خلقاً ، والقدر^(١) قدرة ، والمعلوم علماً ؛ لكن يقال له : هذا كله ليس هو الحقيقة عند الإطلاق .

(١) هكذا وردت في المطبوع ولعل الصواب (والمقدور)

وأيضاً فهذه الأمور أعيان قائمة بأنفسها ، فإذا أضيفت إلى الله علم أنها إضافة ملك لا إضافة وصف ؛ بخلاف العبارة فإنها لا تقوم بنفسها كما لا يقوم المعنى بنفسه ، وهذا هو الأصل الفارق بين إضافة الصفات وإضافة المخلوقات ، فإن المعطلة النفاة من الصابئة والفلاسفة والمعتزلة وغيرهم من الجهمية ومن اتبعهم : كابن عقيل وابن الجوزي وغيرهما في بعض مصنفاتها — وإن كانا في موضع آخر يقولان بخلاف ذلك — يقولون : ليس في النصوص إلا إضافة هذه الأمور إلى الله ، وهذه الأمور تسمى نصوص الإضافات لا نصوص الصفات . ويقولون : نصوص الإضافات وأحاديث الإضافات ، لا آيات الصفات وأحاديث الصفات . والإضافة تكون إضافة مخلوق ، لاختصاصه ببعض الوجوه كإضافة البيت والناقة والروح في قوله : (وَطَهَّرَيْتَنِي) ، وقوله : (نَاقَةَ اللَّهِ) ، وقوله : (فَأَرْسَلْنَا إِلَيْهَا رُوحَنَا فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا) .

وقالت الحلولية من النصارى ، وغلاة الشيعة ، والصوفية ومن اتبعهم ممن يقول بقدم الروح — أرواح العباد — وينتسب إلى أئمة المسلمين كالشافعي وأحمد وغيرهما مثل طائفة من أهل جيلان وغيرهم — بل إضافة الروح إلى الله كإضافة الكلام والقدرة ، والكلام والقدرة صفاته فكذلك الروح . وقالوا في قوله : (فَإِذَا سَوَّيْتُهُ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِنْ رُوحِي) دليل على أن روح العبد صفة لله قديمة . وقالت النصارى :

عيسى كلمة الله ، وكلام الله غير مخلوق ، فعيسى غير مخلوق . وقالت الصابئة والجهمية : عيسى كلمة الله وهو مخلوق ، والقرآن كلام الله فهو أيضاً مخلوق .

وهذه المواضع اشتبهت على كثير من الناس ، وقد تكلم فيها الأئمة كأحمد بن حنبل وغيره ، وتكلموا في إضافة الكلام والروح ومناظرة الجهمية والنصارى . وقد سئلت عن ذلك من جهة الحلولية تارة ومن جهة المعطلة تارة ، والسائلون تارة من أهل القبلة وتارة من غير أهلها ، وقد بسط جواب ذلك في غير موضع ، لكن المقصود هنا أن الفارق بين المضافين : أن المضاف إن كان شيئاً قائماً بنفسه أو حالا في ذلك القائم بنفسه فهذا لا يكون صفة لله ؛ لأن الصفة قائمة بالموصوف . فالأعيان التي خلقها الله قائمة بأنفسها ، وصفاتها القائمة بها تمتنع أن تكون صفات لله ، فإضافتها إليه تتضمن كونها مخلوقة مملوكة ، لكن أضيفت لنوع من الاختصاص المقتضى للإضافة لا لكونها صفة . والروح الذي هو جبريل من هذا الباب ، كما أن الكعبة والناقة من هذا الباب ، ومال الله من هذا الباب ، وروح بنى آدم من هذا ، وذلك كقوله (فَأَرْسَلْنَا إِلَيْهَا رُوحَنَا فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا) ، (فَإِذَا سَوَّيْتُهُ ، وَنَفَخْتُ فِيهِ مِنْ رُوحِي) (وَطَهَّرَ بَيْتِي) ، (نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَهَا) ، (مَا آفَاءَ اللَّهِ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ) .

وأما إن كان المضاف إليه لا يقوم بنفسه ؛ بل لا يكون إلا صفة كالعلم والقدرة والكلام والرضا والغضب فهذا لا يكون إلا إضافة صفة إليه فتكون قائمة به سبحانه ، فإذا قيل : أستخيرك بعلمك وأستقدرك بقدرتك ، فعلمه صفة قائمة به وقدرته صفة قائمة به ، وكذلك إذا قيل : « أعوذ برضاك من سخطك وبمعافاتك من عقوبتك » فريضة وسخطه قائم به ، وكذلك عفوه وعقوبته .

وأما أثر ذلك وهو ما يحصل للعبد من النعمة واندفاع النعمة فذاك مخلوق منفصل عنه ليس صفة له ، وقد يسمى هذا باسم ذاك كما في الحديث الصحيح « يقول الله للجنة : أنت رحمتي أرحم بك من أشياء من عبادي » فالرحمة هنا عين قائمة بنفسها لا يمكن أن تكون صفة لغيرها . فهذا هو الفارق بين ما يضاف إضافة وصف وإضافة ملك . وإذا قيل « المسيح كلمة الله » فمعناه أنه مخلوق بالكلمة ، إذ المسيح نفسه ليس كلاما . وهذا بخلاف القرآن فإنه نفسه كلام ، والكلام لا يقوم بنفسه إلا بالمتكلم ، فإضافته إلى المتكلم إضافة صفة إلى موصوفها وإن كان يتكلم بقدرته ومشيئته ، وإن سمي فعلا بهذا الاعتبار فهو صفة باعتبار قيامه بالمتكلم .

وإذا كان كذلك فمن قال : إن الكلام معنى واحد قائم بذات المتكلم ، لم يمكنه أن يجيب عن هذه المسألة بجواب صحيح . فإذا قيل

له : كلام الله هل بعضه أفضل من بعض ؟ امتنع الجواب على أصله
بنعم أو لا ، لامتناع تبعضه عنده ، ولكون العبارة ، ليست كلاماً ؛ الله
لكن إذا أريد بالكلام العبارة ، أو قيل له : هل بعض القرآن
أفضل من بعض — وأريد بالقرآن الكلام العربي الذي نزل به جبريل
فهو عنده مخلوق لم يتكلم الله به ، بل هو عنده إنشاء جبريل أو غيره ؛
أو قيل : هل بعض كتب الله أفضل من بعض — وكتاب الله عنده
هو القرآن العربي المخلوق عنده — فهذا السؤال يتوجه على قوله في
الظاهر ، وأما في نفس الأمر فكلاهما ممتنع على قوله ، لأن العبارة
تدل على المعاني فإن المعاني القائمة في النفس تدل عليها العبارات ، وقد علم أن
العبارات تدل على معان متنوعة ، وعلى أصله ليس المعنى إلا واحداً ،
فيمتنع بالضرورة العقلية أن يكون القرآن العربي كله والتوراة والإنجيل
وسائر ما يضاف إلى الله من العبارات ، إنما يدل على معنى واحد لا يتعدد
ولا يتبعض ، وحينئذ فتبعض العبارات الدالة على المعاني بدون تبعض
تلك المعاني ممتنع .

ولهذا قيل لهم : موسى عليه السلام لما سمع كلام الله أسمعته كله ،
أم سمع بعضه ؟ إن قلتم : « كله » فقد علم كل ما أخبر الله به وما
أمر به ، وقد ثبت في الصحيح أن الخضر قال له « ما نقص علمي
وعلمك من علم الله إلا كما نقص هذا العصفور من هذا البحر » وقد

قال تعالى : (قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مَدَادًا لَكَلِمَتِ رَبِّي لَنَفِدَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَنْ نَنفِدَ كَلِمَتُ رَبِّي وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا) . وإن قلتم « سمع بعضه » فقد تبعض ، وعندكم لا يتبعض . وأيضاً فقد فرق الله بين تكليمه لموسى عليه الصلاة والسلام وبين إيحائه إلى غيره من النبيين ، وفرق بين الإيحاء وبين التكليم من وراء حجاب ، فلو كان المعنى واحداً لكان الجميع إيحاء ولم يكن هناك تكليم يتميز على ذلك . ولا يمتنع أن يكون الرب تعالى منادياً لأحد ، إذ المعنى القائم بالنفس لا يكون نداء ، وقد أخبر الله تعالى بندائه في القرآن في عدة مواضع .

وعلى هذا فمن قال من هؤلاء : إن كلام الله لا يفضل بعضه بعضاً فحقيقة قوله أن هذه المسألة ممتنعة ، فليس هناك أمران حتى يقال إن أحدهما يكون مثل الآخر أو أفضل منه . والتماثل والتفاضل إنما يعقل بين اثنين فصاعداً . وهكذا عند هؤلاء في إرادته وعلمه وسمعه وبصره ، فكل من جعل الصفة واحدة بالعين امتنع — على قوله — أن يقال : هل بعضها أفضل من بعض أم لا ؟ إذ لا بعض لها عنده . وكذلك من وافق هؤلاء على وحدة هذه الصفات بالعين وقال : إن كلام الله حروف قديمة الأعيان ، أو حروف وأصوات قديمة الأعيان ، سواء قال مع ذلك إنها أعيان الأصوات المسموعة من القراء ، أو قال إنها بعض الأصوات المسموعة من القراء . وإن كان فساد ذلك معلوماً بالاضطرار

وقال ان هذه الأصوات غير تلك .

فمن قال بأن الكلام حروف أو حروف وأصوات مقترن بعضها ببعض أزلاً وأبداً وهي مع ذلك شيء واحد فقلوه معلوم الفساد عند جمهور العقلاء ، كما أن من جعلها قولاً واحداً فقلوه معلوم الفساد عند جمهور العقلاء على كل تقدير ، فيمتنع مع القول بوحدة شيء أن يقال : هل بعضه أفضل من بعض أم لا ؟ وأما من أثبت ما يتعدد من المعاني والحروف أو أحدها فهذا يعقل على قوله : السؤال عن التماثل والتفاضل . ثم حينئذ يقع السؤال : هل يتفاضل كلام الله وصفاته وأسمائه ، أم لا يقع التفاضل إلا في المخلوق ؟ .

وعلى هذا فما ذكره ابن بطال في شرح البخاري لما تكلم على هذا الحديث حيث قال : قال المهلب — وحكاة عن الأصيلي — ومذهب الأشعري وأبي بكر بن الطيب وابن أبي زيد والداودي وأبي الحسن القابسي وجماعة علماء السنة أن القرآن لا يفضل بعضه بعضاً ، إذ كله كلام الله تعالى وصفته ، وهو غير مخلوق ، ولا يجوز التفاضل إلا في المخلوقات ، هو نقل لأقوال هؤلاء بحسب ما ظنه لازماً لهم حيث اعتقد أن التفاضل لا يكون إلا في المخلوق ، والقرآن عند هؤلاء ليس بمخلوق . لكن قدمنا أن السلف الذين قالوا إنه غير مخلوق لم ينقل عن أحد منهم أنه قال ليس بعضه أفضل من بعض ، بل المنقول عنهم

خلاف ذلك . وأما نقل هذا القول عن الأشعري وموافقيه فغلط عليهم ؛
إذ كلام الله عندهم ليس له كل ولا بعض ، ولا يجوز أن يقال : هل
يفضل بعضه بعضاً أو لا يفضل ، فامتناع التفاضل فيه عنده كامتناع
التماثل ، ولا يجوز أن يقال إنه متماثل ولا متفاضل ، إذ ذلك
لا يكون إلا بين شيئين .

ولكن هذا السؤال يتصور عنده في الصفات المتعددة كالعلم والقدرة
فيقال : أيها أفضل ؟ فإن كان قال : إن صفات الرب لا تتفاضل ؛ لأن
مقتضى الأفضل نقص المفضول عنه فإنما يستقيم هذا الجواب في هذه
الصفات المتعددة لا في نفس الكلام ، مع أن هذا النقل عن الأشعري
في نفي تفاضل الصفات غير محرر ، فإن الأشعري لم يقل : إن الصفات
لا تتفاضل ، بل هذا خطأ عليه ، ولكن هو يقول : إن الكلام
لا يدخله التفاضل كما لا يدخله التماثل ، لأنه واحد عنده ، لا لما ذكر .
وأما الصفات المتعددة فإنه قد صرح بأنها ليست متماثلة ، ومذهبه أن
الذات ليست مثل الصفات ، ولا كل صفة مثل الأخرى ، فهو لا يثبت
تماثل المعاني القديمة عنده فكيف يقال — على أصله — ما يوجب
تماثلها ، وإذا امتنع من إطلاق التفاضل فهو كامتناعه من إطلاق لفظ
التماثل ، وكمتناعه من إطلاق لفظ التغير .

وفي الجملة فمن نقل عنه أنه نفى التفاضل وأثبت التماثل فقد أخطأ

لكن قد لا يطلق لفظ التفاضل كما لا يطلق لفظ التماثل ، لا لأن الصفات متماثلة عنده ؛ بل هو ينفي التماثل لعدم التعدد، ولعدم إطلاق التغير ، كما يقال : هل يقال الصفات مختلفة أم لا ؟ وهل هي متغيرة أم لا ؟ وهل يقال في كل صفة إنها الذات أو غيرها ، أو لا يجمع بين نفيهما ، وإنما يفرد كل نفي منهما ، أو لا يطلق شيء من ذلك ؟ فهذه الامور لا اختصاص لها بهذه المسألة مسألة التفضيل .

ولا ريب أن التماثل أو التفاضل لا يعقل إلا مع التعدد ، وتعدد أسماء الله وصفاته وكلماته هو القول الذي عليه جمهور المسلمين ، وهو الذي كان عليه سلف الأمة وأئمتها ، وهو الموافق لفطرة الله التي فطر عليها عباده ، فلهذا كان الناس يتخاطبون بموجب الفطرة والشرعة ، وإن كانت لبعضهم أقوال آخر تنافي الفطرة والشرعة ، وتستلزم بطلان ما يقوله بمقتضى الفطرة والشرعة ، فإن القرآن والسنة قد دلا على تعدد كلمات الله في غير موضع ، وقد قال تعالى : (قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَادًا لَكَلِمَاتِ رَبِّي لَنَفِدَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَنْ نُنْفِذَ كَلِمَاتُ رَبِّي وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا) وقال تعالى : (وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَمٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ)

وقد ذكرنا في غير هذا الموضع قول السلف وأئمتهم كانوا يثبتون لله كلمات لا نهاية لها ؛ وبيننا النزاع في تعدد العلوم والإرادات ، وأن

كثيراً من أهل الكلام يقول ما عليه جمهور الناس من تعدد ذلك ، وأن الذين قالوا يريد جميع المرادات بإرادة واحدة إنما أخذوه عن ابن كلاب ، وجمهور العقلاء قالوا : هذا معلوم الفساد بالضرورة ، حتى إن من فضلاء النظر من ينكر أن يذهب إلى هذا عاقل من الناس ، لأنه رآه ظاهر الفساد في العقل ، ولم يعلم أنه قاله طائفة من النظر .

وكذلك من جعل نفس إرادته هي رحمته وهي غضبه يكون قوله صلى الله عليه وسلم « أعوذ برضاك من سخطك » معناه يكون مستعيذاً عنده بنفس الإرادة من نفس الإرادة ، وهذا ممتنع ، فإنه ليس عنده للإرادة صفة ثبوتية يستعاذ بها من أحد الوجهين باعتبار ذلك الوجه منها باعتبار الوجه الآخر . بل الإرادة عنده لها مجرد تعلق بالملحوقات والتعلق أمر عديم . وهذا بخلاف الاستعاذة به منه ، لأن له سبحانه صفات متنوعة فيستعاذ به باعتبار ، ومنه باعتبار . ومن قال : إنه ذات لا صفة لها ، أو موجود مطلق لا يتصف بصفة ثبوتية فهذا يمتنع تحققه في الخارج ، وإنما يمكن تقدير هذا في الذهن كما تقدر الممتعات ، فضلاً عن أن يكون ربا خالقاً للمخلوقات ، كما قد بسط في موضعه .

وهؤلاء ألقاؤهم إلى هذه الأمور مضابقات الجهمية والمعتزلة لهم في مسائل الصفات ، فإنهم صاروا يقولون لهم : كلام الله هو الله أو غير الله ؟ إن قلتم هو غيره فما كان غير الله فهو مخلوق ، وإن قلتم هو

هو فهو مكبرة . وهذا أول ما احتجوا به على الإمام أحمد في الحنة ، فإن المعتصم لما قال لهم : ناظروه ، قال له عبد الرحمن بن إسحق : يا أبا عبد الله ! ما تقول في القرآن — أو قال في كلام الله — يعنى أهو الله أو غيره ؟ فقال له أحمد : ما تقول في علم الله أهو الله أو غيره ؟ فعارضه أحمد بالعلم ، فسكت عبد الرحمن . وهذا من حسن معرفة أبي عبد الله بالمناظرة رحمه الله ، فإن المبتدع الذي بنى مذهبه على أصل فاسد متى ذكرت له الحق الذي عندك ابتداء أخذ يعارضك فيه ؛ لما قام في نفسه من الشبهة ، فينبغي إذا كان المناظر مدعياً أن الحق معه أن يبدأ بهدم ما عنده ، فإذا انكسر وطلب الحق فأعطه إياه ، وإلا فما دام معتقداً نقيض الحق لم يدخل الحق إلى قلبه ، كاللوح الذي كتب فيه كلام باطل امحه أولاً ، ثم اكتب فيه الحق . وهؤلاء كان قصدم الاحتجاج لبدعتهم ، فذكر لهم الإمام أحمد رحمه الله من المعارضة والنقض ما يبطلها .

وقد تكلم الإمام أحمد في رده على الجهمية في جواب هذا ، وبين أن لفظ « الغير » لم ينطق به الشرع لا نفياً ولا إثباتاً ، وحينئذ فلا يلزم أن يكون داخلاً لفظ « الغير » في كلام الشارع ولا غير داخل ، فلا يقوم دليل شرعى على أنه مخلوق . وأيضاً فهو لفظ مجمل : يراد بالغير ما هو منفصل عن الشيء ، ويراد بالغير ما ليس هو الشيء ،

فهذا لا يطلق القول بأن كلام الله وعلم الله ونحو ذلك هو هو ، لأن هذا باطل . ولا يطلق أنه غيره ، لثلا يفهم أنه بائن عنه منفصل عنه . وهذا الذي ذكره الإمام أحمد عليه الحذاق من أئمة السنة ، فهؤلاء لا يطلقون أنه هو ، ولا يطلقون أنه غيره ، ولا يقولون ليس هو هو ولا غيره . فإن هذا أيضاً إثبات قسم ثالث وهو خطأ ، ففرق بين ترك إطلاق اللفظين لما في ذلك من الإجمال ، وبين نفي مسمى اللفظين مطلقاً وإثبات معنى ثالث خارج عن مسمى اللفظين .

فجاء بعد هؤلاء « أبو الحسن » وكان أحذق ممن بعده فقال : تنفي مفرداً لا مجموعاً ، فنقول مفرداً : ليست الصفة هي الموصوف ، ونقول مفرداً : ليست غيره ، ولا يجمع بينهما فيقال : لا هي هو ولا هي غيره ، لأن الجمع بين النفي فيه من الإيهام ما ليس في التفريق . وجاء بعده أقوام فقالوا : بل تنفي مجموعاً فنقول : لا هي هو ولا هي غيره . ثم كثير من هؤلاء إذا بحثوا يقولون هذا المعنى ، أما أن يكون غيره فيتناقضون .

وسبب ذلك أن لفظ « الغير » محمل : يراد بالغير : المباين المنفصل ، ويراد بالغير : ما ليس هو عين الشيء . وقد يعبر عن الأول بأن الغيرين ما جاز وجود أحدهما وعدمه ، أو ما جاز مفارقة أحدهما الآخر بزمان أو مكان أو وجود ، ويعبر عن الثاني بأنه ما جاز العلم بأحدهما مع عدم

العلم بالآخر . وبين هذا وهذا فرق ظاهر ، فصفات الرب اللازمة له لا تفارقه ألبة ، فلا تكون غيراً بالمعنى الأول ، ويجوز أن تعلم بعض الصفات دون بعض وتعلم الذات دون الصفة فتكون غيراً باعتبار الثانى ، ولهذا أطلق كثير من مثبتة الصفات عليها أغيراً للذات . ومنهم من قال : نقول إنها غير الذات ولا نقول إنها غير الله ، فإن لفظ الذات لا يتضمن الصفات بخلاف اسم الله فإنه يتناول الصفات ؛ ولهذا كان الصواب — على قول أهل السنة — أن لا يقال في الصفات : إنها زائدة على مسمى اسم الله ؛ بل من قال ذلك فقد غلط عليهم .

وإذا قيل : هل هي زائدة على الذات أم لا ؟ كان الجواب : إن الذات الموجودة في نفس الأمر مستلزمة للصفات ، فلا يمكن وجود الذات مجردة عن الصفات ؛ بل ولا يوجد شيء من الذوات مجرداً عن جميع الصفات ، بل لفظ « الذات » تأنيث « ذو » ولفظ « ذو » مستلزم للإضافة . وهذا اللفظ مولد ، وأصله أن يقال : ذات علم ، ذات قدرة ، ذات سمع ، كما قال تعالى : (فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَصْلِحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ) ويقال : فلانة ذات مال ، ذات جمال . ثم لما علموا أن نفس الرب ذات علم وقدرة وسمع وبصر — رداً على من نفي صفاتها — عرفوا لفظ الذات ، وصار التعريف يقوم مقام الإضافة ، فحيث قيل لفظ الذات فهو ذات كذا ، فالذات لا تكون إلا ذات علم وقدرة

ونحو ذلك من الصفات لفظاً ومعنى . وإنما يريد محققوا أهل السنة بقولهم « الصفات زائدة على الذات » أنها زائدة على ما أثبتته نفاة الصفات من الذات ، فإنهم أثبتوا ذاتاً مجردة لا صفات لها ، فأثبت أهل السنة الصفات زائدة على ما أثبتته هؤلاء ، فهي زيادة في العلم والاعتقاد والخبر ، لا زيادة على نفس الله جل جلاله وتقدس أسمائه . بل نفسه المقدسة متصفة بهذه الصفات لا يمكن أن تفارقها ، فلا توجد الصفات بدون الذات ولا الذات بدون الصفات . وهذه الأمور مبسطة في غير هذا الموضع .

والمقصود أن الأشعري وغيره من الصفائية — الذين سلكوا مسلك ابن كلاب — إذا قال أحدهم في الصفات إنها متماثلة فإن هذا لا يقوله عاقل ، إذ المثلان ما سد أحدهما مسد الآخر وقام مقامه ، والعلم ليس مثلاً للقدرة ، ولا القدرة مثلاً للإرادة ، وأما الكلام فإنه عنده شيء واحد ، والواحد يتمتع فيه تفاضل أو تماثل .

وفي الجملة فالذين يمنعون أن يكون كلام الله بعضه أفضل من بعض لهم مأخذان :

« أحدهما » أن صفات الرب لا يكون بعضها أفضل من بعض ، وقد يعبرون عن ذلك بأن القديم لا يتفاضل .

« والثاني » أنه واحد ، والواحد لا يتصور فيه تفاضل ولا تماثل . وهذا على قول من يقول : إنه واحد بالعين ، وهؤلاء الذين يقولون إنه واحد بالعين منهم من يجعله مع ذلك حروفاً أو حروفاً وأصواتاً قديمة الأعيان ، ويقول : هو مع ذلك شيء واحد ، كما يوجد في كلام طائفة من المتأخرين الذين أخذوا عن الكلالية أنه ليس له إلا إرادة واحدة وعلم واحد وقدرة واحدة وكلام واحد وأن القرآن قديم . وأخذوا عن المعتزلة وغيرهم أنه مجرد الحروف والأصوات ، والتزموا أن الحروف والأصوات قديمة الأعيان ، مع أنها مترتبة في نفسها ترتيباً ذاتياً في الوجود أزلية لم يزل بعضها مقارناً لبعض ، وفرقوا بين ذات الشيء وبين وجوده في الخارج موافقة لمن يقول ذلك من المعتزلة وكثير من القائلين بقدمه ، وأنه حروف وأصوات ، لا يقولون إنه شيء واحد بل يجعلونه متعدداً مع قدم القرآن ، وقدم أعيان الحروف والأصوات .

والقول الآخر لمن يقول إنه واحد بالعين : أن القديم هو معنى واحد لا يتعدد ولا يتبعض ، كما قد بين حقيقة قولهم . وهذا هو القول المنسوب إلى ابن كلاب والأشعري . وهذا القول أول من عرف أنه قاله في الإسلام ابن كلاب لم يسبقه إليه أحد من الصحابة ولا التابعين ولا غيرهم من أئمة المسلمين ، مع كثرة ما تكلم الصحابة والتابعون في كلام الله تعالى ، ومع أنه من أعظم وأهم أمور الدين الذي تتوفر

الهمم على معرفته وذكره ، ومع تواتر نص الكتاب والسنة وآثار الصحابة على خلاف هذا القول . وكل من هذه الأقوال مما يدل الكتاب والسنة وآثار السلف على خلافه . وكل منها مما اتفق جمهور العقلاء الذين يتصورونه على أن فسادهم معلوم بضرورة العقل ، ويجوز اتفاق طائفة من العقلاء على قول يعلم فسادهم بضرورة العقل إذا كان عن تواطؤ ، كما يجوز اتفاقهم على الكذب تواطؤاً ، وأما بدون ذلك فلا يجوز .

فالمذهب الذي تقلده بعض الناس عن بعض — كقول النصارى والرافضة والجهمية والدهرية ونحو ذلك — يجوز أن يكون فيه ما يعلم فسادهم بضرورة العقل ، وإن كان طائفة من العقلاء قالوه على هذا الوجه ، فأما أن يقولوه من غير تواطؤ فهذا لا يقع ، وأكثر المتقلدين للأقوال الفاسدة لا يتصورونها تصوراً تاماً حتى يكون تصورها التام موجباً للعلم بفسادها . ثم إذا اشتهر القول عند طائفة لم يعلموا غيره عن أهل السنة ظنوا أنه قول أهل السنة .

ولما كان المشهور عند المسلمين أن أهل السنة لا يقولون القرآن مخلوق صار كل من رأى طائفة تنكر قول من يقول القرآن مخلوق يظن أن كل ما قالته في هذا الباب هو قول السلف وأئمة السنة — والذين قالوا إن القرآن غير مخلوق بل قائم بذات الله ، ووافقوا

السلف والأئمة في هذا لما ظهرت محنة الجهمية — وثبت فيها الإمام أحمد الذي أيد الله به السنة ونصر السنة — صار شعار أهل السنة أن القرآن كلام الله غير مخلوق وأن الله يُرى في الآخرة ، فكل من أنكر ذلك فهو من أهل البدعة في اللسان العام — فكثُر حينئذ من يوافق أهل السنة والحديث على ذلك ، وإن كان لا يعرف حقيقة قولهم ، بل معه أصول من أصول أهل البدع الجهمية يريد أن يجمع بينها وبين قول أهل السنة ، كما يريد المتفلسف أن يجمع بين أقوال المتفلسفة المخالفين للرسول وبين ما جاءت به الرسل .

فلهذا صار المنتسبون إلى السنة الذين يقولون القرآن كلام الله غير مخلوق لهم أقوال :

(أحدها) قول من يقول : إنه قديم العين ، وإن الله لا يتكلم بمشيئته وقدرته ، ولا يتكلم بكلام بعد كلام . ثم هؤلاء على قولين : منهم من يقول ذلك القديم هو معنى واحد لازم لذات الله أبداً ، أو خمسة معان . (ومنهم) من يقول : بل هو حروف وأصوات قديمة الأعيان لازمة لذات الله أبداً . (الثالث) قول من يقول : بل الرب في أزله لم يكن الكلام ممكناً له ، كما لم يكن الفعل ممكناً له عندئذ ؛ لأن وجود الكلام والفعل لا يكون إلا بمشيئته واختياره ، ووجود ما يكون بالمشيئة والاختيار محال عندئذ دوامه . ثم (المشهور) عن هؤلاء قول من يقول :

تكلم فيما لا يزال بحروف وأصوات تقوم بذاته ، كما يقوله طوائف متعددة منهم الكرامية . وبعض الناس يذكر ما يقتضى أن الكلام الذي قام به شيئاً بعد شيء إنما هو علوم وإرادات ، وأبو عبد الله الرازي يميل إلى هذا في بعض كتبه .

و (الخامس) قول من يقول : لم يزل متكلماً كيف شاء . وهذا هو المعروف عن السلف وأئمة السنة ، مثل عبد الله بن المبارك وأحمد بن حنبل وسائر أهل الحديث والسنة .

ثم هؤلاء منهم من يقول : لم يزل متكلماً لا يسكت ، بل لا يزال متكلماً بمشيئته وقدرته . وهذا هو الذي جعله ابن حامد المشهور من مذهب أحمد وأصحابه ، مع أنه حكى أنه لا يختلف قول أحمد أنه لم يزل متكلماً كيف شاء وكما شاء . والقول الثاني أنه يتكلم إذا شاء ويسكت إذا شاء . وهذا القول حكاه أبو بكر عبد العزيز عن طائفة من أصحاب أحمد ، وكذلك خرج ابن حامد قولاً في المذهب ، مع ذكره أنه لم يختلف مذهبه في أنه لم يزل متكلماً كيف شاء وكما شاء ، وأنه لا يجوز أن يكون لم يزل ساكناً ثم صار متكلماً كما يقوله الكرامية . وهذه الأقوال ونوابعها مبسوبة في موضع آخر ،

والمقصود هنا أن الذين قالوا : « كلام الله غير مخلوق » تنازعوا

بعد ذلك على هذه الأقوال ، مع أن أكثر الذين قالوا بعض هذه الأقوال لا يعلمون ما قال غيرهم ، بل غاية ما عند أئمتهم المصنفين في هذا الباب معرفة قولين أو ثلاثة أو أربعة من هذه الأقوال – كقول المعتزلة والكلابية والسالية والكرامية – ولا يعرفون أن في الإسلام من قال سوى ذلك ، ويصنف أحدهم كتاباً كبيراً في « مقالات الإسلاميين » وفي « الملل والنحل » ، ويذكر عامة الأقوال المبتدعة في هذا الباب ، والقول المأثور عن السلف والأئمة لا يعرفه ولا ينقله ، مع أن الكتاب والسنة مع المعقول الصريح لا يدل إلا عليه ، وكل ما سواه أقوال متناقضة كما بسط في موضعه .

والقصد هنا : أن من كان عنده أن قول المعتزلة مثلاً ، أو قول المعتزلة والكرامية ، أو قول هؤلاء وقول الكلابية ، أو قول هؤلاء وقول السالية – هو باطل من أقوال أهل البدع ، لم يبق عنده قول أهل السنة إلا القول الآخر الذي هو أيضاً من الأقوال المبتدعة المخالفة لصريح المعقول وصحيح المنقول ، فيفرع على ذلك القول ما يضيفه إلى السنة ، ثم إذا تدبر نصوص الكتاب والسنة وآثار السلف وجدها تخالف ذلك القول أصلاً وفرعاً ، كما وقع لمن أنكر فضل « فاتحة الكتاب » و« آية الكرسي » و(قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ) على غيرها من القرآن ، فإن عمدتهم ما قدمته من الأصل الفاسد . أما كون الكلام واحداً فلا يتصور فيه

تفاضل ولا تماثل ولا تعدد . وأما كون صفات الرب لا تتفاضل — وربما قالوا : القديم لا يتفاضل ، وهو من جنس قول الجهمية والمعتزلة ونحوهم : القديم لا يتعدد — فهذا لفظ مجمل : فإن القديم إذا أُريد به رب العالمين : فرب العالمين إله واحد لا شريك له ، وإذا أُريد به صفاته . فمن قال إن صفات الرب لا تتعدد فهو يقول : العلم هو القدرة ، والقدرة هي الإرادة ؛ والسمع والبصر هو العلم . وقد يقول بعضهم أيضاً : العلم هو الكلام ، ويقول آخرون : العلم والقدرة هو الإرادة ، ثم قد يقولون إن الصفة هي الموصوف : فالعلم هو العالم والقدرة هي القادر . وهذه الأقوال صرح بها نفاة الصفات من الفلاسفة والجهمية ونحوهم كما حكيت ألفاظهم في غير هذا الموضع . ومعلوم أن في هذه الأقوال من مخالفة المعقول الصريح والمنقول الصحيح — بل مخالفة المعلوم بالاضطرار للعقلاء . والمعلوم بالاضطرار من دين الإسلام ودين الرسل — ما يبين أنها في غاية الفساد شرعا وعقلا .

ثم إن هؤلاء تأولوا نصوص الكتاب والسنة بتأويلات باطلة : منهم من قال : المراد بكونه أعظم وأفضل وخيراً كونه عظيماً في نفسه ، وامتنع هؤلاء من إجراء التفضيل عليه ، وحكى هذا عن الأشعري وابن الباقلاني وجماعة غيرها . ومعلوم أن من تدبر ألفاظ الكتاب والسنة تبين له أنها لا تحتل هذا المعنى ، بل هو من نوع القرمطة . فإن الله

تعالى يقول : (اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ) وقال النبي صلى الله عليه وسلم :
لأي « أتدري أي آية معك في كتاب الله أعظم » وقال : « لأعلمنك سورة
لم ينزل في التوراة ولا في الإنجيل ولا في الزبور ولا في القرآن مثلاً ،
إلى غير ذلك مما تقدم ذكره .

ومهم من قال : بل المراد بقوله « خير منها » أي خير منها لكم
أي أكثر ثواباً أو أقل تبعاً ، وقال : ما دل على أن بعضه أفضل
من بعض فليس هو تفضيلاً لنفس الكلام بل لمتعلقه ، وهو أن تلاوة
هذا والعمل به يحصل به من الأجر أكثر مما يحصل بالآخر . فيقال
لهؤلاء : ما ذكرتموه حجة عليكم ، مع ما فيه من مخالفة النص . وذلك
أن كون الثواب على أحد القولين أو الفعلين أكثر منه على الثاني
إنما كان لأنه في نفسه أفضل ، ولهذا إنما تنطبق النصوص بفضل القول
والعمل في نفسه ، كما قد سئل النبي صلى الله عليه وسلم غير مرة :
أي العمل أفضل ؟ فيجيب بتفضيل عمل على عمل ، وذلك مستلزم لرجحان
ثوابه . وأما رجحان الثواب مع تماثل العملين فهذا مخالف
للشرع والعقل .

وكذلك الكلام ، ففي صحيح مسلم عن سمره عن النبي صلى الله
عليه وسلم أنه قال : « أفضل الكلام بعد القرآن أربع — وهن من
القرآن — سبحان الله ، والحمد لله ، ولا إله إلا الله ، والله أكبر » ،

فأخبر أنها أفضل الكلام بعد القرآن مع كونها من القرآن ، ففضل نفس هذه الأقوال بعد القرآن على سواها ، وكذلك في صحيح مسلم أنه سئل : أي الكلام أفضل ؟ فقال « ما اصطفى الله لملائكته : سبحان الله وبحمده » . وفي الموطأ وغيره عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « أفضل ما قلت أنا والنبيون من قبلي : لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك ، وله الحمد ، وهو على كل شيء قدير » ، فأخبر أن هذا الكلام أفضل ما قاله هو والنبيون من قبله . وفي سنن ابن ماجه عنه أنه قال : « أفضل الذكر : لا إله إلا الله . وأفضل الدعاء : الحمد لله » وقد رواه ابن أبي الدنيا . وفي الصحيحين أنه قال « الإيمان بضع وستون — أو وسبعون — شعبة ، أعلاها قول لا إله إلا الله » . ومثل هذا كثير في النصوص يفضل العمل على القول ، والقول على القول . ويعلم من ذلك فضل ثواب أحدهما على الآخر .

أما تفضيل الثواب بدون تفضيل نفس القول والعمل فلم يرد به نقل ، ولا يقتضيه عقل ، فإنه إذا كان القولان متماثلين من كل وجه ، أو العملان متماثلين من كل وجه ، كان جعل ثواب أحدهما أعظم من ثواب الآخر ترجيحاً لأحد المتماثلين على الآخر بلا مرجح . وهذا أصل قول القدريّة والجهمية الذين يقولون : إن القادر يرجح أحد مقدوريه بلا مرجح ، وظنوا أنهم بهذا الأصل ينصرون للإسلام ، فلا للإسلام

نصروا ولا لعدوه كسروا . بل تسلط عليهم سلف الأمة وأئمتها بالتبديع والتضليل والتكفير والتجهيل ، وتسلط عليهم خصومهم الدهرية وغيرهم بإلزامهم مخالفة المعقول ، وجعلوا ذلك ذريعة إلى الزيادة في مخالفة المشروع والمعقول كما جرى للملحدين مع المبتدعين .

وأيضاً فقول القائل : إنه ليس بعض ذلك خيراً من بعض بل بعضه أكثر ثواباً : رد لخبر الله الصريح ، فإن الله يقول : (نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَا أَوْ مِثْلَهَا) فكيف يقال ليس بعضه خيراً من بعض ؟ وإذا كان الجميع متماثلاً في نفسه امتنع أن يكون فيه شيء خيراً من شيء . وكون معنى الخير أكثر ثواباً مع كونه متماثلاً في نفسه أمر لا يدل عليه اللفظ حقيقة ولا مجازاً ، فلا يجوز حمله عليه ، فإنه لا يعرف قط أن يقال هذا خير من هذا وأفضل من هذا مع تساوي الذاتين بصفاتها من كل وجه ، بل لا بد — مع إطلاق هذه العبارة — من التفاضل ولو ببعض الصفات ، فأما إذا قدر أن مختاراً جعل لأحدهما مع التماثل ما ليس للآخر مع استوائها بصفاتها من كل وجه فهذا لا يعقل وجوده ، ولو عقل لم يقل إن هذا خير من هذا أو أفضل لأمر لا يتصف به أحدهما ألبتة .

وأيضاً في الحديث الصحيح أنه قال في الفاتحة : « لم ينزل في التوراة ولا في الإنجيل ولا في القرآن مثلاً » ، فقد صرح الرسول

بأن الله لم ينزل لها مثلاً ، فمن قال : إن كل ما نزل من كلام الله فهو مثل لها من كل وجه فقد ناقض الرسول في خبره .

وأيضاً فقد تقدم قوله : (أَحْسَنَ الْحَدِيثِ) ومع تماثل كل حديث لله فليس القرآن أحسن من التوراة والإنجيل . وكذلك تقدم ما خص الله به القرآن من الأحكام .

فإن قيل : نحن نسلم لكم أن الله خص بعض كلامه من الثواب والأحكام بما لا يشركه فيه غيره ، لكن هذا عندنا بمحض مشيئته ؛ لا لاختصاص ذلك الكلام بوصف امتاز به عن الآخر . قيل : أولاً هذا مخالف لصريح نصوص الكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة ، مع مخالفته لصريح المعقول . ثم هذا مبني على أصل الجهمية والقدرية ، وهو أن القادر المختار يرجح أحد المتماثلين على الآخر بلا مرجح . وهؤلاء لما جوزوا هذا قالوا : إن الرب لم يزل معطلا ، وما كان يمكن في الأزل أن يتكلم ولا أن يفعل . ثم صار الكلام والفعل ممكناً من غير حدوث شيء اقتضى انتقالهما من الامتناع إلى الإمكان ، وقالوا : إن القادر المرجح يرجح بلا مرجح .

ثم قالت الجهمية : والعبد ليس بقادر في الحقيقة ، فلا يرجح شيئاً ، بل الله هو الفاعل لفعله ، وفعله هو نفس فعل الرب . وقالت

القدرية : العبد قادر تام القدرة يرجح أحد مقدوريه على الآخر بلا سبب حادث ، ولا حاجة إلى أن يحدث الله ما به يختص به فعل أحدها ؛ بل هو — مع أن نسبته إلى الضدين الإيمان والكفر سواء — يرجح أحدهما بلا مرجح لا من الله ولا من العبد ، ولا يفتقر إلى إعانة الله ولا إلى أن يجعله شائئاً ولا يجعله يقيم الصلاة ولا يجعله مسلماً . ومعلوم بالعقول خلاف هذا ، والله تعالى يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد ، وما شاء كان وما لم يشأ لم يكن لكن المدح في هذا الكلام معناه أنه مطلق المشيئة لا معوق له إذا أراد شيئاً ، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم « لا يقولن أحدكم : اللهم اغفر لي إن شئت اللهم ارحمني إن شئت ، ولكن ليعزم المسألة ، فإن الله لا مكره له . » . فبين صلى الله عليه وسلم أنه لا يفعل إلا بمشيئته ، ليس له مكره حتى يقال له افعل إن شئت ، ولا يفعل إن لم يشأ .

فهو سبحانه إذا أراد شيئاً كان قادراً عليه لا يمنعه منه مانع . لا يعنى بذلك أنه يفعل لمجرد مشيئة ليس معها حكمة ، بل يفعل عندما ما وجود فعله وعدمه بالنسبة إليه سواء من كل وجه . فإن هذا ليس بمدح ، بل المعقول من هذا أنه صفة ذم ، فمن فعل لمجرد إرادته الفعل من غير حكمة لفعله ولا تضمن غاية مجردة كان أن لا يفعل خيراً له . وقد ذم الله سبحانه في كتابه من نسبه إلى هذا فقال تعالى

(وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا بَاطِلًا ذَلِكَ ظَنُّ الَّذِينَ كَفَرُوا فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا مِنَ النَّارِ) ،

وقال تعالى :

(أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ * فَتَعَلَى اللَّهُ الْمَلِكُ الْحَقُّ لَا

إِلَهَ إِلَّا هُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْكَرِيمِ) ، قال المفسرون : العبث أن يعمل

عملاً لا لحكمة ، وهو جنس من اللعب . وقال : (وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ

وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لِعَيْنٍ * لَوْ أَرَدْنَا أَنْ نَتَّخِذَ لَهُمْ آلَاءَ تَتَّخِذُهُ مِنْ لَدُنَّا إِنْ كُنَّا فَعَلِينَ) ،

وقال : (أَيْحَسِبُ الْإِنْسَانُ أَنْ يُتْرَكَ سُدًى) . قال

المفسرون وأهل اللغة : السدى المهمل الذي لا يؤمر ولا ينهى ؛ كالذي

يترك الإبل سدى مهملة ، وقال تعالى : (وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ

وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ وَيَوْمَ يَقُولُ كُنْ فَيَكُونُ) ، وقال تعالى : (وَمَا خَلَقْنَا

السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا إِلَّا بِالْحَقِّ وَإِنَّ السَّاعَةَ لَآتِيَةٌ فَاصْفَحِ الصَّفْحَ الْجَمِيلَ *

إِنَّ رَبَّكَ هُوَ الْخَلَّاقُ الْعَلِيمُ) .

وقد بين سبحانه الفرق بين ما أمر به وما نهى عنه ، وبين من

يحمده ويكرمه من أوليائه ، ومن يذمه ويعاقبه من أعدائه ، وأنهم

مختلفون لا يجوز التسوية بينها . وجعل خلاف ذلك من المنكر الذي

لا مساغ له . فقال تعالى : (أَفَتَجْعَلُ الْمُتْسِلِينَ كَالْمُجْرِمِينَ * مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ) ،

وقال : (أَمْ تَجْعَلُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَالْمُفْسِدِينَ فِي الْأَرْضِ أَمْ تَجْعَلُ الْمُتَّقِينَ

كَالْفُجَّارِ) . وقال تعالى :

(أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَنْ نَجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَوَاءً نَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ)
 فين أن هذا الحكم سيء في نفسه ليس الحكم به مساوياً للحكم بالتفاضل . ثم قال : (وَخَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ وَلِتُجْزَىٰ كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ)
 فأخبر أنه خلق الخلق ليجزى كل نفس بما كسبت ، وأنه لا يظلم أحداً فينقص من حسنة شيئاً ، بل كما قال : (وَوَجَدُوا مَا عَمِلُوا حَاضِرًا وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا) .

وقد نزه نفسه في غير موضع من القرآن أن يظلم أحداً من خلقه فلا يؤتیه أجره أو يحمل عليه ذنب غيره فقال تعالى : (وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ ظُلُمًا وَلَا هَضْمًا) ، وقال تعالى :
 (لَا تَخْصِمُوا لَدَيْ وَقْدَ قَدَمْتُمْ إِلَيْكُمْ بِالْوَعِيدِ * مَا يَبْدُلُ الْقَوْلُ لَدَيْ وَمَا أَنَا بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ)
 وقال تعالى : (ذَلِكَ مِنْ أَنْبَاءِ الْقُرَىٰ نَقُصُّهُ عَلَيْكَ مِنْهَا قَائِمٌ وَحَصِيدٌ * وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِنْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ فَمَا أَغْنَتْ عَنْهُمْ آلِهَتُهُمُ الَّتِي يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ شَيْءٍ لَمَّا جَاءَ أَمْرُ رَبِّكَ وَمَا زَادُهُمْ إِلَّا تَتَابَعًا)
 وفي الحديث الصحيح الإلهي « يا عبادي ، إني حرمت الظلم على نفسي وجعلته بينكم محرماً ، فلا تظالموا » .

وما تزعمه القدرية من أن تفضيل بعض عباده على بعض بفضله وإحسانه من باب الظلم جهل منهم ، وكذلك جزاؤهم بأعمالهم التي جرى

بها القدر ليس بظلم ، فإن الواحد من الناس إذا عاقبه غيره بسيئاته
واتصف للمظلوم من الظالم لم يكن ذلك ظملاً منه باتفاق العقلاء ، بل
ذلك أمر محمود منه ، ولا يقول أحد إن الظالم معذور لأجل القدر .
فرب العالمين إذا أنصف بعض عباده من بعض وأخذ للمظلومين حقهم
من الظالمين كيف يكون ذلك ظملاً منه لأجل القدر ؟ ! وكذلك الواحد
من العباد إذا وضع كل شيء موضعه ، فجعل الطيب مع الطيب في
المكان المناسب له وجعل الخبيث مع الخبيث في المكان المناسب له كان
ذلك عدلاً منه وحكمة ، ورب العالمين إذا وضع كل شيء موضعه ولم
يجعل الذين آمنوا وعملوا الصالحات كالمفسدين في الأرض ، ولم يجعل
المتقين كالفجار ، ولا المسلمين كالمجرمين . والجنة طيبة لا يصلح أن
يدخلها إلا طيب ، ولهذا لا يدخلها أحد إلا بعد القصاص الذي ينظفهم
من الخبث ، كما ثبت في الصحيح عن أبي سعيد عن النبي صلى الله عليه
وسلم : « إن المؤمنين إذا عبروا الجسر — وهو الصراط المنصب على
متن جهنم — فإنهم يوقفون على قنطرة بين الجنة والنار فيقتص لبعضهم
من بعض مظالم كانت بينهم في الدنيا ، فإذا هذبوا ونقوا أذن لهم في دخول
الجنة » وهذه الأمور مبسوبة في غير هذا الموضع .

والمقصود : هنا أن ما يقوله القدرية من الظلم والعدل الذي يقيسون
به الرب على عباده من بدعهم التي ضلوا بها وخالفوا بها الكتاب والسنة

وإجماع سلف الأمة ، وكذلك من قابلهم فنفي حكمة الرب الثابتة في خلقه وأمره وما كتبه على نفسه من الرحمة ، وما حرمه على نفسه من الظلم ، وما جعله للمخلوقات والمشروعات من الأسباب التي شهد بها النص مع العقل والحس ، واتفق عليها سلف الأمة وأئمة الدين ، كقوله تعالى : (وَمَا أُنزِلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ مَّاءٍ فَأَخْيَاهُ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا) وقوله تعالى :

(فَأَنْزَلْنَاهُ أَلْهَاءً فَخَرَجْنَاهُ مِنْ كُلِ الثَّمَرَاتِ) ونحو ذلك ، فإن هذه الأقاويل أصلها مأخوذ من الجهم بن صفوان إمام غلاة المجبرة وكان ينكر رحمة الرب ، ويخرج إلى الجذمي فيقول : أرحم الراحمين يفعل مثل هذا ؟ ! يريد بذلك أنه ما ثم إلا إرادة رجح بها أحد المتماثلين بلا مرجح ، لا لحكمة ولا رحمة .

ولهذا كان الذين وافقوه على قوله من المنتسبين إلى مذهب أهل السنة والجماعة يتناقضون ، لأنهم إذا خاضوا في الشرع احتاجوا أن يسلكوا مسالك أئمة الدين في إثبات محاسن الشريعة وما فيها من الأمر بمصالح العباد ، وما ينفعهم من الهي عن مفاسد وما بضرهم ، وأن الرسول الذي بعث بها بعث رحمة ، كما قال تعالى : (وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ) وقد وصفه الله تعالى بقوله : (وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ فَسَأَكْتُبُهَا لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالَّذِينَ هُمْ بِآيَاتِنَا يُؤْمِنُونَ * الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْنُوبًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ يَأْمُرُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ

عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ) فأخبر أنه يأمر بما هو معروف وينهى عما هو منكر ، ويحل ما هو طيب ويحرم ما هو خيث .

ولو كان المعروف لا معنى له إلا المأمور به والمنكر لا معنى له إلا ما حرم لكان هذا كقول القائل : يأمرهم بما يأمرهم وينهاهم عما ينهاهم ، ويحل لهم ما أحل لهم ويحرم عليهم ما حرم عليهم . وهذا كلام لا فائدة فيه ، فضلا عن أن يكون فيه تفضيل له على غيره . ومعلوم أن كل من أمر بأمر يوصف بذلك ، وكل نبي بعث بهذه حاله . وقد قال تعالى : (فَيُظْلَمُ مَنْ أَلَّيْنَاهُ هَٰذَا وَآخَرُ مَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ) فعلم أن الطيب وصف للعين ، وأن الله قد يحرمها مع ذلك عقوبة للعباد ، كما قال تعالى لما ذكر ما حرمه على بني إسرائيل : (ذَلِكَ جَزَيْنَاهُمْ بِبَغْيِهِمْ وَإِنَّا لَصَادِقُونَ) وقال تعالى : (يَسْأَلُونَكَ مَاذَا أُحِلَّ لَهُمْ قُلْ أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ) فلو كان معنى الطيب هو ما أحل كان الكلام لا فائدة فيه . فعلم أن الطيب والحديث وصف قائم بالأعيان .

وليس المراد به مجرد التذاذ الأكل فإن الإنسان قد يلتذ بما يضره من السموم وما يحمية الطيب منه ، ولا المراد به التذاذ طائفة من الأمم كالعرب ، ولا كون العرب تعودته ؛ فإن مجرد كون أمة من الأمم تعودت أكله وطاب لها ، أو كرهته لكونه ليس في بلادها لا

يوجب أن يحرم الله على جميع المؤمنين ما لم تعتده طباع هؤلاء ، ولا أن يحل لجميع المؤمنين ما تعودوه . كيف وقد كانت العرب قد اعتادت أكل الدم والميتة وغير ذلك وقد حرمه الله تعالى . وقد قيل لبعض العرب : ماتا كلون ؟ قال : مادب ودرج ، إلا أم حبين . فقال : ليهن أم حبين العافية . ونفس قريش كانوا يأكلون خبائث حرمها الله وكانوا يعافون مطاعم لم يحرمها الله . وفي الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قدم له لحم ضب فرفع يده ولم يأكل ، فقيل : أحرام هو يا رسول الله ؟ قال : « لا ، ولكنه لم يكن بأرض قومي فأجذني أعافه » . فعلم أن كراهة قريش وغيرها لطعام من الأطعمة لا يكون موجبا لتحريمه على المؤمنين من سائر العرب والعجم .

وأيضاً فإن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه لم يحرم أحد منهم ما كرهته العرب ، ولم يباح كل ما أكلته العرب . وقوله تعالى : (وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ) إخبار عنه أنه سيفعل ذلك ، فأحل النبي صلى الله عليه وسلم الطيبات وحرم الخبائث مثل كل ذي ناب من السباع وكل ذي مخلب من الطير فإنها عادية باغية ، فإذا أكلها الناس — والغاذي شبيه بالمغتذي — صار في أخلاقهم شوب من أخلاق هذه البهائم وهو البغي والعدوان ، كما حرم الدم المسفوح لأنه يجمع قوى النفس الشهوية الغضبية ، وزيادته توجب طغيان هذه القوى وهو

مجرى الشيطان من البدن ، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم : « إن الشيطان يجري من ابن آدم مجرى الدم » . ولهذا كان شهر رمضان إذا دخل صفت الشياطين ، لأن الصوم جنة .

فالطيبات التي أباحها هي المطاعم النافعة للعقول والأخلاق ، والخبائث هي الضارة للعقول والأخلاق ، كما أن الخمر أم الخبائث لأنها تفسد العقول والأخلاق ، فأباح الله للمتقين الطيبات التي يستعينون بها على عبادة ربهم التي خلقوا لها ، وحرم عليهم الخبائث التي تضرهم في المقصود الذي خلقوا له ، وأمرهم مع أكلها بالشكر ، ونهاهم عن تحريمها ، فمن أكلها ولم يشكر ترك ما أمر الله به واستحق العقوبة . ومن حرّمها — كالرهبان — فقد تعدى حدود الله فاستحق العقوبة ، قال تعالى :

(يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كَلُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَاشْكُرُوا لِلّٰهِ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ

تَعْبُدُونَ) وفي الحديث الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « إن الله ليرضى عن العبد أن يأكل الأكلة فيحمده عليها ، ويشرب الشربة فيحمده عليها » وفي حديث آخر : « الطاعم الشاكر بمنزلة الصائم الصابر » وقال تعالى : (لَتَسْتَلُنَّ يَوْمَئِذٍ عَنِ النَّعِيمِ) أي عن شكره ، فإنه لا يبيح شيئاً ويعاقب من فعله ، ولكن يسأله عن الواجب الذي أوجبه معه وعما حرمه عليه : هل فرط بترك مأمور أو فعل محظور ، كما قال تعالى : (يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَحَرَّمُوا طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ

لَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ)
 فهام عن
 تحريم الطيبات . كما كان طائفة من الصحابة قد عزموا على الترهيب ،
 فأنزل الله هذه الآية . وفي الصحيحين أن رجلا من الصحابة قال أحدم :
 أما أنا فأصوم لا أفطر ، وقال آخر : أما أنا فأقوم لا أنام ، وقال آخر :
 أما أنا فلا أقرب النساء ، وقال آخر : أما أنا فلا آكل اللحم . فقال
 النبي صلى الله عليه وسلم : « ما بال رجال يقول أحدم كذا وكذا .. لكنني
 أصوم وأفطر ، وأقوم وأنام ، وأتزوج النساء ، وآكل اللحم .
 فمن رغب عن سنتي فليس مني » ولبسط هذه الأمور
 موضع آخر .

والمقصود هنا : أن الله بين في كتابه وعلى لسان رسوله حكمته في
 خلقه وأمره كقوله : (وَلَا تَقْرَبُوا الزَّيْفَ إِنَّهُ كَانَ فَحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا)
 فعمل التحريم بأنها فاحشة بدون النهي ، وأن ذلك علة للنهي عنها ،
 وقوله : (وَإِذَا فَعَلُوا فَحِشَةً قَالُوا وَجَدْنَا عَلَيْهَا آبَاءَنَا وَاللَّهُ أَمَرَنَا بِهَا قُلْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَأْمُرُ
 بِالْفَحْشَاءِ) فذكر براءته من هذا على وجه المدح
 له بذلك وتنزيهه عن ذلك ، فدل على أن من الأمور مالا يجوز أن
 يضاف إلى الله الأمر به ، ليست الأشياء كلها مستوية في أنفسها ولا
 عنده ، وأنه لا يخصص المأمور على المحذور لمجرد التحكم ، بل يخصص
 المأمور بالأمر والمحذور بالخطر لما اقتضته حكمته .

وقد تدبرت عامة ما رأيته من كلام السلف — مع كثرة البحث عنه ، وكثرة ما رأيته من ذلك — هل كان الصحابة والتابعون لهم بإحسان أو أحد منهم على ما ذكرته من هذه الأقوال التي وجدتتها في كتب أهل الكلام : من الجهمية والقدرية ومن تلقى ذلك عنهم : مثل دعوى الجهمية أن الأمور المتماثلة يأمر الله بأحدها وينهى عن الآخر لا لسبب ولا لحكمة ، أو أن الأقوال المتماثلة والأعمال المتماثلة من كل وجه يجعل الله ثواب بعضها أكثر من الآخر بلا سبب ولا حكمة ، ونحو ذلك مما يقولونه : كقولهم إن كلام الله كله متماثل ، وإن كان الأجر في بعضه أعظم ، فما وجدت في كلام السلف ما يوافق ذلك . بل يصرحون بالحكم والأسباب ، وبيان ما في المأمور به من الصفات الحسنة المناسبة للأمر به ، وما في المنهي عنه من الصفات السيئة المناسبة للنهي عنه ، ومن تفضيل بعض الأقوال والأعمال في نفسها على بعض . ولم أر عن أحد منهم قط أنه خالف النصوص الدالة على ذلك ، ولا استشكل ذلك ، ولا تأوله على مفهومه ، مع أنه يوجد عنهم في كثير من الآيات والأحاديث استشكل واشتباه ، وتفسيرها على أقوال مختلفة قد يكون بعضها خطأ . والصواب هو القول الآخر . وما وجدتهم في مثل قوله تعالى : (اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُتَشَابِهًا مَثَانِي) وقول النبي صلى الله عليه وسلم لأبي « أي آية في كتاب الله أعظم » وقوله في الفاتحة « لم ينزل في التوراة ولا في الإنجيل ولا في القرآن مثلاً »

ونحو ذلك إلا مقرين لذلك قائلين بموجه .

والنبي صلى الله عليه وسلم سأل أياً « أي آية في كتاب الله أعظم ؟ »
فأجابه أبي بأنها آية الكرسي فضرب يده في صدره وقال « ليهنك العلم
أبا المنذر » . ولم يستشكل أبي ولا غيره السؤال عن كون بعض
القرآن أعظم من بعض ، بل شهد النبي صلى الله عليه وسلم بالعلم لمن
عرف فضل بعضه على بعض وعرف أفضل الآيات ، وكذلك قوله تعالى :
(مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا) .

وما رأيتهم تنازعوا في تفسير (يَخَيِّرُ مِّنْهَا) . فإن هذه الآية فيها
قراءتان مشهورتان : قراءة الأكثرين (أَوْ نُنْسِهَا) من أنساء ينسيه ،
وقرأ ابن كثير وأبو عمرو (أَوْ نَنْسَأُهَا) بالهمز من نساء ينساء .
فالأول من النسيان ، والثاني من نساء إذا أخر . قال أهل اللغة :
نسأته نساء إذا أخرته . وكذلك أنسأته ، يقال نسأته البيع وأنسأته .
قال الأصمعي : أنسأ الله في أجله ونسأ في أجله بمعنى . ومن هذه
المادة بيع النسيئة . ومن كلام العرب : من أراد النساء ولا نساء ،
قليكر الغداء ، وليخفف الرداء ، وليقلل من غشيان النساء .

فأما القراءة الأولى فمعناها ظاهر عند أكثر المفسرين ، قالوا :
المراد به ما أنساء الله من القرآن كما جاءت الآثار بذلك ، فإن ما يرفع

من القرآن إما أن يكون رفعاً شريعياً يلزأته من القلوب وهو الإنساء فأخبر تعالى أن ما ينسخه أو ينسيه فإنه يأتي بخير منه أو مثله ، بين ذلك فضله ورحمته لعباده المؤمنين ، فإنه قال قبل ذلك : (يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقُولُوا رَاعِنَا وَقُولُوا آنظُرْنَا وَاسْمَعُوا وَلِلْكَافِرِينَ عَذَابٌ أَلِيمٌ * مَا يُوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَلَا الْمُشْرِكِينَ أَنْ يُنَزَّلَ عَلَيْكُمْ مِنْ خَيْرٍ مِنْ رَبِّكُمْ وَاللَّهُ يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ)

فهام عن التشبه بأهل الكتاب في سوء أذهبهم على الرسول وعلى ما جاء به ، وأخبر أنهم لحسدهم ما يودون أن الله ينزل عليه شيئاً من الكتاب والحكمة ، ثم أخبر بنعمته على المؤمنين ، فإنه قد كان بعض القرآن ينسخ وبعضه ينسى — كما جاءت الآثار بذلك — وما أنساء سبحانه هو مما نسخ حكمه وتلاوته ، بخلاف المنسوخ الذي يتلى وقد نسخ ما نسخ من حكمه أو نسخ تلاوته ولم ينس ، وفي النسخ والإنساء نقص ما أنزله على عباده .

فبين سبحانه أنه لا نقص في ذلك بل كل ما نسخ أو ينسى فإن الله يأتي بخير منه أو مثله ، فلا يزال المؤمنون في نعمة من الله لا تنقص بل تزيد ، فإنه إذا أتى بخير منها زادت النعمة ، وإن أتى بمثلها كانت النعمة باقية ، وقال تعالى : (أَوْثِنْسَهَا) فأضاف الإنساء إليه ، فإن هذا الإنساء ليس مذموماً ، بخلاف نسيان ما يجب حفظه فإنه مذموم

فإن هذا إنساء لما رفعه الله ، وأما نسيان ما أمر بحفظه فمذموم ، قال تعالى : (كَذَلِكَ أَنْتَ أَيْتِنَا فَنَسِينَهَا وَكَذَلِكَ الْيَوْمَ نُنْسِي) وهذا النسيان وإن كان متضمناً لترك العمل بها مع حفظها ، فإذا نسيت الآيات بالكلية حتى لا يعرف ما فيها كان ذلك أبلغ في ترك العمل بها فكان هذا مذموماً . قال النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الذي في السنن « من قرأ القرآن ثم نسيه لقي الله وهو أجزم » ، ولهذا كره النبي صلى الله عليه وسلم أن يضيف الإنسان النسيان إلى نفسه ، فقال في الحديث المتفق عليه « بئس ما لأحدم أن يقول : نسيت آية كيت وكيت ، بل هو أنسى . استذكروا القرآن فلهو أشد تفلتاً من صدور الرجال من النعم من عقلها »

ثم منهم من جعل (مَا نَسَخَ مِنْ آيَةٍ) هو ما ترك تلاوته ورسمه ونسخ حكمه ، وما أنسى هو ما رفع فلا يتلى . ومنهم من أدخل في الأول ما نسخت تلاوته وإن كان محفوظاً . فالأول قول مجاهد وأصحاب عبد الله بن مسعود ، وروى الناس بالأسانيد الثابتة عن ابن أبي نجیح عن مجاهد قوله : (مَا نَسَخَ مِنْ آيَةٍ) قال : ثبت خطها وبندل حكمها ، قال : وهو قول عبد الله بن مسعود (أَوْ نُسِيَهَا) أي نحوها فإن ما نسي لم يترك . وروى ابن أبي حاتم بإسناده عن عكرمة عن ابن عباس قال : كان مما ينزل على النبي صلى الله عليه وسلم الوحي بالليل

وينسأه بالنهار ، فأُزيل الله : (مَا نَسَخَ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا) . وكذلك روى عن سعد بن أبي وقاص ومحمد بن كعب وقتادة وعكرمة . وكان سعد بن أبي وقاص يقرأها (أو تنسأها) بالخطاب أي تنسأها أنت يا محمد ، وتلا قوله : (سَنُقْرِئُكَ فَلَا تَنسَى) وقوله : (وَأَذْكُرُّنَّكَ إِذَا نَسِيتَ)

وقد جاءت الآثار بأن أحدهم كان يحفظ قرآنًا ثم ينسأه ، ويذكرون ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فيقول : « إنه رفع » ، مثل ما صح من حديث الزهري : حدثني أبو أمامة بن سهل بن حنيف في مجلس سعيد بن المسيب أن رجلاً كان معه سورة فقام يقرأها من الليل فلم يقدر عليها ، وقام آخر يقرأها فلم يقدر عليها ، وقام آخر يقرأها فلم يقدر عليها ، فأصبحوا فأتوا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال بعضهم : ذهب البارة لأقرأ سورة كذا وكذا فلم أقدر عليها ، وقال الآخر : ما جئت إلا لذلك ، وقال الآخر : ما جئت إلا لذلك ، وقال الآخر : وأنا يا رسول الله . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إنها نسخت البارة »

وقوله : (أو ننسأها) النسأ بمعنى التأخير ، وفيه قولان للسلف : القول الأول يروى عن طائفة ، قال السدي : (مَا نَسَخَ مِنْ آيَةٍ) قال : نسخها قبضها (أو ننسأها) فنتركها لا ننسخها (نَأْتِ بِخَيْرٍ) من

الذي نسخناه أو مثل الذي تركناه . وكذلك في تفسير الوالي عن ابن عباس : (ما ننسخ من آية أو ننسأها) يقول ما نبذل من آية أو نتركها فلا نرفعها من عندكم (نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَا أَوْ مِثْلَهَا) ، روى ذلك عن الربيع بن أنس . ومن الناس من فسر بهذا المعنى القراءة الأولى فقالوا : معنى ننسأها نتركها عندكم فإن النسيان هو الترك . وقال الأزهري ننسأها نأمر بتركها . يقال أنسيت الشيء ، وأنشد :

إني على عقبة أقضيها لست بناسيها ولا منسيها

أي ولا آمر بتركها . والقول الثالث تؤخرها عن العمل بها بنسخنا إياها .

والصواب القول الأوسط . روى ابن أبي حاتم بإسناده عن ابن عباس قال : خطبنا عمر رضي الله عنه فقال : يقول الله (ما ننسخ من آية أو ننسأها) أي تؤخرها . وإسناده المعروف عن أبي العالية (مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ) فلا يعمل بها (أو ننسأها) أي نرجئها عندنا وفي لفظ عن أبي العالية : تؤخرها عندنا . وعن عطاء : تؤخرها . وقد ذكر قول ثالث عن السلف وهو قول رابع أن المعنى : (مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ) وهو ما أزلناه إليكم ولا نرفعه (أو ننسأها) أي تؤخر تنزيله فلا ننزله . ونقل هذا بعضهم عن سعيد بن المسيب وعطاء ، أما

(مَا نُنَسِّخُ مِنْ آيَةٍ) فهو ما قد نزل من القرآن ، جعلناه من النسخة (أَوْ نُنَسِّهَا) أي تؤخرها فلا يكون ، وهو ما لم ينزل .

وهذا فيه نظر ، فإن ابن أبي حاتم روى بالإسناد الثابت عن عطاء (مَا نُنَسِّخُ مِنْ آيَةٍ) : أما ما نسخ فهو ما ترك من القرآن (بالكاف) وكأنه تصحف على من ظنه نزل من النزول ، فإن لفظ ترك فيه إبهام . ولذلك قال ابن أبي حاتم : يعني ترك لم ينزل على محمد ، وليس مراد عطاء هذا ، وإنما مراده أنه ترك مكتوباً متلوّاً ونسخ حكمه كما تقدم عن غيره ، وما أنسأ هو ما أخره لم ينزله . وسعيد وعطاء من أعلم التابعين لا يخفى عليهما هذا . وقد قرأ ابن عامر (ما نُنَسِّخُ مِنْ آيَةٍ) وزعم أبو حاتم أنه غلط ، وليس كما قال ، بل فسرهما بعضهم بهذا المعنى فقال ما ننسخ نجعلكم تنسخونها كما يقال أكتبته هذا . وقيل : أنسخ جعله منسوخاً ، كما يقال : قبره إذا أراد دفنه ، وأقبره أي جعل له قبراً . وطرده إذا نفاه ، وأطرده إذا جعله طريداً . وهذا أشبه بقراءة الجمهور .

والصواب قول من فسر (أَوْ نُنَسِّهَا) أي تؤخرها عندنا فلا ننزلها . والمعنى : أن ما ننسخه من الآيات التي أنزلناها ، أو تؤخر نزوله من الآيات التي لم ننزلها بعد (نَأْتِي بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا) ، فكما أنه يعوضهم من المرفوع يعوضهم من المنتظر الذي لم ينزله بعد إلى أن ينزله ،

فإن الحكمة اقتضت تأخير نزوله فيعوضهم بمثله أو خير منه في ذلك الوقت ، إلى أن يجيء وقت نزوله فينزله أيضاً مع ما تقدم ، ويكون ما عوضه مثله أو خيراً منه قبل نزوله . وأما ما أنزله إليهم ولم ينسخه فهذا لا يحتاج إلى بدل ، ولو كان كل ما لم ينسخه الله يأت بخير منه أو مثله لزم إزال ما لا نهاية له .

وكذلك إن قدر أن المراد يؤخر نسخه إلى وقت ثم ينسخه ، فإنه ما دام عندهم لم يحتاج إلى بدل يكون مثله أو خيراً منه ، وإنما البدل لما ليس عندهم مما أنسوه أو أخر نزوله فلم ينزله بعد ، ولهذا لم يجعل البدل لكل ما لم ينزله ، بل لما نساء فأخر نزوله ، إذ لو كان كل ما لم ينزل يكون له بدل لزم إزال ما لا نهاية له ، بل ما كان يعلم أنه سينزله وقد أخر نزوله يكونون فاقديه إلى حين ينزل ، كما يفقدون ما نزل ثم نسخ ، فيجعل سبحانه لهذا بدلا ولهذا بدلاً . وأما ما أنزله وأقره عندهم وأخر نسخه إلى وقت فهذا لا يحتاج إلى بدل ، فإنه نفسه باق . ولو كان هذا مراداً لكان كل قرآن قد نسخه يجب أن ينزل قبل نسخه ما هو مثله أو خير منه ، ثم إذا نسخه يأتى بخير منه أو مثله ، فيكون لكل منسوخ بدلان : بدل قبل نسخه ، وبدل بعد نسخه . والبدل الذي قبل نسخه لا ابتداء لنزوله ، فيجب أن ينزل من أول الأمر ، فيلزم نزول ذلك كله في أول الوحي ، وهذا باطل قطعاً .

فإن قيل : فهذا يلزم فيما أخره فلم ينزله فإن له بدلا ولا وقت
لنزول ذلك البديل ، قيل : ما أخر نزوله وهو يريد إنزاله معلوم ،
والبديل الذي هو مثله أو خير منه يؤتى به في كل وقت ، فإن القرآن
ما زال ينزل ، وقد تضمن هذا أن كل ما أخر نزوله فلا بد أن ينزل
قبله ما هو مثله أو خير منه ، وهذا هو الواقع ، فإن الذي تقدم من
القرآن نزوله لم ينسخ كثير منه خير مما تأخر نزوله ، كالآيات المسكية ،
فإن فيها من بيان التوحيد والنبوة والمعاد وأصول الشرائع ما هو أفضل
من تفاصيل الشرائع ، كمسائل الربا ، والنكاح ، والطلاق ، وغير
ذلك . فهذا الذي أخره الله مثل آية الربا فإنها من أواخر منازل من
القرآن ، وقد روى أنها آخر ما نزل ، وكذلك آية الدين والعدة
والحيض ونحو ذلك ، قد أنزل الله قبله ما هو خير منه من الآيات
التي فيها من الشرائع ما هو أهم من هذا ، وفيها من الأصول ما هو
أهم من هذا .

ولهذا كانت سورة « الأنعام » أفضل من غيرها ، وكذلك سورة « يس »
ونحوها من السور التي فيها أصول الدين التي اتفق عليها الرسل كلهم
صلوات الله عليهم . ولهذا كانت (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ) مع قلّة حروفها
تعدل ثلث القرآن ؛ لأن فيها التوحيد ، فعلم أن آيات التوحيد أفضل
من غيرها ، وفاتحة الكتاب نزلت بمكة بلا ريب ، كما دل عليه قوله

نعالى : (وَلَقَدْ آتَيْنَاكَ سَبْعًا مِّنَ الْمَثَانِي وَالْقُرْءَانَ الْعَظِيمَ) وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « هي السبع المثاني والقرآن العظيم الذي أوتيته » وسورة الحجر مكية بلا ريب ، وفيها كلام مشركي مكة وحاله معهم ، فدل ذلك على أن ما كان الله ينسأه فيؤخر نزوله من القرآن كان ينزل قبله ما هو أفضل منه ، و (قُلْ يَتَّبِعُوا آلَ الْكَافِرُونَ) مكية بلا ريب ، وهو قول الجمهور . وقد قيل إنها مدنية ، وهو غلط ظاهر .

وكذلك قول من قال : الفاتحة لم تنزل إلا بالمدينة غلط بلا ريب . ولو لم تكن معناه أدلة صحيحة ندلنا على ذلك لكان من قال إنها مكية معه زيادة علم . وسورة (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ) أكثرهم على أنها مكية . وقد ذكر في أسباب نزولها سؤال المشركين بمكة وسؤال الكفار من أهل الكتاب اليهود بالمدينة ، ولا منافاة ، فإن الله أنزلها بمكة أولا ، ثم لما سئل نحو ذلك أنزلها مرة أخرى . وهذا مما ذكره طائفة من العلماء وقالوا : إن الآية أو السورة قد تنزل مرتين وأكثر من ذلك .

فما يذكر من أسباب النزول المتعددة قد يكون جميعه حقا . والمراد بذلك أنه إذا حدث سبب يناسبها نزل جبريل فقرأها عليه ليعلمه أنها تتضمن جواب ذلك السبب ، وإن كان الرسول يحفظها قبل ذلك .

والواحد منا قد يسأل عن مسألة فيذكر له الآية أو الحديث ليسين له دلالة النص على تلك المسألة وهو حافظ لذلك ، لكن يتلى عليه ذلك النص ليتبين وجه دلالاته على المطلوب .

فقد تبين أن البدل لما أخر نزوله بخلاف ما كان عندهم لم ينسخ فإن هذا لا يدل له ، ولو قدر أنه سينسخ فإنه ما دام محكما لم يكن بدله خيراً منه . وكذلك البدل عن المنسوخ يكون خيراً منه . وأكثر السلف أطلقوا لفظ « خير منها » كما في القرآن ، ولم يستشكل ذلك أحد منهم . وفي تفسير الوالي : خير لكم في المنفعة وأرفق بكم . وعن قتادة (نَأْتِيْ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا) آية فيها تخفيف ، فيها رخصة ، فيها أمر ، فيها نهي . وهذان لم يستشكلا كونها خيراً من الأولى ، بل بينا وجه الفضيلة ، كما تقدم من أن الكلام الأمري يتفاضل بحسب المطلوب ، فإذا كان المطلوب أنفع للأمور كان طلبه أفضل ، كما أن رحمة الله التي سبقت غضبه هي أفضل من غضبه . فما قالاه تقرير للخيرية لا نفي لها .

فإن قيل : فآية الكرسي قد ثبت أنها أعظم آية في كتاب الله ، وإنما نزلت في سورة البقرة — وهي مدنية بالاتفاق — فقد أخر نزولها ولم ينزل قبلها ما هو خير منها ولا مثلها . قيل : عن هذا أجوبة :

أحدها: أن الله قال : (نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَا أَوْ مِثْلَهَا) ولم يقل بآية خير منها بل يأتي بقرآن خير منها أو مثلها . وآية الكرسي وإن كانت أفضل الآيات فقد يكون مجموع آيات أفضل منها . والبقرة وإن كانت مدنية بالاتفاق وقد قيل إنها أول ما نزل بالمدينة فلا ريب أن هذا في بعض ما نزل ، وإلا فتحریم الربا إنما نزل متأخراً . وقوله : (وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ) من آخر ما نزل . وقوله : (وَاتَّقُوا الْحُجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ) نزلت عام الحديبية سنة ست باتفاق العلماء ، وقد كانت سورة الحشر قبل ذلك ، فإنها نزلت في بني النضير باتفاق الناس ، وقصة بني النضير كانت متقدمة على الحديبية ، بل على الخندق باتفاق الناس ، وإنما تأخر عن الخندق أمر بني قريظة ، فهم الذين حاصروا النبي صلى الله عليه وسلم عقب الخندق ، وأما بنو النضير فكان أجلاهم قبل ذلك باتفاق العلماء . وكذلك سورة الحديد مدنية عند الجمهور ، وقد قيل إنها مكية وهو ضعيف ، لأن فيها ذكر المنافقين وذكر أهل الكتاب ، وهذا إنما نزل بالمدينة ، لكن يمكن أنها نزلت قبل كثير من البقرة .

ففي الجملة نزول أول الحديد وآخر الحشر قبل آية الكرسي ممكن ، والأنعام ويس وغيرها نزل قبل آية الكرسي بالاتفاق .

الجواب الثاني : أنه تعالى إنما وعد أنه إذا نسخ آية أو نساها أتى

بخير منها أو مثلها لما أنزل هذه الآية قوله (مَانَسَخَ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا) فإن هذه الآية جملة شرطية تضمنت وعده أنه لا بد أن يأتي بذلك وهو الصادق الميعاد . فما نسخه بعد هذه الآية ، أو أنسأ نزوله مما يريد إزاله ، يأت بخير منه أو مثله . وأما ما نسخه قبل هذه أو أنسأ فلم يكن قد وعد حينئذ أنه يأت بخير منه أو مثله . وبهذا أيضاً يندفع الجواب عن الفاتحة ، فإنه لا ريب أنه تأخر نزولها عن سورة (أَقْرَأَ بِأَسْرَرِكَ) وهي أفضل منها . فعلم أنه قد يتأخر إزال الفاضل ، وأنه ليس كل ما تأخر نزوله نزل قبله مثله أو خير منه . لكن إذا كان الموعود به بعد الوعد لم يرد هذا السؤال .

يدل على ذلك قوله (مَانَسَخَ) فإن هذا الفعل المضارع المجزوم إنما يتناول المستقبل ، وجوازم الفعل « إن » وأخواتها ونواصبه تخلصه للاستقبال .

وقد يجاب بجواب ثالث ، وهو أن يقال : ما نزل في وقته كان خيراً لهم وإن كان غيره خيراً لهم في وقت آخر ، وحينئذ فيكون فضل بعضه على بعض على وجهين : لازم كفضل آية الكرسي وفاتحة الكتاب وقل هو الله أحد . وفضل عارض بحيث تكون هذه أفضل في وقت وهذه أفضل في وقت آخر ، كما قد يقال في آية التخيير للمقيم بين الصوم والفطر مع الفدية ومع آية إيجاب الصوم عزمًا ، وهذا كما أن

الأفعال المأمور بها كل منها في وقته أفضل ، فالصلاة إلى القدس قبل النسخ كانت أفضل وبعد النسخ الصلاة إلى الكعبة أفضل .

وعلى ما ذكر فيتوجه الاحتجاج بهذه الآية على أنه لا ينسخ القرآن إلا قرآن كما هو مذهب الشافعي ، وهو أشهر الروايتين عن الإمام أحمد بل هي المنصوصة عنه صريحاً أن لا ينسخ القرآن إلا قرآن يجيء بعده ، وعليها عامة أصحابه ، وذلك لأن الله قد وعد أنه لا بد للمنسخ من بدل مماثل أو خير ، ووعد بأن ما أنساهم المؤمنين فهو كذلك ، وأن ما أخره فلم يأت وقت نزوله فهو كذلك ، وهذا كله يدل على أنه لا يزال عند المؤمن القرآن الذي رفع ، أو آخر مثله ، أو خير منه ، ولو نسخ بالسنة فإن لم يأت قرآن مثله أو خير منه فهو خلاف ما وعد الله . وإن قيل بل يأتى بعد نسخه بالسنة كان بين نسخه وبين الإتيان بالبدل مدة خالية عن ذلك وهو خلاف مقصود الآية ، فإن مقصودها أنه لا بد من المرفوع أو مثله أو خير منه .

وأيضاً فقولاه (نأت) لم يرد به بعد مدة فإن الذي نسأه وهو يريد إنزاله قد علم أنه ينزله بعد مدة ، فلما أخبر أن ما أخره يأتى بمثله أو خير منه قبل نزوله علم أنه لا يؤخر الأمر بلا بدل ، فلو جاز أن يبقى مدة بلا بدل لكان ما لم ينزل أحق بأن لا يكون له بدل من المنسوخ ، فلما كان ذلك قد حصل له بدل قبل وقت نزوله لتكميل الإنعام فلا أن يكون البديل لما نسخ من

حين نسخ بعد أولى وأخرى ، ولأنه قد علم أن القرآن نزل شيئاً بعد شيء ، فلو كان ما ينزله بدلاً عن المنسوخ يؤخره لم يعرف أنه بدل ، ولم يتميز البديل من غيره ، ولم يكن لقوله (نَأْتِي بِخَيْرٍ مِّنْهَا أَوْ مِثْلَهَا) فائدة إلا كالفائدة المعلومة لو لم ينسخ شيء .

غاية ما يقال : أنه لو لم ينسخ شيء لجاز أن لا ينزل بعد ذلك شيء ، وإذا نسخ شيء فلا بد من بدله ولو بعد حين . وهذا مما يعتقدهونه فإنهم قد اعتادوا نزول القرآن عند الحوادث والمسائل والحاجة ، فما كانوا يظنونهم — إذا نسخت آية — أن لا ينزل بعدها شيء ، فإنها لو لم تنسخ لم يظنوا ذلك ، فكيف يظنون إذا نسخت ؟ الثاني : أنه إذا كان قد ضمن لهم الإتيان بالبديل عن المنسوخ علم أن مقصوده أنه لا ينقصهم شيء مما أنزله ، بل لابد من مثل المرفوع أو خير منه ، ولو بقوامدة بلا بدل لنقصوا .

وأيضاً فإن هذا وعد معلق بشرط ، والوعد المعلق بشرط يلزم عقبه ، فإنه من جنس المعاوضة وذلك مما يلزم فيه أداء العوض على الفور إذا قبض المعوض ، كما إذا قال : ما ألقيت من متاعك في البحر فعلي بدله ، وليس هذا وعداً مطلقاً كقوله (لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ) . ولهذا يفرق بين قوله : والله لأعطينك مائة ، وبين قوله : والله لا آخذ منك شيئاً إلا أعطيتك بدله ، فإن هذا واجب على الفور .

ومما يدل على المسألة أن الصحابة والتابعين الذين أخذ عنهم علم الناسخ والمنسوخ إنما يذكرون نسخ القرآن بقرآن ، لا يذكرون نسخه بلا قرآن بل بسنة ، وهذه كتب الناسخ والمنسوخ المأخوذة عنهم إنما تتضمن هذا . وكذلك قول علي رضي الله عنه للقاص : هل تعرف الناسخ من المنسوخ في القرآن ؟ فلو كان ناسخ القرآن غير القرآن لوجب أن يذكر ذلك أيضاً .

وأيضاً الذين جوزوا نسخ القرآن بلا قرآن من أهل الكلام والرأي إنما عمدتهم أنه ليس في العقل ما يحيل ذلك ، وعدم المانع الذي يعلم بالعقل لا يقتضي الجواز الشرعي ، فإن الشرع قد يعلم بخبره ما لا علم للعقل به ، وقد يعلم من حكمة الشارع التي علمت بالشرع ما لا يعلم بمجرد العقل . ولهذا كان الذين جوزوا ذلك عقلاً مختلفين في وقوعه شرعاً ، وإذا كان كذلك فهذا الخبر الذي في الآية دليل على امتناعها شرعاً .

وأيضاً فإن الناسخ مهيمن على المنسوخ ، قاض عليه ، مقدم عليه ، فينبغي أن يكون مثله أو خيراً منه كما أخبر بذلك القرآن ، ولهذا لما كان القرآن مهيمناً على ما بين يديه من الكتاب بتصديق ما فيه من حق ، وإقرار ما أقره ، ونسخ ما نسخه كان أفضل منه . فلو كانت السنة ناسخة للكتاب لزم أن تكون مثله أو أفضل منه .

وأيضاً فلا يعرف في شيء من آيات القرآن أنه نسخه إلا قرآن .
والوصية للوالدين والأقربين منسوخة بآية المواريث ، كما اتفق على ذلك
السلف ، قال تعالى : (تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يُدْخِلْهُ
جَنَّاتٍ تَجْرَى مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ *
وَمَنْ يَعِصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ
مُهِينٌ) . والفرائض المقدرة من حدوده ، ولهذا ذكر ذلك عقب ذكر
الفرائض ، فمن أعطى صاحب الفرائض أكثر من فرضه فقد تعدى
حدود الله ، بأن نقص هذا حقه ، وزاد هذا على حقه ، فدل القرآن
على تحريم ذلك وهو الناسخ .

فصل

والناس في هذا المقام — وهو مقام حكمة الأمر والهي — على ثلاثة
أصناف : فالمعتزلة القدريّة يقولون : إن ما أمر به ونهى عنه كان حسناً
وقيحاً قبل الأمر والنهي ، والأمر والنهي كاشف عن صفته التي كان
عليها لا يكسبه حسناً ولا قبحاً ، ولا يجوز عندم أن بأمر ونهى لحكمة
تنشأ من الأمر نفسه . ولهذا أنكروا جواز النسخ قبل التمكن من
فعل العبادة ، كما في قصة الذبيح ، ونسخ التحسين صلاة التي أمر بها
ليلة المعراج إلى خمس ، ووافقهم على منع النسخ قبل وقت العبادة

طائفة من أهل السنة المثبتين للقدر لظنهم أنه لا بد من حكمة تكون في
المأمور به والمنهى عنه : فلا يجوز أن ينهى عن نفس ما أمر به . وهذا
قياس من يقول إن النسخ تخصيص في الأزمان ، فإن التخصيص
لا يكون برفع جميع مدلول اللفظ ، لكنهم تناقضوا ،

والجهمية الجبرية يقولون : ليس للأمر حكمة تنشأ ، لا من نفس
الأمر ، ولا من نفس المأمور به ، ولا يخلق الله شيئاً لحكمة ، ولكن
نفس المشيئة أوجبت وقوع ما وقع وتخصيص أحد المتماثلين بلا مخصص ،
وليست الحسنات سبباً للثواب ولا السيئات سبباً للعقاب ، ولا لواحد
منها صفة صار بها حسنة وسيئة ، بل لا معنى للحسنة إلا مجرد تعلق
الأمر بها ، ولا معنى للسيئة إلا مجرد تعلق النهي بها ، فيجوز أن
يأمر بكل أمر حتى الكفر والفسوق والعصيان ، ويجوز أن ينهى عن
كل أمر حتى عن التوحيد والصدق والعدل ، وهو لو فعل لكان كما
لو أمر بالتوحيد والصدق والعدل ، ونهى عن الشرك والكذب
والظلم . هكذا يقول بعضهم ، وبعضهم يقول : يجوز الأمر بكل
ما لا ينافي معرفة الأمر . بخلاف ما ينافي معرفته . وليس في الوجود
عندهم سبب ، ولكن إذا اقترن أحد الشيئين بالآخر خلقاً أو شرعاً
صار علامة عليه ، فالأعمال مجرد علامات محضة لا أسباب مقتضية .

وقالوا : أمر من لم يؤمن بالإيمان معناه إني أريد أن أعذبكم ،

وعدم إيمانكم علامة على العذاب . وكذلك أمره بالإيمان من علم أنه يؤمن معناه إني أريد أن أثبتك ، والإيمان علامة . وهؤلاء منهم من ينفي القياس في الشرع والتعليل للأحكام ، ومن أثبت القياس منهم لم يجعل العلل إلا مجرد علامات . ثم إنه مع هذا قد علم أن الحكم في الأصل ثابت بالنص والإجماع ، وذلك دليل عليه ، فأبي حاجة إلى العلة ؟ وكيف يتصور أن تكون العلة علامة على الحكم في الأصل ، وإنما تطلب علته بعد أن يعلم ثبوت الحكم ، وحينئذ فلا فائدة في العلامة . وأما الفرع فلا يكون علة له حتى يكون علة للأصل ، وهؤلاء منهم من ينكر العلل المناسبة ويقول : المناسبة ليست طريقاً لمعرفة العلل وهم أكثر أصحاب هذا القول . ومن قال بالمناسبة من متأخريهم يقول إنه قد اعتبر في الشرع اعتبار المناسب ، فيستدل بمجرد الاقتران ، لا لأن الشارع حكم بما حكم به لتحصيل المصاحبة المطلوبة بالحكم ، ولا لدفع مفسدة أصلاً ، فإن عندم أنه ليس في خلقه ولا أمره لام كي . فجهم - رأس الجبرية - وأتباعه في طرف ، والقدرية في الطرف الآخر .

وأما الصحابة والتابعون لهم بإحسان وأئمة الإسلام كالفقهاء المشهورين وغيرهم ومن سلك سبيلهم من أهل الفقه والحديث والمتكلمين في أصول الدين وأصول الفقه فيقرون بالقدر ، ويقرون بالشرع ، ويقرون بالحكمة لله في خلقه وأمره — لكن قد يعرف أحدم الحكمة وقد لا يعرفها —

ويقرون بما جعله من الأسباب ، وما في خلقه وأمره من المصالح التي جعلها رحمة بعباده ، مع أنه خالق كل شيء وربّه ومليكه : أفعال العباد ، وغير أفعال العباد . وأنه ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن ، وأن كل ما وقع من خلقه وأمره فعدل وحكمة ، سواء عرف العبد وجه ذلك أو لم يعرفه .

والحكمة الناشئة من الأمر ثلاثة أنواع :

أحدها : أن تكون في نفس الفعل — وإن لم يؤمر به — كما في الصدق والعدل ونحوهما من المصالح الحاصلة لمن فعل ذلك وإن لم يؤمر به ، والله يأمر بالصلاح وينهى عن الفساد .

والنوع الثاني : أن ما أمر به ونهى عنه صار متصفاً بحسن اكتسبه من الأمر ، وقبح اكتسبه من النهي ، كالخمر التي كانت لم تحرم ثم حرمت فصارت خبيثة ، والصلاة إلى الصخرة التي كانت حسنة فلما نهى عنها صارت قبيحة . فإن ما أمر به يحبه ويرضاه ، وما نهى عنه يبغضه ويسخطه . وهو إذا أحب عبداً ووالاه أعطاه من الصفات الحسنة ما يمتاز بها على من أبغضه وعاداه . وكذلك المكان والزمان الذي يحبه ويعظمه — كالكعبة وشهر رمضان — ينحصر بصفات يميزه بها على ما سواه ، بحيث يحصل في ذلك الزمان والمكان من رحمته

وإحسانه ونعمته ما لا يحصل في غيره .

فإن قيل : الحُر قبل التحريم وبعده سواء ، فتخصيصها بالحث بعد التحريم ترجيح بلا مرجح ؟ .

قيل : ليس كذلك ، بل إنما حرمها في الوقت الذي كانت الحكمة تقتضي تحريمها . وليس معنى كون الشيء حسناً وسيئاً مثل كونه أسود وأبيض ، بل هو من جنس كونه نافعاً وضاراً ، وملائماً ومنافراً وصديقاً وعدواً ، ونحو هذا من الصفات القائمة بالموصوف التي تتغير بتغير الأحوال : فقد يكون الشيء نافعاً في وقت ضاراً في وقت ، والشيء الضار قد يترك تحريمه إذا كانت مفسدة التحريم أرجح ، كما لو حرمت الخمر في أول الإسلام : فإن النفوس كانت قد اعتادتها عادة شديدة ، ولم يكن حصل عندهم من قوة الإيمان ما يقبلون ذلك التحريم ، ولا كان إيمانهم ودينهم تاماً حتى لم يبق فيه نقص إلا ما يحصل بشرب الخمر من صدها عن ذكر الله وعن الصلاة ، فلهذا وقع التدرج في تحريمها . فأنزل الله أولاً فيها : (يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنْفَعَةٌ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِنْ نَفْعِهِمَا) ثم أنزل فيها — لما شربها طائفة وصلوا فغلط الإمام في القراءة — آية النهي عن الصلاة سكارى : ثم أنزل الله آية التحريم :

والنوع الثالث : أن تكون الحكمة ناشئة من نفس الأمر ، وليس في الفعل ألبته مصلحة ، لكن المقصود ابتلاء العبد هل بطيع أو يعصي ، فإذا اعتقد الوجوب وعزم على الفعل حصل المقصود بالأمر فينسخ حينئذ ، كما جرى للخليل في قصة الذبح : فإنه لم يكن الذبح مصلحة ، ولا كان هو مطلوب الرب في نفس الأمر ، بل كان مراد الرب ابتلاء إبراهيم ليقدم طاعة ربه ومحبة على محبة الولد ، ولا يبقى في قلبه التفات إلى غير الله ، فإنه كان يحب الولد محبة شديدة ، وكان قد سأل الله أن يهبه إياه — وهو خليل الله — فأراد تعالى تكميل خلته لله بأن لا يبقى في قلبه ما يزاحم به محبة ربه : (فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ * وَنَدَيْنَاهُ أَنْ يَتَّيِّرْهُمْ * قَدْ صَدَّقَتِ الرُّبِّيَّا إِنَّا كَذَلِكْ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ * إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْبَلَاءُ الْمُبِينُ) ومثل هذا الحديث الذي في صحيح البخاري : حديث أبرص وأقرع وأعمى ، كان المقصود ابتلاءهم لا نفس الفعل . وهذا الوجه والذي قبله مما خفي على المعتزلة ، فلم يعرفوا وجه الحكمة الناشئة من الأمر ، ولا من المأمور لتعلق الأمر به ، بل لم يعرفوا إلا الأول . والذين أنكروا الحكمة عند الجميع سواء ، لا يعتبرون حكمة ، ولا تخصيص فعل بأمر ، ولا غير ذلك ، كما قد عرف من أصلهم .

ثم إن كثيراً من هؤلاء وهؤلاء يتكلمون في تفسير القرآن والحديث والفقه فينبون على تلك الأصول التي لهم ولا يعرف حقائق أقوالهم إلا

من عرف مأخذهم . فقول القائل : إن (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ) وفاتحة الكتاب قد تكون كل واحدة منها في نفسها مماثلة لسائر السور ، وآية الكرسي مماثلة لسائر الآيات ، وإنما خست بكثرة ثواب قارئها ، أو لم تتعين الفاتحة في الصلاة ونحو ذلك إلا لحض المشيئة من غير أن يكون فيها صفة تقتضي التخصيص ، هو مبنى على أصول جهم في الخلق والأمر وإن كان وافقه عليه أبو الحسن وغيره . وكتب السنة المعروفة التي فيها آثار السلف يذكر فيها هذا وهذا ، ويجعل هذا القول قول الجبرية المتبعين لجهم في أقوال القدرية الجبرية المبتدعة ، والسلف كانوا ينكرون قول الجبرية الجهمية كما ينكرون قول المعتزلة القدرية ، وهذا معروف عن سفيان الثوري والأوزاعي والزيدي وعبد الرحمن بن مهدي وأحمد ابن حنبل وغيرهم ، وقد ذكر ذلك غير واحد من أتباع الأئمة من الحنفية والمالكية والشافعية والحنبلية وسائر أهل السنة في كتبهم كما قد بسط في مواضعه ، وذكرت أقوال السلف والأئمة في ذلك .

وإنما نهينا هنا على الأصل لأن كثيراً من الناس لا يعرف ذلك ، ولا يظن قول أهل السنة في القدر إلا القول الذي هو عند أهل السنة قول جهم وأتباعه المجبرة أو ما يشبه ذلك . كما أن منهم من يظن أن قول أهل السنة في مسائل الأسماء والأحكام والوعد والوعيد هو أيضاً القول المعروف عند أهل السنة بقول جهم . وهذا يعرفه من يعرف

أقوال الصحابة والتابعين وأئمة الإسلام المشهورين في هذه الأصول .
وذلك موجود في الكتب المصنفة التي فيها أقوال جمهور الأئمة التي
يذكر فيها أقوالهم في الفقه كثيراً ، والعلماء الأكابر من أتباع الأئمة
الأربعة على مذهب السلف في ذلك ، وكثير من الكتب المصنفة التي
يذكر فيها أقوال السلف على وجه الانبعاث من تصنيف أصحاب مالك
والشافعي وأبي حنيفة وأحمد بن حنبل وغيرهم يذكرون ذلك فيها .

وينبغي للعاقل أن يعرف أن مثل هذه المسائل العظيمة التي هي من
أعظم مسائل الدين لم يكن السلف جاهلين بها ولا معرضين عنها . بل
من لم يعرف ما قالوه فهو الجاهل بالحق فيها ، وبأقوال السلف ، وبمادل
عليه الكتاب والسنة ، والصواب في جميع مسائل النزاع ما كان عليه
السلف من الصحابة والتابعين لهم بإحسان ، وقولهم هو الذي يدل عليه
الكتاب والسنة والعقل الصريح . وقد بسط هذا في مواضع كثيرة .
والله سبحانه أعلم .

وسئل شيخ الإسلام

ومفتى الأنام : تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية — رضي الله عنه — عن فتيا صورتها :

ما نقول السادة العلماء في تفسير قول النبي صلى الله عليه وسلم في سورة الإخلاص : « إنها تعدل ثلث القرآن » فكيف ذلك مع قلة حروفها ، وكثرة حروف القرآن ؟ بينوا لنا ذلك بياناً مبسوطاً شافياً ، وأفتونا مأجورين — إن شاء الله تعالى —

فأجاب — رضي الله عنه — بما صورته :

الحمد لله ؛ الأحاديث المأثورة عن النبي صلى الله عليه وسلم في فضل (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ) وأنها تعدل ثلث القرآن من أصح الأحاديث وأشهرها ، حتى قال طائفة من الحفاظ كالدارقطني : لم يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم في فضل سورة من القرآن أكثر مما صح عنه في فضل (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ) ، وجاءت الأحاديث بالألفاظ كقوله : « قل هو الله أحد تعدل ثلث القرآن » وقوله : « من قرأ قل هو الله أحد

مرة فكأنما قرأ ثلث القرآن ، ومن قرأها مرتين فكأنما قرأ ثلثي القرآن ، ومن قرأها ثلاثا فكأنما قرأ القرآن كله « وقوله للناس : « احتشدوا حتى أقرأ عليكم ثلث القرآن ، فحشدوا حتى قرأ عليهم : (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ) قال : والذي نفسي بيده إنها تعدل ثلث القرآن » .

وأما توجيه ذلك : فقد قالت طائفة من أهل العلم : إن القرآن باعتبار معانيه ثلاثة أثلاث : ثلث توحيد ، وثلث قصص ، وثلث أمر ونهي . و (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ) هي صفة الرحمن ونسبه ، وهي متضمنة ثلث القرآن ؛ وذلك لأن القرآن كلام الله تعالى ، والكلام إما إنشاء وإما إخبار ، فالإنشاء هو الأمر والنهي ، وما يتبع ذلك كالإباحة ونحوها وهو الأحكام . والإخبار : إما إخبار عن الخالق ، وإما إخبار عن المخلوق ، فالإخبار عن الخالق هو التوحيد ، وما يتضمنه من أسماء الله وصفاته ، والإخبار عن المخلوق هو القصص ، وهو الخبر عما كان وعما يكون ، ويدخل فيه الخبر عن الأنبياء وأممهم ، ومن كذبهم ، والإخبار عن الجنة والنار ، والثواب والعقاب . قالوا : فهذا الاعتبار تكون (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ) تعدل ثلث القرآن ، لما فيها من التوحيد الذي هو ثلث معاني القرآن .

بقي أن يقال : فإذا كانت تعدل ثلث القرآن مع قلة حروفها كان

للرجل أن يكتفي بها عن سائر القرآن .

فيقال في جواب ذلك : إن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إنها تعدل ثلث القرآن » وعدل الشيء - بالفتح - يقال على ما ليس من جنسه ، كما قال تعالى : (أَوْعَدُّ ذَلِكَ صِيَامًا) فجعل الصيام عدل كفارة . وهما جنسان . ولا ريب أن الثواب أنواع مختلفة في الجنة ، فإن كل ما ينتفع به العبد ويلتذ به من مأكول ومشروب ومنكوح ومشموم هو من الثواب ، وأعلام النظر إلى وجه الله تعالى ، وإذا كانت أحوال الدنيا لاختلاف منافعها يحتاج إليها كلها ، وإن كان بعضها يعدل ما هو أكبر منه في الصورة ، كما أن ألف دينار تعدل من الفضة والطعام والثياب وغير ذلك ما هو أكبر منها ، ثم من ملك الذهب فقد ملك ما يعدل مقدار ألف دينار من ذلك ، وإن كان لا يستغني بذلك عن سائر أنواع المال التي ينتفع بها ؛ لأن المساواة وقعت في القدر لا في النوع والصفة ، فكذلك ثواب : (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ) وإن كان يعدل ثواب ثلث القرآن في القدر ، فلا يجب أن يكون مثله في النوع والصفة ، وأما سائر القرآن ففيه من الأمر والنهي والوعد والوعيد ما يحتاج إليه العباد ، فلهذا كان الناس محتاجين لسائر القرآن ، ومتنفعين به منفعة لا تغني عنها هذه السورة ، وإن كانت تعدل ثلث القرآن .

فهذه المسألة مبنية على أصل : وهو أن القرآن هل يتفاضل في

نفسه ، فيكون بعضه أفضل من بعض ؟ وهذا فيه المتأخرين قولان مشهوران ، منهم من قال : لا يتفاضل في نفسه ؛ لأنه كله كلام الله ، وكلام الله صفة له قالوا : وصفة الله لا تتفاضل . لاسيما مع القول بأنه قديم ، فإن القديم لا يتفاضل ، كذلك قال هؤلاء في قوله تعالى : (مَا نَسَخَ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا) قالوا فخير إنما يعود إلى غير الآية ، مثل نفع العباد وثوابهم .

والقول الثاني : أن بعض القرآن أفضل من بعض ، وهذا قول الأكثرين من الحلف والسلف ؛ فإن النبي صلى الله عليه وسلم قال في الحديث الصحيح في الفاتحة : إنه لم ينزل في التوراة ولا في الإنجيل ولا الزبور ولا القرآن مثلها « فنفى أن يكون لها مثل ، فكيف يجوز أن يقال : إنه متماثل ؟ وقد ثبت عنه في الصحيح أنه قال لأبي بن كعب : « يا أبا المنذر ! أتدري أي آية في كتاب الله أعظم ؟ قال : (اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ) فضرب يده في صدره وقال له ليهنك العلم أبا المنذر » فقد بين أن هذه الآية أعظم آية في القرآن ، وهذا بين أن بعض الآيات أعظم من بعض .

وأيضاً فإن القرآن كلام الله والكلام يشرف بالمتكلم به ، سواء كان خبراً أو أمراً ، فالخبر يشرف بشرف الخبر ، وبشرف الخبر عنه ، والأمر يشرف بشرف الأمر ، وبشرف المأمور به ، فالقرآن وإن كان

كله مشتركا ، فإن الله تكلم به ، لكن منه ما أخبر الله به عن نفسه ، ومنه ما أخبر به عن خلقه ، ومنه ما أمرهم به ، فمنه ما أمرهم فيه بالإيمان ، ونهاهم فيه عن الشرك ، ومنه ما أمرهم به بكتابة الدين ، ونهاهم فيه عن الربا .

ومعلوم أن ما أخبر به عن نفسه : ك (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ) أعظم مما أخبر به عن خلقه : ك (تَبَّتْ يَدَايِي لَهَبٍ) وما أمرهم فيه بالإيمان . وما نهى فيه عن الشرك أعظم مما أمرهم فيه بكتابة الدين ونهى فيه عن الربا ، ولهذا كان كلام العبد مشتركا بالنسبة إلى العبد ، وهو كلام المتكلم واحد ، ثم إنه يتفاضل بحسب المتكلم فيه ، فكلام العبد الذي يذكر به ربه ويأمر فيه بالمعروف وينهى فيه عن المنكر أفضل من كلامه الذي يذكر فيه خلقه ، ويأمر فيه بمباح أو محظور ، وإنما غلط من قال بالأول : لأنه نظر إلى إحدى جهتي الكلام ، وهي جهة المتكلم به ، وأعرض عن الجهة الأخرى وهي جهة المتكلم فيه ، وكلاهما للكلام به تعلق يحصل به التفاضل والتماثل .

قالوا : ومن أعاد التفاضل إلى مجرد كثرة الثواب أو قلته من غير أن يكون الكلام في نفسه أفضل ، كان بمنزلة من جعل عمليين متساويين وثواب أحدهما أضعاف ثواب الآخر ، مع أن العاملين في أنفسهما لم يختص أحدهما بمزية ، بل كدرهم ودرهم تصدق بهما رجل واحد في وقت واحد

ومكان واحد على اثنين متساويين في الاستحقاق ونيته بها واحدة ، ولم يتميز أحدهما على الآخر بفضيلة ، فكيف يكون ثواب أحدهما أضعاف ثواب الآخر ، بل تفاضل الثواب والعقاب دليل على تفاضل الأعمال في الخير والشر . وهذا الكلام متصل بالكلام في اشتغال الأعمال على صفات بها كانت صالحة حسنة ، وبها كانت فاسدة قبيحة . وقد بسط هذا في غير هذا الموضع .

وقول من قال : صفات الله لا تتفاضل ونحو ذلك ؛ قول لا دليل عليه ، بل هو مورد النزاع ، ومن الذي جعل صفته التي هي الرحمة لا تفضل على صفته التي هي الغضب ، وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم : « إن الله كتب في كتاب موضوع عنده فوق العرش : إن رحمتي تغلب غضبي — وفي رواية — تسبق غضبي » وصفة الموصوف من العلم والإرادة والقدرة والكلام والرضا والغضب وغير ذلك من الصفات تتفاضل من وجهين :

أحدهما : أن بعض الصفات أفضل من بعض ، وأدخل في كل الموصوف بها ، فإننا نعلم أن اتصاف العبد بالعلم والقدرة والرحمة أفضل من اتصافه بضد ذلك ؛ لكن الله تعالى لا يوصف بضد ذلك ، ولا يوصف إلا بصفات الكمال ، وله الأسماء الحسنى يدعى بها ، فلا يدعى إلا بأسمائه الحسنى ، وأسماءه متضمنة لصفاته ، وبعض أسمائه أفضل من بعض ،

وأدخل في كمال الموصوف بها ؛ ولهذا في الدعاء المأثور : « أسألك باسمك العظيم الأعظم ، الكبير الأكبر » ، و « لقد دعا الله باسمه العظيم الذي إذا دعي به أجاب ، وإذا سئل به أعطى » وأمثال ذلك فتفاضل الأسماء والصفات من الأمور الينيات .

والثاني : أن الصفة الواحدة قد تتفاضل ، فالأمر بأمور يكون أكمل من الأمر بأمور آخر ، والرضا عن النبيين أعظم من الرضا عمن دونهم ، والرحمة لهم أكمل من الرحمة لغيرهم ، وتكليم الله لبعض عباده أكمل من تكليمه لبعض ، وكذلك سائر هذا الباب ، وكما أن أسماء وصفاته متنوعة ، فهي أيضاً متفاضلة ، كما دل على ذلك الكتاب والسنة والإجماع مع العقل ، وإنما شبهة من منع تفاضلها من جنس شبهة من منع تعددها ، وذلك يرجع إلى نفي الصفات . كما يقوله الجهمية لما ادعوه من التركيب ، وقد بينا فساد هذا مبسوطاً في موضعه .

وسئل :

عمن يقرأ القرآن . هل يقرأ (سورة الاخلاص) مرة أو ثلاثاً ؟ وما السنة في ذلك ؟ .

فأجاب : إذا قرأ القرآن كله ينبغي أن يقرأها كما في المصحف مرة واحدة ، هكذا قال العلماء ؛ لئلا يزداد على ما في المصحف . وأما إذا قرأها وحدها ، أو مع بعض القرآن فإنه إذا قرأها ثلاث مرات عدلت القرآن . والله أعلم .

وقال شيخ الإسلام قدس الله روحه

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا
ومن سيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له . ومن يضل فلا
هادي له . ونشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له . ونشهد أن
محمداً عبده ورسوله ، صلى الله تعالى عليه وسلم تسليماً .

فصل

في تفسير (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ * اللَّهُ الصَّمَدُ * لَمْ يَكِدْ وَلَمْ يُولَدْ
* وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ) (١)

والاسم « الصمد » فيه للسلف أقوال متعددة قد يظن أنها مختلفة،
وليست كذلك ؛ بل كلها صواب . والمشهور منها قولان :
أحدهما : أن الصمد هو الذي لا جوف له .

والثاني : أنه السيد الذي يصمد إليه في الحوائج ، والأول هو قول

(١) تسمى : تفسير « سورة الإخلاص » .

أكثر السلف من الصحابة والتابعين وطائفة من أهل اللغة . والثاني قول طائفة من السلف والحلف ، وجمهور اللغويين ، والآثار المنقولة عن السلف بأسانيدھا في كتب التفسير المسندة ، وفي كتب السنة وغير ذلك ، وقد كتبنا من الآثار في ذلك شيئاً كثيراً بإسناده فيما تقدم .

وتفسير « الصمد » بأنه الذي لا جوف له معروف عن ابن مسعود موقوفاً ومرفوعاً ، وعن ابن عباس ، والحسن البصري ، ومجاهد . وسعيد بن جبير ، وعكرمة ، والضحاك ، والسدي ، وقتادة ، وبمعنى ذلك قال سعيد بن المسيب قال : هو الذي لا حشو له . وكذلك قال ابن مسعود : هو الذي ليست له أحشاء ، وكذلك قال الشعبي : هو الذي لا يأكل ولا يشرب . وعن محمد بن كعب القرظي ، وعكرمة : هو الذي لا يخرج منه شيء . وعن ميسرة قال : هو المصمت . قال ابن قتيبة : كأن الدال في هذا التفسير مبدلة من تاء ، والصمت من هذا .

قلت : لا إبدال في هذا ولكن هذا من جهة الاشتقاق الأكبر وسنبين إن شاء الله وجه القول من جهة الاشتقاق ، واللغة .

وفي الحديث المأثور في سبب نزول هذه الآية رواه الإمام أحمد في المسند وغيره من حديث أبي سعد الصغاني : حدثنا أبو جعفر الرازي ،

عن الربيع بن أنس ، عن أبي العالية عن أبي بن كعب : « أن المشركين قالوا لرسول الله صلى الله عليه وسلم : انسب لنا ربك فأنزل الله : (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ * اللَّهُ الصَّمَدُ) إلى آخر السورة . قال : الصمد الذي لم يلد ولم يولد : لأنه ليس شيء يولد إلا سيموت ، وليس شيء يموت إلا سيورث ، وأن الله لا يموت ولا يورث . »

وأما تفسيره بأنه السيد الذي يصمد إليه في الحوائج فهو أيضاً مروى عن ابن عباس موقوفاً ومرفوعاً ، فهو من تفسير الوالبي عن ابن عباس . قال : (الصمد) السيد الذي كمل في سؤدده ، وهذا مشهور عن أبي وائل شقيق بن سلمة قال : هو السيد الذي انتهى سؤدده . وعن أبي إسحق الكوفي عن عكرمة الصمد الذي ليس فوقه أحد . ويروى هذا عن علي ، وعن كعب الأحبار : الذي لا يكافئه من خلقه أحد ، وعن السدي أيضاً : هو المقصود إليه في الرغائب ، والمستغاث به عند المصائب . وعن أبي هريرة رضي الله عنه هو المستغنى عن كل أحد المحتاج إليه كل أحد ، وعن سعيد بن جبير أيضاً : الكامل في جميع صفاته وأفعاله . وعن الربيع الذي لا تعتربه الآفات . وعن مقاتل بن حيان الذي لا عيب فيه . وعن ابن كيسان هو الذي لا يوصف بصفته أحد . قال أبو بكر الأنباري : لا خلاف بين أهل اللغة أن الصمد السيد الذي ليس فوقه أحد ، الذي يصمد إليه الناس في حوائجهم وأمورهم .

وقال الزجاج هو الذي ينتهي إليه السؤدد ، فقد صمد له كل شيء أي قصد قصده ، وقد أنشدوا في هذا بيتين مشهورين أحدهما :

ألا بكر الناعي بخيرى بني أسد بعمر بن مسعود وبالسيد الصمد

وقال الآخر :

علوته بحسامي ثم قلت له : خذها حذيفأنت السيد الصمد

وقال بعض أهل اللغة : الصمد هو السيد المقصود في الحوائج ، تقول العرب صمدت فلاناً أصمده — بكسر الميم — وأصمده — بضم الميم — صمداً — بسكون الميم — إذا قصده ، والمصمود صمد كالقبض بمعنى المقبوض ، والنقض بمعنى المنقوض ، ويقال بيت مصمود ومصمد إذا قصده الناس في حوائجهم قال طرفة :

وإن يلتق الحي الجميع تلاقى إلى ذروة البيت الرفيع المصمد

وقال الجوهري : صمده بصمده صمداً إذا قصده ، والصمد بالتحريك السيد لأنه بصمد إليه في الحوائج ، ويقال بيت مصمد بالتشديد أي مقصود .

وقال الخطابي : أصح الوجوه أنه السيد الذي يصد إليه في الحوائج لأن الاشتقاق يشهد له . فإن أصل الصمد القصد ، يقال : اصمد صمد فلان أي اقصد قصده ، فالصمد السيد الذي يصد إليه في الأمور ، ويقصد في الحوائج ، وقال قتادة : الصمد الباقي بعد خلقه ، وقال مجاهد ، ومعمّر : هو الدائم ، وقد جعل الخطابي وأبو الفرج ابن الجوزي : الأقوال فيه أربعة هذين ، واللذين تقدما . وسنين إن شاء الله أن بقاءه ودوامه من تمام الصمدية . وعن مرة الهمداني هو الذي لا يبلى ولا يفنى . وعنه أيضاً قال : هو الذي يحكم ما يريد ، ويفعل ما يشاء لا معقب لحكمه ، ولا راد لقضائه .

وقال ابن عطاء : هو المتعالي عن الكون والفساد . وعنه أيضاً قال : الصمد الذي لم يتبين عليه أثر فيما أظهر ، يريد قوله : (وَمَا مَسَّنَا مِنْ لُتُوفٍ) وقال الحسين بن الفضل : هو الأزلي بلا ابتداء ، وقال محمد ابن علي الحكيم الترمذي : هو الأول بلا عدد والباقي بلا أمد ، والقائم بلا عمد . وقال أيضاً الصمد الذي لا تدركه الأبصار ، ولا تحويه الأفكار ، ولا تبلغه الأقطار ، وكل شيء عنده بمقدار . وقيل : هو الذي جل عن شبه المصورين . وقيل هو بمعنى نفى التجزي والتأليف عن ذاته وهذا قول كثير من أهل الكلام ، وقيل هو الذي أبست العقول من الاطلاع على كيفيته . وكذلك قيل هو الذي لا تدرك حقيقة نعوته

وصفاته ، فلا يتسع له اللسان ، ولا يشير إليه البنان . وقيل هو الذي لم يعط خلقه من معرفته إلا الاسم والصفة . وعن الجنيـد قال : الذي لم يجعل لأعدائه سبيلا إلى معرفته .

ونحن نذكر ما حضرنا من ألفاظ السلف بأسانيدها . فروى ابن أبي حاتم في تفسيره قال : « ثنا أبي ، ثنا محمد بن موسى بن نفع الجرشي ، ثنا عبد الله بن عيسى يعني أبا خلف الحزاز ، ثنا داود بن أبي هند ، عن عكرمة ، عن ابن عباس في قوله : (الصَّمَدُ) قال : الصمد الذي تصمد إليه الأشياء إذا نزل بهم كربة أو بلاء .

حدثنا أبو زرعة ، ثنا محمد بن ثعلبة بن سواء السدوسي ، ثنا محمد ابن سواء ، ثنا سعيد بن أبي عروبة ، عن أبي معشر ، عن إبراهيم ، قال : الصمد الذي يصمد العباد إليه في حوائجهم ، حدثنا أبي ، ثنا عبد الرحمن بن الضحاك ، ثنا سويد بن عبد العزيز ، ثنا سفيان بن حسين ، عن الحسن ، قال : الصمد الحي القيوم الذي لا زوال له . حدثنا أبي ، ثنا نصر بن علي ، ثنا يزيد بن زريع ، عن سعيد ، عن قتادة ، عن الحسن ، قال : الصمد الباقي بعد خلقه وهو قول قتادة حدثنا أبو سعيد الأشج ، ثنا ابن نمير ، عن الأعمش ، عن شقيق في قوله : (الصمد) قال السيد الذي قد انتهى سؤده .

حدثنا أبي ، ثنا أبو صالح ، ثنا معاوية بن صالح ، عن علي بن أبي طلحة ، عن ابن عباس في قوله : (الصمد) قال : السيد الذي قد كمل في سؤدده ، والشريف الذي قد كمل في شرفه ، والعظيم الذي قد كمل في عظمته ، والحليم الذي قد كمل في حلمه ، والعليم الذي قد كمل في علمه ، والحكيم الذي قد كمل في حكمته ، وهو الذي قد كمل في أنواع الشرف والسؤدد ، هو الله سبحانه وتعالى هذه صفته لا تنبغي لأحد إلا له ليس له كفؤ ، وليس كمثل شيء سبحانه الله الواحد القهار .

حدثنا كثير بن شهاب المذحجي القزويني ، ثنا محمد بن سعيد بن سابق ، ثنا أبو جعفر الرازي عن الربيع بن أنس في قوله : (الصمد) قال : الذي لم يلد ولم يولد . حدثنا أبو سعيد الأشج ، ثنا ابن علية ، عن أبي رجاء ، عن عكرمة في قوله (الصمد) قال : الذي لم يخرج منه شيء . حدثنا أبو سعيد الأشج ، ثنا أبو أحمد ، ثنا مندل بن علي ، عن أبي روق عطية بن الحارث ، عن أبي عبد الرحمن السلمى ، عن عبد الله بن مسعود قال : (الصمد) الذي ليس له أحشاء وروى عن سعيد بن المسيب مثله .

حدثنا أبي ، ثنا محمد بن عمر بن عبد الله الرومي ، ثنا عبيد الله ابن سعيد قائد الأعمش ، عن صالح بن حيان ، عن عبد الله بن بريدة عن أبيه ، قال لا أعلمه إلا قد رفعه قال : (الصمد) الذي لا جوف

له . وروى عن عبد الله بن عباس وعبد الله بن مسعود فى إحدى الروايات ، والحسن وعكرمة وعطية وسعيد بن جبیر ، ومجاهد فى إحدى الروايات ، والضحاك مثل ذلك . حدثنا أبى ثاقبىة ثاسفیان عن منصور عن مجاهد قال : الصمد المصمت الذى لا جوف له .

حدثنا أبو عبد الله الطهرانى ، ثنا حفص بن عمر العدنى ، ثنا الحكم بن إبان ، عن عكرمة فى قوله (الصمد) قال : (الصمد) الذى لا يطعم . حدثنا أبى ، ثنا على بن هاشم بن مرزوق ، ثنا هشيم عن إسماعيل بن أبى خالد ، عن الشعبي أنه قال : (الصمد) الذى لا يأكل الطعام ولا يشرب الشراب . حدثنا أبى وأبو زرعة قال ثنا أحمد بن منيع ثنا محمد بن مىسر — يعنى أبا سعد الصغانى — ثنا أبو جعفر الرازى عن الربيع بن أنس عن أبى العالية عن أبى بن كعب فى قوله : (الصمد) قال : (الصمد) الذى لم يلد ولم يولد ؛ لأنه ليس شيء يلد إلا يموت ، وليس شيء يموت إلا يورث ، وإن الله لا يموت ، ولا يورث ، (وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ) قال : لم يكن له شبه ولا عدل ، وليس كمثل له شيء .

حدثنا على بن الحسين ، ثنا محمود بن خدّاش ، ثنا أبو سعد الصغانى . ثنا أبو جعفر الرازى ، عن الربيع بن أنس ، عن أبى العالية عن أبى بن كعب : « أن المشركين قالوا : انسب لنا ربك ، فأنزل الله

هذه السورة « حدثنا أبو زرعة ثنا العباس بن الوليد ثنا يزيد بن زريع عن سعيد عن قتادة (وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ) قال : إن الله لا يكافئه من خلقه أحد . حدثنا علي بن الحسين ثنا أبو عبد الله الجرجاني ، ثنا أبو خلف عبد الله بن عيسى ، ثنا داود بن أبي هند ، عن عكرمة ، عن ابن عباس قال : « إن اليهود جاءت إلى النبي صلى الله عليه وسلم منهم كعب بن الأشرف ، وحبي بن أخطب ، وجدي بن أخطب ، فقالوا : يا محمد ! صف لنا ربك الذي بعثك فأزل الله : (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ * اللَّهُ الصَّمَدُ * لَمْ يَكُنْ لَهُ) فيخرج منه الولد (وَلَمْ يُولَدْ) فيخرج من شيء »

وقال ابن جرير الطبري في تفسيره : حدثنا أحمد بن منيع المروزي . ومحمود بن خدّاش الطالقاني فذكر مثل إسناد ابن أبي حاتم عن أبي بن كعب سؤال المشركين للنبي صلى الله عليه وسلم انساب لنا ربك فأزل الله : (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ) . حدثنا ابن حميد ، ثنا يحيى ابن واضح ، ثنا الحسين عن يزيد ، عن عكرمة أن المشركين قالوا : لرسول الله صلى الله عليه وسلم أخبرنا عن صفة ربك ما هو ؟ ومن أي شيء هو ؟ فأزل الله هذه السورة ، ورواه أيضاً عن أبي العالية وعن جابر بن عبد الله حدثنا شريح ، ثنا إسماعيل بن مجاهد ، عن الشعبي ، عن جابر فذكره قال : وقيل : هو من سؤال اليهود .

حدثنا ابن حميد ، ثنا سلمة ، ثنا ابن إسحاق ، عن محمد بن سعيد

قال : « أتى رهط من اليهود إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقالوا : يا محمد هذا الله خلق الخلق فمن خلقه ؟ فغضب النبي صلى الله عليه وسلم حتى انتقع لونه ثم ساورهم غضبا لربه فجاء جبريل فسكنه ، وقال اخفض عليك جناحك يا محمد ، وجاءه من الله جواب ما سأله عنه قال : يقول الله : (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ) إلى آخرها فلما تلاها عليهم النبي صلى الله عليه وسلم قالوا له : صف لنا ربك كيف خلقه كيف عضده ؟ كيف ساعده ؟ وكيف ذراعه ، فغضب النبي صلى الله عليه وسلم أشد من غضبه الأول ، وساورهم فأتاه جبريل فقال له : مثل مقالته الأولى وأتاه بجواب ما سأله فأنزل الله (وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ) .

وروى الحكم بن معبد في (كتاب الرد على الجهمية) قال ثنا عبد الله بن محمد بن النعمان ، ثنا سلمة بن شبيب ، ثنا يحيى بن عبد الله ، ثنا ضرار ، عن أبان ، عن أنس ، قال : « أتت يهود خيبر إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقالوا : يا أبا القاسم خلق الله الملائكة من نور الحجاب ، وآدم من حمأ مسنون ، وإبليس من لهب النار ، والسماء من دخان ، والأرض من زبد الماء ، فأخبرنا عن ربك ؟ قال : فلم يجبهم النبي صلى الله عليه وسلم فأتاه جبريل فقال يا محمد : (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ * اللَّهُ الصَّمَدُ * لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ * وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ) ليس له عروق شعب إليها . (الصمد) ليس بأجوف ولا يأكل

ولا يشرب (لَمْ يَكِدْ وَلَمْ يُؤَلِّدْ) ليس له ولد ولا والد ينسب إليه
(وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ) ليس شيء من خلقه يعدل مكانه يمسك
السموات والأرض أن تزولا » الحديث .

وقال ابن جرير : ثنا عبد الرحمن بن الأسود ، ثنا محمد بن ربيعة
عن سلمة بن سابور ، عن عطية ، عن ابن عباس قال : (الصمد)
الذي ليس بأجوف ، حدثنا ابن بشار ، ثنا عبد الرحمن ، ثنا سفيان
عن منصور ، عن مجاهد (الصمد) المصمت الذي لا جوف له ، حدثنا
أبو كريب ، ثنا وكيع ، عن سفيان ، عن منصور مثله سواء .

حدثنا الحارث ، ثنا الحسن ، ثنا ورقاء عن ابن أبي نجيح عن مجاهد
مثله ، حدثنا ابن بشار ، ثنا عبد الرحمن ، ثنا الربيع بن مسلم عن
الحسن ، قال : (الصمد) الذي لا جوف له ، وبهذا الإسناد عن إبراهيم
ابن ميسرة قال : أرسلني مجاهد إلى سعيد بن جبير أسأله عن (الصمد)
فقال : الذي لا جوف له ، حدثنا ابن بشار ، ثنا يحيى ، ثنا إسماعيل
ابن أبي خالد ، عن الشعبي قال : (الصمد) الذي لا يطعم الطعام
ورواه يعقوب عن هشيم عن إسماعيل عنه قال : لا يأكل الطعام ولا
يشرب الشراب .

حدثنا ابن بشار وزيد بن أخزم قالا : ثنا ابن داود عن المستقيم
ابن عبد الملك ، عن سعيد بن المسيب قال : (الصمد) الذي لا حشو

له ، حدثنا الحسين ، ثنا أبو معاذ ، ثنا عبيد قال : سمعت الضحاك يقول : (الصمد) الذي لا جوف له ، وروى عن ابن بريدة فيه حديثاً مرفوعاً لكنه ضعيف قال : وقال آخرون هو الذي لا يخرج منه شيء حدثنا يعقوب بن أبي عليّة ، عن أبي رجاء ، سمعت عكرمة قال في قوله : (الصمد) لم يخرج منه شيء : لم يلد ، ولم يولد ، حدثنا ابن بشار ، ثنا محمد بن جعفر ، ثنا شعبة ، عن أبي رجاء محمد بن يوسف ، عن عكرمة قال : (الصمد) الذي لا يخرج منه شيء .

وقال آخرون لم يلد ولم يولد ، وذكر حديث أبي بن كعب الذي رواه ابن أبي حاتم ، والذي فيه : أنه سبحانه لا يموت ولا يورث ، قال : وقال آخرون : هو السيد الذي انتهى في سؤدده ، قال : وثنا أبو السائب ، ثنا أبو معاوية ، عن الأعمش ، عن شقيق ، قال : (الصمد) هو السيد الذي انتهى في سؤدده ، حدثنا أبو كريب وابن بشار وابن عبد الأعلى قالوا : ثنا وكيع عن الأعمش عن أبي وائل قال (الصمد) السيد الذي انتهى في سؤدده ، حدثنا ابن حميد ، ثنا مهران ، عن سفيان ، عن الأعمش ، عن أبي وائل مثله ، حدثنا أبو صالح ، ثنا معاوية ، عن علي ، عن ابن عباس في قوله : (الصمد) قال السيد الذي قد كمل في سؤدده ، وذكر مثل الحديث الذي رواه ابن أبي حاتم كما تقدم .

قلت : الاشتقاق يشهد للقولين جميعاً قول من قال : إن (الصمد)
الذى لا جوف له ، وقول من قال إنه السيد ، وهو على الأول أدل ؛
فإن الأول أصل للثاني ، ولفظ (الصمد) يقال على ما لا جوف له
في اللغة . قال يحيى بن أبي كثير الملائكة صمد والآدميون جوف ،
وفي حديث آدم أن إبليس قال عنه أنه أجوف ليس بصمد ، وقال
الجوهرى : المصدلغة في المصمت وهو الذى لا جوف له ، قال
والصمد عفاص القارورة ، وقال : الصمد المكان المرتفع الغليظ قال
أبو النجم :

« يغادر الصمد كظهر الأجل »

وأصل هذه المادة الجمع والقوة ، ومنه يقال بصمد المال : أي
يجمعه ، وكذلك « السيد » أصله سيود اجتمعت ياء وواو وسبقت
إحداها بالسكون فقلبت الواو ياء وادغمت . كما قيل ميت وأصله ميوت .
والمادة في السواد والسؤدد تدل على الجمع ، واللون الأسود هو الجامع
للبصر . وقد قال تعالى : (وَسَيِّدًا وَحَصُورًا) قال أكثر السلف
(سَيِّدًا) حليماً ، وكذلك يروى عن الحسن . وسعيد بن جبير . وعكرمة
وعطاء . وأبى الشعثاء والربيع بن أنس . ومقاتل ، وقال : أبو روق
عن الضحاك أنه الحسن الخلق . وروى سالم عن سعيد بن جبير أنه
التقى ، ولا يسود الرجل الناس حتى يكون في نفسه مجتمع الخلق ثابتاً .

وقال عبد الله بن عمر : ما رأيت بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم
أسود من معاوية ! فقيل له : ولا أبو بكر ، ولا عمر ، قال : كان أبو
بكر وعمر خيراً منه ، وما رأيت بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم
أسود من معاوية . قال أحمد بن حنبل : يغني به الحليم ، أو قال : الكريم
ولهذا قيل :

إذا شئت يوما أن تسود قبيلة فبالحلم سدا بالتسرع والشتم

ولهذا فسر طائفة من السلف السيد بأنه سيد قومه في الدين ،
وقال ابن زيد : هو الشريف ، وقال الزجاج : الذي يفوق قومه في الخير .
وقال ابن الأنباري : السيد هنا الرئيس ، والإمام في الخير ، وعن ابن
عباس ومجاهد : هو الكريم على ربه ، وعن سعيد بن المسيب هو الفقيه
العالم ، وقد تقدم أنهم يقولون لعفص القارورة : صماد ، قال الجوهري
العفص جلد يلبسه رأس القارورة ، وأما الذي يدخل في فمه فهو الصمام
وقد عفصت القارورة شددت عليها العفص .

(قلت) : وفي الحديث الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم في
اللقطة : « تم اعرف عفاصها ووكاءها » والمراد بالعفاص : ما يكون فيه
الدرام كالخرقة التي تربط فيها الدرام ، والوكاء : مثل الخيط الذي يربط
به ، وهذا من جنس عفاص القارورة . ولفظ العفص والسد والصمد

والجمع والسؤدد معانيها متشابهة ، فيها الجمع والقوة ، ويقال طعام عقص ، وفيه عفوصة ؛ أي تقبض ، ومنه العفص الذي يتخذ منه الحبر .

وقد قال الجوهري : هو مولد ليس من كلام أهل البادية ، وهذا لا يضر ؛ لأنه لم يكن عند عقص يسمونه بهذا الاسم ، لكن التسمية به جارية على أصول كلام العرب ، وكذلك تسميتهم لما يدخل في فمها صام ، فإن هذه المادة فيها معنى الجمع والسد .

قال الجوهري : صام القارورة سداها ، والحجر الأصم الصلب المصمت ، والرجل الأصم هو الذي لا يسمع ، لا نسداد سمعه ، والرجل الصمة الشجاع ، والصمة الذكر من الحيات ، وصميم الشيء خالصة ، حيث لم يدخل إليه ما يفرقه ويضعفه ، يقال صميم الحر ، وصميم البرد ، وفلان من صميم قومه ، والصمصام : الصارم القاطع ، الذي لا ينثنى ، وصمم في السير وغيره أى مضى ، ورجل صم أى غليظ .

ومنه في الاشتقاق الأكبر الصوم ، فإن الصوم هو الإمساك . قال أبو عبيدة : كل ممسك عن طعام أو كلام أو سير فهو صائم ، لأن الإمساك فيه اجتماع ، والصائم لا يدخل جوفه شيء ، ويقال صام الفرس إذا قام في غير اعتلاف . قال النابغة :

خيل صيام وخيل غير صائمة تحت العجاج ، وأخرى نعلك اللجا

وكذلك السد والسداد والسؤدد والسواد ، وكذلك لفظ الصمد فيه الجمع ، والجمع فيه القوة ، فإن الشيء كلما اجتمع بعضه إلى بعض ، ولم يكن فيه خلل كان أقوى مما إذا كان فيه خلل . ولهذا يقال للمكان الغليظ المرتفع : صمد ، لقونه وتماسكه ، واجتماع أجزائه ، والرجل الصمد هو السيد المصمود ؛ أي المقصود ، يقال قصدته ، وقصدت له ، وقصدت إليه ، وكذلك هو مصمود ، ومصمود له وإليه ، والناس إنما يقصدون في حوائجهم من يقوم بها . وإنما يقوم بها من يكون في نفسه مجتمعا قويا ثابتا ، وهو السيد الكريم ، بخلاف من يكون هلوعا جزوعا يتفرق ويقلق ويتمزق من كثرة حوائجهم وثقلها ، فإن هذا ليس بسيد صمد بصمدون إليه في حوائجهم .

فهم إنما سمو السيد من الناس صمدا ؛ لما فيه من المعنى الذي لأجله يقصده الناس في حوائجهم ، فليس معنى السيد في لغتهم معنى إضافي فقط — كلفظ القرب والبعد — بل هو معنى قائم بالسيد ؛ لأجله يقصده الناس ، والسيد من السؤدد والسواد ، وهذا من جنس السداد في الاشتقاق الأكبر ، فإن العرب تعاقب بين حرف العلة ، والحرف المضاعف . كما يقولون : تقضى البازي ، وتقضض ، والساد هو الذي يسد غيره ، فلا يبقى فيه خلل ، ومنه سداد القارورة ، وسداد الثغر بالكسر فيها ، وهو ما يسد ذلك ، ومنه السداد بالفتح : وهو الصواب ، ومنه القول السديد . قال

الله تعالى : (اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا) قالوا قصدا حقا . وعن ابن عباس صوابا . وعن قتادة ومقاتل عدلا . وعن السدى مستقيا ، وكل هذه الأقوال صحيح ، فإن القول السديد هو المطابق الموافق ، فإن كان خبراً كان صدقاً مطابقاً لخبره ، لا يزيد ولا ينقص ، وإن كان أمراً كان أمراً بالعدل الذي لا يزيد ولا ينقص ؛ ولهذا يفسرون السداد بالقصد ، والقصد بالعدل .

قال الجوهري : التسديد التوفيق للسداد ، وهو الصواب ، والقصد في القول والعمل ، ورجل مسدد إذا كان يعمل بالسداد ، والقصد . والمسدد المقوم ، وسدد رمحه ، وأمر سديد وأسد أي قاصد ، وقد استد الشيء استقام . قال الشاعر :

أعلمه الرماية كل يوم فلما استد ساعده رمانى

وقال الأصمعي : اشتد بالشين المعجمة ليس بشيء ، وتعبيرم عن السد بالقصد بذلك على أن لفظ القصد فيه معنى الجمع والقوة ، والقصد العدل كما أنه السداد ، والصواب ، وهو المطابق الموافق الذي لا يزيد ولا ينقص ، وهذا هو الجامع المطابق ، ومنه قوله تعالى : (وَعَلَى اللَّهِ قَصْدُ السَّبِيلِ) أي السبيل القصد ، وهو السبيل العدل : أي إليه تنتهي السبيل العادلة ، كما قال تعالى : (إِنَّ عَلَيْنَا لَلْهُدَى) أي الهدى إلينا

هذا أصح الأقوال في الآيتين . وكذلك قوله تعالى : (قَالَ هَذَا صِرَاطٌ عَلَيَّ مُسْتَقِيمٌ) .

ومنه في الاشتقاق الأوسط : الصدق ، فإن حروفه حروف القصد ، فمنه الصدق في الحديث لمطابقته مخبره ، كما قيل في السداد . والصدق بالفتح الصلب من الرماح ويقال المستوى فهو معتدل صلب ليس فيه خلل ولا عوج ، والصندوق واحد الصناديق ، فإنه يجمع ما يوضع فيه .

ومما ينبغي أن يعرف في باب الاشتقاق أنه إذا قيل هذا مشتق من هذا فله معنيان :

أحدهما : أن بين القولين تناسباً في اللفظ والمعنى ، سواء كان أهل اللغة تكلموا بهذا بعد هذا أو بهذا بعد هذا ، وعلى هذا فكل من القولين مشتق من الآخر ، فإن المقصود أنه مناسب له لفظاً ومعنى كما يقال : هذا الماء من هذا الماء ، وهذا الكلام من هذا الكلام ، وعلى هذا فإذا قيل : إن الفعل مشتق من المصدر ، أو المصدر مشتق من الفعل ، كان كلا القولين صحيحاً ، وهذا هو الاشتقاق الذي يقوم عليه دليل التصريف .

وأما المعنى الثاني في الاشتقاق وهو أن يكون أحدهما أصلاً للآخر ،

فهذا إذا غنى به أن أحدهما تكلم به قبل الآخر لم يقم على هذا دليل في أكثر المواضع ، وإن غنى به أن أحدهما متقدم على الآخر في العقل لكون هذا مفردا وهذا مركبا فالفعل مشتق من المصدر ، والاشتقاق الأصغر اتفاق القولين في الحروف وترتيبها ، والأوسط اتفاقها في الحروف لا في الترتيب ، والأكبر اتفاقها في أعيان بعض الحروف ، وفي الجنس لا في الباقي ، كاتفاقها في كونها من حروف الحلق ، إذا قيل حزر وعزر وأزر ، فإن الجميع فيه معنى القوة والشدّة وقد اشتركت مع الراء والزاي والحاء في أن الثلاثة حروف حلقيّة ، وعلى هذا فإذا قيل : الصمد بمعنى المصمت ، وأنه مشتق منه بهذا الاعتبار فهو صحيح ، فإن الدال أخت التاء ؛ فإن الصمت السكوت ، وهو إمساك ، وإطباق للفم عن الكلام .

قال أبو عبيد : المصمت الذي لا جوف له ، وقد أصمته أنا ، وباب مصمت قد أبهم إغلاقه ، والمصمت من الخيل ، البهيم أي لا يخالط لونه لون آخر ، ومنه قول ابن عباس : إنما حرم من الحرير المصمت ، فالمصمد والمصمت متفقان في الاشتقاق الأكبر ، وليست الدال منقلبة عن التاء ، بل الدال أقوى ، والمصمد أكمل في معناه من المصمت ، وكلما قوى الحرف كان معناه أقوى ، فإن لغة العرب في غاية الإحكام والتناسب ، ولهذا كان الصمت إمساك عن الكلام مع

إمكانه ، والإنسان أجوف يخرج الكلام من فيه لكنه قد بصمت بخلاف الصمد فإنه إنما استعمل فيما لا تفرق فيه ، كالصمد والسيد والصمد من الأرض وصمد القارورة ، ونحو ذلك . فليس في هذه الألفاظ المناسبة أكمل من ألفاظ الصمد ، فإن فيه الصاد والميم والدال وكل من هذه الحروف الثلاثة لها مزية على ما يناسبها من الحروف ، والمعاني المدلول عليها بمثل هذه الحروف أكمل .

ومما يناسب هذه المعاني معنى «الصبر» فإن الصبر فيه جمع وإمساك ، ولهذا قيل : الصبر حبس النفس عن الجزع ، يقال صبر وصبرته أنا ، ومنه قوله تعالى : (وَأَصْبِرْ نَفْسَكَ) وكذلك معنى السيد الصمد خلاف معنى الجزوع المنوع ، ومنه الصبرة من الطعام فإنها مجتمعة مكومة ، والصبرة الحجارة ، وصبر الشيء غلظه ، وضده الجزع ، وفيه معنى التقطع والتفرق ، يقال جزع له جزعة من المال أي قطع له قطعة ، والجزوعة القطعة من الغنم ، واجتزعت من الشجر عودا أي اقتطعته ، واكتسرت ، وجزعت الوادي إذا قطعتة عرضا ، والجزع منعطف الوادي ، ومنه الجزع وهو الخرز اليباني الذي فيه بياض وسواد ، وكذلك جزع البسر تجزيعا إذا أرطب نصفه [أو] ثلثاه ، وهو خلاف قولهم مصمت للون الواحد لما في ذلك من الاجتماع ، وفي هذا من التفرق .

وقد قال تعالى : (إِنَّ الْإِنْسَانَ خُلِقَ هَلُوعًا * إِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ جَزُوعًا * وَإِذَا

مَسَّهُ الْخَيْرُ مَنْوعًا) قال الجوهري : الهلع أفحش الجزع ، وقال غيره : هو في اللغة أشد الحرص ، وأسوأ الجزع ، ومنه قول النبي صلى الله عليه وسلم : « شر ما في المرء شح هالع وجبن خالع » وناقّة هلوع إذا كانت سريعة السير خفيفة ، وذئب هلع بلع ، والهلع من الحرص ، والبلع من الابتلاع ، ولهذا كان كلام السلف في تفسيره يتضمن هذه المعاني ، فروى عن ابن عباس قال : هو الذي إذا مسه الشر جزوعا ، وإذا مسه الخير منوعا . وروى عنه أنه قال : هو الحريص على ما لا يحل له . وعن سعيد بن جبير : شحيحاً . وعن عكرمة : ضجوراً . وعن جعفر : حريصاً ، وعن الحسن والضحاك : بخيلاً ، وعن مجاهد : شرهاً ، وعن الضحاك أيضاً : الهلوع الذي لا يشبع ، وعن مقاتل : ضيق القلب ، وعن عطاء : عجولاً ، وهذه المعاني كلها تنافي الثبات والقوة والاجتماع ، والإمساك والصبر ، وقد قال تعالى : (لَا يَزَالُ بُنِيتُهُمُ الَّذِي بَنَوْا رِيبَةً فِي قُلُوبِهِمْ إِلَّا أَنْ تَقَطَّعَ قُلُوبُهُمْ) وهذا وإن كان قد قيل إن المراد به أنها تنصدع فيموتون ، فإنه كما قيل : في مثل ذلك قد انصدع قلبه . وقد تفرق قلبي ، وقد نشئت قلبي ، وقد تقسم قلبي ، ومنه يقال للخوف : قد فرق قلبه ويقال : يلزأ ذلك هو ثابت القلب مجتمع القلب ، مجموع القلب .

فصل

قال الله تعالى : (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ * اللَّهُ الصَّمَدُ) فأدخل اللام في الصمد ، ولم يدخلها في أحد ؛ لأنه ليس في الموجودات ما يسمى أحداً في الإثبات مفرداً غير مضاف إلا الله تعالى ؛ بخلاف النفي وما في معناه : كالشرط والاستفهام فإنه يقال : هل عندك أحد ؟ وإن جاءني أحد من جهتك أكرمته ، وإنما استعمل في العدد المطلق ، يقال : أحد ، اثنان . ويقال : أحد عشر . وفي أول الأيام يقال : يوم الأحد ، فإن فيه — على أصح القولين — ابتداء الله خلق السموات والأرض . وما بينها . كما دل عليه القرآن والأحاديث الصحيحة ، فإن القرآن أخبر في غير موضع : أنه خلق السموات والأرض وما بينها في ستة أيام ، وقد ثبت في الحديث الصحيح المتفق على صحته : أن آخر المخلوقات كان آدم ، خلق يوم الجمعة . وإذا كان آخر الخلق كان يوم الجمعة دل على أن أوله كان يوم الأحد لأنها ستة .

وأما الحديث الذي رواه مسلم في قوله : « خلق الله التربة يوم السبت » فهو حديث معلول قدح فيه أئمة الحديث كالبخاري وغيره ،

قال البخاري : الصحيح أنه موقوف على كعب ، وقد ذكر تعليقه البيهقي أيضاً ، وبينوا أنه غلط ليس مما رواه أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وهو مما أنكر الحذاق على مسلم إخراجهم إياه ، كما أنكروا عليه إخراج أشياء بسيرة ، وقد بسط هذا في مواضع أخر ، وقد ذكر أبو الفرج ابن الجوزي في قوله تعالى : (خَلَقَ الْأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ) قال ابن عباس : خلق الأرض في يوم الأحد والاثني ، وبه قال عبد الله بن سلام والضحاك ومجاهد وابن جريج والسدي والأكثر . وقال مقاتل في يوم الثلاثاء والأربعاء .

قال : وقد أخرج مسلم حديث أبي هريرة « خلق الله التربة يوم السبت » قال : وهذا الحديث مخالف لما تقدم ، وهو أصح فصح هذا لظنه صحة الحديث ، إذ رواه مسلم ، ولكن هذا له نظائر روى مسلم أحاديث قد عرف أنها غلط ، مثل قول أبي سفيان لما أسلم : أريد أن أزوجه أم حبيبة ، ولا خلاف بين الناس أنه تزوجها قبل إسلام أبي سفيان ، ولكن هذا قليل جداً ، ومثل ما روى في بعض طرق حديث صلاة الكسوف أنه صلاها بثلاث ركعات وأربع ، والصواب أنه لم يصلها إلا مرة واحدة بركعتين ، ولهذا لم يخرج البخاري إلا هذا ، وكذلك الشافعي ، وأحمد بن حنبل في إحدى الروايتين عنه ، وغيرها ، والبخاري سلم من مثل هذا : فإنه إذا وقع في بعض

الروايات غلط ذكر الروايات المحفوظة التي تبين غلط الغلط ، فإنه كان أعرف بالحديث وعلمه ، وأفقه في معانيه من مسلم ونحوه ، وذكر ابن الجوزي في موضع آخر أن هذا قول ابن إسحاق قال : وقال ابن الأبناري : وهذا إجماع أهل العلم .

وذكر قولاً ثالثاً في ابتداء الخلق : أنه يوم الاثنين . وقاله ابن إسحاق ، وهذا تناقض . وذكر أن هذا قول أهل الإنجيل ، والابتداء بيوم الأحد قول أهل التوراة ، وهذا النقل غلط على أهل الإنجيل . كما غلط من جعل الأول إجماع أهل العلم من المسلمين . وكأن هؤلاء ظنوا أن كل أمة تجعل اجتماعها في اليوم السابع من الأيام السبعة التي خلق الله فيها العالم ، وهذا غلط ؛ فإن المسلمين إنما اجتماعهم في آخر يوم خلق الله فيه العالم ، وهو يوم الجمعة ، كما ثبت ذلك في الأحاديث الصحيحة .

والمقصود هنا : أن لفظ الأحد لم يوصف به شيء من الأعيان إلا الله وحده ، وإنما يستعمل في غير الله في النفي ، قال أهل اللغة يقول : لا أحد في الدار ، ولا تقل فيها أحد . ولهذا لم يجيء في القرآن إلا في غير الموجب ، كقوله تعالى : (فَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ) وكقوله : (لَسْتُنَّكَ أَحَدٌ مِنَ النَّسَاءِ) وقوله : (وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ

الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجَرَهُ) وفي الإضافة كقوله : (فَابْعَثُوا أَحَدَكُمْ)
(جَعَلْنَا لِأَحَدِهِمَا جَنَّتَيْنِ) .

وأما اسم (الصَّمَدُ) فقد استعمله أهل اللغة في حق المخلوقين .
كما تقدم . فلم يقل الله صمد ، بل قال : (اللَّهُ الصَّمَدُ) فين أنه
المستحق ؛ لأن يكون هو الصمد دون ما سواه ، فإنه المستوجب لغايته
على الكمال ، والمخلوق وإن كان صمداً من بعض الوجوه : فإن حقيقة
الصمدية منتفية عنه ؛ فإنه يقبل التفرق والتجزئة ، وهو أيضاً محتاج
إلى غيره ، فإن كل ما سوى الله محتاج إليه من كل وجه ، فليس أحد
يصمد إليه كل شيء ولا يصمد هو إلى شيء إلا الله تبارك وتعالى ،
وليس في المخلوقات إلا ما يقبل أن يتجزأ ، ويتفرق ، ويتقسم ،
وينفصل بعضه من بعض ، والله سبحانه هو الصمد الذي لا يجوز عليه
شيء من ذلك ، بل حقيقة الصمدية وكلها له وحده واجبة لازمة
لا يمكن عدم صمديته بوجه من الوجوه : كما لا يمكن تنفية أحديته
بوجه من الوجوه ، فهو أحد لا يماثله شيء من الأشياء بوجه من
الوجوه ، كما قال في آخر السورة : (وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ)
استعملها هنا في النفي أي ليس شيء من الأشياء كفوا له في شيء
من الأشياء لأنه أحد .

وقال رجل للنبي صلى الله عليه وسلم : أنت سيدنا فقال : « السيد

الله « ودل قوله . (الأحد ، الصمد) ، على أنه لم يلد ولم يولد ، ولم يكن له كفواً أحد ؛ فإن الصمد هو الذي لا جوف له ولا أحشاء ، فلا يدخل فيه شيء ، فلا يأكل ولا يشرب سبحانه وتعالى كما قال :

(قُلْ أَغَيْرَ اللَّهِ اتَّخِذُوا لِيَأْفَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ يُطْعِمُهُمْ وَلَا يُطْعَمُ)

وفي قراءة الأعمش وغيره ولا يَطْعَمُ بالفتح . وقال تعالى :

(وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ * مَا أُرِيدُ مِنْهُمْ مِنْ رِزْقٍ وَمَا أُرِيدُ أَنْ يُطْعَمُوا * إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ)

ومن مخلوقاته الملائكة ، ومم صمد لا يأكلون ولا يشربون ، فخالق لهم جل جلاله أحق بكل غنى وكمال جعله لبعض مخلوقاته ، فهذا فسر بعض السلف الصمد بأنه الذي لا يأكل ولا يشرب ، والصمد المصمد الذي لا جوف له ، فلا يخرج منه عين من الأعيان ، فلا يلد .

ولذلك قال من قال من السلف : هو الذي لا يخرج منه شيء ، ليس مرادهم أنه لا يتكلم ، وإن كان يقال في الكلام إنه خرج منه ، كما قال في الحديث : « ما تقرب العباد إلى الله بشيء أفضل مما خرج منه » يعني القرآن ، وقال أبو بكر الصديق لما سمع قرآن مسيلة : إن هذا لم يخرج من إل . خروج الكلام من المتكلم هو بمعنى أنه يتكلم به فيسمع منه ، ويبلغ إلى غيره ليس بمخلوق في غيره ، كما يقول الجهمية : ليس بمعنى أن شيئاً من الأشياء القائمة به يفارقه ، وينتقل عنه إلى غيره ،

فإن هذا ممتنع في صفات المخلوقين . أن تفارق الصفة محلها ، وتنتقل إلى غير محلها ، فكيف بصفات الخالق جل جلاله . وقد قال تعالى في كلام المخلوقين : (كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِنْ يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا) وتلك الكلمة هي قائمة بالمتكلم ، وسمعت منه ليس خروجها من فيه ، أن ما قام بذاته من الكلام فارق ذاته ، وانتقل إلى غيره ، ومخرج كل شيء بحسبه ، ومن شأن العلم والكلام إذا استفيد من العالم والمتكلم أن لا ينقص من محله ، ولهذا شبه بالنور الذي يقتبس منه كل أحد الضوء ، وهو باق على حاله لم ينقص ، فقول من قال من السلف : الصمد هو الذي لم يخرج منه شيء كلام صحيح ، بمعنى أنه لا يفارقه شيء منه .

ولهذا امتنع عليه أن يلد وأن يولد ، وذلك أن الولادة والتولد وكل ما يكون من هذه الألفاظ لا يكون إلا من أصلين ، وما كان من المتولد عينا قائمة بنفسها فلا بد لها من مادة تخرج منها ، وما كان عرضا قائما بغيره فلا بد له من محل يقوم به ، فالأول نفاه بقوله : (أحد) ، فإن الأحد هو الذي لا كفؤ له ولا نظير ، فيمتنع أن تكون له صاحبة ، والتولد إنما يكون بين شيئين ، قال تعالى : (أَوَّيْكُنْ لَهُ وَلَدًا وَلَمْ تَكُنْ لَهُ صَاحِبَةً وَخَلَقْ كُلَّ شَيْءٍ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ)

فنفي سبحانه الولد بامتناع لازمه عليه ، فإن انتفاء اللازم يدل

على انتفاء الملزوم ، وبأنه خالق كل شيء ، وكل ما سواه مخلوق له ،
ليس فيه شيء مولود له .

والثاني : نفاه بكونه سبحانه الصمد ، وهذا المتولد من أصلين يكون
بجزئين منفصلان من الأصلين ، كتولد الحيوان من أبيه وأمه بالني الذي
ينفصل من أبيه وأمه ، فهذا التولد يفتقر إلى أصل آخر ، وإلى أن
يخرج منها شيء ، وكل ذلك ممتنع في حق الله تعالى ، فإنه أحد فليس
له كفؤ يكون صاحبة ونظيراً ، وهو صمد لا يخرج منه شيء ، فكل
واحد من كونه أحداً ، ومن كونه صمداً يمنع أن يكون والداً ، وينمع
أن يكون مولوداً بطريق الأولى والأخرى .

وكما أن التوالد في الحيوان لا يكون إلا من أصلين — سواء كان
الأصلان من جنس الولد ، وهو الحيوان المتوالد أو من غير جنسه ،
وهو المتولد — فكذلك في غير الحيوان كالنار المتولدة من الزندين ،
سواء كانا خشبتين ، أو كانا حجراً وحديداً ، أو غير ذلك قال الله
تعالى : (فَالْمُورِبَتِ قَدْحًا) وقال تعالى : (أَفَرَأَيْتُمُ النَّارَ الَّتِي تُورُونَ *
ءَأَنْتُمْ أَنْشَأْتُمْ شَجَرَتَهَا أَمْ نَحْنُ الْمُنْشِئُونَ * نَحْنُ جَعَلْنَاهَا تَذْكِرَةً وَمَتَعْنَا لِلْمُقْوِينَ)
وقال تعالى : (وَضَرَبْنَا مَثَلًا وَفَسَى خَلْقُهُ قَالَ مَنْ يُعِى الْعِظَمَ وَهِيَ رَمِيمٌ *
قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ * الَّذِي جَعَلَ لَكُم مِّنَ الشَّجَرِ
الْأَخْضَرِ نَارًا فَإِذَا أَنْتُمْ مِّنْهُ تُوقَدُونَ)

قال غير واحد من المفسرين هما شجرتان يقال لإحداها : المرخ ،
والأخرى العفار . فمن أراد منها النار قطع منها غصنين مثل السواكين ،
وهما خضراوان بقطر منها الماء ، فيسحق المرخ — وهو ذكر —
على العفار . — وهو أنثى — فتخرج منها النار بإذن الله تعالى ،
وتقول العرب في كل شجر نار ، واستمجد المرخ والعفار . وقال بعض
الناس في كل شجرة نار إلا الغناب ، (فَإِذَا أَنْتُمْ مِنْهُ تُوقَدُونَ)
فذلك زنادم .

وقد قال أهل اللغة الجوهري وغيره : الزند العود الذي يقدح
به النار ، وهو الأعلى . والزندة السفلى فيها ثقب ، وهي الأنثى ، فإذا
اجتمعا قيل زندان .

وقال أهل الخبرة بهذا : إنهم يسحقون الثقب الذي في الأنثى
بالأعلى كما يفعل ذكر الحيوان في أنثاه ، فبذلك السحق والحك يخرج
منها أجزاء ناعمة تنقدح منها النار ، فتتولد النار من مادة الذكر والأنثى
كما يتولد الولد من مادة الرجل والمرأة ، وسحق الأنثى بالذكر وقدحها
به يقتضي حرارة كل منهما ، ويتحلل من كل منهما مادة تنقدح منها النار
كما أن إيلاج ذكر الحيوان في أنثاه بقدح وحك فرجها بفرجه ، فتقوى
حرارة كل منهما ، ويتحلل من كل منهما مادة تمتزج بالأخرى ، ويتولد
منها الولد ، ويقال : علقت النار في الحل الذي يقدح عليه ، الذي هو

كالرحم للولد ، وهو الحراق والصوفان ، ونحو ذلك مما يكون أسرع قبولاً للنار من غيره ، كما علقت المرأة من الرجل ، وقد لا تعلق النار كما قد لا تعلق المرأة ، وقد لا تنقدح نار كما لا ينزل مني ، والنار ليست من جنس الزنادين ، بل تولد النار منها كتولد حيوان من الماء والطين ، فإن الحيوان نوعان متوالد كالإنسان وبهيمة الأنعام ، وغير ذلك مما يخلق من أبوين ، ومتولد كالذي يتولد من الفاكهة والحل ، وكالقمل الذي يتولد من وسخ جلد الإنسان ، وكالفأر والبراغيث وغير ذلك مما يخلق من الماء والتراب .

وقد تنازع الناس فيما يخلقه الله من الحيوان والنبات والمعدن والمطر والنار التي توري بالزناد وغير ذلك هل تحدث أعيان هذه الأجسام فيقلب هذا الجنس إلى جنس آخر . كما يقلب المني علقة ثم مضغة ، أولاً تحدث إلا أعراض وأما الأعيان التي هي الجواهر فهي باقية بغير صفاتها بما يحدثه فيها من الأكوان الأربعة : الاجتماع ، والافتراق ، والحركة ، والسكون ؟ على قولين :

فالقائلون بأن الأجسام مركبة من الجواهر المنفردة . التي لا تقبل التجزي كما يقوله كثير من أهل الكلام . وإما من جواهر لانهاية لها كما يحكى عن النظام .

فالقائلون بأن الأجسام مركبة من الجواهر يقولون : إن الله لا يحدث شيئاً قائماً بنفسه ، وإنما يحدث الأعراض التي هي الاجتماع والافتراق ، والحركة والسكون وغير ذلك من الأعراض . ثم من قال منهم بأن الجواهر محدثة قال : إن الله أحدثها ابتداء ، ثم جميع ما يحدثه إنما هو إحداث أعراض فيها لا يحدث الله بعد ذلك جواهر ، وهذا قول أكثر المعتزلة والجهمية والأشعرية ونحوهم ، ومن أكبر هؤلاء من يظن أن هذا مذهب المسلمين ، ويذكر إجماع المسلمين عليه ، وهو قول لم يقل به أحد من سلف الأمة ، ولا جمهور الأمة ؛ بل جمهور الأمة حتى من طوائف أهل الكلام ينكرون الجوهر الفرد ، وتركب الأجسام من الجواهر ، وابن كلاب إمام أتباعه هو ممن ينكر الجوهر الفرد وقد ذكر ذلك أبو بكر بن فورك في مصنفه الذي صنفه في مقالات ابن كلاب ، وما بينه وبين الأشعري من الخلاف ، وهكذا نفي الجوهر الفرد قول الهشامية والضرارية ، وكثير من الكرامية والنجارية أيضاً .

وهؤلاء القائلون بأن الأجسام مركبة من الجواهر المفردة : المشهور عنهم ؛ بأن الجواهر متماثلة ؛ بل ويقولون أو أكثرهم : إن الأجسام متماثلة ؛ لأنها مركبة من الجواهر المتماثلة وإنما اختلفت باختلاف الأعراض ، وتلك صفات عارضة لها ليست لازمة ، فلا تنفي التماثل ، فإن حد المثليين أن يجوز على أحدهما ما يجوز على الآخر ، ويجب له ما يجب له ويمتنع عليه ما يمتنع عليه . وهم يقولون : إن الجواهر متماثلة ، فيجوز

على كل واحد ما جاز على الآخر ، ويجب له ما يجب له ، ويمتنع عليه ما يمتنع عليه .

وكذلك الأجسام المؤلفة من الجواهر ؛ ولهذا إذا أثبتوا حكماً لجسم قالوا : هذا ثابت لجميع الأجسام ، بناء على التماثل ، وأكثر العقلاء ينكرون هذا ، وحقاقهم قد أبطلوا الحجج التي احتجوا بها على التماثل ، كما ذكر ذلك الرازي والآمدي وغيرها . وقد بسط الكلام على هذا في مواضع . والأشعري في « كتاب الإبانة » جعل القول بتماثل الأجسام من أقوال المعتزلة التي أنكرها .

وهؤلاء يقولون : إن الله يخص أحد الجسمين المتماثلين بأعراض دون الآخر بمجرد المشيئة ، على أصل الجهمية ، أو لمغنى آخر كما تقوله القدرية ، ويقولون يمتنع انقلاب الأجناس ، فلا ينقلب الجسم عرضاً ، ولا جنس من الأعراض إلى جنس آخر ، فلو قالوا : إن الأجسام مخلوقة ، وإن المخلوق ينقلب من جنس إلى جنس آخر ، لزم انقلاب الأجناس . فهؤلاء يقولون : إن التولد الحاصل في الرحم ، والثمر الحاصل في الشجر ، والنار الحاصلة من الزناد هي جواهر كانت في المادة التي خلق ذلك منها ، وهي باقية ؛ لكن غيرت صفتها بالاجتماع والافتراق والحركة والسكون .

ولهذا لما ذكر أبو عبد الله الرازي أدلة « إثبات الصانع » ذكر أربعة طرق : إمكان الذوات وحدوثها ، وإمكان الصفات وحدوثها والطرق الثلاثة الأول ضعيفة ؛ بل باطلة ؛ فإن الذوات التي ادعوا حدوثها أو إمكانها أو إمكان صفاتها ذكروها بألفاظ مجملة لا يتميز فيها الخالق عن المخلوق ، ولم يقيموا على ما ادعوه دليلاً صحيحاً .

وأما « الطريق الرابع » وهو الحدوث لما يعلم حدوثه فهو طريق صحيح ، وهو طريق القرآن ، لكن قصروا فيه غاية التقصير ؛ فإنهم على أصلهم لم يشهدوا حدوث شيء من الذوات ، بل حدوث الصفات ، وطريقة القرآن تبين أن كل ما سوى الله مخلوق ، وأنه آية الله ، وقد بسط الكلام على ما في القرآن من البراهين والآيات التي لم يصل إليها هؤلاء المتكلمة والمفلسفة ، وإن كل ما عندهم من حق فهو جزء مما دل عليه القرآن في غير موضع .

والمقصود هنا أن هؤلاء لما كان هذا أصلهم في ابتداء الخلق وهو القول بإثبات الجوهر الفرد — كان أصلهم في المعاد مبنيًا عليه فصاروا على قولين :

منهم من يقول بعدم الجواهر ثم تعاد . ومنهم من قال : تتفرق الأجزاء ثم تجتمع فأورد عليهم الإنسان الذي يأكله حيوان ، وذلك

الحيوان أكله إنسان آخر ، فإن أعيدت تلك الأجزاء من هذا لم تعد من هذا . وأورد عليهم أن الإنسان يتحلل دائماً فما الذي يعاد أهو الذي كان وقت الموت ؟ فإن قيل : بذلك لزم أن يعاد على صورة ضعيفة ، وهو خلاف ما جاءت به النصوص ، وإن كان غير ذلك فليس بعض الأبدان بأولى من بعض . فادعى بعضهم أن في الإنسان أجزاء أصلية لا تتحلل ، ولا يكون فيها شيء من ذلك الحيوان الذي أكله الثاني ، والعقلاء يعلمون أن بدن الإنسان نفسه كله يتحلل ، ليس فيه شيء باق ، فصار ما ذكروه في المعاد مما قوى شبهة المتفلسفة في إنكار معاد الأبدان ، وأوجب أن صار طائفة من النظائر إلى أن الله يخلق بدنا آخر تعود الروح إليه .

والمقصود تنعيم الروح وتعذيبها سواء كان هذا في البدن أو في غيره ، وهذا أيضاً مخالف للنصوص الصريحة بإعادة هذا البدن ، وهذا المذكور في كتب الرازي ، فليس في كتبه وكتب أمثاله في مسائل أصول الدين الكبار القول الصحيح الذي يوافق المنقول والمعقول ، الذي بعث الله به الرسول ، وكان عليه سلف الأمة وأئمتها ، بل يذكر بحوث المتفلسفة الملاحدة ، وبحوث المتكلمين المبتدعة الذين بنوا على أصول الجهمية والقدرية في مسائل الخلق ، والبعث والمبدأ ، والمعاد ، وكلا الطريقين فاسد . إذ بنوه على مقدمات فاسدة ، والقول الذي عليه

السلف وجمهور العقلاء من أن الأجسام تنقلب من حال إلى حال ، إنما يذكره عن الفلاسفة والأطباء ؛ وهذا القول — وهو القول في خلق الله للأجسام التي يشاهد حدوثها أنه يقلبها ويحيلها من جسم إلى جسم — هو الذي عليه السلف والفقهاء قاطبة ، والجمهور .

ولهذا يقول الفقهاء في النجاسة هل تطهر بالاستحالة أم لا ؟ كما تستحيل العذرة رماداً ، والخبزير وغيره ملحاً ، ونحو ذلك ، والمنى الذي في الرحم يقلبه الله علقه ، ثم مضغة ، وكذلك الثمر يخلق بقلب المادة التي يخرجها من الشجرة من الرطوبة مع الهواء والماء الذي نزل عليها وغير ذلك من المواد التي يقلبها ثمرة بمشيئته وقدرته ، وكذلك الحبة يقلبها وتنقلب المواد التي يخلقها منها سنبلة وشجرة وغير ذلك ، وهكذا خلقه لما يخلقه سبحانه وتعالى . كما خلق آدم من الطين ، فقلب حقيقة الطين فجعلها عظماً ولحماً وغير ذلك من أجزاء البدن ، وكذلك المضغة يقلبها عظماً ، وغير عظام . قال الله تعالى : (وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ سُلَالَةٍ مِنْ طِينٍ * ثُمَّ جَعَلْنَاهُ نُطْفَةً فِي قَرَارٍ مَكِينٍ * ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظْماً فَكَسَوْنَا الْإِطْفَافَ لَحْمًا ثُمَّ أَنْشَأْنَاهُ خَلْقًا آخَرَ فَبَارَكُ اللَّهُ أَحْسَنَ الْخَالِقِينَ * ثُمَّ إِنَّكُمْ بَعْدَ ذَلِكَ لَمَيِّتُونَ * ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ تُبْعَثُونَ) .

وكذلك النار يخلقها بقلب بعض أجزاء الزناد ناراً ، كما قال تعالى :

(الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ مِنَ الشَّجَرِ الْأَخْضَرِ نَارًا) .
فنفس تلك الأجزاء
التي خرجت من الشجر الأخضر جعلها الله نارا من غير أن يكون كان
في الشجر الأخضر نار أصلا ، كما لم يكن في الشجرة ثمرة أصلا ، ولا
كان في بطن المرأة جنين أصلا ؛ بل خلق هذا الموجود من مادة
غيره بقلبه تلك المادة إلى هذا ، وبما ضمه إلى هذا من مواد آخر ،
وكذلك الإعادة يعيده بعد أن يبلى كله إلا عجب الذنب ، كما ثبت في
الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « كل ابن آدم يبلى
إلا عجب الذنب . منه خلق ابن آدم ، ومنه يركب » .

وهو إذا أعاد الإنسان في النشأة الثانية لم تكن تلك النشأة مماثلة
لهذه ، فإن هذه كائنة فاسدة ، وتلك كائنة لا فاسدة ، بل باقية دائمة ،
وليس لأهل الجنة فضلات فاسدة تخرج منهم ، كما ثبت في الصحيح عن
النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « أهل الجنة لا يبولون ولا
يتغوطون ولا يبصقون ولا يتمخطون وإنما هو رشح كرشع المسك » وفي
الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « يحشر الناس حفاة
عراة غرلا ثم قرأ (كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نُعِيدُهُ وَعَدًّا عَلَيْنَا إِنَّا كُنَّا فَاعِلِينَ)
فهم يعودون غلفا لا مختونين .

وقال الحسن البصري ومجاهد : كما بدأكم ، فخلقكم في الدنيا ولم
تكونوا شيئا ، كذلك تعودون يوم القيامة أحياء ، وقال قتادة بدأهم من

التراب ، وإلى التراب يعودون . كما قال تعالى : (مِنْهَا خَلَقْنَاكُمْ وَفِيهَا نُعِيدُكُمْ وَمِنْهَا نُخْرِجُكُمْ تَارَةً أُخْرَى) وقال : (فِيهَا تَحْيَوْنَ وَفِيهَا تَمُوتُونَ وَمِنْهَا تُخْرَجُونَ) .

وهو قد شبه سبحانه إعادة الناس في النشأة الأخرى بإحياء الأرض بعد موتها في غير موضع . كقوله : (وَهُوَ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيحَ بُشْرًا يَبْرِئُ يَدَى رَحْمَتِهِ ۖ حَتَّىٰ إِذَا أَقْلَتْ سَحَابًا يَقَالُ لَا سُقْنَهُ لِبَلَدٍ مَّيِّتٍ فَأَنْزَلْنَاهُ أَلْمَاءَ فَأَخْرَجْنَا بِهِ ۖ مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ ۚ كَذَٰلِكَ نُخْرِجُ الْمَوْتَى لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ)

وقال : (وَالْأَرْضُ مَدَدَتْهَا وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رُوسِيَ) إلى قوله : (وَأَحْيَيْنَاهُ ۖ بِلَدَةٍ مَّيِّتَةٍ كَذَٰلِكَ الْخُرُوجُ) وقال تعالى : (يَأْتِيهَا النَّاسُ إِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِّنَ الْبَعْثِ فَإِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِّنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُّطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ مِنْ مُّضْغَةٍ مُّخَلَّقَةٍ وَغَيْرِ مُخَلَّقَةٍ لِّنَبِّينَ لَكُمْ وَنَقَرُ فِي الْأَرْحَامِ مَا نَشَاءُ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى ثُمَّ نُخْرِجُكُمْ طِفْلًا ثُمَّ لِتَبْلُغُوا أَشَدَّكُمْ وَمِنْكُمْ مَّنْ يُتَوَفَّىٰ وَمِنْكُمْ مَّنْ يُرَدُّ إِلَىٰ أَرْذَلِ الْعُمُرِ لِكَيْلَا يَعْلَمَ مِنْ بَعْدِ عِلْمٍ شَيْئًا وَتَرَىٰ الْأَرْضَ هَامِدَةً فَاذْأَنْزَلْنَاهَا أَلْمَاءَ أَهْتَزَّتْ وَرَبَتْ وَأُتْبِتَتْ مِنْ كُلِّ رُوحٍ بِهِيج * ذَٰلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ وَأَنَّهُ يُخَيِّ الْمَوْتَى وَأَنَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ) وقال تعالى :

(وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فُسْقِنَهُ إِلَىٰ بَلَدٍ مَّيِّتٍ فَأَحْيَيْنَاهُ ۖ الْأَرْضُ بَعْدَ مَوْتِهَا كَذَٰلِكَ) (النُّشُورُ) .

وهو سبحانه مع إخباره أنه يعيد الخلق ، وأنه يحيي العظام وهي رميم ، وأنه يخرج الناس من الأرض تارة أخرى ، هو يخبر أن المعاد هو المبدأ . كقوله تعالى : (وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ) ويخبر أن الثاني مثل الأول ، كقوله تعالى : (وَقَالُوا إِنْ ذَا كُنَّا عِظْمًا وَرُفْتَاءً نَا لَمَبْعُوثُونَ خَلْقًا جَدِيدًا * ﴿١٠﴾ أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ قَادِرٌ عَلَى أَنْ يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ وَجَعَلَ لَهُمْ أَجَلًا لَّا رَيْبَ فِيهِ) وقال تعالى :

(وَقَالُوا إِنْ ذَا كُنَّا عِظْمًا وَرُفْتَاءً نَا لَمَبْعُوثُونَ خَلْقًا جَدِيدًا * قُلْ كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا * أَوْ خَلْقًا مِمَّا يَكْتُمُونَ صُدُورِهِمْ فَسَيَقُولُونَ مَنْ يُعِيدُنَا قُلِ الَّذِي فَطَرَكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ فَسَيَضْحَكُونَ إِلَيْكَ رُءُوسَهُمْ وَيَقُولُونَ مَتَى هُوَ قُلْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَرِيبًا * يَوْمَ يَدْعُوكُمْ فَتَسْتَجِيبُونَ بِحَمْدِهِ وَتَظُنُّونَ إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا)

وقال تعالى : (أَوَلَيْسَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِقَدِيرٍ عَلَى أَنْ يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ بَلَى وَهُوَ الْخَلَّاقُ الْعَلِيمُ) وقال تعالى : (أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَكُنْ لِيَخْلُقْهُنَّ بِقَدِيرٍ عَلَى أَنْ يَخْلُقَ مِثْلَهُنَّ بَلَى إِنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ) وقال : (أَفَرَأَيْتُمْ مَا تَدْعُونَ * أَأَنْتُمْ تَخْلُقُونَهُ أَمْ نَحْنُ الْخَالِقُونَ * نَحْنُ قَدَرْنَا بَيْنَكُمْ الْمَوْتَ وَمَا نَحْنُ بِمَسْبُوقِينَ * عَلَى أَنْ نُبَدِّلَ أَمْثَلَكُمْ وَنُنشِئَ لَكُمْ فِي مَا لَا تَعْلَمُونَ * وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ النَّشْأَةَ الْأُولَى فَلَوْلَا تَذَكَّرُونَ) .

والمراد بقدرته على خلق مثلهم هو قدرته على إعادتهم ، كما أخبر

بذلك . في قوله : (أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَغَيَّرْ خَلْقَهُنَّ بِقَدَرٍ عَلَى أَنْ يُغَيِّرَ الْمَوْتَ) فإن القوم ما كانوا ينازعون في أن الله يخلق في هذه الدار ناساً أمثالهم ، فإن هذا هو الواقع المشاهد يخلق قرناً بعد قرن ، يخلق الولد من الوالدين ، وهذه هي النشأة الأولى ، وقد علموها ، وبها احتج عليهم على قدرته على النشأة الآخرة ، كما قال : (وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ النَّشْأَةَ الْأُولَى فَلَوْلَا تَذَكَّرُونَ) وقال : (وَضَرَبْنَا مَثَلًا وَنَسِيَ خَلْقَهُ قَالَ مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ * قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ) وقال : (يَتَأَيَّهَا النَّاسُ إِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّنَ الْبَعْثِ فَإِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِّن ثَرَابٍ ثُمَّ مِّن نُّطْفَةٍ ثُمَّ مِّن عِلْقَةٍ ثُمَّ مِّن مُّضْغَةٍ مُّخَلَّقَةٍ وَغَيْرِ مُخَلَّقَةٍ لِّنُبَيِّنَ لَكُمْ) .

ولهذا قال : (عَلَى أَنْ تُبَدِّلَ أَمْثَلَكُمْ وَتُنْشِئَكُمْ فِي مَا لَا تَعْلَمُونَ) قال الحسن بن الفضل البجلي : الذي عندي في هذه الآية (وَنُشِئْتُمْ فِي مَا لَا تَعْلَمُونَ * وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ النَّشْأَةَ الْأُولَى) أي أخلقكم للبعث بعد الموت من حيث لا تعلمون ، كيف شئت ، وذلك أنكم علمتم النشأة الأولى ، كيف كانت في بطون الأمهات ، وليست الأخرى كذلك ، ومعلوم أن النشأة الأولى كان الإنسان نطفة ، ثم علقه ، ثم مضغة مخلقة ، ثم ينفخ فيه الروح ، وتلك النطفة من منى الرجل والمرأة ، وهو يغذيه بدم الطمث الذي يربي الله به الجنين في ظلمات ثلاث : ظلمة المشيمة ، وظلمة

الرحم ، وظلمة البطن ، والنشأة الثانية لا يكونون في بطن امرأة ، ولا يغذون بدم ، ولا يكون أحدهم نقطة رجل وامرأة ، ثم يصير علقه بل ينشئون نشأة أخرى ، وتكون المادة من التراب ، كما قال :

(مِنْهَا خَلَقْنَاكُمْ وَفِيهَا نُعِيدُكُمْ وَمِنْهَا نُخْرِجُكُمْ تَارَةً أُخْرَى) وقال تعالى :

(فِيهَا نَحْيِيكُمْ وَفِيهَا تَمُوتُونَ وَمِنْهَا نُخْرِجُكُمْ) وقال (وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ

مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا * ثُمَّ يُعِيدُكُمْ فِيهَا وَيُخْرِجُكُمْ إِخْرَاجًا) وفي الحديث :

« إن الأرض تمطر مطراً كمنى الرجال ينبتون في القبور كما ينبت النبات »
كما قال تعالى : (كَذَلِكَ الْخُرُوجُ) (كَذَلِكَ الشُّورُ) (كَذَلِكَ نُخْرِجُ
الْمَوْتَى لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ) .

فعل أن النشأتين نوعان تحت جنس ، يتفقان ويتماثلان ويتشابهان من وجه ، ويفترقان ويتنوعان من وجه آخر ، ولهذا جعل المعاد هو المبدأ ، وجعل مثله أيضاً . فباعتبار اتفاق المبدأ والمعاد فهو هو ، وباعتبار ما بين النشأتين من الفرق فهو مثله . وهكذا كل ما أعيد . فلفظ الإعادة يقتضى المبدأ و المعاد ، سواء في ذلك إعادة الأجسام والأعراض كإعادة الصلاة وغيرها ، فإن النبي صلى الله عليه وسلم مر برجل يعلي خلف الصف وحده فأمره أن يعيد الصلاة ، ويقال للرجل : أعد كلامك ، وفلان قد أعاد كلام فلان بعينه ، ويعيد الدرس . فالكلام هو الكلام وإن كان صوت الثاني غير صوت الأول وحركته ، ولا

يطلق القول عليه أنه مثله ، بل قد قال تعالى : (قُلْ لِّينِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ) وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا تكلم بكلمة أعادها ثلاثاً .

وإن كان يسمى مثلاً مقيداً حتى يقال لمن حكى كلام غيره هكذا قال فلان ، أي مثل هذا قال ، ويقال فعل هذا عوداً على بدء ، إذا فعله مرة ثانية بعد أولى ، ومنه البئر البدي ، والبئر العادي ، فالبدي التي ابتدئت ، والعادي التي أعيدت ، وليست بنسبة إلى عاد . كما قيل . ويقال استعدته الشيء فأعاده إذا سأله أن يفعله مرة ثانية ، ومنه سميت العادة ، يقال : عادته واعتاده وتعوده أي صار عادة له : وعود كلبه الصيد فتعوده ، وهو من المعاودة ، والمعاودة الرجوع إلى الأمر الأول ، ويقال الشجاع معاود ؛ لأنه لا يمل المراس . وعاودته الحمى وعاوده بالمسألة أي سأله مرة بعد مرة ، وتعاود القوم في الحرب وغيرها إذا عاد كل فريق إلى صاحبه ، والعواد بالضم ما أعيد من الطعام ، بعد ما أكل منه مرة أخرى ، وعواد بمعنى عد مثل نزال بمعنى انزل .

ففي جميع هذه المواضع يستعمل لفظ الإعادة باعتبار الحقيقة فإن الحقيقة الموجودة في المرة الثانية هي الأولى ، وإن تعدد الشخص ، ولهذا يقال : هو مثله ، ويقال هذا هو هذا ، وكلاهما صحيح وأعني بالحقيقة الأمر الذي يختص بذلك الشخص ، ليس المراد القدر المشترك بين

الفاعلين ، فإن من فعل مثل فعل غيره لا يقال أعاده ، وإنما يقال حاكه وشابهه ، بخلاف ما إذا أعاد فعلاً ثانياً مثل ما فعل أولاً فإنه يقال أعاد فعله ، وكذلك يقال لمن أعاد كلام غيره قد أعاده ، ولا يقال لمن أنشأ مثله قد أعاده ، ويقال قرىء على هذا ، وأعاد على هذا ، وهذا يقرأ أي يدرس ، وهذا بعيد ، ولو كان كلاماً آخر مما يماثله لم يقل فيه بعيد ، وكذلك من كسر خاتماً أو غيره من المصوغ يقال أعده كما كان ويقال لمن هدم داراً أعدها كما كانت ، بخلاف من أنشأ أخرى مثلها ، فإن هذا لا يسمى معيداً ، والمعاد يقال فيه هذا هو الأول بعينه ، ويقال هذا مثل الأول من كل وجه ، ونحو ذلك من العبارات الدالة على أنه هو هو من وجه وهو مثله من وجه .

وبهذا تزول الشبهات الواردة على هذا الموضع ، كقول من قال : الإعادة لا تكون إلا مع إعادة ذلك الزمان ونحو ذلك مما يمنع إعادته في صريح العقل ، وإنما يعاد بإلتيان بمثله ، وإن قال بعض المتكلمين أنه لا مغايرة أصلاً بوجه من الوجوه .

والإعادة التي أخبر الله بها هي الإعادة المعقولة في هذا الخطاب ، وهي الإعادة التي فهمها المشركون والمسلمون عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهي التي يدل عليها لفظ الإعادة ، والمعاد هو الأول بعينه وإن كان بين لوازم الإعادة ، ولوازم البداية فرق ، فذلك الفرق لا يمنع

أن يكون قد أعيد الأول ليس الجسد الثانى مبانياً للأول من كل وجه ، كما زعم بعضهم ، ولا أن النشأة الثانية كالأولى من كل وجه ، كما ظن بعضهم وكما أنه سبحانه خلق الإنسان ، ولم يكن شيئاً ، كذلك يعيده بعد أن لم يكن شيئاً ، وعلى هذا فالإنسان الذي صار تراباً ونبت من ذلك التراب نبات آخر أكله إنسان آخر ، وهلم جرا ، والإنسان الذي أكله إنسان أو حيوان ، وأكل ذلك الحيوان إنساناً آخر ، ففي هذا كله قد عدم هذا الإنسان وهذا الإنسان ، وصار كل منها تراباً ، كما كان قبل أن يخلق ، ثم يعاد هذا ويعاد هذا من التراب ، وإنما يبقى عجب الذنب ، منه خلق ، ومنه يركب .

وأما سائرهم فعدم ، فيعاد من المادة التي استحال إليها ، فإذا استحال في القبر الواحد ألف ميت ، وصاروا كلهم تراباً ، فإنهم يعادون ويقومون من ذلك القبر ، وينشئهم الله تعالى بعد أن كانوا عدماً محضاً كما أنشأهم أولاً بعد أن كانوا عدماً محضاً ، وإذا صار ألف إنسان تراباً في قبر ، أنشأ هؤلاء من ذلك القبر من غير أن يحتاج أن يخلقهم كما خلقهم في النشأة الأولى التي خلقهم منها من نطفة ، ثم من علقه ، ثم من مضغه ، وجعل نشأتهم بما يستحيل إلى أبدانهم من الطعام والشراب ، كما يستحيل إلى بدن أحدهم ما يأكله من نبات وحيوان ، وكذلك لو أكل إنساناً ، أو أكل حيواناً قد أكل إنساناً : فالنشأة

الثانية لا يخلقهم فيها بمثل هذه الاستحالة ، بل بعيد الأجساد من غير أن ينقلهم من نقطة إلى علة إلى مضغة ، ومن غير أن يغذوها بدم الطمث ومن غير أن يغذوها بلبن الأم وبسائر ما يأكله من الطعام والشراب ، فمن ظن أن الإعادة تحتاج إلى إعادة الأغذية التي استحالت إلى أبدانهم فقد غلط .

وحينئذ إذا أكل إنسان إنساناً فإنما صار غذاء له كسائر الأغذية وهو لا يحتاج إلى إعادة الأغذية ، ومعلوم أن الغذاء ينزل إلى المعدة طعاماً وشراباً ، ثم يصير كلوساً كالتردة ثم كيموساً كالحريرة ، ثم ينطبخ دماً فيقسمه الله تعالى في البدن كله ، ويأخذ كل جزء من البدن نصيبه ، فيستحيل الدم إلى شبيه ذلك الجزء العظم عظماً ، واللحم لحماً ، والعرق عرقاً ، وهذا في الرزق كاستحالتهم في مبدأ الخلق نقطة ثم علة ، ثم مضغة . وكما أنه سبحانه لا يحتاج في الإعادة إلى أن يحيل أحدهم نقطة ، ثم علة ، ثم مضغة فكذلك أغذيتهم لا يحتاج أن يجعلها خبزاً وفاكهة ولحماً ثم يجعلها كلوساً وكيموساً ، ثم دماً ، ثم عظماً ولحماً وعروفاً ، بل بعيد هذا البدن على صفة أخرى ، لنشأة ثانية ليست مثل هذه النشأة ، كما قال : (وَنُنشِئُكُمْ فِي مَا لَا تَعْلَمُونَ) ولا يحتاج مع ذلك إلى شيء من هذه الاستحالات التي كانت في النشأة الأولى .

وبهذا يظهر الجواب عن قوله البدن دائماً في التحلل ، فإن تحلل البدن ليس بأعجب من انقلاب النطفة علقه ، والعلقة مضغة ، وحقيقة كل منهما خلاف حقيقة الأخرى .

وأما البدن المتحلل فالأجزاء الثانية تشابه الأولى وتمثلها ، وإذا كان في الإعادة لا يحتاج إلى انقلابه من حقيقة إلى حقيقة فكيف بانقلابه بسبب التحلل؟! ومعلوم أن من رأى شخصاً وهو شاب ثم رآه وهو شيخ علم أن هذا هو ذاك مع هذه الاستحالة ، وكذلك سائر الحيوان والنبات ، كمن غاب عن شجرة مدة ثم جاء فوجدها علم أن هذه هي الأولى مع أن التحلل والاستحالة ثابت في سائر الحيوان والنبات ، كما هو في بدن الإنسان ، ولا يحتاج عاقل في اعتقاده أن هذه الشجرة هي الأولى ، وأن هذه الفرس هي التي كانت عنده من سنين ، ولا أن هذا الإنسان هو الذي رآه من عشرين سنة إلى أن يقدر بقاء أجزاء أصلية لم تتحلل ، ولا يخطر هذا ببال أحد ، ولا يقتصر العقلاء في قولهم هذا هو ذاك على تلك الأجزاء التي لا تعرف ولا تتميز عن غيرها ، بل إنما بشيرون إلى جملة الشجرة والفرس والإنسان ، مع أنه قد يكون كان صغيراً فكبر ، ولا يقال إنما كان هو ذاك باعتبار أن النفس الناطقة واحدة كما زعمه من ادعى أن البدن الثاني ليس هو ذاك الأول ، ولكن المقصود جزاء النفس بنعيم أو عذاب ،

ففي أي بدن كانت حصل المقصود ، فإن هذا أيضاً باطل مخالف
للكتاب والسنة وإجماع السلف ، مخالف للمعقول من الإعادة .

فإنا قد ذكرنا أن العقلاء كلهم يقولون : هذا الفرس هو ذاك ،
وهذه الشجرة هي تلك التي كانت من سنين ، مع علم العقلاء أن
النبات ليس له نفس ناطقة تفارقه وتقوم بذاتها ، وكذلك يقولون :
مثل هذا في الحيوان ، وفي الإنسان ، مع أنه لم يخطر بقلوبهم أن
المشار إليه بهذا وذاك نفس مفارقة ؛ بل قد لا يخطر هذا بقلوبهم ،
فدل على أن العقلاء كانوا يعلمون أن هذا البدن هو ذاك ، مع وجود
الاستحالة ، وعلم بذلك أن ما ذكر من الاستحالة لا ينافي أن يكون
البدن الذي يعاد في النشأة الثانية هو هذا البدن ، ولهذا يشهد البدن
المعاد بما عمل في الدنيا . كما قال تعالى : (أَلْيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ عَلَىٰ أَفْوَاهِهِمْ
وَتُكَلِّمُنَا أَيْدِيهِمْ وَنَشْهَدُ أَرْجُلُهُمْ بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ)
وقال تعالى : (حَتَّىٰ إِذَا مَا جَاءَهُمْ شَهِدَ عَلَيْهِمْ سَمْعُهُمْ وَأَبْصَرُهُمْ وَجُلُودُهُمْ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ * وَقَالُوا
لِجُلُودِهِمْ لِمَ شَهِدْتُمْ عَلَيْنَا قَالُوا أَنْطَقَنَا اللَّهُ الَّذِي أَنْطَقَ كُلَّ شَيْءٍ)

ومعلوم أن الإنسان لو قال قولاً ، أو فعل فعلاً ، أو رأى غيره
يفعل ، أو سمعه يقول ثم بعد ثلاثين سنة شهد على نفسه بما قال أو
فعل ، وهو الإقرار الذي يؤخذ بموجبه ، أو شهد على غيره بما قبضه

من الأموال ، وأقربه من الحقوق ، لكنت الشهادة على عين ذلك
المشهود عليه مقبولة ، مع استحالة بدنه في هذه المدة الطويلة ، ولا
يقول عاقل من العقلاء : إن هذه الشهادة على مثله أو على غيره .
ولو قدر أن المعين حيوان أو نبات ، وشهد أن هذا الحيوان قبضه
هذا من هذا ، وأن هذا الشجر سلمه هذا إلى هذا : كان كلاما معقولا
مع الاستحالة ، وإذا كانت الاستحالة غير مؤثرة . فقول القائل يعيده
على صفة ما كان وقت موته أو سمنه أو هزاله أو غير ذلك جهل منه
فإن صفة تلك النشأة الثانية ليست مماثلة لصفة هذه النشأة ، حتى يقال :
إن الصفات هي المغيرة ؛ إذ ليس هناك استحالة ، ولا استفراغ ، ولا
امتلاء ، ولا سمن ، ولا هزال ، ولا سيما أهل الجنة إذا دخلوها فإنهم
يدخلونها على صورة أبيهم آدم : طول أحدهم ستون ذراعا ، كما ثبت
في الصحيحين وغيرها ، وروى أن عرضه سبعة أذرع ، وهم لا يبولون
ولا يتغوطون ، ولا يبصقون ، ولا يتمخضون .

وليست تلك النشأة من أخلاط متضادة حتى يستلزم مفارقة بعضها
بعضاً ، كما في هذه النشأة ، ولا طعامهم مستحيلاً ، ولا شرابهم مستحيلاً
من التراب والماء والهواء ، كما هي أطعماتهم في هذه النشأة ، ولهذا أبقى
الله طعام الذي مر على قرية وشرابه مائة عام لم يتغير ، ودلنا سبحانه
بهذا على قدرته ، فإذا كان في دار الكون والفساد يبقى الطعام الذي

هو رطب وعنب أو نحو ذلك ، والشراب الذي هو ماء أو مافيه ماء مائة عام لم يتغير ، فقدوته سبحانه وتعالى على أن يجعل الطعام والشراب في الشئأة الأخرى لا يتغير بطريق الأولى والأخرى ، وهذه الأمور لبسطها موضع آخر .

فصل

والمقصود هنا : أن التولد لا بد له من أصلين ، وإن ظن ظان أن نفس الهواء الذي بين الزنادين يستحيل ناراً بسخوته من غير مادة تخرج منها تنقلب ناراً فقد غلط ، وذلك لأنه لا تخرج نار إن لم يخرج منها مادة بالحك ، ولا تخرج النار بمجرد الحك .

وأيضاً فإنهم يقدحون على شيء أسفل من الزنادين كالصوفان والحراق فتزل النار عليه ، وإنما ينزل الثقيل ، فلولا أن هناك جزءاً ثقيلاً من الزناد الحديد والحجر لما نزلت النار ، ولو كان الهواء وحده انقلب ناراً لم ينزل ، لأن الهواء طبعه الصعود لا الهبوط ، لكن بعد أن تنقلب المادة الخارجة ناراً قد ينقلب الهواء القريب منها ناراً : إما دخاناً وإما لهيباً .

والمقصود أن المتولدات خلقت من أصلين ، كما خلق آدم من التراب والماء ، وإلا فالتراب المحض الذي لم يختلط به ماء لا يخلق منه شيء ، لا حيوان ولا نبات . والنبات جميعه إنما يتولد من أصلين أيضا ، والمسيح خلق من مريم ونفخة جبريل . كما قال تعالى : (وَمَرْيَمَ ابْنَتْ عِمْرَانَ الَّتِي أَحْصَنَتْ فَرْجَهَا فَنَفَخْنَا فِيهِ مِنْ رُوحِنَا) وقال : (وَالَّتِي أَحْصَنَتْ فَرْجَهَا فَنَفَخْنَا فِيهَا مِنْ رُوحِنَا) وقال ، (فَأَرْسَلْنَا إِلَيْهَا رُوحَنَا فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا * قَالَتْ إِنَّيَأَعُوذُ بِالرَّحْمَنِ مِنْكَ إِنْ كُنْتَ تَقِيًّا * قَالَ إِنَّمَا أَنَا رَسُولُ رَبِّكِ لِأَهَبَ لَكِ غُلَامًا زَكِيًّا) .

وقد ذكر المفسرون أن جبريل نفخ في جيب درعها . والجيب هو الطوق الذي في العنق ، ليس هو ما يسميه بعض العامة جيبا ، وهو ما يكون في مقدم الثوب لوضع الدراهم ونحوها ، وموسى لما أمره الله أن يدخل يده في جيبه : هو ذلك الجيب المعروف في اللغة ، وذكر أبو الفرج وغيره قولين : هل كانت النفخة في جيب الدرع ؟ أو في الفرج . فإن من قال بالأول قال في فرج درعها ، وإن من قال هو مخرج الولد قال الهاء كناية عن غير مذكور ، لأنه إنما نفخ في درعها ، لا في فرجها وهذا ليس بشيء ، بل هو عدول عن صريح القرآن . وهذا النقل إن كان ثابتا لم يناقض القرآن ، وإن لم يكن ثابتا لم يلتفت إليه ، فإن من نقل أن جبريل نفخ في جيب الدرع ، فمراده أنه صلى الله عليه وسلم

لم يكشف بدنهما ، وكذلك جبريل كان إذا أتى النبي صلى الله عليه وسلم وعائشة متجردة لم ينظر إليها متجردة ، فنفض في جيب الدرع فوصلت النفخة إلى فرجها .

والمقصود إنما هو النفخ في الفرج ، كما أخبر الله به في آيتين ، وإلا فالنفخ في الثوب فقط من غير وصول النفخ إلى الفرج مخالف للقرآن ، مع أنه لا تأثير له في حصول الولد ، ولم يقل ذلك أحد من أئمة المسلمين ، ولا نقله أحد عن عالم معروف من السلف .

والمقصود هنا أن المسيح خلق من أصلين : من نفخ جبريل ومن أمه مريم ، وهذا النفخ ليس هو النفخ الذي يكون بعد مضي أربعة أشهر والجنين مضغة ؛ فإن ذلك نفخ في بدن قد خلق ، وجبريل حين نفخ لم يكن المسيح خلق بعد ، ولا كانت مريم حملت ، وإنما حملت به بعد النفخ بدليل قوله : (قَالَ إِنَّمَا أَنَا رَسُولُ رَبِّكِ لِأَهَبَ لَكِ غُلَامًا زَكِيًّا) (فَحَمَلَتْهُ فَانْتَبَذَتْ بِهِ مَكَانًا قَصِيًّا) فلما نفخ فيها جبريل حملت به ، ولهذا قيل في المسيح (روح منه) ، باعتبار هذا النفخ . وقد بين الله سبحانه أن الرسول الذي هو روحه ، وهو جبريل ، هو الروح الذي خاطبها ، وقال إنما أنا رسول ربك لأهب لك غلاما زكيا فقلوه (فَتَفَخَّنَا فِيهَا) أو (فِيهِ مِنْ رُوحِنَا) أي من هذا الروح الذي هو جبريل ، وعيسى روح من هذا الروح ، فهو روح من الله ، بهذا

الاعتبار ، ومن لا ابتداء الغاية .

والمقصود هنا : أنه قد يكون الشيء من أصلين بانقلاب المادة التي بينها إذا التقيا كان بينهما مادة فتتقلب ، وذلك لقوة حك أحدها بالآخر فلا بد من نقص أجزائها ، وهذا مثل تولد النار بين الزندين إذا قدح الحجر بالحديد ، أو الشجر بالشجر ، كالمرخ والعفار ، فإنه بقوة الحركة الحاصلة من قدح أحدها بالآخر يستحيل بعض أجزائها ، ويسخن الهواء الذي بينهما فيصير ناراً ، والزنندان كلما قدح أحدهما بالآخر نقصت أجزاؤها بقوة الحك ، فهذه النار استحالت عن الهواء وتلك الأجزاء بسبب قدح أحد الزندين بالآخر .

وكذلك النور الذي يحصل بسبب انعكاس الشعاع على ما يقابل المضيء ، كالشمس والنار ، فإن لفظ النور والضوء يقال تارة على الجسم القائم بنفسه : كالنار التي في رأس المصباح ، وهذه لا تحصل إلا بمادة تنقلب ناراً كالحطب والدهن ، ويستحيل الهواء أيضاً ناراً ، ولا ينقلب الهواء أيضاً ناراً إلا بنقص المادة التي اشتعلت ، أو نقص الزندين ، وتارة يراد بلفظ النور والضوء والشعاع : الشعاع الذي يكون على الأرض والحيطان من الشمس ، أو من النار ، فهذا عرض ليس بجسم قائم بنفسه ، لا بد له من محل يقوم به يكون قابلاً له ، فلا بد في الشعاع من جسم مضئ ، ولا بد من شيء يقابله حتى ينعكس عليه الشعاع .

وكذلك النار الحاصلة في ذبالة المصباح إذا وضعت في النار ، أو وضع فيها حطب ، فإن النار تحيل أولاً المادة التي هي الدهن أو الحطب فيسخن الهواء المحيط بها فينقلب ناراً ، وإنما ينقلب بعد نقص المادة ، وكذلك الريح التي تحرك النار مثل ما تهب الريح فتشتعل النار في الحطب ، ومثل ما ينفخ في الكير وغيره تبقى الريح المنفوخة تضرم النار لما في محل النار كالخشب والفحم من الاستعداد لانقلابه ناراً ، وما في حركة الريح القوية من تحريك النار إلى المحل القابل له ، وقد ينقلب أيضاً الهواء القريب من النار ؛ فإن اللهب هو الهواء انقلب ناراً ، مثل ما في ذبالة المصباح ، ولهذا إذا طفت صار دخاناً ، وهو هواء مختلط بنار البخار ، وهو هواء مختلط بماء ، والغبار هواء مختلط بتراب .

وقد يسمى البخار دخاناً ، ومنه قوله تعالى : (ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ) قال المفسرون : بخار الماء ، كما جاءت الآثار : « إن الله خلق السموات من بخار الماء » وهو الدخان . فإن الدخان الهواء المختلط بشيء حار ، ثم قد لا يكون فيه ماء ، وهو الدخان الصفر ، وقد يكون فيه ماء ، فهو دخان ، وهو بخار كبخار القدر . وقد يسمى الدخان بخاراً ، فيقال لمن استجمر بالطيب تبخر ، وإن كان لا رطوبة هنا ، بل دخان الطيب سمي بخاراً . قال الجوهري : بخار الماء ما يرتفع منه كالدخان ، والبخور بالفتح ما يتبخر به ؛ لكن إنما يصير الهواء ناراً

بعد أن تذهب المادة التي انقلبت ناراً ، كالخطب والدهن ، فلم تتولد النار إلا من مادة ، كما لم يتولد الحيوان إلا من مادة .

فصل

والمقصود أن كل ما يستعمل فيه لفظ التولد من الأعيان القائمة فلا بد أن يكون من أصلين ، ومن انفصال جزء من الأصل . وإذا قيل في الشبع والري : إنه متولد ، أو في زهوق الروح ونحو ذلك من الأعراض أنه متولد ، فلا بد في جميع ما يستعمل فيه هذا اللفظ من أصلين ، لكن العرض يحتاج إلى محل ، لا يحتاج إلى مادة تنقلب عرضاً ؛ بخلاف الأجسام فإنها إنما تخلق من مواد تنقلب أجساماً ، كما تنقلب إلى نوع آخر ، كإنقلاب المني علقة ، ثم مضغة ، وغير ذلك من خلق الحيوان والنبات .

وأما ما كان من أصل واحد : كخلق حواء من الضلع القصرى لآدم ، وهو وإن كان مخلوقاً من مادة أخذت من آدم ، فلا يسمى هذا تولداً ؛ ولهذا لا يقال : إن آدم ولد حواء ، ولا يقال إنه أبو حواء ، بل خلق الله حواء من آدم ، كما خلق آدم من الطين .

وأما المسيح فيقال : إنه ولدته مريم ، ويقال : المسيح بن مريم فكان المسيح جزءاً من مريم ، وخلق بعد نفخ الروح في فرج مريم ، كما قال تعالى : (وَمَرْيَمَ ابْنَتْ عِمْرَانَ الَّتِي أَحْصَنَتْ فَرْجَهَا فَنَفَخْنَا فِيهِ مِنْ رُوحِنَا وَصَدَقَتْ بِكَلِمَتِ رَبِّهَا وَكُتِبَ عَلَيْهَا أَنْتَ وَالَّذِينَ آمَنُوا مِنْ الْقَبْلَ) وفي الأخرى : (فَنفَخْنَا فِيهَا مِنْ رُوحِنَا وَجَعَلْنَاهَا ابْنَةً آيَةً لِلْعَالَمِينَ) .

وأما حواء فخلقها الله من مادة أخذت من آدم ، كما خلق آدم من المادة الأرضية ، وهي الماء والتراب والريح الذي أبيضته حتى صار صلصالا ، فلهذا لا يقال إن آدم ولد حواء ، ولا آدم ولد التراب ، ويقال في المسيح : ولدته مريم فإنه كان من أصلين من مريم ومن النفخ الذي نفخ فيها جبريل . قال الله تعالى : (فَأَرْسَلْنَا إِلَيْهَا رُوحَنَا فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا * قَالَتْ إِنِّي أَعُوذُ بِالرَّحْمَنِ مِنْكَ إِنْ كُنْتَ تَقِيًّا * قَالَ إِنَّمَا أَنَا رَسُولُ رَبِّكِ لِأَهَبَ لَكِ غُلَامًا زَكِيًّا * قَالَتْ أَنَّى يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَلَمْ يَمَسَّ سِنِي بِشَرٍّ وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا * قَالَ كَذَلِكَ قَالَ رَبُّكَ هُوَ عَلَى هَيْنٌ وَلَنَجْعَلُهَا آيَةً لِلنَّاسِ وَرَحْمَةً مِنَّا وَكَانَ أَمْرًا مَقْضِيًّا * فَحَمَلَتْهُ فَانْتَبَذَتْ بِهِ مَكَانًا قَصِيًّا)

إلى آخر القصة . فهي إنما حملت به بعد النفخ ، لم تحمل به مدة بلا نفخ ثم نفخت فيه روح الحياة كسائر الأدميين ، ففرق بين النفخ للحمل ، وبين النفخ لروح الحياة .

فتبين أن ما يقال أنه متولد من غيره من الأعيان القائمة بنفسها فلا يكون إلا من مادة تخرج من ذلك الوالد ، ولا يكون إلا من أصلين ، والرب تعالى صمد ، فيمتنع أن يخرج منه شيء ، وهو سبحانه لم يكن له صاحبة ، فيمتنع أن يكون له ولد .

وأما ما يستعمل من تولد الأعراض . كما يقال : تولد الشعاع ، وتولد العلم عن الفكر ، وتولد الشبع عن الأكل ، وتولدت الحرارة عن الحركة ، ونحو ذلك ، فهذا ليس من تولد الأعيان ؛ مع أن هذا لا بد له من محل ، ولا بد له من أصلين . ولهذا كان قول النصارى إن المسيح ابن الله — تعالى الله عن ذلك — مستلزماً لأن يقولوا : إن مريم صاحبة الله ، فيجعلون له زوجة وصاحبة ، كما جعلوا له ولداً وبأي معنى فسروا كونه ابنه ، فإنه يفسر الزوجة بذلك المعنى ، والأدلة الموجبة تنزيهه عن الصاحبة ، توجب تنزيهه عن الولد ، فإذا كانوا يصفونه بما هو أبعد عن اتصافه به كان انصافه بما هو أقل بعداً لازماً لهم ، وقد بسط هذا في الرد على النصارى .

فصل

وهذا مما بين أن ما زه الله نفسه ونفاه عنه بقوله : (لَمْ يَكِدْ وَلَمْ يُولَدْ) وبقوله : (أَلَا إِنَّهُمْ مِّنْ أَفْكِهَمَ يَقُولُونَ * وَلَدَ اللَّهُ وَإِنَّهُمْ

لَكَذِبُونَ) وقوله : (وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ وَخَلَقَهُمْ وَخَرَقُوا لَهُ بَنِينَ وَبَنَاتٍ بِغَيْرِ عِلْمٍ سُبْحَنَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُصِفُونَ * بَدِيعُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ أَنَّى يَكُونُ لَهُ وَلَدٌ وَلَمْ تَكُنْ لَهُ صَاحِبَةٌ وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ)

بعم جميع الأنواع التي تذكر في هذا الباب عن بعض الأمم ، كما أن ما نفاه من اتخاذ الولد بعم أيضاً جميع أنواع الاتخاذات الاصطفائية كما قال تعالى : (وَقَالَتِ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى نَحْنُ أَبْنَاءُ اللَّهِ وَأَحِبُّوا قَوْلَ فَلَمَّ يُعَذِّبْكُمْ بِذُنُوبِكُمْ بَلْ أَنْتُمْ بَشَرٌ مِمَّنْ خَلَقَ يَغْفِرْ لِمَن يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ وَلِلَّهِ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَإِلَيْهِ الْمَصِيرُ) .

قال السدي : قالوا : إن الله أوحى إلى إسرائيل أن ولدك بكرى من الولد فأدخلهم النار فيكونون فيها أربعين يوماً حتى تطهرهم وتأكل خطاياهم ، ثم ينادى مناد أخرجوا كل مختون من بني إسرائيل .

وقد قال تعالى : (مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ) وقال : (وَقُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَمْ يَتَّخِذْ وَلِداً وَلَمْ يَكُنْ لَهُ شَرِيكٌ فِي الْمُلْكِ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ وَلِيٌّ مِنَ الذَّلِيلِ) وقال : (تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيرًا * الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلَمْ يَتَّخِذْ وَلِداً وَلَمْ يَكُنْ لَهُ شَرِيكٌ فِي الْمُلْكِ وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَرَهُ مَقْدِيرًا)

وقال : (وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلِداً سُبْحَنَهُ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ * لَا يَسْبِقُونَهُ

بِالْقَوْلِ وَهُمْ بِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ * يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يَشْفَعُونَ
إِلَّا لِمَنْ ارْتَضَىٰ وَهُمْ مِنْ خَشْيَتِهِ مُشْفِقُونَ * ﴿٢٠﴾ وَمَنْ يَقُلْ مِنْهُمْ إِنِّي إِلَهٌ مِنْ دُونِهِ فَذَلِكَ
نَجْزِيهِ جَهَنَّمَ كَذَلِكَ نَجْزِي الظَّالِمِينَ)

وقال : (وَقَالَ اللَّهُ لَا تَتَّخِذُوا إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ إِنَّمَا هُوَ إِلَهٌُ وَاحِدٌ فَإِنِّي فَارْهَبُونَ * وَلَهُمَا
فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلَهُ الدِّينُ وَاصِبًا) إلى قوله :

(وَيَجْعَلُونَ لِمَا لَا يَعْلَمُونَ نَصِيبًا) إلى قوله : (وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ الْبَنَاتِ
سُبْحَنَهُ وَلَهُمْ مَا يَشْتَهُونَ) وقال : (وَلَا يَجْعَلْ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ فَتُلْقَىٰ

فِي جَهَنَّمَ مَلُومًا مَدْحُورًا * أَفَأَصْفَكَ مُؤْتِرُكُمْ بِالْبَنِينَ وَاتَّخَذَ مِنَ الْمَلَائِكَةِ إِنثَاءً إِنَّكُمْ لَقُلُوبُونَ
قَوْلًا عَظِيمًا * وَلَقَدْ صَرَّفْنَا فِي هَذَا الْقُرْآنِ لِيَذَكَّرُوا وَمَا يَزِيدُهُمْ إِلَّا نُفُورًا * قُلْ لَوْ كَانَ مَعَهُ
إِلَهَةٌ كَمَا يَقُولُونَ إِذَا لَا تَنْبَغُوا إِلَىٰ ذِي الْعَرْشِ سَبِيلًا)

وقال : (فَاسْتَفْتِهِمْ أَلِرَبِّكَ الْبَنَاتُ وَلَهُمُ الْبَنُونَ * أَمْ خَلَقْنَا الْمَلَائِكَةَ
إِنثَاءً وَهُمْ شَاهِدُونَ * أَلَا إِنَّهُمْ مِنْ آفِكِهِمْ لَيَقُولُونَ * وَلَدَ اللَّهُ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ

* أَصْطَفَى الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِينَ * مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ * أَفَلَا تَذَكَّرُونَ * أَمْ لَكُمْ سُلْطَانٌ مُبِينٌ
* فَاتُوا بِكُتُبِكُمْ إِن كُنْتُمْ صَادِقِينَ * وَجَعَلُوا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجَنَّةِ نَسَبًا وَلَقَدْ عَلِمَتِ الْجِنَّةُ إِنَّهُمْ لَمُحْضَرُونَ

* سُبْحَنَ اللَّهِ عَمَّا يُصِفُونَ * إِلَّا عِبَادَ اللَّهِ الْمُخْلَصِينَ * فَإِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ * مَا أَنتُمْ عَلَيْهِ بِفَاعِلِينَ
* إِلَّا مَنْ هُوَ صَالِحُ الْحَجِيمِ) وقال : (أَفَرَأَيْتُمُ اللَّاتَ وَالْعُزَّىٰ * وَمَنَاةَ الثَّالِثَةَ الْأُخْرَىٰ

* أَلَكُمُ الذَّكْرُ وَلَهُ الْأُنثَىٰ * تِلْكَ إِذْ أَوَّسَهُ ضَبْرًا * إِنَّ هِيَ إِلَّا أَسْمَاءٌ سَمِيَتْهُمَا أَنْتُمْ وَعَبَاوُهُمُ

مَا أَنْزَلَ اللَّهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَمَا تَهْوَى الْأَنْفُسُ وَلَقَدْ جَاءَهُمْ مِنْ رَبِّهِمْ الْهُدَى (إلى قوله : (إِنْ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ لَيَسْمُوهَنَّ الْمَلَائِكَةَ تَسْمِيَةً الْأُنْثَى) وقال تعالى : (وَجَعَلُوا لَهُ مِنْ عِبَادِهِ جُزْءًا) .

قال بعض المفسرين : (جزءاً) أي نصيباً وبعضاً ، وقال بعضهم : جعلوا لله نصيباً من الولد ، وعن قتادة ومقاتل عدلاً . وكلا القولين صحيح ، فإنهم يجعلون له ولداً ، والولد يشبه أباه ، ولهذا قال : (وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُمْ بِمَا ضَرَبَ لِلرَّحْمَنِ مَثَلًا ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا) أي البنات . كما قال في الآية الأخرى : (وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُمْ بِالْأُنْثَى) فقد جعلوها للرحمن مثلاً ، وجعلوا له من عباده جزءاً ، فإن الولد جزء من الوالد ، كما تقدم قال صلى الله عليه وسلم : « إنما فاطمة بضعة مني » وقوله : (وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ وَخَلَقَهُمْ وَخَرَقُوا لَهُ بَنِينَ وَبَنَاتٍ بِغَيْرِ عِلْمٍ) قال الكلبي نزلت في الزنادقة قالوا : إن الله وإبليس شريكان ، فالله خالق النور والناس والدواب والأنعام . وإبليس خالق الظلمة والسباع والحيات والعقارب .

وأما قوله : (وَجَعَلُوا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجَنَّةِ نَسَبًا) فقليل هو قولهم : الملائكة بنات الله ، وسمى الملائكة جناً لاجتنابهم عن الأبصار . وهو قول مجاهد وقاتل ، وقيل قالوا لحي من الملائكة يقال لهم الجن ،

ومنهم إبليس وهم بنات الله ، وقال الكلبي قالوا — لعنهم الله — ، بل
تزوج من الجن فخرج بينهما الملائكة .

وقوله : (وَخَرَقُوا لَهْرَيْنَ وَبَنَتِ بَغْيَ عِلْمٍ) قال بعض المفسرين
كالثعلبي وهم كفار العرب قالوا الملائكة والأصنام بنات الله ، واليهود قالوا
عزير ابن الله ، والنصارى قالوا المسيح ابن الله .

فصل

وأما الذين كانوا يقولون من العرب : إن الملائكة بنات الله ، وما
نقل عنهم من أنه صاهر الجن ، فولدت له الملائكة فقد نفاه الله عنه
بامتناع الصاحبة ، وبامتناع أن يكون منه جزء فإنه صمد ، وقوله : (وَلَمْ
تَكُنْ لَهُ صَاحِبَةٌ) . وهذا كما تقدم من أن الولادة لا تكون إلا من أصلين
سواء في ذلك تولد الأعيان التي تسمى الجواهر ، وتولد الأعراض
والصفات ، بل ولا يكون تولد الأعيان إلا بانفصال جزء من الوالد ،
فإذا امتنع أن يكون له صاحبة امتنع أن يكون له ولد ، وقد علموا
كلهم أن لا صاحبة له لا من الملائكة ، ولا من الجن ، ولا من الإنس
فلم يقل أحد منهم أن له صاحبة ، فلهذا احتج بذلك عليهم ، وما حكي
عن بعض كفار العرب أنه صاهر الجن ، فهذا فيه نظر ، وذلك إن

كان قد قيل : فهو مما يعلم انتفاؤه من وجوه كثيرة ، وكذلك ما قالته
النصارى : من أن المسيح ابن الله ، وما قاله طائفة من اليهود أن
العزيز ابن الله ، فإنه قد نفاه سبحانه بهذا وبهذا .

فإن قيل : أما عوام النصارى فلا تنضبط أقوالهم ، وأما الموجود
في كلام علمائهم وكتبهم فإنهم يقولون : إن أقنوم الكلمة ، ويسمونها
الابن تدرع المسيح ، أي اتخذها درعا ، كما يتدرع الإنسان قبيصه ،
فاللاهوت تدرع الناسوت ، ويقولون : باسم الأب والابن وروح القدس
إله واحد ، قيل قصدتم أن الرب موجود حي عليم ، فالموجود هو
الأب ، والعلم هو الابن ، والحياة هو روح القدس ، هذا قول كثير
منهم ، ومنهم من يقول بل موجود عالم قادر ، ويقول العلم هو الكلمة ،
وهو المتدرع ، والقدرة هي روح القدس ، فهم مشتركون في أن المتدرع
هو أقنوم الكلمة وهي الابن .

ثم اختلفوا في التدرع واختلفوا هل هما جوهر أو جوهران ؟
وهل لهما مشيئة أو مشيئتان ، ولهم في الحلول والاتحاد ، كلام مضطرب
ليس هذا موضع بسطه . فإن مقالة النصارى فيها من الاختلاف بينهم
ما يتعذر ضبطه ، فإن قولهم ليس مأخوذاً عن كتاب منزل ، ولا نبى
مرسل ، ولا هو موافق لعقول العقلاء ، فقالت اليعقوبية صار جوهرأ
واحداً ، وطبيعة واحدة ، وأقنوماً واحداً كالماء في اللبن . وقالت

النسطورية : بل هما جوهرا ، وطبعتان ، ومشيتان ؛ لكن حل
اللاهوت في الناسوت حلول الماء في الظرف . وقالت الملكية : بل هما
جوهر واحد ، له مشيتان ، وطبعتان ، أو فعلا ، كالنار في الحديد .

وقد ذهب بعض الناس إلى أن قوله تعالى : (لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ
قَالُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ) هم اليعقوبية ، وفي قوله : (وَقَالَتِ
النَّصَارَى الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ) هم الملكية ، وقوله : (لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ
قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ) هم النسطورية وليس بشيء ، بل الفرق الثلاث
تقول المقالات التي حكاها الله عز وجل عن النصارى ، فكلهم يقولون :
إنه الله ويقولون : إنه ابن الله ، وكذلك في أماتهم التي هم متفقون
عليها ، يقولون إله حق من إله حق ، وأما قوله : « ثالث ثلاثة » فإنه
قال تعالى : (وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يَعْيسَى ابْنُ مَرْيَمَ أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّي آلِهَتَيْنِ
مِنْ دُونِ اللَّهِ قَالُوا سُبْحَانَكَ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقِّ) .

قال أبو الفرج ابن الجوزي في قوله : (لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ
اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ) قال المفسرون : معنى الآية أن النصارى قالوا بأن
الإلهية مشتركة بين الله وعيسى ومريم ، كل واحد منهم إله وذكر عن
الزجاج : الغلو مجاوزة القدر في الظلم ، وغلو النصارى في عيسى قول
بعضهم هو الله ، وقول بعضهم هو ابن الله ، وقول بعضهم هو ثالث

ثلاثة . فعلماء النصارى الذين فسروا قولهم هو ابن الله بما ذكروه من أن الكلمة هي الابن ، والفرق الثلاثة متفقة على ذلك ، وفساد قولهم معلوم بصريح العقل من وجوه :

أحدها : أنه ليس في شيء من كلام الأنبياء تسمية صفة الله ابنا ، لا كلامه ولا غيره فتسميتهم صفة الله ابنا تحريف لكلام الأنبياء عن مواضعه ، وما نقلوه عن المسيح من قوله عمدوا الناس باسم الأب والابن وروح القدس ، لم يرد بالابن صفة الله التي هي كلمته ، ولا بروح القدس حياته ، فإنه لا يوجد في كلام الأنبياء إرادة هذا المعنى ، كما قد بسط هذا في الرد على النصارى .

الوجه الثاني : أن هذه الكلمة التي هي الابن أي صفة الله قائمة به ، أم هي جوهر قائم بنفسه ؟ فإن كانت صفته بطل مذهبهم من وجوه .

أحدها : أن الصفة لا تكون إلها يخلق ويرزق ويحيى ويميت ، والمسيح عندهم إله يخلق ويرزق ، ويحيى ويميت ، فإذا كان الذي تدرعه ليس بإله فهو أولى أن لا يكون إلها .

الثاني : أن الصفة لا تقوم بغير الموصوف فلا تفارقه ، وإن قالوا : نزل عليه كلام الله أو قالوا : إنه الكلمة أو غير ذلك ، فهذا قدر مشترك بينه وبين سائر الأنبياء .

الثالث : أن الصفة لا تتحد ، وتندرع شيئاً إلا مع الموصوف ، فيكون الأب نفسه هو المسيح ، والنصارى متفقون على أنه ليس هو الأب ، فإن قولهم متناقض : ينقض بعضه بعضاً ، يجعلونه إلهاً يخلق ويرزق ، ولا يجعلونه الأب الذي هو الإله ، ويقولون : إله واحد ، وقد شبه بعض متكلميهم : كيهي بن عدى بالرجل الموصوف بأنه طيب وحاسب وكاتب ، وله بكل صفة حكم ، فيقال : هذا حق ، لكن قولهم ليس نظير هذا ، فإذا قلتم إن الرب موجود حي عالم ، وله بكل صفة حكم ، فمعلوم أن المتحد إن كان هو الذات المتصفة فالصفات كلها تابعة لها فإنه إذا ندرع زيد الطيب الحاسب الكاتب درعا كانت الصفات كلها قائمة به ، وإن كان المتدرع صفة دون صفة عاد المحذور . وإن قالوا : المتدرع الذات بصفة دون صفة لزم افتراق الصفتين ، وهذا ممتنع ؛ فإن الصفات القائمة بموصوف واحد وهي لازمة له لا تفترق ، وصفات المخلوقين قد يمكن عدم بعضها مع بقاء الباقي ، بخلاف صفات الرب تبارك وتعالى .

الرابع : إن المسيح نفسه ليس هو كلمات الله ، ولا شيئاً من صفاته ، بل هو مخلوق بكلمة الله ، وسمي كلمة لأنه خلق بكن من غير الحبل المعتاد ، كما قال تعالى : (إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ) وقال تعالى : (ذَلِكَ عِيسَى)

أَبْنُ مَرْيَمَ قَوْلَ الْحَقِّ الَّذِي فِيهِ يَمَتُّونَ * مَا كَانَ لِلَّهِ أَنْ يَتَّخِذَ مِنْ وَلَدٍ سُبْحَنَهُ إِذَا قُضِيَ
أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ)

نفسه كلام الله كالتوراة والإنجيل وسائر كلام الله لم يكن كلام الله ،
ولا شيء من صفاته خالقاً ولا ربا ولا إلها . فالنصارى إذا قالوا : إن
المسيح هو الخالق ، كانوا ضالين من جهة جعل الصفة خالقة ، ومن جهة
جعله هو نفس الصفة ، وإنما هو مخلوق بالكلمة ، ثم قولهم بالتثليث
وإن الصفات ثلاث باطل ، وقولهم أيضاً : بالحلول والاتحاد باطل .
فقولهم يظهر بطلانه من هذه الوجوه وغيرها .

فلو قالوا : إن الرب له صفات قائمة به ، ولم يذكروا اتحاداً ولا
حلولاً ، كان هذا قول جماهير المسلمين الثبتين للصفات . وإن
قالوا : إن الصفات أعيان قائمة بنفسها ، فهذا مكبرة ، فهم يجمعون
بين المتناقضين .

وأيضاً فجعلهم عدد الصفات ثلاثة باطل ، فإن صفات الرب أكثر
من ذلك فهو سبحانه موجود حي عليم قدير . والأقانيم غندم التي
جعلوها الصفات ليست إلا ثلاثة ؛ ولهذا تارة يفسرونها بالوجود والحياة
والعلم ، وتارة يفسرونها بالوجود والقدرة والعلم ، واضطرابهم كثير .
فإن قولهم في نفسه باطل ، ولا يضبطه عقل عاقل ، ولهذا يقال : لو
اجتمع عشرة من النصارى لافترقوا على أحد عشر قولاً .

وأيضاً فكلمات الله كثيرة لانهاية لها . كما قال سبحانه وتعالى :

(قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مَدَادًا لَكُمَتِ رَبِّي لَنَفِدَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَنْ تَنفَدَ كَلِمَاتُ رَبِّي وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا)

وهذا قول جماهير الناس من المسلمين ، وغير المسلمين ، وهذا مذهب سلف الأمة الذين يقولون لم يزل سبحانه متكلماً بمشيئته . وقول من قال : إنه لم يزل قادراً على الكلام لكن تكلم بمشيئته كلما قائماً بذاته حادثاً ، وقول من قال كلامه مخلوق في غيره .

وأما من قال : كلامه شيء واحد قديم العين ، فهؤلاء منهم من يقول : إنه أمور لانهاية لها مع ذلك . ومنهم من يقول : بل هو معنى واحد ، ولكن العبارات عنه متعددة ، وهؤلاء يمتنع عندهم أن يكون ذلك المعنى قائماً بغير الله ، وإنما يقوم بغيره عندهم العبارات المخلوقة ، ويمتنع أن يكون المسيح شيئاً من تلك العبارات ، فإذا امتنع أن يكون المسيح غير كلام الله على قول هؤلاء فعلى قول الجمهور أشد امتناعاً ؛ لأن كلمات الله كثيرة ، والمسيح ليس هو جميعها ، بل ولا مخلوقاً بجميعها ، وإنما خلق بكلمة منها ، وليس هو عين تلك الكلمة ، فإن الكلمة صفة من الصفات ، والمسيح عين قائم بنفسه .

ثم يقال لهم : تسميتكم العلم والكلمة ولداً وابناً تسمية باطلة باتفاق العلماء والعقلاء ، ولم ينقل ذلك عن أحد من الأنبياء ، قالوا : لأن الذات

يتولد عنها العلم والكلام كما يتولد ذلك عن نفس الرجل العالم منها ،
فيتولد من ذاته العلم والحكمة والكلام ، فلهذا سميت الكلمة ابناً ، قيل
هذا باطل من وجوه .

أحدها : أن صفتاً حادثة تحدث بسبب تعلمنا ونظرنا وفكرنا
واستدلنا ، وأما كلمة الرب وعلمه فهو قديم لازم لذاته ، فيمتنع أن
يوصف بالتولد ، إلا أن يدعي المدعي أن كل صفة لازمة لموصوفها
متولدة عنه ، وهي ابن له ، ومعلوم أن هذا من أبطال الأمور في العقول
واللغات ، فإن حياة الإنسان ونطقه وغير ذلك من صفاته اللازمة له لا
يقال إنها متولدة عنه ، وإنها ابن له ، وأيضاً فيلزم أن تكون حياة
الرب أيضاً ابنه ومتولدة ، وكذلك قدرته ، وإلا فما الفرق بين تولد العلم
وتولد الحياة والقدرة وغير ذلك من الصفات .

وثانيها أن هذا إن كان من باب تولد الجواهر والأعيان القائمة بنفسها
فلا بد له من أصلين ، ولا بد أن يخرج من الأصل جزء ، وأما علمنا
وقولنا فليس عيناً قائماً بنفسه ، وإن كان صفة قائمة بموصوف وعرضاً
قائماً في محل كعلمنا وكلامنا فذاك أيضاً لا يتولد إلا عن أصلين ، ولا بد
له من محل يتولد فيه ، والواحد منا لا يحدث له العلم والكلام إلا
بمقدمات تتقدم على ذلك ، وتكون أصولاً للفروع ويحصل العلم والكلام
في محل لم يكن حاصلًا فيه قبل ذلك .

فإن قلتم إن علم الرب كذلك لزم أن يصير عالماً بالأشياء بعد أن لم يكن عالماً بها ، وأن تصير ذاته متكلمة بعد أن لم يكن متكلماً ، وهذا مع أنه كفر عند جماهير الأمم من المسلمين والنصارى وغيرهم فهو باطل في صريح العقل ، فإن الذات التي لا تكون عالمة يمتنع أن تجعل نفسها عالمة بلا أحد يعلمها ، والله تعالى يمتنع عليه أن يكون متعلماً من خلقه ، وكذلك الذات التي تكون عاجزة عن الكلام ، يمتنع أن تصير قادرة عليه بلا أحد يجعلها قادرة ، والواحد منها لا يولد جميع علومه ، بل ثم علوم خلقت فيه لا يستطيع دفعها ، فإذا نظر فيها حصلت له علوم أخرى . فلا يقول أحد من بنى آدم : إن الإنسان يولد علومه كلها ، ولا يقول أحد : إنه يجعل نفسه متكلمة بعد أن لم تكن متكلمة ، بل الذي يقدره على النطق هو الذي أنطق كل شيء .

فإن قالوا : إن الرب يولد بعض علمه ، وبعض كلامه دون بعض : بطل تسمية العلم — الذي هو الكلمة مطلقاً — الابن ، وصار لفظ الابن إنما يسمى به بعض علمه ، أو بعض كلامه ، وهم يدعون أن المسيح هو الكلمة ، وهو أقنوم العلم مطلقاً ، وذلك ليس متولداً عنه كله ، ولا يسمى كله ابناً باتفاق العقلاء .

وثالثها أن يقال : تسمية علم العالم وكلامه ولداً له لا يعرف في شيء من اللغات المشهورة ، وهو باطل بالعقل ، فإن علمه وكلامه كقدرته وعلمه ، فإن

جاز هذا جاز تسمية صفات الإنسان كلها الحادثة متولدات عنه له ، وتسميتها أبناءه ، ومن قال من أهل الكلام القدريّة : إن العلم الحاصل بالنظر متولد عنه ، فهو كقوله إن الشبع والري متولد عن الأكل والشرب ، لا يقول إن العلم ابنه وولده ، كما لا يقول إن الشبع والري ابنه ولا ولده ، لأن هذا من باب تولد الأعراض والمعاني القائمة بالإنسان ، وتلك لا يقال إنها أولاده وأبنائه . ومن استعار فقال بنيات فكره ، فهو كما يقال بنيات الطريق ، ويقال ابن السبيل ، ويقال لطير الماء ابن ماء ، وهذه تسمية مقيدة ، قد عرف أنها ليس المراد بها ما هو المعقول من الأب والابن والوالد والولد ، وأيضاً فكلام الأنبياء ليس في شيء منه تسمية شيء من صفات الله ابناً ، فمن حمل شيئاً من كلام الأنبياء على ذلك فقد كذب عليهم ، وهذا مما يقربه علماء النصارى ، وما وجد عندهم من لفظ الابن في حق المسيح وإسرائيل وغيرها ، فهو اسم للمخلوق لا لشيء من صفات الخالق ، والمراد به أنه مكرم معظم .

ورابعها : أن يقال فإذا قدر أن الأمر كذلك فالذي حصل للمسيح إن كان هو ما علمه الله إياه من علمه وكلامه فهذا موجود لسائر النبيين ، فلا معنى لتخصيصه بكونه ابن الله ، وإن كان هو أن العلم والكلام إله اتحد به فيكون العلم والكلام جوهرًا قائمًا بنفسه ، فإن كان هو الأب فيكون المسيح هو الأب ، وإن كان العلم والكلام جوهرًا آخر ، فيكون إلهان قائمان

بأنفسها ، فتيين فساد ما قالوه بكل وجه .

وخامسها : أن يقال : من المعلوم عند الخاصة والعامة أن المعنى الذي خص به المسيح إنما هو أن خلق من غير أب ، فلما لم يكن له أب من البشر جعل النصارى الرب أباه ، وبهذا ناظر نصارى نجران النبي صلى الله عليه وسلم وقالوا : إن لم يكن هو ابن الله . فقل لنا من أبوه ؟ فعلم أن النصارى إنما ادعوا فيه النبوة الحقيقية ، وأن ما ذكر من كلام علماءهم هو تأويل منهم للمذهب ، ليزيلوا به الشناعة التي لا يبلغها عاقل ، وإلا فليس في جعله ابن الله وجه يختص به معقول ، فعلم أن النصارى جعلوه ابن الله ، وأن الله أحبل مريم ، والله هو أبوه ، وذلك لا يكون إلا بإزالة جزء منه فيها ، وهو سبحانه الصمد ، ويلزمهم أن تكون مريم صاحبة وزوجة له ، ولهذا يتألهونها كما أخبر الله عنهم . وأي معنى ذكروه في نبوة عيسى غير هذا لم يكن فيه فرق بين عيسى وبين غيره ، ولا صار فيه معنى النبوة ، بل قالوا : كما قال بعض مشركي العرب أنه صاهر الجن فولدت له الملائكة ، وإذا قالوا : اتخذناه ابناً على سبيل الاصطفاء ، فهذا هو المعنى الفعلي ، وسيأتي إن شاء الله تعالى إبطاله .

وقوله تعالى : (وَرُوحٌ مِّنْهُ) ليس فيه أن بعض الله صار في عيسى ، بل من لا بداء الغاية كما قال : (وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي

الْأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ) وقال : (وَمَا يَكُم مِّن نِّعْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ) وما أضيف إلى الله أو قيل هو منه فعلى وجهين ، إن كان عيناً قائمة بنفسها فهو مملوك له ، ومن لا ابتداء الغاية كما قال تعالى : (فَأَرْسَلْنَا إِلَيْهَا رُوحَنَا) وقال في المسيح : (وَرُوحٌ مِّنْهُ) وما كان صفة لا يقوم بنفسه كالعلم والكلام فهو صفة له ، كما يقال كلام الله وعلم الله ، وكما قال تعالى : (قُلْ نَزَّلَهُ رُوحُ الْقُدُسِ مِنْ رَبِّكَ بِالْحَقِّ) وقال : (وَالَّذِينَ آمَنَتْهُمْ أَكْتَئِبُ يَعْلَمُونَ أَنَّهُ مُنْزَلٌ مِنْ رَبِّكَ بِالْحَقِّ)

وألفاظ المصادر يعبر بها عن المفعول فيسمى المأمور به أمراً ، والمقدور قدرة ، والمرحوم به رحمة ، والخلق بالكلمة كلمة . فإذا قيل في المسيح : إنه كلمة الله ، فالمراد به أنه خلق بكلمة قوله كن ، ولم يخلق على الوجه المعتاد من البشر ، وإلا فيعيسى بشر قائم بنفسه ليس هو كلاماً صفة للمتكلم يقوم به ، وكذلك إذا قيل عن الخلق : إنه أمر الله . فالمراد أن الله كونه بأمره ، كقوله : (أَتَى أَمْرُ اللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ)

وقوله : (فَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا جَعَلْنَا عَالِيَهَا سَافِلَهَا وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهَا حِجَابًا مِّن سِجِّيلٍ) فالرب تعالى أحد صمد ، لا يجوز أن يتبعض ويتجزأ ، فيصير بعضه في غيره ، سواء سمي ذلك روحاً أو غيره ، فبطل ما يتوهمه النصارى من كونه ابناً له ، وتبين أنه عبد من عباد الله .

وقد قيل : منشأ ضلال القوم أنه كان في لغة من قبلنا يعبر عن

الرب بالأب ، وبالأبن عن العبد المربي الذي يربه الله ويريه ، فقال المسيح :
 عمدوا الناس باسم الأب والابن ، وروح القدس ، فأمرهم أن يؤمنوا بالله
 ويؤمنوا بعبده ورسوله المسيح ، ويؤمنوا بروح القدس جبريل . فكانت
 هذه الأسماء لله ، ولرسوله الملكى ، ورسوله البشري . قال الله تعالى :
 (اللَّهُ يَصْطَفِي مِنَ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا وَمِنَ النَّاسِ)

وقد أخبر تعالى : فى غير آية أنه أيد المسيح بروح القدس ،
 وهو جبريل عند جمهور المفسرين ، كقوله تعالى : (وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى
 الْكِتَابَ وَقَفَّيْنَا مِنْ بَعْدِهِ بِالرُّسُلِ وَآتَيْنَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ الْبَيِّنَاتِ وَأَيَّدْنَاهُ بِرُوحِ
 الْقُدُسِ) فعند جمهور المفسرين أن روح القدس هو جبريل ؛ بل
 هذا قول ابن عباس وقتادة والضحاك والسدى وغيرهم ، ودليل هذا
 قوله تعالى : (وَإِذَا بَدَلْنَا آيَةً مَكَانَ آيَةٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُزَكِّي
 قَالُوا إِنَّمَا أَنْتَ مُفْتَرٍ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ * قُلْ نَزَّلَهُ رُوحُ الْقُدُسِ مِنْ رَبِّكَ
 بِالْحَقِّ لِيُثَبِّتَ الَّذِينَ آمَنُوا وَهُدًى وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ)

وروى الضحاك عن ابن عباس أنه الاسم الذي كان يحيى به الموتى ،
 وعن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم أنه الإنجيل . وقال تعالى : (أُولَئِكَ
 كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانَ وَأَيَّدَهُم بِرُوحٍ مِنْهُ) وقال تعالى : (وَكَذَلِكَ
 أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِنْ أَمْرِنَا مَا كُنْتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلَا الْإِيمَانُ وَلَكِنْ جَعَلْنَاهُ نُورًا نَهْدَى بِهِ
 مَنْ نَشَاءُ مِنْ عِبَادِنَا) وقال تعالى :

(يُزِيلُ الْمَلَكَةَ بِالرُّوحِ مِنْ أَمْرِهِ عَلَى مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ) فما ينزله الله في

قلوب أنبيائه مما تحيا به قلوبهم من الإيمان الخالص بسميه روحاً ، وهو ما يؤيد الله به المؤمنين من عباده فكيف بالمرسلين منهم ؟! والمسيح عليه السلام من أولي العزم ، فهو أحق بهذا من جمهور الرسل والأنبياء ، وقال تعالى : (تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ مِنْهُمْ مَنْ كَلَّمَ اللَّهُ وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَاتٍ وَآتَيْنَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ الْبَيِّنَاتِ وَأَيَّدْنَاهُ بِرُوحِ الْقُدُسِ) وقد ذكر الزجاج في تأييده روح القدس ثلاثة أوجه :

أحدها : أنه أيده به لإظهار أمره ودينه .

الثاني : لدفع بني إسرائيل عنه إذ أرادوا قتله .

الثالث : أنه أيده به في جميع أحواله .

ومما يبين ذلك أن لفظ الابن في لغتهم ليس مختصاً بالمسيح ، بل عندهم أن الله تعالى قال في التوراة لإسرائيل : أنت ابني بكري ، والمسيح كان يقول أبي وأبوكم فيجعله أباً للجميع ، ويسمى غيره ابناً له ، فعلم أنه لا اختصاص للمسيح بذلك ، ولكن النصارى يقولون : هو ابنه بالطبع ، وغيره ابنه بالوضع ، فيفرقون فرقاً لا دليل عليه ، ثم قولهم هو ابنه بالطبع يلزم عليه من المحالات عقلاً وسمعاً ما يبين بطلانه .

فصل

وأما ما يقوله الفلاسفة القائلون بأن العالم قديم صدر عن علة موجبة بذاته ، وأنه صدر عنه عقل ، ثم عقل ، ثم عقل ، إلى تمام عشرة عقول ، وتسعة أنفس . وقد يجعلون العقل بمنزلة الذكر ، والنفس بمنزلة الأنثى فهؤلاء قولهم أفسد من قول مشركي العرب وأهل الكتاب عقلا وشرعا ، ودلالة القرآن على فسادهم أبلغ ، وذلك من وجوه .

أحدها : أن هؤلاء يقولون : بقدم الأفلاك ، وقدم هذه الروحانيات التي يثبتونها ، ويسمونهم المجردات والمفارقات ، والجواهر العقلية ، وأن ذلك لم يزل قديماً أزلياً ، وما كان قديماً أزلياً امتنع أن يكون مفعولاً بوجه من الوجوه ، ولا يكون مفعولاً إلا ما كان حادثاً ، وهذه قضية بديهية عند جماهير العقلاء ، وعليها الأولون والآخرون من الفلاسفة ، وسائر الأمم ، ولهذا كان جماهير الأمم يقولون كل ممكن أن يوجد ، وأن لا يوجد فلا يكون إلا حادثاً ، وإنما ادعى وجود ممكن قديم معلول طائفة من المتأخرين : كابن سينا ، ومن وافقه : زعموا أن الفلك

قديم معلول لعلة قديمة . وأما الفلاسفة القدماء فمن كان منهم يقول
بحدوث الفلك ، وهم جمهورهم ، ومن كان قبل أرسطو ، فهؤلاء موافقون
لأهل الملل ، ومن قال بقدم الفلك كأرسطو وشيعته ، فإنما يثبتون له
علة غائية يتشبه الفلك بها ، لا يثبتون له علة فاعلة ، وما يثبتونه من
العقول والنفوس فهو من جنس الفلك ، كل ذلك قديم واجب بنفسه ،
وإن كان له علة غائية ، وهؤلاء أكفر من هؤلاء المتأخرين ، لكن
الغرض أن يعرفوا أن قول هؤلاء ليس قول أولئك .

الثاني : أن هؤلاء يقولون : إن الرب واحد ، والواحد لا يصدر
عنه إلا واحد ، ويعنون بكونه واحداً أنه ليس له صفة ثبوتية أصلاً ،
ولا يعقل فيه معان متعددة ؛ لأن ذلك عندهم تركيب ، ولهذا يقولون :
لا يكون فاعلاً وقابلاً لأن جهة الفعل غير جهة القبول ، وذلك يستلزم
تعدد الصفة المستلزم للتركيب ، ومع هذا يقولون : إنه عاقل ومعقول
وعقل ، وعاشق ومعشوق وعشق ، ولذيد وملتذ ولذة ، إلى غير ذلك
من المعاني المتعددة ، ويقولون : إن كل واحدة من هذه الصفات هي
الصفة الأخرى ، والصفة هي الموصوف ، والعلم هو القدرة ، وهو الإرادة
والعلم هو العالم وهو القادر .

ومن المتأخرين منهم من قال : العلم هو المعلوم ، فإذا تصور العاقل
أقوالهم حق التصور تبين له أن هذا الواحد الذي أثبتوه لا يتصور

وجوده إلا في الأذهان ، لا في الأعيان ، وقد بسط الكلام عليه ، وبين فساد ما يقولونه في التوحيد والصفات ، وبين فساد شبه التركيب من وجوه كثيرة في مواضع غير هذا ، وإذا كان كذلك فالأصل الذي بنوا عليه قولهم : « إن الواحد لا يصدر عنه إلا واحد » أصل فاسد .

الثالث : أن يقال قولهم بصدور الأشياء مع ما فيها من الكثرة والحدوث عن واحد بسيط في غاية الفساد .

الرابع : أنه لا يعلم في العالم واحد بسيط صدر عنه شيء لا واحد ولا اثنان ، فهذه الدعوى السكلية لا يعلم ثبوتها في شيء أصلاً .

الخامس : أنهم يقولون صدر عنه واحد ، وعن ذلك الواحد عقل ونفس وفلك ، فيقال : إن كان الصادر عنه واحداً من كل وجه ، فلا يصدر عن هذا الواحد إلا واحد أيضاً ، فيلزم أن يكون كل ما في العالم إنما هو واحد عن واحد وهو مكبرة ، وإن كان في الصادر الأول كثرة ما بوجه من الوجوه فقد صدر عن الأول ما فيه كثرة ليس واحداً من كل وجه ، فقد صدر عن الواحد ما ليس بواحد .

ولهذا اضطرب متأخروهم ، فأبوا البركات صاحب « المعبر » أبطل هذا القول ورده غاية الرد ، وابن رشد الحفيد زعم أن الفلك بما فيه صادر عن الأول . والطوسي وزير الملاحدة يقرب من هذا ؛ فجعل الأول

شرطاً في الثاني ، والثاني شرطاً في الثالث ، وهم مشتركون في الضلال وهو إثبات جواهر قائمة بنفسها أزلية مع الرب لم تزل ولا تزال معه ، لم تكن مسبقة بعدم ، وجعل الفلك أيضاً أزلياً ، وهذا وحده فيه من مخالفة صريح المعقول والكفر بما جاءت به الرسل ما فيه كفاية ، فكيف إذا ضم إليه غير ذلك من أقاويلهم المخالفة للعقل والنقل ؟!

الوجه السادس : أن الصوارد المعلومة في العالم إنما تصدر عن اثنين ، وأما واحد وحده فلا يصدر عنه شيء ، كما تقدم التنبيه عليه في المتولدات من الأعيان والأعراض . وكل ما يذكرونه من صدور الحرارة عن الحار ، والبرودة عن البارد ، والشعاع عن الشمس ، وغير ذلك : فإنما هو صدور أعراض ، ومع هذا فلا بد لها من أصليين . وأما صدور الأعيان عن غيرها فهذا لا يعلم إلا بالولادة المعروفة ، وتلك لا تكون إلا بانفصال جزء من الأصل ، وهذا الصدور والتولد والمعلولية التي يدعونها في العقول والنفوس والأفلاك يقولون إنها جواهر قائمة بأنفسها صدرت عن جوهر واحد بسيط ، فهذا من أبطل قول قيل في الصدور والتولد ، لأن فيه صدور جواهر عن جوهر واحد ، وهذا لا يعقل ، وفيه صدوره عنه من غير جزء منفصل من الأصل ، وهذا لا يعقل ، ومع غاية ما عندهم أن يشبهوا هذا بحدوث بعض الأعراض كالشعاع عن الشمس ، وحركة الخاتم عن حركة اليد ، وهذا تمثيل

باطل ، لأن تلك ليست علة فاعلة ، وإنما هي شرط فقط ، والصادر هناك لم يكن عن أصل واحد ، بل عن أصليين ، والصادر عرض لا جوهر قائم بنفسه .

فتبين أن ما ذكره هؤلاء من التولد العقلي الذي يدعونه من أبعد الأمور عن التولد والصدور ، وهو أبعد من قول النصارى ومشركي العرب ، وهم جعلوا مفعولانه بمنزلة صفة أزلية لازمة لذاته ، وقد ذكرنا أن هذا مما يمتنع أن يقال فيه إنه متولد عنه ، وحينئذ فهم في دعواهم إلهية العقول والنفوس والكواكب أكفر من هؤلاء وهؤلاء ، ومن جعل من المنتسبين إلى الملل منهم هؤلاء هم الملكية ، فقلوه في جعل الملائكة متولدين عن الله شر من قول العرب وعوام النصارى ، فإن أولئك أثبتوا ولادة حسية ، وكونه صمداً يبطلها ؛ لكن ما أثبتوه معقول ، وهؤلاء ادعوا تولداً عقلياً باطلاً من كل وجه أبطل مما ادعته النصارى من تولد الكلمة عن الذات ، فكان نفي ما ادعوه أولى من نفي ما ادعاه أولئك لأن المحال الذي يعلم امتناعه في الخارج لا يمكن تصويره موجوداً في الخارج ، فإنه يمتنع وجوده في الخارج ، بل هو يفرض في الذهن وجوده في الخارج ، وذلك إنما يمكن إذا كان له نظير من بعض الوجوه فيقدر له في الوجود الخارجي ما يشبهه ، كما إذا قدر مع الله إلهاً آخر ، وقدر أن له ولداً فإنه يشبهه من له ولد من العباد ، ومن له شريك من

العباد ، ثم يبين امتناع ذلك عليه : فكلما كان المحال أبعد عن مشابهة الموجود كان أعظم استحالة .

والولادة التي ادعتها النصارى ثم هؤلاء الفلاسفة : أبعد عن مشابهة الولادة المعلومة من الولادة التي ادعاها بعض مشركي العرب وعوام النصارى واليهود ، فكانت هذه الولادة العقلية أشد استحالة من تلك الولادة الحسية ، إذ الولادة الحسية تعقل في الأعيان القائمة بنفسها ، وأما الولادة العقلية فلا تعقل في الأعيان أصلاً ، وأيضاً فأولئك أثبتوا ولادة من أصليين ، وهذا هو الولادة المعقولة ، وهؤلاء أثبتوا ولادة من أصل واحد ، وأولئك أثبتوا ولادة بانفصال جزء . وهذا معقول . وهؤلاء أثبتوا ولادة بدون ذلك ، وهو لا يعقل ، وأولئك أثبتوا ولادة قاسوها على ولادة الأعيان للأعيان ، وهؤلاء أثبتوا ولادة قاسوها على تولد الأعراض عن الأعيان ، فلم أن قول أولئك أقرب إلى المعقول وهو باطل كما بين الله فساده وأنكره ، فقول هؤلاء أولى بالبطلان ، وهذا كما أن الله إذا كفر من أثبت مخلوقاً يتخذ شفيعاً معبوداً من دون الله ، فمن أثبت قديماً دون الله يعبد ، ويتخذ شفيعاً كان أولى بالكفر . ومن أنكر المعاد مع قوله بحدوث هذا العالم فقد كفره الله ، فمن أنكره مع قوله بقديم العالم فهو أعظم كفراً عند الله تعالى .

وهذا كما أن النبي صلى الله عليه وسلم لما نهى أمته عن مشابهة

فارس المجوس والروم النصارى فنهيه عن مشابهة الروم اليونان المشركين والهند المشركين أعظم وأعظم ، وإذا كان ما دخل في بعض المسلمين من مشابهة اليهود والنصارى وفارس والروم مذموماً عند الله ورسوله فما دخل من مشابهة اليونان والهند والترك المشركين وغيرهم من الأمم الذين هم أبعد عن الإسلام من أهل الكتاب ومن فارس والروم أولى أن يكون مذموماً عند الله تعالى ، وأن يكون ذمه أعظم من ذلك .

فهؤلاء الأمم الذين هم أبعد عن الإسلام الذين ابتلى بهم أواخر المسلمين شر من الأمم الذين ابتلى بهم أوائل المسلمين ؛ وذلك لأن الإسلام كان أهله أكمل وأعظم علماً وديناً ، فإذا ابتلى بمن هو أرجح من هؤلاء غلبهم المسلمون لفضل علمهم ودينهم ، وأما هؤلاء المتأخرون فالمسلمون وإن كانوا أنقص من سلفهم فإنه يظهر رجحانهم على هؤلاء لعظم بعدهم عن الإسلام ، ولكن لما كثرت البدع من متأخري المسلمين استطال عليهم من استطال من هؤلاء ، ولبسوا عليهم دينهم ، وصارت شبه الفلاسفة أعظم عند هؤلاء من غيرهم ، كما صار قتال الترك الكفار أعظم من قتال من كان قبلهم عند أهل الزمان ، لأنهم إنما ابتلوا بسيف هؤلاء ، وألسنة هؤلاء ، وكان فيهم من نقص الإيمان ما أورث ضعفاً في العلم والجهاد ، وكما كان كثير من العرب في زمن النبي صلى الله عليه وسلم ، فهذا هذا .

ومما يبين هذا أن مشركي العرب واليهود والنصارى يقولون إن الله خلق السموات والأرض بمشيئته وقدرته ؛ بل يقولون : إنه خلق ذلك في ستة أيام ، وهؤلاء المتفلسفة عندهم لم يحدثها بعد أن لم تكن ، فضلا عن أن يكون ذلك في ستة أيام ، ثم يلبسون على المسلمين فيقولون العالم محدث ، يعنون بحدوثه أنه معلول علّة قديمة ، فهو بمنزلة قولهم متولد عن الله تعالى ، لكن هو أمر لا حقيقة له ولا يعقل .

وأيضاً فمشركو العرب وأهل الكتاب يقرون بالملائكة وإن كان كثير منهم يجعلون الملائكة والشياطين نوعاً واحداً ، فمن خرج منهم عن طاعة الله أسقطه وصار شيطانا ، وينكرون أن يكون إبليس كان أبا الجن ، وأن يكون الجن ينكحون ويولدون ويأكلون ويشربون ، فهؤلاء النصارى الذين ينكرون هذا مع كفرهم هم خير من هؤلاء المتفلسفة فإن هؤلاء لا حقيقة للملائكة عندهم إلا ما يثبتونه من العقول والنفوس ، أو من أعراض تقوم بالأجسام كالقوى الصالحة ، وكذلك الجن جمهور أولئك يثبتونها ، فإن العرب كانت تثبت الجن ، وكذلك أكثر أهل الكتاب ، وهؤلاء لا يثبتونها ، ويجعلون الشياطين القوى الفاسدة ، وأيضاً فمشركو العرب مع أهل الكتاب يدعون الله ، ويقولون إنه يسمع دعاءهم ويحييهم .

وهؤلاء عندهم لا يعلم شيئاً من جزئيات العالم ، ولا يسمع دعاء أحد

ولا يجب أحداً ، ولا يحدث في العالم شيئاً ولا سبب للحدوث عندهم إلا حركات الفلك ، والدعاء عندهم يؤثر ، لأنه تصرف النفس الناطقة في هوى العالم ، وقد ثبت في الصحيح من حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « يقول الله عز وجل : شتني ابن آدم وما ينبغي له ذلك ، وكذبي ابن آدم وما ينبغي له ذلك ، فأما شتمة إياي فقلوه إني اتخذت ولداً وأنا الأحد ، الصمد ، الذي لم ألد ولم أولد ، ولم يكن لي كفواً أحد ، وأما تكذيبه إياي فقلوه لن بعيدني كما بدأني وليس أول الخلق بأهون علي من إعادته » وهذا وإن كان متناوياً قطعاً لكفار العرب الذين قالوا هذا وهذا ، كما قال تعالى : (وَيَقُولُ الْإِنْسَانُ إِذَا مَاتَ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا) إلى قوله : (وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا * لَقَدْ جِئْتُمْ شَيْئًا إِذَا * تَكَاذُ السَّمَوَاتُ يَنْفَطَرْنَ مِنْهُ) فذكر الله هذا وهذا فتناول النصوص لهؤلاء بطريق الأولى ، فإن هؤلاء ينكرون الإعادة والابتداء أيضاً ، فلا يقولون : إن الله ابتداء خلق السموات والأرض ، ولا كان للبشر ابتداء أولهم آدم ، وأما شتمهم إياه بقولهم اتخذ ولداً فهؤلاء عندهم الفلك كله لازم له ، معلول له أعظم من لزوم الولد والده ، والوالد له اختيار وقدرة في حدوث الولد منه ، وهؤلاء عندهم ليس لله مشيئة وقدرة في لزوم الفلك له ، بل ولا يمكنه أن يدفع لزومه عنه ، فالتولد الذي يثبتونه أبلغ من التولد الموجود في الخلق ، ولا يقولون : إنه اتخذ ولداً بقدرته ، فإنه لا يقدر

عندم على تغيير شيء من العالم ، بل ذلك لازم له لزوما : حقيقته أنه لم يفعل شيئا ؛ بل ولا هو موجود ، وإن سموه علة ومعلولا فعند التحقيق لا يرجعون إلى شيء محصل ، فإن في قولهم من التناقض والفساد أعظم مما في قول النصارى .

وقد ذكر طائفة من أهل الكلام أن قولهم بالعلة والمعلول من جنس قول غيرم بالوالد والولد ، وأرادوا بذلك أن يجعلوا من جنسهم في الذم ، وهذا تقصير عظيم ، بل أولئك خير من هؤلاء ، وهؤلاء إذا حققت ما يقوله من هو أقرب بهم إلى الإسلام ، كابن رشد الحفيد وجدت غايته أن يكون الرب شرطا في وجود العالم لا فاعلاله ، وكذلك من سلك مسلكهم من المدعين للتحقيق من ملاحدة الصوفية ، كابن عربي وابن سبعين ، حقيقة قولهم أن هذا العالم موجود واجب أزلى ، ليس له صانع غير نفسه ، وهم يقولون : الوجود واحد ، وحقيقة قولهم أنه ليس في الوجود خالق خلق موجودا آخر ، وكلامهم في المعاد والنبوات والتوحيد شر من كلام اليهود والنصارى وعباد الأصنام ، فإن هؤلاء يجوزون عبادة كل صنم في العالم ، لا يخلصون بعض الأصنام بالعبادة .

فصل

وقد احتج بـ (سورة الإخلاص) من أهل الكلام المحدث من يقول : الرب تعالى جسم كبعض الذين وافقوا هشام بن الحكم ، ومحمد ابن كرام ، وغيرها ، ومن ينفي ذلك ويقول ليس بجسم ممن وافق جهم ابن صفوان ، وأبا الهذيل العلاف ، ونحوها ، فأولئك قالوا : هو صمد والصمد لا جوف له ، وهذا إنما يكون في الأجسام المصمتة ، فإنها لا جوف لها ، كما في الجبال والصخور وما يصنع من عواميد الحجارة ، وكما قيل : إن الملائكة صمد : ولهذا قيل إنه لا يخرج منه شيء ، ولا يدخل فيه شيء ، ولا يأكل ولا يشرب ، ونحو ذلك ، ونفي هذا لا يعقل إلا عمن هو جسم ، وقالوا : أصل (الصمد) الاجتماع ، ومنه تصيد المال ، وهذا إنما يعقل في الجسم المجتمع ، وأما النفاة فقالوا : (الصمد) الذي لا يجوز عليه التفرق والانقسام ، وكل جسم في العالم يجوز عليه التفرق والانقسام .

وقالوا أيضاً : (الأحد) الذي لا يقبل التجزى والانقسام ، وكل جسم في العالم يجوز عليه التفرق والتجزى والانقسام . وقالوا :

إذا قلت هو جسم كان مركباً مؤلفاً من الجواهر الفردة ، أو من المادة والصورة ، وما كان مركباً مؤلفاً من غيره كان مفتقراً إليه ، وهو سبحانه صمد ، والصمد الغني عما سواه ، فالركب لا يكون صمداً .

فيقال : أما القول بأنه سبحانه مركب مؤلف من أجزاء ، وأنه يقبل التجزى والانقسام والانفصال فهذا باطل شرعاً وعقلاً ، فإن هذا يناقض كونه صمداً ، كما تقدم ، وسواء أريد بذلك أنه كانت الأجزاء متفرقة ، ثم اجتمعت ، أو قيل : إنها لم تزل مجتمعة لكن يمكن انفصال بعضها عن بعض ، كما في بدن الإنسان وغيره من الأجسام ، فإن الإنسان وإن كان لم يزل مجتمع الأعضاء ، لكن يمكن أن يفرق بين بعضه من بعض ، والله سبحانه منزّه عن ذلك ؛ ولهذا قدمنا أن كمال الصمدية له ، فإن هذا إنما يجوز على ما يجوز أن يفنى بعضه أو يعدم ، وما قبل العدم والفناء لم يكن واجب الوجود بذاته ، ولا قديماً أزلياً ؛ فإن ما وجب قدمه امتنع عدمه ، وكذلك صفاته التي لم يزل موصوفاً بها وهي من لوازم ذاته ، فيمتنع أن يعدم اللازم إلا مع عدم الملزوم .

ولهذا قال من قال من السلف : (الصمد) هو الدائم ، وهو الباقي بعد فناء خلقه ، فإن هذا من لوازم الصمدية ، إذ لو قبل العدم لم تكن صمدية لازمة له ؛ بل جاز عدم صمدية فلا يبقى صمداً ، ولا

تنتفي عنه الصمدية إلا بجواز العدم عليه ، وذلك محال . فلا يكون مستوجبا للصمدية ، إلا إذا كانت لازمة له ، وذلك ينافي عدمه ، وهو مستوجب للصمدية ، لم يصر صمداً بعد أن لم يكن تعالى وتقدس ، فإن ذلك يقتضي أنه كان متفرقا فجمع ، وأنه مفعول محدث مصنوع ، وهذه صفة مخلوقاته . وأما الخالق القديم الذي يتمتع عليه أن يكون معدوماً أو مفعولاً أو محتاجاً إلى غيره بوجه من الوجوه ، فلا يجوز عليه شيء من ذلك ، فعلم أنه لم يزل صمداً ، ولا يزال صمداً ، فلا يجوز أن يقال : كان متفرقا فاجتمع ، ولا أنه يجوز أن يتفرق ، بل ولا أن يخرج منه شيء ولا يدخل فيه شيء .

وهذا مما هو متفق عليه بين طوائف المسلمين ، سنيهم وبدعيهم ، وإن كان أحد من الجهال أو من لا يعرف قد يقول خلاف ذلك ، فمثل هؤلاء لا تنضبط خيالاتهم الفاسدة ، كما أنه ليس في طوائف المسلمين من يقول إنه مولود ووالد ، وإن كان هذا قد قاله بعض الكفار ، وقد قال المتفلسفة المنتسبون إلى الإسلام من التولد والتعليل ما هو شر من قول أولئك ، وأما إثبات الصفات له ، وأنه يرى في الآخرة ، وأنه يتكلم بالقرآن وغيره ، وكلامه غير مخلوق : فهذا مذهب الصحابة والتابعين لهم بإحسان ، وأئمة المسلمين وأهل السنة والجماعة ، من جميع الطوائف . والخلاف في ذلك مشهور مع الجهمية والمعتزلة ،

وكثير من الفلاسفة والباطنية .

وهؤلاء يقولون إن إثبات الصفات يوجب أن يكون جسماً وليس بجسم ، فلا تثبت له الصفات . قالوا : لأن المعقول من الصفات أعراض قائمة بجسم ، لا تعقل صفته إلا كذلك . قالوا : والرؤية لا تعقل إلا مع المعاينة ، فالمعاينة لا تكون إلا إذا كان المرئي بجهة ، ولا يكون بجهة إلا ما كان جسماً . قالوا : ولأنه لو قام به كلام أو غيره للزم أن يكون جسماً ، فلا يكون الكلام المضاف إليه إلا مخلوقاً منفصلاً عنه .

وهذه المعاني مما ناظروا بها الإمام أحمد في « المحنة » ، وكان ممن احتج على أن القرآن مخلوق بنفي التجسيم أبو عيسى محمد بن عيسى برغوث ، تلميذ حسين النجار ، وهو من أكبر المتكلمين ، فإن ابن أبي دؤاد كان قد جمع للإمام أحمد من أمكنه من متكلمي البصرة وبغداد وغيرهم ممن يقول : إن القرآن مخلوق ، وهذا القول لم يكن محتصاً بالمعتزلة كما يظنه بعض الناس ؛ فإن كثيراً من أولئك المتكلمين أو أكثرهم لم يكونوا معتزلة ، وبشر المريسي لم يكن من المعتزلة ، بل فيهم نجارية ، ومنهم برغوث . وفيهم ضرارية . وحفص الفرد الذي ناظر الشافعي كان من الضرارية أتباع ضرار بن عمرو . وفيهم مرجئة ، ومنهم بشر المريسي . ومنهم جهمية محضة ، ومنهم معتزلة ، وابن أبي

دؤاد لم يكن معتزلياً ؛ بل كان جهمياً ينفي الصفات ، والمعتزلة تنفي الصفات ،
فنفاة الصفات الجهمية أعم من المعتزلة ، فلما احتج عليه برغوث بأنه
لو كان يتكلم ويقوم به الكلام لكان جسماً ، وهذا منفي عنه ، وأحمد
وأمثاله من السلف كانوا يعلمون أن هذه الألفاظ التي ابتدعها المتكلمون
كلفظ الجسم وغيره ينفيها قوم ليتوصلوا بنفيها إلى نفي ما أثبتته الله
تعالى ورسوله ، وبثبتها قوم ليتوصلوا بإثباتها إلى إثبات ما نفاه
الله ورسوله .

فالأولى طريقة الجهمية : من المعتزلة وغيرهم : ينفون الجسم حتى
يتوهم المسلمون ان قصدم التنزيه ، ومقصودهم بذلك أن الله لا يرى في
الآخرة ، وأنه لم يتكلم بالقرآن ولا غيره بل خلق كلاماً في غيره ، وأنه
ليس له علم يقوم به ، ولا قدرة ولا حياة ، ولا غير ذلك من الصفات
قال الإمام أحمد في خطبته في « الرد على الجهمية والزنادقة » :

الحمد لله الذي جعل في كل زمان فترة من الرسل بقايا من أهل
العلم يدعون من ضل إلى الهدى ، ويبصرون منهم على الأذى ، يحيون
بكتاب الله الموتى ، ويبصرون بنوره أهل العمى ، فكم من قتيل لإبليس
قد أحيوه ، وكم ضال تائه قد هدوه ، فما أحسن أثرهم على الناس ،
وأقبح أثر الناس عليهم ، ينفون عن كتاب الله تحريف الغالين ، وانتحال
المبطلين ، وتأويل الجاهلين ، الذين عقدوا ألوية البدعة ، وأطلقوا عنان الفتنة ،

فهم مختلفون في الكتاب مخالفون للكتاب مجتمعون على مخالفة الكتاب ،
 يقولون على الله وفي الله وفي كتاب الله بغير علم ، يتكلمون بالمتشابه من
 الكلام ، ويخدعون جهال الناس بما يشبهون عليهم ، فنعوذ بالله من
 فتن المضلين .

والثانية طريقة هشام وأتباعه يحكى عنهم : أنهم أثبتوا ما قد نزه
 الله نفسه عنه من اتصافه بالنقائص ، ومماثلته للمخلوقات ، فأجابهم الإمام
 أحمد بطريقة الأنبياء وأتباعهم وهو الاعتصام بحبل الله الذي قال الله فيه :

(يَتَّابِعُوا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ * وَأَعْتَصِمُوا
 بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا) وقال : (كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً

فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّنَّ مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ وَأَنْزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ
 فِي مَا اخْتَلَفُوا فِيهِ وَمَا اخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا الَّذِينَ أُوتُوهُ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَ تَهُمُ الْبَيِّنَاتُ بَعِيًا بَيْنَهُمْ
 فَهَدَى اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا لِمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ مِنَ الْحَقِّ بِإِذْنِهِ ۗ وَاللَّهُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ
 مُسْتَقِيمٍ) وقال تعالى :

(الْمَص * كَتَبْنَا أَنْزِلَ إِلَيْكَ فَلَا يَكُنْ فِي صَدْرِكَ حَرَجٌ مِنْهُ لِيُنْذِرَ بِهِ ، وَذِكْرَى لِلْمُؤْمِنِينَ

* اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ إِلَيْنَا مِنْ رَبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا مِنْ دُونِهِ ءَٰوْلِيَاءَ ۖ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ)
 وقال تعالى : (فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَى

* وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ أَعْمَى *

قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِي أَعْمَى وَقَدْ كُنْتُ بَصِيرًا * قَالَ كَذَلِكَ أَنتَكَ ءَايَتُنَا فَنَسِينَهَا وَكَذَلِكَ الْيَوْمَ نُنْسِيْكَ
 وَقَالَ تَعَالَى : (يٰٓأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولَى الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِن تَنَزَعْتُمْ
 فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا)
 وَقَالَ تَعَالَى : (يٰٓأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْدُمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ؕ وَأَقِمْوْا لِلَّهِ ؕ إِن اللَّهَ
 سَمِيعٌ عَلِيمٌ * يٰٓأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْق صَوْتِ النَّبِيِّ وَلَا تَجْهَرُوا لَهُ بِالْقَوْلِ
 كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ أَن تَحْبَطَ أَعْمَلُكُمْ وَأَنتُمْ لَا تَشْعُرُونَ) .

وقال تعالى : (أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا
 أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَن يَكْفُرُوا بِهِ وَيُرِيدُ
 الشَّيْطَانُ أَن يُضِلَّهُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا * وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَى مَا أَنزَلَ اللَّهُ وَإِلَى
 الرَّسُولِ رَأَيْتَ الْمُتَنَفِقِينَ يَصُدُّونَ عَنْكَ صُدُودًا * فَكَيْفَ إِذَا أَصَابَتْهُمْ
 مُصِيبَةٌ يَمَّا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ ثُمَّ جَاءُوكَ يَحْلِفُونَ بِاللَّهِ إِن أَرَدْنَا إِلَّا إِحْسَانًا
 وَتَوْفِيقًا * أُولَٰئِكَ الَّذِينَ يَعْلَمُ اللَّهُ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ وَعِظْهُمْ وَقُلْ
 لَهُمْ فِي أَنْفُسِهِمْ قَوْلًا بَلِيغًا * وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ
 اللَّهِ وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ
 الرَّسُولُ لَوَجَدُوا اللَّهَ تَوَّابًا رَّحِيمًا * فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا

شَجَرَيْنَهُمُ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا)
 وقوله تعالى : (وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ
 بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ) وقوله تعالى : (إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا لَأَستَ مِنْهُمْ
 فِي شَيْءٍ إِنَّمَا أَمْرُهُمْ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ) وقوله تعالى : (فَأَقِمَّ وَجْهَكَ
 لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَرِيمُ
 وَلَكِن كَثُرَ الْكَاسِ لَا يَعْلَمُونَ * مُبِينٍ إِلَيْهِ وَآتَقُوهُ وَأَقِمُوا الصَّلَاةَ
 وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُشْرِكِينَ * مِنَ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا كُلُّ حِزْبٍ
 بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ) وقوله : (شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا
 إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى أَنْ أَقِمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ) .

فهذه النصوص وغيرها تبين أن الله أرسل الرسل ، وأزل الكتب
 لبيان الحق من الباطل ، وبيان ما اختلف فيه الناس ، وأن الواجب على
 الناس اتباع ما أزل إليهم من ربهم ، ورد ما تنازعوا فيه إلى الكتاب
 والسنة ، وأن من لم يتبع ذلك كان منافقا ، وأن من اتبع الهدى
 الذي جاءت به الرسل فلا يضل ولا يشقى ، ومن أعرض عن ذلك
 حشر أعمى ضالا شقيا معذبا ، وأن الذين فرقوا دينهم قد برئ الله
 ورسوله منهم .

فاتبع الإمام أحمد طريقة سلفه من أئمة السنة والجماعة المعتمدين

بالكتاب والسنة ، المتبعين ما أنزل [الله] إليهم من ربهم ، وذلك أن تنظر
فما وجدنا الرب قد أثبت له نفسه في كتابه أثبتاه ، وما وجدناه قد نفاه
عن نفسه نفينا ، وكل لفظ وجد في الكتاب والسنة بالإثبات أثبت
ذلك اللفظ ، وكل لفظ وجد منقياً نفي ذلك اللفظ ، وأما الألفاظ التي
لا توجد في الكتاب والسنة ، بل ولا في كلام الصحابة والتابعين لهم
بإحسان ، وسائر أئمة المسلمين لا إثباتها ولا نفيها .

وقد تنازع فيها الناس ، فهذه الألفاظ لا تثبت ولا تنفي إلا بعد
الاستفسار عن معانيها ، فإن وجدت معانيها مما أثبت له الرب لنفسه
أثبتت ، وإن وجدت مما نفاه الرب عن نفسه نفيت ، وإن وجدنا اللفظ
أثبت به حق وباطل ، أو نفي به حق وباطل ، أو كان مجملاً يراد به
حق وباطل ، وصاحبه أراد به بعضها ، لكنه عند الإطلاق يوم الناس
أو يفهمهم ما أراد وغير ما أراد ، فهذه الألفاظ لا يطلق إثباتها ولا
نفيها ، كلفظ الجوهر والجسم والتحيز والجهة ونحو ذلك من الألفاظ التي
تدخل في هذا المعنى ، فقل من تكلم بها نفيًا أو إثباتًا إلا وأدخل فيها
باطلاً ، وإن أراد بها حقاً .

والسلف والأئمة كرهوا هذا الكلام المحدث ؛ لاشتماله على باطل
وكذب ، وقول على الله بلا علم ، وكذلك ذكر أحمد في رده على الجهمية
أنهم يفترون على الله فيما ينفونه عنه ، ويقولون عليه بغير علم ، وكل

ذلك مما حرمه الله ورسوله ، ولم يكره السلف هذه لمجرد كونها اصطلاحية ، ولا كرهوا الاستدلال بدليل صحيح جاء به الرسول ، بل كرهوا الأقوال الباطلة المخالفة للكتاب والسنة ، ولا يخالف الكتاب والسنة إلا ما هو باطل ، لا يصح بعقل ولا سمع .

ولهذا لما سئل أبو العباس ابن سريج عن التوحيد فذكر توحيد المسلمين وقال : وأما توحيد أهل الباطل فهو الخوض في الجواهر والأعراض ، وإنما بعث [الله] النبي صلى الله عليه وسلم بإنكار ذلك ، ولم يرد بذلك أنه أنكر هذين اللفظين ، فإنهما لم يكونا قد أحدثا في زمنه ، وإنما أراد إنكار ما يعنى بهما من المعاني الباطلة ، فإن أول من أحدثهما الجهمية والمعتزلة ، وقصدوا بذلك إنكار صفات الله تعالى أو أن يرى ، أو أن يكون له كلام يتصف به ، وأنكرت الجهمية أسماءه أيضاً .

وأول من عرف عنه إنكار ذلك الجعد بن درهم ، فضحى به خالد ابن عبد الله القسري بواسط . وقال : يا أيها الناس ضحوا تقبل الله ضحاياكم ، فإني مضح بالجعد بن درهم ، إنه زعم أن الله لم يتخذ إبراهيم خليلاً ، ولم يكلم موسى تكليماً ، تعالى الله عما يقول الجعد علواً كبيراً . ثم نزل فذبحه .

وكلام السلف والأئمة في ذم هذا الكلام وأهله مبسوط في غير هذا الموضع .

والمقصود هنا: أن أئمة السنة كأحمد بن حنبل وغيره كانوا إذا ذكرت لهم أهل البدع الألفاظ المجملة: كلفظ الجسم والجوهر والحيز ونحوها لم يوافقوهم لا على إطلاق الإثبات ، ولا على إطلاق النفي ، وأهل البدع بالعكس ابتدعوا ألفاظاً ومعاني ، إما في النفي ، وإما في الإثبات ، وجعلوها هي الأصل المعقول المحكم ، الذي يجب اعتقاده ، والبناء عليه ، ثم نظروا في الكتاب والسنة فما أمكنهم أن يتأولوه على قولهم تأولوه ، وإلا قالوا هذا من الألفاظ المتشابهة المشكلة التي لا ندري ما أريد بها . فجعلوا بدعهم أصلاً محكماً ، وما جاء به الرسول فرعاً له ومشكلاً : إذا لم يوافقوه . وهذا أصل الجهمية والقدرية وأمثالهم ، وأصل الملاحدة من الفلاسفة الباطنية ، جميع كتبهم توجد على هذا الطريق ، ومعرفة الفرق بين هذا وهذا من أعظم ما يعلم به الفرق بين الصراط المستقيم الذي بعث الله به رسوله ، وبين السبل المخالفة له ، وكذلك الحكم في المسائل العلمية الفقهية ، ومسائل أعمال القلوب وحقائقها وغير ذلك ، كل هذه الأمور قد دخل فيها ألفاظ ومعان محدثة ، وألفاظ ومعان مشتركة .

فالواجب أن يجعل ما أنزله الله من الكتاب والحكمة أصلاً في جميع هذه الأمور ، ثم يرد ما تكلم فيه الناس إلى ذلك ، ويبين ما في الألفاظ المجملة من المعاني الموافقة للكتاب والسنة فتقبل ، وما فيها من المعاني

المخالفة للكتاب والسنة فترد .

ولهذا كل طائفة أنكر عليها ما ابتدعت احتجت بما ابتدعته الأخرى ، كما يوجد في ألفاظ أهل الرأي والكلام والتصوف ، وإنما يجوز أن يقال في بعض الآيات إنه مشكل ومتشابه إذا ظن أنه يخالف غيره من الآيات المحكمة البينة ، فإذا جاءت نصوص بينة محكمة بأمر ، وجاء نص آخر يظن أن ظاهره يخالف ذلك يقال في هذا إنه يرد المتشابه إلى الحكم ، أما إذا نطق الكتاب أو السنة بمعنى واحد لم يجز أن يجعل ما يصاد ذلك المعنى هو الأصل ، ويجعل ما في القرآن والسنة مشكلا متشابهها ، فلا يقبل ما دل عليه .

نعم قد يشكل على كثير من الناس نصوص لا يفهمونها ، فتكون مشكلة بالنسبة إليهم لعجز فهمهم عن معانيها ، ولا يجوز أن يكون في القرآن ما يخالف صريح العقل والحس إلا وفي القرآن بيان معناه ، فإن القرآن جعله الله شفاء لما في الصدور ، وبيانا للناس ، فلا يجوز أن يكون بخلاف ذلك ؛ لكن قد تخفى آثار الرسالة في بعض الأمكنة والأزمنة ، حتى لا يعرفون ما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم . إما أن لا يعرفوا اللفظ ، وإما أن يعرفوا اللفظ ولا يعرفوا معناه ، فيئذ يصيرون في جاهلية بسبب عدم نور النبوة ، ومن ههنا يقع الشرك ، وتفريق الدين شيعا ، كالفتن التي تحدث السيف ، فالفتن القولية والعملية

هي من الجاهلية بسبب خفاء نور النبوة عنهم ، كما قال مالك بن أنس :
إذا قل العلم ظهر الجفاء ، وإذا قلت الآثار ظهرت الأهواء .

ولهذا شبهت الفتن بقطع الليل المظلم ، ولهذا قال أحمد في خطبته : الحمد لله الذي جعل في كل زمان فترة بقايا من أهل العلم . فالهدى الحاصل لأهل الأرض إنما هو من نور النبوة كما قال تعالى :
(فَاِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِّنِّي هُدًى فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَى) فأهل الهدى والفلاح : هم المتبعون للأنبياء وهم المسلمون المؤمنون في كل زمان ومكان . وأهل العذاب والضلال : هم المكذبون للأنبياء ، يبقى أهل الجاهلية الذين لم يصل إليهم ما جاءت به الأنبياء .

فهؤلاء في ضلال وجهل وشرك وشر ، لكن الله يقول : (وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا) وقال : (رُسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِّئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ) وقال : (وَمَا كَانَ رَبُّكَ مُهْلِكَ الْقُرَى حَتَّى يَبْعَثَ فِي أُمِّهَارَسُولًا يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِنَا وَمَا كُنَّا مُهْلِكِي

الْقُرَى إِلَّا أَهْلُهَا ظَالِمُونَ) فهؤلاء لا يهلكهم الله ويعذبهم حتى يرسل إليهم رسولا . وقد رويت آثار متعددة في أن من لم تبلغه الرسالة في الدنيا فإنه يبعث إليه رسول يوم القيامة في عرصات القيامة .

وقد زعم بعضهم أن هذا يخالف دين المسلمين ؛ فإن الآخرة لا تكليف فيها ، وليس كما قال ، إنما ينقطع التكليف إذا دخلوا دار الجزاء الجنة أو النار ، وإلا فهم في قبورهم ممتحنون ومفتونون ، يقال لأحدهم : من ربك ؟ وما دينك ؟ ومن نبيك ؟ . وكذلك في عرصات القيامة يقال : ليتبع كل قوم ما كانوا يعبدون ، فيتبع من كان يعبد الشمس الشمس الشمس ، ومن كان يعبد القمر القمر ، ومن كان يعبد الطواغيت الطواغيت ، وتبقى هذه الأمة فيها منافقوها ، فيأتيهم الله في صورة غير الصورة التي رأوه فيها أول مرة ، ويقول : أنا ربكم ، فيقولون : نعوذ بالله منك ، هذا مكاننا حتى يأتينا ربنا . وفي رواية فيسألهم ويثبتهم ، وذلك امتحان لهم ، هل يتبعون غير الرب الذي عرفوا أنه الله الذي تجلى لهم أول مرة فيثبتهم الله تعالى عند هذه المحنة ، كما يثبتهم في فتنة القبر ، فإذا لم يتبعوه لكونه أئى في غير الصورة التي يعرفون ، أأنام حينئذ في الصورة التي يعرفون فيكشف عن ساق ، فإذا رأوه خرجوا له سجداً ، إلا من كان منافقاً فإنه يريد السجود فلا يستطيعه ، يبقى ظهره مثل الطبق وهذا المعنى مستفيض عن النبي صلى الله عليه وسلم في عدة أحاديث ثابتة من حديث أبي هريرة ، وأبي سعيد ، وقد أخرجاها في الصحيحين ، ومن حديث جابر ، وقد رواه مسلم من حديث ابن مسعود ، وأبي موسى ، وهو معروف من رواية أحمد وغيره ، فدل

ذلك على أن المحنة إنما تنقطع إذا دخلوا دار الجزاء ، وأما قبل دار الجزاء امتحان وابتلاء .

فإذا انقطع عن الناس نور النبوة وقعوا في ظلمة الفتن ، وحدث البدع والفجور ، ووقع الشر بينهم . كما في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « سألت ربي ثلاثاً فأعطاني اثنين ، ومنعني الثالثة ، سأله أن لا يهلك أمتي بسنة عامة فأعطانيها ، وسأله أن لا يسلط عليهم عدواً من غيرهم فيجتاحهم فأعطانيها ، وسأله أن لا يجعل بأسهم بينهم فمنعنيها » والباس مشتق من البؤس . قال الله تعالى (قُلْ هُوَ الْقَادِرُ عَلَى أَنْ يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّنْ فَوْقِكُمْ أَوْ مِن تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ أَوْ يَلْسِكُمْ شِعَا وَيَذِيقَ بَعْضَكُمْ بَأْسَ بَعْضٍ) وفي الصحيحين عن النبي

صلى الله عليه وسلم « أنه لما نزل قوله تعالى : (قُلْ هُوَ الْقَادِرُ عَلَى أَنْ يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّنْ فَوْقِكُمْ) قال أعوذ بوجهك (أَوْ مِن تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ) قال : أعوذ بوجهك . (أَوْ يَلْسِكُمْ شِعَا وَيَذِيقَ بَعْضَكُمْ بَأْسَ بَعْضٍ) قال هاتان أهون » . فدل على أنه لا بد أن يلبسهم شيعاً ، ويذيق بعضهم بأس بعض ، مع براءة الرسول في هذه الحال ، وم فيها في جاهلية .

ولهذا قال الزهري وقعت الفتنة وأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم متوافرون ، فأجمعوا على أن كل دم أو مال أو فرج

أصيب بتأويل القرآن فهو هدر ، أنزلوه منزلة الجاهلية ، وقد روى مالك بإسناده الثابت عن عائشة رضي الله عنها أنها كانت تقول : ترك الناس العمل بهذه الآية تغى قوله تعالى : (وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا) فإن المسلمين لما اقتتلوا كان الواجب الإصلاح بينهم كما أمر الله تعالى ، فلما لم يعمل بذلك صارت فتنة وجاهلية .

وهكذا مسائل النزاع التي تنازع فيها الأمة في الأصول والفروع إذا لم ترد إلى الله والرسول لم يتبين فيها الحق ، بل يصير فيها المتنازعون على غير بينة من أمرهم ، فإن رحمهم الله أقر بعضهم بعضاً ، ولم يبخع بعضهم على بعض ، كما كان الصحابة في خلافة عمر وعثمان يتنازعون في بعض مسائل الاجتهاد فيقر بعضهم بعضاً ، ولا يعتدى عليه وإن لم يرحموا وقع بينهم الاختلاف المذموم ، فبغى بعضهم على بعض ، إما بالقول مثل تكفيره وتفسيقه ، وإما بالفعل مثل حبسه وضربه وقتله . وهذه حال أهل البدع والظلم كالخوارج وأمثالهم ، يظلمون الأمة ويعتدون عليهم ، إذا نازعهم في بعض مسائل الدين ، وكذلك سائر أهل الأهواء ، فإنهم يبتدعون بدعة ، ويكفرون من خالفهم فيها ، كما تفعل الرافضة والمعتزلة والجهمية وغيرهم ، والذين امتحنوا الناس بخلق القرآن كانوا من هؤلاء ؛ ابتدعوا بدعة وكفروا من خالفهم فيها ،

واستحلوا منع حقه وعقوبته .

فالناس إذا خفي عليهم بعض ما بعث الله به الرسول صلى الله عليه وسلم إما عادلون ، وإما ظالمون ، فالعادل فيهم الذي يعمل بما وصل إليه من آثار الأنبياء ولا يظلم غيره ، والظالم الذي يعتدى على غيره ، وهؤلاء الظالمون مع علمهم بأنهم يظلمون ، كما قال تعالى : (وَمَا تَفَرَّقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمْ الْبَيِّنَةُ) وإلا فلو سلكوا ما علموه من العدل أقر بعضهم بعضاً ، كالمقلدين لأئمة الفقه الذين يعرفون من أنفسهم أنهم عاجزون عن معرفة حكم الله ورسوله في تلك المسائل ، فجعلوا أئمتهم نواباً عن الرسول ، وقالوا هذه غاية ما قدرنا عليه ، فالعادل منهم لا يظلم الآخر ، ولا يعتدى عليه بقول ولا فعل ، مثل أن يدعى أن قول متبوعه هو الصحيح بلا حجة بيديها ، ويندم من يخالفه مع أنه معذور .

وكان الذين امتحنوا أحمد وغيره من هؤلاء الجاهلين فابتدعوا كلاماً متشابهاً نفوا به الحق ، فأجابهم أحمد لما ناظروه في الحنة ، وذكروا الجسم ونحو ذلك ، وأجابهم بأني أقول كما قال الله تعالى : (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ * اللَّهُ الصَّمَدُ) وأما لفظ الجسم فلفظ مبتدع محدث ، ليس على أحد ، أن يتكلم به ألبتة ، والمعنى الذي يراد به مجمل ، ولم تبينوا مرادكم حتى نوافقكم على المعنى الصحيح ، فقال ما أدري ما تقولون ؟

لكن أقول : (اللَّهُ أَحَدٌ * اللَّهُ الصَّمَدُ * لَمْ يَكِدْ وَلَمْ يُولَدْ *
وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ) .

يقول : ما أدري ما تعنون بلفظ الجسم ، فأنا لا أوافقكم على إثبات لفظ ونفيه ، إذ لم يرد الكتاب والسنة بإثباته ولا نفيه ، إن لم ندر معناه الذي عناه المتكلم ، فإن غنى في النفي والإثبات ما يوافق الكتاب والسنة وافقناه ، وإن غنى ما يخالف الكتاب والسنة في النفي والإثبات لم نوافقاه .

ولفظ « الجسم » و « الجوهر » ونحوها لم يأت في كتاب الله ولا سنة رسوله ، ولا كلام أحد - من الصحابة والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين وسائر أئمة المسلمين - التكلم بها في حق الله تعالى ، لا بنفي ولا إثبات ، ولهذا قال أحمد في رسالته إلى المتوكل : لا أحب الكلام في شيء من ذلك إلا ما كان في كتاب الله ، أو في حديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أو عن الصحابة أو التابعين لهم بإحسان ، وأما غير ذلك فإن الكلام فيه غير محمود .

وذكر أيضاً فيما حكاه عن الجهمية أنهم يقولون : ليس فيه كذا ولا كذا ولا كذا ، وهو كما قال ، فإن لفظ الجسم له في اللغة التي نزل بها القرآن معنى ، كما قال تعالى : (وَإِذَا رَأَيْتَهُمْ تُعْجِبُكَ أَجْسَامُهُمْ

وَإِنْ يَقُولُوا تَسْمَعُ لِقَوْلِهِمْ) وقال تعالى : (وَزَادَهُ بَسْطَةً فِي الْعِلْمِ وَالْجِسْمِ) قال ابن عباس : كان طالوت أعلم بنى إسرائيل بالحرب ، وكان يفوق الناس بمنكيه وعنقه ورأسه ، و « البسطة » السعة ، قال ابن قتيبة : هو من قولك بسطت الشيء إذا كان مجموعاً ففتحته ووسعته ، قال بعضهم : والمراد بتعظيم الجسم فضل القوة ، إذ العادة أن من كان أعظم جسماً كان أكثر قوة . فهذا لفظ الجسم في لغة العرب التي نزل بها القرآن . قال الجوهري : قال أبو زيد الأنصاري : الجسم الجسد ، وكذلك الجسمان والجثمان ، وقال الأصمعي : الجسم ، والجسد ، والجثمان الشخص ، وقال جماعة جسم الإنسان يقال له الجثمان وقد جسم الشيء أي عظم ، فهو جسيم وجسام ، والجسام بالكسر جمع جسيم . قال أبو عبيدة تجسمت فلانا من بين القوم أي اخترته ، كأنك قصدت جسمه . كما تقول : تأتيته أي قصدت أتيه وشخصه ، وأنشد أبو عبيدة .

تجسمته من يذهن برهف

وتجسمت الأرض إذا أخذت نحوها تريدها ، وتجسم من الجسم ، وقال ابن السكيت : تجسمت الأمر : أي ركبت أجسمه وجسيمه ، أي معظمه ، قال : وكذلك تجسمت الرمل والجبل أي ركبت أعظمه ، والأجسم الأضخم قال عامر بن الطفيل :

لقد علم الحي من عامر بأن لنا الذروة الأجسام

فهذا الجسم في لغة العرب ، وعلى هذا فلا يقال للهواء جسم ، ولا للنفس الخارج من الإنسان جسم ، ولا لروحه المنفوخة فيه جسم ، ومعلوم أن الله سبحانه لا يماثل شيئاً من ذلك ، لا بدن الإنسان ولا غيره فلا يوصف الله تعالى بشيء من خصائص المخلوقين ، ولا يطلق عليه من الأسماء ما يختص بصفات المخلوقين ، فلا يجوز أن يقال : هو جسم ، ولا جسد .

(وأما أهل الكلام) فالجسم عندهم أعم من هذا ، وهم مختلفون في معناه اختلافاً كثيراً عقلياً واختلافاً لفظياً اصطلاحياً ، فهم يقولون كل ما يشار إليه إشارة حسية فهو جسم ، ثم اختلفوا بعد هذا فقال كثير منهم : كل ما كان كذلك فهو مركب من الجواهر الفردة ، ثم منهم من قال : الجسم أقل ما يكون جوهرأ ، بشرط أن ينضم إلى غيره ، وقيل بل الجوهران ، والجواهر فصاعداً ، وقيل بل أربعة فصاعداً ، وقيل بل ستة ، وقيل بل ثمانية ، وقيل بل ستة عشر ، وقيل بل اثنان وثلاثون ، وهذا قول من يقول إن الأجسام كلها مركبة من الجواهر التي لا تنقسم .

وقال آخرون من أهل الفلسفة كل الأجسام مركبة من الهوى ،

والصورة لا من الجواهر الفردة .

وقال كثير من أهل الكلام وغير أهل الكلام ليست مركبة لا من هذا ولا من هذا ، ولا من هذا ولا من هذا ، وهذا قول الهشامية والكلاية والضرارية وغيرهم من الطوائف الكبار ، لا يقولون بالجواهر الفرد ولا بالمادة والصورة ، وآخرون يدعون إجماع المسلمين على إثبات الجواهر الفرد ، كما قال أبو المعالي وغيره : اتفق المسلمون على أن الأجسام تنتهى في تجزئها وانقسامها حتى تصير أفراداً ، ومع هذا فقد شك هو فيه ، وكذلك شك فيه أبو الحسين البصري . وأبو عبد الله الرازي .

ومعلوم أن هذا القول لم يقله أحد من أئمة المسلمين لا من الصحابة ولا من التابعين لهم بإحسان ، ولا أحد من أئمة العلم المشهورين بين المسلمين ، وأول من قال ذلك في الإسلام طائفة من الجهمية والمعتزلة ، وهذا من الكلام الذي ذمه السلف وعابوه ، ولكن حاكمي هذا الإجماع لما لم يعرف أصول الدين إلا ما في كتب الكلام ، ولم يجد إلا من يقول بذلك اعتقد هذا إجماع المسلمين ، والقول بالجواهر الفرد باطل ، والقول بالهيولى والصورة باطل ، وقد بسط الكلام على هذه المقالات في مواضع آخر .

وقال آخرون : الجسم هو القائم بنفسه ، وكل قائم بنفسه جسم ،
وكل جسم فهو قائم بنفسه ، وهو مشار إليه ، واختلفوا في الأجسام
هل هي متماثلة أم لا ؟ على قولين مشهورين .

وإذا عرف ذلك فمن قال : إنه جسم ، وأراد أنه مركب من
الأجزاء فهذا قوله باطل ، وكذلك إن أراد أنه يماثل غيره من المخلوقات
فقد علم بالشرع والعقل أن الله ليس كمثل شيء في شيء من صفاته ،
فمن أثبت لله مثلاً في شيء من صفاته فهو مبطل ، ومن قال إنه جسم
بهذا المعنى فهو مبطل ، ومن قال إنه ليس بجسم بمعنى أنه لا يرى في
الآخرة ، ولا يتكلم بالقرآن وغيره من الكلام ، ولا يقوم به العلم
والقدرة وغيرها من الصفات ، ولا ترفع الأيدي إليه في الدعاء ، ولا
عرج بالرسول صلى الله عليه وسلم إليه ، ولا يصعد إليه الكلم الطيب
ولا تعرج الملائكة والروح إليه ، فهذا قوله باطل . وكذلك كل من
نفى ما أثبتته الله ورسوله ، وقال إن هذا تجسيم فنفية باطل ، وتسمية
ذلك تجسيماً تلييس منه ، فإنه إن أراد أن هذا في اللغة يسمى جسماً
فقد أبطل ، وإن أراد أن هذا يقتضى أن يكون جسماً مركباً من
الجواهر الفردة أو من المادة والصورة ، أو أن هذا يقتضى أن يكون
جسماً ، والأجسام متماثلة ، قيل له أكثر العقلاء يخالفونك في تماثل
الأجسام المخلوقة ، وفي أنها مركبة ، فلا يقولون : إن الهواء مثل الماء

ولا أبدان الحيوان مثل الحديد والجلال ، فكيف يوافقونك على أن الرب تعالى يكون مماثلاً لحلقه ، إذا أثبتوا له ما أثبت له الكتاب والسنة ؟! والله تعالى قد نفى المماثلات في بعض المخلوقات ، وكلاهما جسم كقوله : (وَإِن تَتَوَلَّوْا يَسْتَبَدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوا أَمْثَلَكُمْ) مع أن كلاهما بشر . فكيف يجوز أن يقال : إذا كان لرب السموات علم وقدرة أنه يكون مماثلاً لحلقه ؟! والله تعالى ليس كمثله شيء لا في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله .

ونكتة الأمر أن الجسم في اعتقاد هذا النافي يستلزم مماثلة سائر الأجسام ، ويستلزم أن يكون مركباً من الجواهر الفردة ، أو من المادة والصورة ، وأكثر العقلاء يخالفونه في هذا التلازم ، وهذا التلازم منتف باتفاق الفريقين ، وهو المطلوب .

فإذا انفقوا على انتفاء النقص المنفى عن الله شرعاً وعقلاً بقي بحتم في الجسم الاصطلاحي ، هل هو مستلزم لهذا المحذور ؟ وهو بحث عقلي ، كبحث الناس في الأعراض هل تبقى أو لا تبقى ؟ وهذا البحث العقلي لم يرتبط به دين المسلمين ، بل لم ينطق كتاب ولا سنة ولا أثر من السلف بلفظ الجسم في حق الله تعالى لانفياً ولا إثباتاً ، فليس لأحد أن يبتدع اسماً مجملاً يحتمل معاني مختلفة ، لم ينطق به الشرع ويعلق به دين المسلمين ، ولو كان قد نطق باللغة العربية ، فكيف إذا

أحدث للفظ معنى آخر ؟!

والمعنى الذي يقصده إذا كان حقاً عبر عنه بالعبارة التي لا لبس فيها فإذا كان معتقده أن الأجسام متماثلة ، وأن الله ليس كمثل شيء ، وهو سبحانه لا سمي له ، ولا كقوله ، ولا ند له ، فهذه عبارات القرآن تؤدي هذا المعنى بلا تليس ولا نزاع ، وإن كان معتقده أن الأجسام غير متماثلة ، وأن كل ما يرى وتقوم به الصفات فهو جسم ، فإن عليه أن يثبت ما أثبتته الله ورسوله من علمه وقدرته وسائر صفاته . كقوله : (وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ) وقوله : (إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ) وقوله عليه السلام في حديث الاستخارة : « اللهم إني أستخيرك بعلمك وأستقدرك بقدرتك » وقوله في الحديث الآخر : « اللهم بعلمك الغيب ، وقدرتك على الخلق » ويقول كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إنكم ترون ربكم يوم القيامة عيانا كما ترون الشمس والقمر لا تضامون في رؤيته » فشبه الرؤية بالرؤية ، وإن لم يكن المرئي كالمرئي .

فهذه عبارات الكتاب والسنة عن هذا المعنى الصحيح بلا تليس ولا نزاع بين أهل السنة المتبعين للكتاب والسنة وأقوال الصحابة ، ثم بعد هذا من كان قد تبين له معنى من جهة العقل أنه لازم للحق لم يدفعه عن عقله ، فلازم الحق حق ، لكن ذلك المعنى لا بد أن يدل

الشرع عليه فيبينه بالألفاظ الشرعية ، وإن قدر أن الشرع لم يدل عليه لم يكن مما يجب على الناس اعتقاده ، وحينئذ فليس لأحد أن يدعو الناس إليه ، وإن قدر أنه في نفسه حق .

(ومسألة) تماثل الأجسام وتركيبها من الجواهر الفردة قد اضطرب فيها جماهير أهل الكلام . وكثير منهم يقول بهذا تارة وبهذا تارة . وأكثر ذلك لأجل الألفاظ المجملة والمعاني المتشابهة ، وقد بسط الكلام عليه في غير هذا الموضع .

لكن المقصود هنا : أنه لو قدر أن الإنسان تبين له أن الأجسام ليست متماثلة ، ولا مركبة لا من هذا ولا من هذا لم يكن له أن يتدع في دين الإسلام قوله : إن الله جسم ، وينظر على المعنى الصحيح الذي دل عليه الكتاب والسنة ، بل يكفيه إثبات ذلك المعنى بالعبارات الشرعية ولو قدر أنه تبين له أن الأجسام متماثلة ، وأن الجسم مركب ، لم يكن له أن يتدع النفي بهذا الاسم ، وينظر على معناه الذي اعتقده بعقله ؛ بل ذلك المعنى المعلوم بالشرع والعقل يمكن إظهاره بعبارة لا إجمال فيها ولا تليس ، والذين يقولون : إن الجسم مركب من الجواهر ، يدعي كثير منهم أنه كذلك في لغة العرب ؛ لأن العرب يقولون هذا أجسم من هذا ، يريدون به أنه أكثر أجزاء منه . ويقولون : هذا جسيم ، أي كثير الأجزاء .

قال : والتفضيل بصيغة أفعال ، إنما يكون لما يدل عليه الاسم ، فإذا قيل : هذا أعلم وأحلم ، كان ذلك دالا على الفضيلة فيما دل عليه لفظ العلم والحلم ، فلما قالوا : أجسم ، لما كان أكثر أجزاء دل على أن لفظ الجسم عندم المراد به المركب ، فمن قال جسم وليس بمركب فقد خرج عن لغة العرب .

قالوا : وهذه تخليطة في اللفظ ، وإن كنا لا نكفره ، إذا لم يثبت خصائص الجسم من التركيب والتأليف ، وقد نازعهم بعضهم في قولهم هذا أجسم من هذا ، وقالوا : ليس هذا اللفظ من لغة العرب ، كما يحكى عن أبي زيد فيقال له : لا ريب أن العرب تقول هذا جسيم أي عظيم الجثة . وهذا أجسم من هذا أي أعظم جثة ، لكن كون العرب تعتقد أن ذلك لكثرة الأجزاء التي هي الجواهر الفردة ، إنما يكون إذا كان أهل اللغة قاطبة يعتقدون أن الجسم مركب من الجواهر الفردة ، والجوهر الفرد هو شيء قد بلغ من الصغر والحقارة إلى أنه لا يتميز عنه من يساره . ومعلوم أن أكثر العقلاء من بني آدم لا يتصور الجوهر الفرد ، والذين يتصورونه أكثرهم لا يثبتونه ، والذين أثبتوه إنما يثبتونه بطرق خفية طويلة بعيدة ، فيمتنع أن يكون اللفظ الشائع في اللغة التي ينطق بها خواصها وعوامها أرادوا به هذا .

وقد علم بالاضطرار أن أحداً من الصحابة والتابعين لهم بإحسان لم

ينطق بإثبات الجوهر الفرد ، ولا بما يدل على ثبوته عنده ، بل ولا العرب قبلهم ، ولا سائر الأمم الباقين على الفطرة ، ولا أتباع الرسل ، فكيف يدعى عليهم أنهم لم يقولوا لفظ جسم إلا لما كان مركباً مؤلفاً؟! ولو قلت لمن شئت من العرب الشمس والقمر والسماء مركب عندك من أجزاء صغار كل منها لا يقبل التجزى ، أو الجبال أو الهواء أو الحيوان أو النبات لم يتصور هذا المعنى إلا بعد كلفة ، ثم إذا تصوره قد يكذبه بفطرته ، ويقول : كيف يمكن أن يكون شيء لا يتميز منه جانب عن جانب؟! وأكثر العقلاء من طوائف المسلمين وغيرهم ينكرون الجوهر الفرد ، فالفقهاء قاطبة تنكره ، وكذلك أهل الحديث والتصوف.

ولهذا كان الفقهاء متفقين على استحالة بعض الأجسام إلى بعض ، كاستحالة العذرة رماداً ، والتحذير ملحا . ثم نكلموا في هذه الاستحالة هل تطهر أم لا تطهر؟ والقائلون بالجوهر الفرد لا تستحيل الذوات عندهم ، بل تلك الجواهر التي كانت في الأول هي بعينها في الثاني ، وإنما اختلف التركيب ، ولهذا يتكلم بلفظ التركيب في الماء ونحوه من الفقهاء المتأخرين من كان قد أخذ هذا التركيب عن المتكلمين ، ويقول : إن الماء يفارق غيره في التركيب فقط . وكذلك القائلون بالجوهر الفرد عندهم أنا لم نشاهد قط إحداث الله تعالى لشيء من الجواهر والأعيان القائمة بنفسها . وأن جميع ما يخلقه من الحيوان والنبات والمعدن والثمار والمطر

والسحاب وغير ذلك إنما هو جمع الجواهر وتفريقها . وتغيير صفاتها من حال إلى حال ، لا أنه يبدع شيئاً من الجواهر والأجسام القائمة بأنفسها ، وهذا القول أكثر العقلاء ينكره ، ويقول : هو مخالف للحس والعقل والشرع ، فضلاً عن أن يكون الجسم في لغة العرب مستلزماً لهذا المعنى .

ثم الجسم قد يراد به الغلظ نفسه ، وهو عرض قائم بغيره ، وقد يراد به الشيء الغليظ ، وهو القائم بنفسه . فنقول : هذا الثوب له جسم : أي غلظ ، وقوله : (وَزَادَهُ بَسْطَةً فِي الْعِلْمِ وَالْجِسْمِ) قد يحتاج به على هذا ، فإنه قرن الجسم بالعلم الذي هو مصدر . فنقول المعنى (زَادَهُ بَسْطَةً) في قدره ، فجعل قدر بدنه أكبر من بدن غيره ، فيكون الجسم هو القدر نفسه لا نفس المقدر .

وكذلك قوله تعالى : (تُعْجِبُكَ أَجْسَامُهُمْ) أي صورهم القائمة بأبدانهم ، كما تقول : أعجبنى حسنه وجماله ولونه وبهاؤه ، فقد يراد صفة الأبدان ، وقد يراد نفس الأبدان ، وم إذا قالوا : هذا أجسم من هذا أرادوا أنه أغلظ وأعظم منه ، أما كونهم يريدون بذلك أن ذلك العظم والغلظ كان لزيادة الأجزاء فهذا مما يعلم قطعاً أنه لم يخطر ببال أهل اللغة ، إلا من أخذ ذلك عن اعتقده من أهل الكلام المحدث الذي أحدث في الإسلام بعد انقراض عصر الصحابة ، وأكثر التابعين ، فإن هذا لم

يعرف في الإسلام من تكلم به أو بمعناه إلا في أواخر الدولة
الأموية ، لما ظهر جهنم بن صفوان ، والجعد بن درهم ، ثم ظهر
في المعتزلة .

فقد تبين أن من قال : الجسم هو المؤلف المركب ، واعتقد أن
الأجسام مركبة من الجواهر الفردة فقد ادعى معنى عقليا بنازعه فيه
أكثر العقلاء من بنى آدم ، ولم ينقل عن أحد من السلف أنه وافقه
عليه ، وأنه جعل لفظ الجسم في اصطلاحه يدل على معنى لا يدل عليه
اللفظ في اللغة ، فقد غير معنى اللفظ في اللغة ، وادعى معنى عقليا فيه
نزاع طويل ، وليس معه من الشرع ما يوافق ما ادعاه من معنى اللفظ ،
ولا ما ادعاه من المعنى العقلي ، فاللغة لا تدل على ما قال ، والشرع
لا يدل على ما قال ، والعقل لم يدل على مسميات الألفاظ ، وإنما يدل
على المعنى المجرد ، وذلك فيه نزاع طويل ، ونحن نعلم بالاضطرار أن
ذلك المعنى الذي وجب نفيه عن الله لا يحتاج نفيه إلى ما أحدثه هذا
من دلالة اللفظ ، ولا ما ادعاه من المعنى العقلي ، بل الذين جعلوا هذا
عمدتهم في تنزيه الرب على نفي مسمى الجسم ، لا يمكنهم أن ينزهوه
عن شيء من النقائص ألّبتة ، فإنهم إذا قالوا : هذا من صفات الأجسام ،
فكل ما أثبتوه هو أيضاً من صفات الأجسام ، مثل كونه حياً علياً
قديراً ، بل كونه موجوداً قائماً بنفسه ، فإنهم لا يعرفون هذا في الشاهد

إلا جسما ، فإذا قال المنازع : أنا أقول فيما نفيتموه نظير قولكم فيما أثبتموه انقطعوا

ثم هؤلاء لهم في استحقاق الرب لصفات الكمال عندكم ، هل علم بالإجماع فقط ، أو علم بالعقل أيضا ؟ فيه قولان . فمن قال إن ذلك لم يعلم بالعقل كأبي المعالي والرازي وغيرها لم يبق معهم دليل عقلي ينزهون به الرب عن كثير من النقائص ، هذا إذا لم ينف إلا ما يجب نفيه عن الله ، مثل نفيه للنقائص ، فإنه يجب تنزيه الرب عنها ، وينفى عنه مماثلة المخلوقات ، فإنه كما يجب تنزيه الرب عن كل نقص وعيب يجب تنزيهه عن أن يماثله شيء من المخلوقات في شيء من صفات الكمال الثابتة له ، وهذان النوعان يجمعان التنزيه الواجب لله ، و (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ) دلت على النوعين .

فقوله : (أحد) مع قوله : (وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ) ينفي المماثلة والمشاركة ، وقوله : (الصمد) يتضمن جميع صفات الكمال ، فالنقائص جنسها منفي عن الله تعالى ، وكل ما اختص به المخلوق فهو من النقائص التي يجب تنزيه الرب عنها ، بخلاف ما يوصف به الرب . ويوصف العبد بما يليق به : مثل العلم والقدرة والرحمة ، ونحو ذلك ، فإن هذه ليست نقائص ، بل ما ثبت لله من هذه المعاني فإنه يثبت لله على وجه لا يقاربه فيه أحد من المخلوقات ، فضلا عن أن يماثله فيه ، بل ما خلقه الله في

الجنة من الماء كل والمشارب والملابس ، لا يماثل ما خلقه في الدنيا وإن انفقا في الاسم ، وكلاهما مخلوق . قال : ابن عباس رضي الله عنهما ليس في الدنيا مما في الجنة إلا الأسماء ، فقد أخبر الله أن في الجنة لبنا وخمراً وعسلاً وماء وحريراً وذهباً وفضة ، وتلك الحقائق ليست مثل هذه ، وكلاهما مخلوق . فالخالق تعالى أبعد عن مماثلة المخلوقات من المخلوق إلى المخلوق .

وقد سمي الله نفسه علياً ، حليماً ، رؤوفاً رحيماً ، سمياً ، بصيراً ، عزيزاً ، ملكاً ، جباراً ، متكبراً ، مؤمناً ، عظيماً ، كريماً ، غنياً ، شكوراً . كبيراً ، حفيظاً ، شهيداً ، حقاً ، وكيلاً ، ولياً ، وسمى أيضاً بعض مخلوقاته بهذه الأسماء فسمى الإنسان سمياً بصيراً ، وسمى نبيه رؤوفاً رحيماً ، وسمى بعض عباده ملكاً ، وبعضهم شكوراً ، وبعضهم عظيماً ، وبعضهم حليماً وعليماً ، وسائر ما ذكر من الأسماء مع العلم بأنه ليس المسمى بهذه الأسماء من المخلوقين مماثلاً للخالق جل جلاله في شيء من الأشياء .

وكذلك النزاع في لفظ التحيز والجهة ونحو ذلك ، فمن الناس من يقول : هو متحيز ، وهو في جهة ، ومنهم من يقول : ليس بمتحيز ، وليس في جهة ، ومنهم من يقول : هو في جهة وليس بمتحيز ، ولفظ المتحيز يتناول الجسم ، والجوهر الفرد ، ولفظ الجوهر قد يراد به

المتحيز ، وقد يراد به الجوهر الفرد . ومن الفلاسفة من يدعى إثبات
جواهر قائمة بأنفسها غير متحيزة . ومتأخروا أهل الكلام كالشهرستاني
والرازي والآمدي ونحوهم يقولون : ليس في العقل ما يحيل ذلك ، ولهذا
كان من سلك سبيل هؤلاء — وهو إنما يثبت حدوث العالم بحدوث
الأجسام — يقول بتقدير وجود جواهر عقلية ، فليس في هذا الدليل
ما يدل على حدوثها ، ولهذا صار طائفة ممن خلط الكلام بالفلسفة
إلى قدم الجواهر العقلية ، وحدث الأجسام ، وأن السبب الموجب
لحدوثها هو حدوث تصور من تصورات النفس ، وبعض أعيان المصنفين
كان يقول بهذا .

وكذلك الأرموى صاحب « اللباب » الذي أجاب عن شبهة الفلاسفة
على دوام الفاعلية المتضمنة أنه لا بد للحدوث من سبب ، فأجاب
بالجواب الباهر الذي أخذه من كلام الرازي في « المطالب العالية » فإنه
أجاب به ، وهو في « المطالب العالية » يخلط كلام الفلاسفة بكلام
المتكلمين ، وهو في مسألة الحدوث والقدم حائر ، وهذا الجواب من
أفسد الأجوبة .

فإنه يقال : ما الموجب لحدوث تلك التصورات دائماً ، ثم إن
النفس عندئذ لا بد أن تكون متصلة بالجسم ، فيمتنع وجود نفس
بدون جسم .

وأيضاً فالذي علم بالاضطرار من دين الرسل أن كل ما سوى الله مخلوق محدث كائن بعد أن لم يكن .

وأيضاً فما تثبته الفلاسفة من الجواهر العقلية إنما يوجد في الذهن لا في الخارج ، وأما أكثر المتكلمين فقالوا انتفاء هذه معلوم بضرورة العقل . وقد بسط الكلام على هذا في غير هذا الموضع ، وبين أن ما ندعى الفلاسفة إثباته من الجواهر العقلية التي هي العقل والنفس والمادة والصورة فلا حقيقة لها في الخارج ، وإنما هي أمور معقولة في الذهن يجردها العقل من الأمور المعينة كما يجرد العقل الكليات المشتركة بين الأصناف : كالحيوانية الكلية ، والإنسانية الكلية ، والكليات إنما تكون كليات في الأذهان لا في الأعيان .

ومن هؤلاء من يظن أنها تكون في الخارج كليات ، وأن في الخارج ماهيات كلية مقارنة للأعيان غير الموجودات المعينة ، وكذلك منهم من يثبت كليات مجردة عن الأعيان يسمونها « المثل الأفلاطونية » ، ومنهم من يثبت دهرأ مجرداً عن المتحرك والحركة ، ويثبت خلاء مجرداً ليس هو متحيزاً ولا قائماً بمتحيز . ويثبت هيولى مجردة عن جميع الصور ، والهيولى في لغتهم بمعنى الحل . يقال الفضة هيولى الخاتم والدرم ، والخشب هيولى الكرسي . أي هذا الحل الذي تصنع فيه هذه الصورة ، وهذه الصورة الصناعية عرض من الأعراض ، ويدعون أن للجسم هيولى محل

الصورة الجسمية غير نفس الجسم القائم بنفسه ، وهذا غلط . وإنما هذا يقدر في النفس كما يقدر امتداد مجرد عن كل ممتد ، وعدد مجرد عن كل معدود ، ومقدار مجرد عن كل مقدر ، وهذه كلها أمور مقدرة في الأذهان ، لا وجود لها في الأعيان . وقد اعترف بذلك من عادته نصر الفلاسفة من أهل النظر . كما قد بسط هذا في غير هذا الموضع .

فالجواهر العقلية التي يثبتها هؤلاء الفلاسفة يعلم بصريح العقل بعد التصور التام انتفاؤها في الخارج . وأما الملائكة الذين أخبر الله عنهم فهذه لا يعرفها هؤلاء الفلاسفة أتباع أرسطو ، ولا يذكرونها بنفي ولا إثبات ، كما لا يعرفون النبوات ، ولا يتكلمون عليها بنفي ولا إثبات ، إنما تكلم في ذلك متأخروهم كابن سينا وأمثاله ، الذين أرادوا أن يجمعوا بين النبوات وبين الفلسفة ، فلبسوا ودلسوا .

وكذلك « العلة الأولى » التي يثبتونها لهذا العالم إنما أثبتوا علة غائية يتحرك الفلك للتشبه بها ، وتحريكها للفلك من جنس تحريك الإمام المقتدى به للمؤتم المقتدي ، إذا كان يجب أن يتشبه بإمامه ويقتدى بإمامه ، ولفظ « الإله » في لغتهم يراد به المتبوع الإمام الذي يتشبه به ، فالفلك عندما يتحرك للتشبه بالإله ، ولهذا جعلوا « الفلسفة العليا » و « الحكمة الأولى » ، إنما هي التشبه بالإله على قدر الطاقة ، وكلام أرسطو في علم ما بعد الطبيعة في « مقالة اللام » التي هي منتهى فلسفته

وفى غيرها كله يدور على هذا ، وتارة يشبه تحريكه للفلك بتحريك المعشوق للعاشق ، لكن التحريك هنا قد يكون لمحبة العاشق ذات المعشوق ، أو لغرض يناله منه ، وحركة الفلك عندما ليست كذلك ، بل يتحرك ليتشبه بالعلة الأولى ، فهو يحبها أي يحب التشبه بها ، لا يحب أن يعبدها ، ولا يحب شيئاً يحصل منها ، وبشبه ذلك أرسطو بحركة النواميس لأتباعها ، أي أتباع الناموس قائمون بما فى الناموس ، ويقتدون به ، والناموس عندما هي السياسة الكلية للمدائن التي وضعها لهم ذوو الرأي والعقل ، لمصلحة دنياهم ؛ لئلا يتظالموا ولا تفسد دنياهم .

ومن عرف النبوات منهم يظن أن شرائع الأنبياء من جنس نواميسهم ، وأن المقصود بها مصلحة الدنيا ؛ بوضع قانون عدلي ؛ ولهذا أوجب ابن سينا وأمثاله النبوة ، وجعلوا النبوة لا بد منها لأجل وضع هذا الناموس ، ولما كانت الحكمة العملية عندما هي الخلقية ، والمنزلية ، والمدنية : جعلوا ما جاءت به الرسل من العبادات والشرائع والأحكام هي من جنس الحكمة الخلقية ، والمنزلية ، والمدنية . فإن القوم لا يعرفون الله ، بل هم أبعد عن معرفته من كفار اليهود والنصارى بكثير . وأرسطو المعلم الأول من أجهل الناس برب العالمين إلى الغاية . لكن لهم معرفة جيدة بالأمور الطبيعية ، وهذا بحر علمهم ، وله تفرغوا ،

وفيه ضيعوا زمانهم ، وأما معرفة الله تعالى فحظهم منها مبخوس جداً ،
وأما ملائكته وأنبياءه وكتبه ورسله والمعاد . فلا يعرفون ذلك
ألبتة ، ولم يتكلموا فيه لا بنفى ولا إثبات ، وإنما تكلم في ذلك متأخروهم
الداخلون في الملل .

وأما قدماء اليونان فكانوا مشركين من أعظم الناس شركاً وسحراً ،
يعبدون الكواكب والأصنام ، ولهذا عظمت عنايتهم بعلم الهيئة
والكواكب لأجل عبادتها . وكانوا يبنون لها الهياكل ، وكان آخر
ملوكهم (بطليموس) صاحب « المجسطي » ، ولما دخلت الروم في
النصرانية فجاء دين المسيح صلوات الله عليه وسلامه أبطل ما كانوا عليه
من الشرك .

ولهذا بدل من بدل دين المسيح فوضع ديناً مركباً من دين
الموحدين ودين المشركين ، فإن أولئك كانوا يعبدون الشمس والقمر
والكواكب ، ويصلون لها ويسجدون ، فجاء قسطنطين ملك النصارى
ومن اتبعه فابتدعوا الصلاة إلى المشرق ، وجعلوا السجود إلى الشمس
بدلاً عن السجود لها ، وكان أولئك يعبدون الأصنام المجسدة التي لها
ظل ، فجاءت النصارى وصورت تماثيل القدايس في الكنائس ،
وجعلوا الصور المرقومة في الحيطان والسقوف بدل الصور المجسدة القائمة
بأنفسها التي لها ظل .

وأرسطو كان وزير الإسكندر بن فيلبس المقدوني — نسبة إلى مقدونية — وهي جزيرة هؤلاء الفلاسفة اليونانيين ، الذين يسمون المشائين ، وهي اليوم خراب أو غمرها الماء ، وهو الذي يؤرخ له النصارى واليهود التاريخ الرومي ، وكان قبل المسيح بنحو ثلاثمائة سنة ، فيظن من يعظم هؤلاء الفلاسفة أنه كان وزيراً لذي القرنين المذكور في القرآن ، ليعظم بذلك قدره ، وهذا جهل ؛ فإن ذا القرنين كان قبل هذا بمدة طويلة جداً ، وذو القرنين بنى سد يأجوج ومأجوج ، وهذا المقدوني ذهب إلى بلاد فارس ، ولم يصل إلى بلاد الصين ؛ فضلاً عن السد .

والملائكة التي أخبر الله ورسوله بها لا يعلم عددهم إلا الله تعالى ، ليسوا عشرة ولا تسعة ، وهم عباد الله أحياء ، ناطقون ، ينزلون إلى الأرض ، و يصعدون إلى السماء ، ولا يفعلون إلا بإذن ربهم . كما أخبر الله عنهم بقوله : (وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا سُبْحَنَهُ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ * لَا يَسْبِقُونَهُ بِالْقَوْلِ وَهُمْ بِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ * يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنْ ارْتَضَىٰ وَهُمْ مِنْ خَشْيَتِهِ مُشْفِقُونَ) وقال تعالى : (وَكَمْ مِنْ مَّلَكٍ فِي السَّمَوَاتِ لَا تُغْنِي شَفَعَتُهُمْ شَيْئًا إِلَّا مِنْ بَعْدِ أَنْ يَأْذَنَ اللَّهُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَرْضَىٰ) وأمثال هذه النصوص .

وهؤلاء يدعون أن العقول قديمة أزلية ، وأن العقل الفعال هو

رب كل ما تحت هذا الفلك ، والعقل الأول هو رب السموات والأرض
وما بينهما ، والملاحدة الذين دخلوا معهم من أتباع بنى عبيد : كأصحاب
رسائل إخوان الصفا ، وغيرهم ، وملاحدة المتصوفة : مثل ابن عربي ،
وابن سبعين ، وغيرها يحتجون لمثل ذلك بالحديث الموضوع : « أول
ما خلق الله العقل » . وفي كلام أبي حامد الغزالي في « الكتب
المضنون بها على غير أهلها » وغير ذلك من معاني هؤلاء قطعة كبيرة ،
ويعبر عن مذاهبهم بلفظ الملك والملكوت والجبروت ، ومراده بذلك
الجسم والنفس والعقل . فيأخذ هؤلاء العبارات الإسلامية ، ويودعونها
معاني هؤلاء ، وتلك العبارات مقبولة عند المسلمين ، فإذا سمعوها قبلوها
ثم إذا عرفوا المعاني التي قصدتها هؤلاء ضل بها من لم يعرف حقيقة
دين الإسلام ، وأن هذه معاني هؤلاء الملاحدة ليست هي المعاني التي
عنها محمد رسول الله — صلى الله عليه وسلم — وإخوانه المرسلون :
مثل موسى وعيسى — صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين .

ولهذا ضل كثير من المتأخرين بسبب هذا الالتباس ، وعدم
المعرفة بحقيقة ما جاء به الرسول ، وما يقوله هؤلاء حتى يضل بهم
خلق من أهل العلم والعبادة والتصوف ، ومن ليس له غرض في
مخالفة محمد صلى الله عليه وسلم ، بل يحب اتباعه مطلقاً ، ولو عرف أن
هذا مخالف لما جاء به لم يقبله ، لكن لعدم كمال علمه بمعاني ما أخبر

به الرسول ومقاصد هؤلاء ، يقبل هذا . لا سيما إذا كان المتكلم به ممن له نصيب وافر في العلم والكلام والتصوف والزهد والفقه والعبادة .

ورأى الطالب أن هذا مرتبته فوق مرتبة الفقهاء الذين إنما يعرفون الشرع الظاهر ، وفوق مرتبة المحدث ، الذي غايته أن ينقل ألفاظاً لا يعلم معانيها ، وكذلك المقرئ والمفسر ، ورأى من يعظمه من أهل الكلام ، إما موافق لهم وإما خائف منهم ، ورأى بحوث المتكلمين معهم في مواضع كثيرة لم يأتوا بتحقيق يبين فساد قولهم ، بل تارة يوافقونهم على أصول لهم تكون فاسدة ، وتارة يخالفونهم في أمر قالته الفلاسفة ويكون حقاً ، مثل من يرى كثيراً من المتكلمين يخالفهم في أمور طبيعية ورياضية ظاناً أنه ينصر الشرع ، ويكون الشرع موافقاً لما علم بالعقل . مثل استدارة الأفلاك ، فإنه لم يعلم بين السلف خلاف في أنها مستديرة والآثار بذلك معروفة ، والكتاب والسنة قد دلا على ذلك ، وكذلك استحالة الأجسام بعضها إلى بعض ، هو مما اتفق عليه الفقهاء ، كما قال هؤلاء . إلى أمور آخر .

لكن كثير من المتكلمين أو أكثرهم لا خبرة لهم بما دل عليه الكتاب والسنة وآثار الصحابة والتابعين لهم بإحسان ؛ بل ينصر مقالات يظنها دين المسلمين ، بل إجماع المسلمين ، ولا يكون قد قالها أحد من

السلف ؛ بل الثابت عن السلف مخالف لها ، فلما وقع بين المتكلمين تقصير وجهل كثير بحقائق العلوم الشرعية ، وهم في العقليات تارة يوافقون الفلاسفة على باطلهم ، وتارة يخالفونهم في حقهم ، صارت المناظرات بينهم دولا . وإن كان المتكلمون أصح مطلقاً في العقليات الإلهية والكلية . كما أنهم أقرب إلى الشرعيات من الفلاسفة ؛ فإن الفلاسفة كلامهم في الإلهيات والكليات العقلية كلام قاصر جداً ، وفيه تخليط كثير ، وإنما يتكلمون جيداً في الأمور الحسية الطبيعية ، وفي كلياتها ، فكلامهم فيها في الغالب جيد .

وأما الغيب الذي تخبر به الأنبياء ، والكليات العقلية التي تعم الموجودات كلها ، وتقسيم الموجودات كلها قسمة صحيحة فلا يعرفونها ألبتة ؛ فإن هذا لا يكون إلا ممن أحاط بأنواع الموجودات ، وهم لا يعرفون إلا الحسيات وبعض لوازمها ، وهذا معرفة بقليل من الموجودات جداً ، فإن ما لا يشهده الآدميون من الموجودات أعظم قدراً وصفة مما يشهدونه بكثير .

ولهذا كان هؤلاء الذين عرفوا ما عرفته الفلاسفة إذا سمعوا أخبار الأنبياء بالملائكة والعرش والكرسي والجنة والنار ، وهم يظنون أن لا موجود إلا ما علموه هم والفلاسفة ؛ يصيرون حائرين متأولين لكلام الأنبياء على ما عرفوه ، وإن كان هذا لا دليل عليه ، وليس لهم بهذا

النفي علم ؛ فإن عدم العلم ليس علماً بالعدم ، لكن نفيم هذا كني الطيب للجن ؛ لأنه ليس في صناعة الطب ما يدل على ثبوت الجن ، وإلا فليس في علم الطب ما ينفي وجود الجن ؛ وهكذا تجد من عرف نوعاً من العلم وامتناز به على العامة الذين لا يعرفونه فيبقى بجهله نافياً لما لم يعلمه ، وبنوا آدم ضلالهم فيما جحدوه ونفوه بغير علم أكثر من ضلالهم فيما أثبتوه وصدقوا به . قال تعالى : (بَلْ كَذَّبُوا بِمَا لَمْ يُحِيطُوا بِعِلْمِهِ وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُ) وهذا لأن الغالب على الآدميين صحة الحس والعقل ، فإذا أثبتوا شيئاً وصدقوا به كان حقاً .

ولهذا كان التواتر مقبولا من جميع أجناس بني آدم ؛ لأنهم يخبرون عما شاهدوه وسمعوه ، وهذا أمر لا يشترك الخلق العظيم في الغلط فيه ، ولا في تعمد الكذب فيه ، فإذا علم أنهم لم يتواطئوا عليه ، ولم يأخذ بعضهم عن بعض ، كما تؤخذ المذاهب والآراء التي يتلقاها المتأخر عن المتقدم ، وقد علم أن هذا مما لا يغلط فيه عادة علم قطعاً صدقهم ، فإن الخبر إما أن يتعمد الكذب ، وإما أن يغلط ، وكلاهما مأمون في التواترات ، بخلاف ما نفوه وكذبوا به ، فإن غالبهم أو كثيراً منهم ينفون ما لا يعلمون ، ويكذبون بما لم يحيطوا بعلمه .

فصار هؤلاء الذين ظنوا الموجودات ما عرفه هؤلاء المتفلسفة ، إذا سمعوا ما أخبرت به الأنبياء من العرش والكرسي قالوا : العرش هو

الفلك التاسع ، والكرسي هو الثامن ، وقد تكلمنا على ذلك في « مسألة الإحاطة » وبيننا جهل من قال هذا عقلا وشرعا ، وإذا سمعهم يذكرون الملائكة ظن أنهم العقول والنفوس التي يثبتها المتفلسفة ، والقوى التي في الأجسام ، وكذلك الجن والشياطين يظن أنها أعراض قائمة بالنفوس ، حيث كان هذا مبلغه من العلم ، وكذلك يظن ما ذكره ابن سينا وأمثاله من أن الغرائب في هذا العالم سببها قوة فلكية ، أو طبيعية أو نفسانية ويجعل معجزات الأنبياء من باب القوى النفسانية ، وهي من جنس السحر ، لكن الساحر قصده الشر ، والنبي قصده الخير ، وهذا كله من الجهل بالأمور الكلية المحيطة بالموجودات وأنواعها ، ومن الجهل بما جاء به الرسول ، فلا يعرفون من العلوم الكلية ولا العلوم الإلهية إلا ما يعرفه الفلاسفة المتقدمون ، وزيادات تلقوها عن بعض أهل الكلام ، أو عن أهل الملة .

فلهذا صار كلام المتأخرين كابن سينا وأمثاله في الإلهيات والكلديات أجود من كلام سلفه ، ولهذا قربت فلسفة اليونان إلى أهل الإلحاد المبتدعة من أهل الملل ، لما فيها من شوب الملة ، ولهذا دخل فيها بنو عبيد الملاحدة ، فأخذوا عن هؤلاء الفلاسفة الصابئة المشركين العقل والنفوس ، وعن المجوس النور والظلمة ، وسموه هم السابق والتالي ، وكذلك الملاحدة المنتسبون إلى التصوف والتأله : كابن سبعين ، وأمثاله سلكوا

مسلسكا جمعوا فيه بزعمهم بين الشرع والفلسفة ، وهم ملاحدة ليسوا من الثنتين والسبعين فرقة ، وقد بسط الكلام على هؤلاء وهؤلاء في غير هذا الموضع .

وإنما ذكروا هنا لأن أهل الكلام المحدث صاروا - لعدم علمهم بما علمه السلف وأئمة السنة من الكتاب والسنة وآثار الصحابة ، ولما وقعوا فيه من الكلاميات الباطلة - يدخل بسببهم هؤلاء الفلاسفة في الإسلام أموراً باطلة ، ويحصل بهم من الضلال والغي ما لا يتسع هذا الموضع لذكره .

ولما أحدثت الجهمية محتتهم ، ودعوا الناس إليها وضرب أحمد بن حنبل في سنة عشرين ومائتين ، كان مبدأ حدوث القرامطة الملاحدة الباطنية من ذلك الزمان ، فصارت البدع باب الإلحاد ، كما أن المعاصي بريد الكفر ، ولبسط هذا موضع آخر .

والمقصود هنا : الكلام على لفظ التحيز والجهة ، وهؤلاء المتكلمون المتفلسفة صار بينهم نزاع في الملائكة . هل هي متحيزة أم لا ؟ فمن مال إلى الفلسفة ورأى أن الملائكة هي العقول والنفوس التي يثبتها الفلاسفة ، وأن تلك ليست متحيزة ، قال : إن الملائكة ليست متحيزة ، لا سيما وطائفة من الفلاسفة لم تجعل عددها عشرة عقول وتسعة نفوس ، كما

هو المشهور عن المشائين ، بل قال : لا دليل على نفي الزيادة ، ورأى
النسبوت قد أخبرت بكثرة الملائكة ، فأراد أن يثبت كثرتهم بطريقة
فلسفية ، كما فعل ذلك أبو البركات صاحب « المعبر » والرازي في
« المطالب العالية » وغيرها .

وأما المتكلمون فإنهم يقولون : إن كل ممكن أوكل محدث ، أوكل
مخلوق : فهو إما متحيز ، وإما قائم بمتحيز ، وكثير منهم يقول : كل موجود
إما متحيز ، وإما قائم بمتحيز ، ويقولون : لا يعقل موجود إلا كذلك ، كما
قاله طوائف من أهل الكلام والنظر ، ثم المتفلسفة كابن سينا وأتباعه ،
والشهرستاني والرازي وغيرهم ، لما أرادوا إثبات موجود ليس كذلك ،
كان أكبر عمدتهم إثبات الكليات كالإنسانية المشتركة ، والحيوانية
المشتركة ، وإذا كانت هذه لا تكون كليات إلا في الذهن ، فلم ينازعهم
الناس في ذلك ، وإنما نازعهم في إثبات موجود خارج الذهن قائم بنفسه ،
لا يمكن الإحساس به بحال ، بل لا يكون معقولاً .

وقالوا لهم : المعقول ما كان في العقل ، وأما ما كان موجوداً قائماً
بنفسه فلا بد أن يمكن الإحساس به ، وإن لم نحس نحن به في الدنيا ، كما
لا نحس بالجن والملائكة وغير ذلك ، فلا بد أن يحس به غيرنا كالملائكة
والجن ، وأن يحس به بعد الموت ، أو في الدار الآخرة ، أو

يحس به بعض الناس دون بعض في الدنيا ، كالأنبياء الذين رأوا الملائكة ،
وسمعوهم كلامهم .

وهذه الطريقة — وهو أن كل قائم بنفسه يمكن رؤيته — هي التي
سلكها أئمة النظر : كابن كلاب وغيره ، وسلكها ابن الزاغوني وغيره .
وأما من قال : إن كل موجود يجوز رؤيته أو يجوز أن يحس بسائر
الحواس الخمس ، كما يقوله الأشعري وموافقه كالقاضي أبي يعلى ، وأبي
المعالي وغيرهما ، فهذه الطريقة مردودة عند جماهير العقلاء ، بل
يقولون فسادها معلوم بالضرورة ، بعد التصور التام كما بسط
في موضعه .

وكذلك نزاعهم في روح الإنسان التي تفارقه بالموت على قول
الجمهور الذين يقولون : هي عين قائمة بنفسها ، ليست عرضاً من أعراض
البدن كالحياة وغيرها ، ولا جزءاً من أجزاء البدن كالهواء الخارج منه ،
فإن كثيراً من المتكلمين زعموا أنها عرض قائم بالبدن ، أو جزء من
أجزاء البدن ، لكن هذا مخالف للكتاب والسنة ، وإجماع السلف
والخلف ، ولقول جماهير العقلاء من جميع الأمم ، ومخالف للأدلة العقلية .

وهذا مما استطال به الفلاسفة على كثير من أهل الكلام . قال
القاضي أبو بكر : أكثر المتكلمين على أن الروح عرض من الأعراض ،

وبهذا نقول إذا لم يعن بالروح النفس ، فإنه قال : الروح الكائن في الجسد ضربان :

أحدها : الحياة القائمة به ، والآخر النفس ، والنفس ربح ينبث به ، والمراد بالنفس ما يخرج بنفس التنفس من أجزاء الهواء المتحلل من المسام ، وهذا قول الإسفرائيني وغيره ، وقال ابن فورك : هو ما يجري في تجايف الأعضاء ، وأبو المعالي خالف هؤلاء وأحسن في مخالفتهم فقال : إن الروح أجسام لطيفة مشابهة للأجسام المحسوسة ، أجرى الله العادة بحياة الأجساد ما استمرت مشابهتها لها ، فإذا فارقتها تعقب الموت الحياة في استمرار العادة .

ومذهب الصحابة والتابعين لهم بإحسان وسائر سلف الأمة وأئمة السنة : أن الروح عين قائمة بنفسها ، تفارق البدن ، وتعم وتعذب ، ليست هي البدن ، ولا جزءاً من أجزائه ، كالنفس المذكور . ولما كان الإمام أحمد ممن نص على ذلك ، كما نص عليه غيره من الأئمة لم يختلف أصحابه في ذلك ؛ لكن طائفة منهم كالقاضي أبي يعلى زعموا أنها جسم ، وأنها الهواء المتردد في مخاريق البدن ؛ موافقة لأحد المعنيين الذين ذكرهما ابن الباقلاني . وهذه الأقوال لما كانت من أضعف الأقوال تسلط بها عليهم خلق كثير .

والمقصود هنا أن الذين قالوا : إنها عين قائمة بنفسها غير البدن وأجزائه وأعراضه تنازعوا : هل هي جسم متحيز ؟ على قولين ، كتنازعهم في الملائكة .

فالتكلمون منهم يقولون : جسم ، والمتفلسفة يقولون : جوهر عقلي ليس بجسم ، وقد أشرنا فيما تقدم إلى أن ما تسميه المتفلسفة جواهر عقلية ، لا توجد إلا في الذهن ، وأصل تسميتهم المجردات والمفارقات هو مأخوذ من نفس الإنسان فإنها لما كانت تفارق بدنه بالموت ، وتتجرد عنه سموها مفارقة مجردة ثم أثبتوا ما أثبتوه من العقول والنفس وسموها مفارقات ومجردات ، بناء على ذلك ، وهم يريدون بالمفارق للمادة مالا يكون جسما ولا قائماً بجسم ، لكن النفس متعلقة بالجسم تعلق التدبير والعقل ، ولا تعلق له بالأجسام أصلا ، ولا ريب أن جماهير العقلاء على إثبات الفرق بين البدن والروح التي تفارق ، والجمهور يسمون ذلك روحا ، وهذا جسما ، لكن لفظ الجسم في اللغة ليس هو الجسم في اصطلاح المتكلمين ، بل الجسم هو الجسد كما تقدم ، وهو الجسم الغليظ أو غلظه ، والروح ليست مثل البدن في الغلظ والكثافة ، ولذلك لا تسمى جسما ، فمن جعل الملائكة والأرواح ونحو ذلك ليست أجساماً بالمعنى اللغوي فقد أصاب في ذلك ، ورب العالمين أولى أن لا يكون جسما ، فإنه من المشهور في اللغة الفرق بين الأرواح والأجسام .

(وأما أهل الاصطلاح) من المتكلمين والمتفلسفة فيجعلون مسمى الجسم أعم من ذلك ، وهو ما أمكنت الإشارة الحسية إليه ، وما قيل إنه هنا وهناك ، وما قبل الأبعاد الثلاثة ، ونحو ذلك .

وكذلك المتحيز في اصطلاح هؤلاء هو الجسم ، ويدخل فيه الجوهر الفرد عند من أثبتته ، وقد تقدم معنى الجسم في اللغة ، وأما المتحيز فقد قال تعالى : (وَمَنْ يُؤْلَمْ بِهِمْ يَوْمَئِذٍ دُبُرُهُمْ أَلَامٌ حَرِيفًا لَقِنَالٍ أَوْ مُتَحِيزًا إِلَى فِتْنَةٍ فَكَذَّبَاءٌ يَغْضَبُ مِنْ اللَّهِ) .

وقال الجوهري : الحوز الجمع ، وكل من ضم إلى نفسه شيئاً فقد حازه حوزاً ، وحيازة ، واحتازاه أيضاً ، والحوز والحيز السوق اللين ، وقد حاز الإبل يحوزها ويحيزها ، وحوز الإبل ساقها إلى الماء ، وقال الأصمعي : إذا كانت الإبل بعيدة المرعى عن الماء فأول ليلة توجهها إلى الماء ليلة الحوز ، وتحوزت الحية وتحيزت تلوت . يقال مالك تتحوز تحوز الحية ، وتتحيز تحيز الحية ، قال سيديويه هو تفعل من حزت الشيء قال القطامي :

تحيز منى خشية أن أضيفها كما انحازت الأفعى مخافة ضارب

يقول تتنحى عن هذه العجوز وتتأخر خشية أن أنزل عليها ضيفاً .

والحيز ما انضم إلى الدار من مرافقها ، وكل ناحية حيز ، وأصله من الواو ،
والحيز تخفيف الحيز ، مثل هين وهين ، ولين ولين ، والجمع أحياز ،
والحوزة الناحية ، وانحاز عنه انعدل ، وانحاز القوم تركوا مركزهم إلى
آخر ، يقال للأولياء انحازوا عن العدو ، وحاصوا ، والأعداء انهزموا
وولوا مدبرين ، وتحاوز الفريقان في الحرب انحاز كل فريق
عن الآخر .

فهذا المذكور عن أهل اللغة في هذا اللفظ ومادته يقتضي أن التحيز
والانحياز والتحوز ونحو ذلك يتضمن عدولا من محل إلى محل ، وهذا
أخص من كونه يحوزه أمر موجود ، فهم يراعون في معنى الحوز ذهابه
من جهة إلى جهة ؛ ولهذا يقولون : حزت المال ، وحزت الإبل ،
وذلك يتضمن نقله من جهة إلى جهة ، فالشيء المستقر في موضعه كالجبل
والشمس والقمر لا يسمونه متحيزاً ، وأعم من هذا أن يراد بالتحيز ما
يحيط به حيز موجود ، فيسمى كل ما أحاط به غيره أنه متحيز ،
وعلى هذا فما بين السماء والأرض متحيز ؛ بل ما في العالم متحيز إلا
سطح العالم الذي لا يحيط به شيء ، فإن ذلك ليس بمتحيز ،
وكذلك العالم جملة ليس بمتحيز بهذا الاعتبار ، فإنه ليس في عالم آخر
أحاط به ، والمتكلمون يريدون بالتحيز ما هو أعم من هذا ، والحيز
عند أعم من السكان ، فالعالم كله في حيز ، وليس هو في مكان ،

والمتحيز عندم لا يعتبر فيه أنه يحوزه غيره ، ولا يكون له حيز وجودي ، بل كلما أشير إليه وامتاز منه شيء عن شيء فهو متحيز عندم .

ثم هم مختلفون بعد هذا في المتحيز : هل هو مركب من الجواهر المنفردة؟! أو من المادة والصورة؟ أو هو غير مركب لا من هذا ولا من هذا؟ كما تقدم نزاعهم في الجسم . فالجسم عندم متحيز ، ولا يخرج عنه شيء إلا الجوهر الفرد عند من أثبتته ، وهؤلاء يعتقد كثير منهم أو أكثرهم أن كل متحيز فهو مركب أي يقبل الانقسام إلى جزء لا يتجزأ بل يظن بعضهم أن هذا إجماع المسلمين ، وأكثرهم يقولون المتحيزات متماثلة في الحد والحقيقة ، ومن كان معنى المتحيز عنده هذا فعليه أن ينزه الله تعالى أن يكون متحيزاً بهذا الاعتبار ، وإذا قال : الملائكة متحيزون بهذا الاعتبار ، أو الروح متحيزة بهذا الاعتبار نازعه في ذلك جمهور العقلاء من المسلمين وغيرهم ؛ بل لا يعرف أحد من سلف الأمة وأئمتها يقول : إن الملائكة متحيزة بهذا الاعتبار ، ولا قالوا لفظاً يدل على هذا المعنى ، وكذلك روح نبي آدم التي تفارقه بالموت لم يقل أحد من السلف إنها متحيزة بهذا الاعتبار ، ولا قال فيها لفظاً يدل على هذا المعنى ، فإذا كان إثبات هذا التحيز للملائكة والروح بدعة في الشرع وباطلاً في العقل ، فلأن يكون ذلك بدعة وباطلاً في رب

العالمين بطريق الأولى والأخرى .

ومن هنا يتبين أن عامة ما يقوله المتفلسفة وهؤلاء المتكلمة في نفوس بني آدم وفي الملائكة باطل ، فكيف بما يقولونه في رب العالمين ولهذا توجد الكتب المصنفة التي يذكر فيها مقالات هؤلاء وهؤلاء في هذه المسائل الكبار في رب العالمين ، وفي ملائكته ، وفي أرواح بني آدم ، وفي المعاد ، وفي النبوات ليس فيها قول يطابق العقل والشرع ولا يعرفون ما قاله السلف والأئمة في هذا الباب ، ولا ما دل عليه الكتاب والسنة .

فلهذا يغلب على فضلائهم الحيرة ، فإنهم إذا أنهموا النظر لم يصلوا إلى علم ؛ لأن ما نظروا فيه من كلام الطائفتين مشتمل على باطل من الجانبين ، ولهذا قال أبو عبد الله الرازي في آخر عمره : لقد تأملت الطرق الكلامية ، والمناهج الفلسفية ، فما رأيتها تشفي غيلا ، ولا تروي غليلا ، ورأيت أقرب الطرق طريقة القرآن اقرأ في الإثبات : (إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ) (الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى) واقرأ في النفي : (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ) (وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ) (عِلْمًا) ومن جرب مثل تجربتي عرف مثل معرفتي .

وأما من اعتقد أن المتحيز هو ما باين غيره فأنحاز عنه ، وليس

من شرطه أن يكون مركباً من الأجزاء المنفردة ، ولا أنه يقبل التفريق والتقسيم . فإذا قال : إن الرب متحيز بهذا المعنى ، أي أنه بائن عن مخلوقاته فقد أراد معنى صحيحاً ، لكن إطلاق هذه العبارة بدعة ، وفيها تلبس ، فإن هذا الذي أراده ليس معنى المتحيز في اللغة ، وهو اصطلاح له ولطائفه ، وفي المعنى المصطلح نزاع بين العقلاء ، فصار يحتمل معنى فاسداً يجب تنزيه الرب عنه ، وليس للإنسان أن يطلق لفظاً يدل عند غيره على معنى فاسد ، ويفهم ذلك الغير ذلك المعنى الفاسد من غير بيان مراده : بل هؤلاء المتكلمون الذين أرادوا بالمتحيز ما كان مؤلفاً من أجزاء لا تقبل القسمة ، وهو ما كان قابلاً للقسمة إذا قالوا إن كل ممكن أو كل محدث أو كل مخلوق فهو : إما متحيز ، وإما قائم بمتحيز كان جماهير العقلاء يخالفونهم في هذا التقسيم ، ولم يكن أحد من أئمة المسلمين لا من الصحابة ولا من التابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين ، ولا سائر أئمة المسلمين ، موافقاً لهم على هذا التقسيم ، فكيف إذا قال من قال منهم : كل موجود فهو إما متحيز ، وإما قائم بمتحيز ، وأراد بالمتحيز ما أراده هؤلاء ، فإن قوله حينئذ يكون أبعد عن الشرع والعقل من قول أولئك ، ولهذا طالبهم متأخروهم بالدليل على هذا الحصر . وليس خطأ هؤلاء من جهة ما أثبتته المتفلسفة من الجواهر العقلية ، فإن تلك قد علم بطلانها بصريح العقل أيضاً .

وما يقوله هؤلاء المتفلسفة في النفس الناطقة من أنها لا يشار إليها ولا توصف بحركة ولا سكون ، ولا صعود ولا نزول ، وليست داخل العالم ولا خارجه ، هو أيضاً كلام أبطل من كلام أولئك المتكلمين عند جماهير العقلاء ، ولا سيما من يقول منهم — كابن سينا وأمثاله — إنها لا تعرف شيئاً من الأمور الجزئية ، وإنما تعرف الأمور الكلية؛ فإن هذا مكابرة ظاهرة ، فإنها تعرف بدنّها ، وتعرف كل ما تراه بالبدن وتشمه وتسمعه وتذوقه وتقصده ، وتأمر به وتحبه وتكرهه ، إلى غير ذلك مما تتصرف فيه بعلمها وعملها ، فكيف يقال إنها لا تعرف الأمور المعينة ، وإنما تعرف أموراً كلية؟!

وكذلك قولهم إن تعلقها بالبدن ليس إلا مجرد تعلق التدبير والتصريف ، كتدبير الملك لمملكته من أفسد الكلام ، فإن الملك يدبر أمر مملكته فيأمر وينهى ، ولكن لا يصرفهم هو بمشيئته وقدرته إن لم يتحركوا هم بإرادتهم وقدرتهم ، والملك لا يلتذ بلذة أحد ، ولا يتألم بتألمه ، وليس كذلك الروح والبدن ، بل قد جعل الله بينهما من الاتحاد والاتلاف ما لا يعرف له نظير يقاس به ، ولكن دخول الروح فيه ليس هو مماثلاً لدخول شيء من الأجسام المشهودة ، فليس دخولها فيه كدخول الماء ونحوه من المائعات في الأوعية ، فإن هذه إنما تلاقي السطح الداخل من الأوعية ، لا بطونها ولا ظهورها ، وإنما يلاقي

الأوعية منها أطرافها دون أوساطها ، وليس كذلك الروح والبدن ؛ بل الروح متعلقة بجميع أجزاء البدن باطنه وظاهره ، وكذلك دخولها فيها ليس كدخول الطعام والشراب في بدن الآكل ، فإن ذلك له مجار معروفة ، وهو مستحيل . — إلى غير ذلك من صفاته — ولا جريانها في البدن كجريان الدم ، فإن الدم يكون في بعض البدن دون بعض .

ففي الجملة كل ما يذكر من النظائر لا يكون كل شيء منه متعلقاً بالآخر ؛ بخلاف الروح والبدن ، لكن هي مع هذا في البدن قد ولجت فيه ، وتخرج منه وقت الموت ، وتسلك منه شيئاً فشيئاً فتخرج من البدن شيئاً فشيئاً لا تفارقه كما يفارق الملك مدينته التي يديرها ، والناس لما لم يشهدوا لها نظيراً عسر عليهم التعبير عن حقيقتها ، وهذا تنبيه لهم على أن رب العالمين لم يعرفوا حقيقته ، ولا تصوروا كيفيته سبحانه وتعالى ، وأن ما يضاف إليه من صفاته هو على ما يليق به جل جلاله . فإن الروح التي هي بعض عبيده توصف بأنها تعرج إذا نام الإنسان ، وتسجد تحت العرش ، وهي مع هذا في بدن صاحبها لم تفارقه بالكلية ، والإنسان في نومه يحس بتصرفات روحه تصرفات تؤثر في بدنه ، فهذا الصعود الذي توصف به الروح لا يماثل صعود المشهودات ، فإنها إذا صعدت إلى مكان فارقت الأول بالكلية ، وحركتها

إلى العلو حركة إنتقال من مكان إلى مكان ، وحركة الروح بعروجها
وسجودها ليس كذلك .

فالرب سبحانه إذا وصفه رسوله صلى الله عليه وسلم بأنه ينزل إلى
سما الدنيا كل ليلة ، وأنه يدنو عشية عرفة إلى الحجاج ، وأنه كلم
موسى فى الوادي الأيمن فى البقعة المباركة من الشجرة ، وأنه استوى
إلى السماء وهي دخان ، فقال لها وللأرض ائتيا طوعا أو كرهاً قالتا
أتينا طائعين : لم يلزم من ذلك أن تكون هذه الأفعال من جنس
ما نشاهده من نزول هذه الأعيان المشهودة ، حتى يقال ذلك يستلزم
تفريغ مكان وشغل آخر . فإن نزول الروح وصعودها لا يستلزم
ذلك فكيف رب العالمين ؟! وكذلك الملائكة لهم صعود ونزول من
هذا الجنس .

فلا يجوز نفي ما أثبتته الله ورسوله من الأسماء والصفات ، ولا
يجوز تمثيل ذلك بصفات الخلق ، لاسيما ما لا نشاهده من الخلق
فإن ما ثبت لما لا نشاهده من الخلق من الأسماء والصفات ليس
ممثلاً لما نشاهده منها ، فكيف رب العالمين الذي هو أبعد عن ممثلة
كل مخلوق من ممثلة مخلوق لخلق ؟! وكل مخلوق فهو أشبه بالمخلوق
الذي لا يماثله من الخالق بالمخلوق ، سبحانه وتعالى عما يقول الظالمون
علواً كبيراً .

وهذا الذي نهىنا عليه مما يظهر به أن ما يذكره صاحب « المحصل »
وأمثاله من تقسيم الموجودات على رأي المتفلسفة والمتكلمة كله تقسيم
غير حاصر ، وكل من الفريقين مقصر عن سلفه . أما المتكلمون فلم
يسلكوا من التقسيم المسلك الذي دل عليه الكتاب والسنة ، وكان
عليه سلف الأمة ، وكذلك هؤلاء المتفلسفة أتباع أرسطو لم يسلكوا
مسلك الفلاسفة الأساطين المتقدمين ، فإن أولئك كانوا يقولون بحدوث
هذا العالم ، وكانوا يقولون : إن فوق هذا العالم عالماً آخر يصفونه
ببعض ما وصف النبي صلى الله عليه وسلم به الجنة ، وكانوا يثبتون معاد
الأبدان ، كما يوجد هذا في كلام سقراط وتاليس وغيرها من أساطين
الفلاسفة ، وقد ذكروا أن أول من قال منهم بقدم العالم أرسطو .

فصل

وهذه الألفاظ المحدثه الجملة النافية مثل لفظ « المركب » و « المؤلف »
و « المنقسم » ونحو ذلك ، قد صار كل من أراد نفي شيء مما أثبتته
الله لنفسه من الأسماء والصفات عبر بها عن مقصوده ، فيتوهم من لا
يعرف مراده أن المراد تنزيه الرب الذي ورد به القرآن ، وهو إثبات
أحديته وصمديته ، ويكون قد أدخل في تلك الألفاظ ما رآه هو منفيّاً

وعبر عنه بتلك العبارة وضعاً له واصطلاحاً اصطلاح عليه هو ومن وافقه على ذلك المذهب ، وليس ذلك من لغة العرب التي نزل بها القرآن ، ولا من لغة أحد من الأمم ، ثم يجعل ذلك المعنى هو مسمى الأحد والصمد والواحد ، ونحو ذلك من الأسماء الموجودة في الكتاب والسنة ، ويجعل ما نفاه من المعاني التي أثبتها الله ورسوله من تمام التوحيد .

واسم « التوحيد » اسم معظم جاءت به الرسل ، ونزلت به الكتب فإذا جعل تلك المعاني التي نفاه من التوحيد ، ظن من لم يعرف مخالفة مراده لمراد الرسول صلى الله عليه وسلم أنه يقول بالتوحيد الذي جاءت به الرسل ، ويسمى طائفته الموحدين ، كما يفعل ذلك الجهمية والمعتزلة ومن وافقهم على نفي شيء من الصفات ، ويسمون ذلك توحيداً . وطائفتهم الموحدين ويسمون علمهم علم التوحيد ، كما تسمى المعتزلة ومن وافقهم نفي القدر عدلاً ، ويسمون أنفسهم العدلية ، وأهل العدل ومثل هذه البدع كثير جداً يعبر بالألفاظ الكتاب والسنة عن معان مخالفة لما أراد الله ورسوله بتلك الألفاظ ، ولا يكون أصحاب تلك الأقوال تلقوها ابتداء عن الله عز وجل ، ورسوله صلى الله عليه وسلم ؛ بل عن شبه حصلت لهم ، وأئمة لهم ، وجعلوا التعبير عنها بألفاظ الكتاب والسنة حجة لهم ، وعمدة لهم ، ليظهر بذلك أنهم متابعون للرسول صلى الله عليه وسلم لا مخالفون له ، وكثير منهم لا يعرفون أن

ما ذكروه مخالف للرسول صلى الله عليه وسلم ؛ بل يظن أن هذا المعنى الذي أراده هو المعنى الذي أراده الرسول صلى الله عليه وسلم وأصحابه فلهذا يحتاج المسلمون إلى شيئين :

أحدهما: معرفة ما أراد الله ورسوله صلى الله عليه وسلم بالألفاظ الكتاب والسنة ، بأن يعرفوا لغة القرآن التي بها نزل ، وما قاله الصحابة والتابعون لهم بإحسان ، وسائر علماء المسلمين في معاني تلك الألفاظ ، فإن الرسول لما خاطبهم بالكتاب والسنة عرفهم ما أراد بتلك الألفاظ ، وكانت معرفة الصحابة لمعاني القرآن أكمل من حفظهم لحروفه ، وقد بلغوا تلك المعاني إلى التابعين أعظم مما بلغوا حروفه ، فإن المعاني العامة التي يحتاج إليها عموم المسلمين ، مثل معنى التوحيد ، ومعنى الواحد ، والأحد ، والإيمان ، والإسلام ، ونحو ذلك ، كان جميع الصحابة يعرفون ما أحب الله ورسوله صلى الله عليه وسلم من معرفته ولا يحفظ القرآن كله إلا القليل منهم ، وإن كان كل شيء من القرآن يحفظه منهم أهل التواتر ، والقرآن مملوء من ذكر وصف الله بأنه أحد ، وواحد ، ومن ذكر أن إلهكم واحد ، ومن ذكر أنه لا إله إلا الله ، ونحو ذلك .

فلا بد أن يكون الصحابة يعرفون ذلك ، فإن معرفته أصل الدين وهو أول مادعا الرسول صلى الله عليه وسلم إليه الخلق ، وهو أول

ما يقاتلهم عليه ، وهو أول ما أمر رسله أن يأمرؤا الناس به ، وقد تواتر عنه أنه أول ما دعا الخلق إلى أن يقولوا لا إله إلا الله ، ولما أمر بالجهاد بعد الهجرة قال : « أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأنى رسول الله » وفي الصحيحين أنه لما بعث معاذاً إلى اليمن قال له : « إنك تأتى قوماً من أهل الكتاب فليكن أول ما ندعوم إليه شهادة أن لا إله إلا الله وأنى رسول الله ، فإن هم أطاعوا لك بذلك فأعلمهم أن الله تعالى قد فرض عليهم خمس صلوات في اليوم والليلة ، فإن هم أطاعوا لك بذلك ، فأعلمهم أن الله تعالى افترض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقراءهم ، فإن هم أطاعوا لك بذلك ، فإياك وكرائم أموالهم ، واتق دعوة المظلوم ، فإنه ليس بينها وبين الله حجاب ».

فقال لمعاذ : ليكن أول ما ندعوم إليه التوحيد ، ومع هذا كانوا من أهل الكتاب ، كانوا يهوداً ، فإن اليهود كانوا كثيرين بأرض اليمن ، وهذا الذي أمر به معاذ موافق لقوله تعالى : (فَإِذَا أَنْسَلَخَ الْأَشْهُرَ الْحُرُمَ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ وَخُذُوهُمْ وَأَحْضَرُوهُمْ وَأَقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصِدٍ فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ)

وفي الآية الأخرى : (فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَإِخْوَتُكُمْ فِي الدِّينِ) . وهذا مطابق لقوله تعالى :

(وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ وَذَلِكَ دِينُ الْقَيِّمَةِ) . وفي الصحيحين عنه صلى الله عليه وسلم

أنه قال : « الإيمان بضع وستون ، أو بضع وسبعون شعبة ، أفضلها قول لا إله إلا الله ، وأدناها إمطة الأذى عن الطريق والحياء شعبة من الإيمان » .

(فالقصد) أن معرفة ما جاء به الرسول وما أراده بألفاظ القرآن والحديث هو أصل العلم والإيمان والسعادة والنجاة ، ثم معرفة ما قال الناس في هذا الباب لينظر المعاني الموافقة للرسول والمعاني المخالفة لها .

والألفاظ نوعان : نوع يوجد في كلام الله ورسوله ، ونوع لا يوجد في كلام الله ورسوله . فيعرف معنى الأول ، ويجعل ذلك المعنى هو الأصل ، ويعرف ما يعنيه الناس بالثاني ، ويرد إلى الأول . هذا طريق أهل الهدى والسنة ، وطريق أهل الضلال والبدع بالعكس ، يجعلون الألفاظ التي أحدثوها ومعانيها هي الأصل ، ويجعلون ما قاله الله ورسوله تبعاً لهم ، فيردونها بالتأويل والتحريف إلى معانيهم ، ويقولون : نحن نفسر القرآن بالعقل واللغة ، يغنون أنهم يعتقدون معنى بعقلهم ورأيهم ، ثم يتأولون القرآن عليه بما يمكنهم من التأويلات والتفسيرات المتضمنة لتحريف الكلم عن مواضعه ، ولهذا قال الإمام أحمد : أكثر ما يخطئ الناس من جهة التأويل والقياس . وقال : يجتنب المتكلم في الفقه هذين الأصلين المجمل والقياس ، وهذه الطريق يشترك فيها جميع أهل البدع الكبار والصغار ،

فهى طريق الجهمية والمعتزلة ومن دخل فى التأويل من الفلاسفة
والباطنية الملاحدة .

وأما حذاق الفلاسفة فيقولون : إن المراد بخطاب الرسول صلى الله
عليه وسلم إنما هو أن يخيّل إلى الجمهور ما ينتفعون به فى مصالح دنياهم ،
وإن لم يكن ذلك مطابقا للحق . قالوا : وليس مقصود الرسول صلى الله
عليه وسلم بيان الحق وتعريفه ، بل مقصوده أن يخيّل إليهم ما يعتقدونه .
ويجعلون خاصة النبوة قوة التخيل . فهم يقولون : إن الرسول صلى الله
عليه وسلم لم يبين ، ولم يفهم ؛ بل ولم يقصد ذلك . وهم متنازعون هل
كان يعلم الأمور على ما هي عليه ؟ على قولين :

منهم من قال : كان يعلمها ؛ لكن ما كان يمكنه بيانها . وهؤلاء قد
يجعلون الرسول أفضل من الفيلسوف ، ومنهم من يقول : بل ما كان
يعرفها ، أو ما كان حاذقا فى معرفتها ، وإنما كان يعرف الأمور العملية
وهؤلاء يجعلون الفيلسوف أكمل من النبي صلى الله عليه وسلم ؛ لأن
الأمور العملية أكمل من العلمية ، فهؤلاء يجعلون خبر الله وخبر
الرسول صلى الله عليه وسلم إنما فيه التخيل ، وأولئك يقولون لم يقصد
به التخيل ، ولكن قصد معنى يعرف بالتأويل ، وكثير من أهل الكلام
الجهمية يوافق أولئك على أنه ما كان يمكنه أن ييوح بالحق فى باب
التوحيد ، فخطب الجمهور بما يخيّل لهم ، كما يقولون : إنه لو قال :

إن ربكم ليس بداخل العالم ولا خارجه ، ولا يشار إليه ، ولا هو فوق العالم ، ولا كذا ولا كذا لنفرت قلوبهم عنه ، وقالوا هذا لا يعرف ، قالوا فخطبهم بالتجسيم ، حتى ثبت لهم ربا يعبدونه ، وإن كان يعرف أن التجسيم باطل ، وهذا يقوله طوائف من أعيان الفقهاء المتأخرين المشهورين الذين ظنوا أن مذهب النفاة هو الصحيح ، واحتاجوا أن يعتدروا عما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم من الإثبات ، كما يوجد في كلام غير واحد .

وتارة يقولون : إنما عدل الرسول صلى الله عليه وسلم عن بيان الحق ، ليجتهدوا في معرفة الحق من غير تعريفه ، ويجتهدوا في تأويل ألفاظه ، فتعظم أجورهم على ذلك ، وهو اجتهدهم في عقلياتهم ، وتأويلاتهم . ولا يقولون إنه قصد به إفهام العامة الباطل ، كما يقول أولئك المتفاسفة . وهذا قول أكثر المتكلمين النفاة من الجهمية والمعتزلة ، ومن سلك مسلكهم حتى ابن عقيل وأمثاله . وأبو حامد ، وابن رشد الحفيد وأمثالهما يوجد في كلامهم المعنى الأول . وأبو حامد إنما ذم التأويل في آخر عمره ، وصنف « إجماع العوام عن علم الكلام » ، محافظة على هذا الأصل ، لأنه رأى مصلحة الجمهور لا تقوم إلا بإبقاء الظواهر على ما هي عليه ، وإن كان هو يرى ما ذكره في كتبه « المضمون بها » أن النفي هو الثابت في نفس الأمر .

فلم يجعلوا مقصوده بالخطاب البيان والهدى ، كما وصف الله به كتابه
ونبيه حيث قال : (هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ) وقال : (هَذَآيَا لِّلنَّاسِ) وقال :
(إِنَّا أَنزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ) وقال : (وَمَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا
أَلْبَاسُ الْمُنِيرِ) وقال : (كَتَبْنَا أَنزَلْنَاهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ
الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ) وأمثال ذلك . وقال النبي صلى الله عليه وسلم
« تركتم على البيضاء ليلها كنهارها لا يزيغ عنها بعدى إلا هالك » وقال
تعالى : (وَأَنَّ هَذَا صِرَاطٌ مُّسْتَقِيمٌ فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ
عَن سَبِيلِهِ) وقال : (قَدْ جَاءَكُمْ مِنَ اللَّهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُّبِينٌ
* يَهْدِي بِهِ اللَّهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَهُ سُبُلَ السَّلَامِ وَيُخْرِجُهُم مِّنَ
الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِهِ وَيَهْدِيهِمْ إِلَى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ) وقال :
(مَا كُنْتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلَا الْإِيمَانُ وَلَٰكِن جَعَلْنَاهُ نُورًا نَّهْدِي بِهِ مَن نَّشَاءُ مِنْ عِبَادِنَا وَإِنَّكَ
لَتَهْدَى إِلَى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ) وقال : (فَالَّذِينَ آمَنُوا بِهِ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ
وَاتَّبَعُوا النُّورَ الَّذِي أُنْزِلَ مَعَهُ ۖ أُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ) .

وتم طائفة ثالثة كثرت في المتأخرين المنتسبين إلى السنة يقولون :
ما يتضمن أن الرسول صلى الله عليه وسلم لم يكن يعرف معاني ما أنزل
عليه من القرآن كآيات الصفات ؛ بل لازم قولهم أيضا أنه كان يتكلم
بأحاديث الصفات ، ولا يعرف معانيها .

وهؤلاء مساكين لما رأوا المشهور عن جمهور السلف من الصحابة

والتابعين لهم بإحسان أن الوقف التام عند قوله : (وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ) وافقوا السلف ، وأحسنوا في هذه الموافقة ؛ لكن ظنوا أن المراد بالتأويل هو معنى اللفظ وتفسيره ، أو هو التأويل الاصطلاحي الذي يجري في كلام كثير من متأخري أهل الفقه والأصول ، وهو صرف اللفظ عن الاحتمال الراجح إلى الاحتمال المرجوح لدليل يقترن به ، فهم قد سمعوا كلام هؤلاء وهؤلاء ، فصار لفظ التأويل عند هذا معناه .

ولما سمعوا قول الله تعالى : (وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ) ظنوا أن لفظ التأويل في القرآن معناه هو معنى لفظ التأويل في كلام هؤلاء ، فلزم من ذلك أنه لا يعلم أحد معنى هذه النصوص إلا الله ، لا جبريل ولا محمد ولا غيرها ؛ بل كل من الرسولين على قولهم بتلو أشرف ما في القرآن من الإخبار عن الله بأسمائه وصفاته ، وهو لا يعرف معنى ذلك أصلا ، ثم كثير منهم يذمون ويبطلون تأويلات أهل البدع من الجهمية والمعتزلة وغيرها ، وهذا جيد ؛ لكن قد يقولون تجرى على ظواهرها ، وما يعلم تأويلها إلا الله ، فإن عنوا بظواهرها ما يظهر منها من المعاني ، كان هذا مناقضا لقولهم إن لها تأويلا يخالف ظاهرها لا يعلمه إلا الله ، وإن عنوا بظواهرها مجرد الألفاظ : كان معنى كلامهم أنه يتكلم بهذه الألفاظ ، ولها باطن يخالف ما ظهر منها ، وهو التأويل ، وذلك لا يعلمه إلا الله .

وفيه من يريد بإجرائها على ظواهرها هذا المعنى ، وفيهم من يريد

الأول ، وعامتهم يريدون بالتأويل المعنى الثالث ، وقد يريدون به الثاني ، فإنه أحياناً قد يفسر النص بما يوافق ظاهره ، وتبين من هذا [أنه] ليس من التأويل الثالث ، فيأبون ذلك ويكرهون تدبر النصوص والنظر في معانيها أعني النصوص التي يقولون إنه لم يعلم تأويلها إلا الله .

ثم م في هذه النصوص بحسب عقائدهم ، فإن كانوا من القدرية قالوا : النصوص المثبتة لكون العبد فاعلاً محكمة ، والنصوص المثبتة لكون الله تعالى خالق أفعال العباد أو مريداً لكل ما وقع نصوص متشابهة لا يعلم تأويلها إلا الله ، إذا كانوا ممن لا يتأولها ، فإن عامة الطوائف منهم من يتأول ما يخالف قوله ، ومنهم من لا يتأوله ، وإن كانوا من الصفاتية المثبتين للصفات التي زعموا أنهم يعلمونها بالعقل دون الصفات الخبرية مثل كثير من متأخري الكلائية ، كأبي المعالي في آخر عمره ، وابن عقيل في كثير من كلامه ، قالوا عن النصوص المتضمنة للصفات التي لا تعلم عندم بالعقل هذه نصوص متشابهة لا يعلم تأويلها إلا الله ، وكثير منهم يكون له قولان وحالان : تارة يتأول ويوجب التأويل أو يجوزه ، وتارة يحرمه ، كما يوجد لأبي المعالي ولابن عقيل ولأمثالهما من اختلاف الأقوال .

ومن أثبت العلو بالعقل ، وجعله من الصفات العقلية : كأبي محمد ابن كلاب ، وأبي الحسن بن الزاغوني ، ومن وافقه ، وكالقاضي أبي

يعلى فى آخر قوله ، وأبى محمد : أثبتوا العلو ، وجعلوا الاستواء من الصفات الخبرية التى يقولون لا يعلم معناها إلا الله ، وإن كانوا ممن يرى أن الفوقية والعلو أيضاً من الصفات الخبرية ، كقول القاضي أبى بكر ، وأكثر الأشعرية ، وقول القاضي أبى يعلى فى أول قوله ، وابن عقيل فى كثير من كلامه ، وأبى بكر البيهقي ، وأبى المعالي وغيرهم ومن سلك مسلك أولئك . وهذه الأمور مبسطة فى موضعها .

(والمقصود هنا) أن كل طائفة تعتقد من الآراء ما يناقض ما دل عليه القرآن . يجعلون تلك النصوص من المتشابه ، ثم إن كانوا ممن يرى الوقف عند قوله : (وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ) قالوا لا يعلم معناها إلا الله ، فيلزم أن لا يكون محمد وجبريل ولا أحد علم معانى تلك الآيات والأخبار ، وإن رأوا أن الوقف على قوله : (وَالرَّسُخُونَ فِي الْعِلْمِ) جعلوا الراسخين يعلمون ما يسمونه هم تأويلاً ، ويقولون إن الرسول صلى الله عليه وسلم إنما لم يبين الحق بخطابه ليجتهد الناس فى معرفة الحق من غير جهته بعقولهم وأذهانهم ، ويجتهدون فى تخريج ألفاظه على اللغات العربية . فيجتهدون فى معرفة غرائب اللغات التى يتمكنون بها من التأويل ، وهذا إن قالوا أنه قصد بالقرآن والحديث معنى حقاً فى نفس الأمر ، وإن قالوا بقول الفلاسفة والباطنية الذين لا يرون التأويل . قالوا : لم يقصد بهذه الألفاظ إلا ما يفهمه العامة

والجمهور ، وهو باطل فى نفس الأمر ، لكن أراد أن ينجيل لهم ما ينتفعون به ، ولم يمكنه أن يعرفهم الحق ، فإنهم كانوا ينفرون عنه ولا يقبلونه ، وأما من قال من الباطنية الملاحدة وفلاسفتهم بالتأويل ، فإنه يتأول كل شيء مما أخبرت به الرسل ، من أمر الإيمان بالله واليوم الآخر ، ثم يؤولون العبارات كما هو معروف من تأويلات القرامطة الباطنية .

وأبو حامد فى « الإحياء » ذكر قول هؤلاء المتأولين من الفلاسفة وقال إنهم أسرفوا فى التأويل ، وأسرفت الخنابلة فى الجلود ، وذكر عن أحمد بن حنبل كلاما لم يقله أحد ، فإنه لم يكن يعرف ما قاله أحد ، ولا ما قاله غيره من السلف فى هذا الباب ، ولا ما جاء به القرآن والحديث ، وقد سمع مضافا إلى الخنابلة ما يقوله طائفة منهم ، ومن غيرهم من المالكية والشافعية ، وغيرهم فى الحرف والصوت . وبعض الصفات : مثل قولهم : إن الأصوات المسموعة من القراء قديمة أزلية ، وإن الحروف المتعاقبة قديمة الأعيان ، وأنه ينزل إلى سماء الدنيا ويخلو منه العرش ، حتى يبقى بعض المخلوقات فوقه ، وبعضها تحته ، إلى غير ذلك من المنكرات . فإنه ما من طائفة إلا وفى بعضهم من يقول أقوالا ظاهرها الفساد ، وهى التى يحفظها من ينفر عنهم ، وبشنع بها عليهم ، وإن كان أكثرهم ينكرها ويدفعها ، كما فى هذه المسائل المنكرة التى يقولها بعض أصحاب أحمد ومالك والشافعي ، فإن جماهير هذه الطوائف

ينكرها ، وأحمد وجمهور أصحابه منكرون لها .

وكلامهم في إنكارها وردّها كثير جداً ، لكن يوجد في أهل الحديث مطلقاً من الحنبلية وغيرهم من الغلط في الإثبات أكثر مما يوجد في أهل الكلام ، ويوجد في أهل الكلام من الغلط في النفي أكثر مما يوجد في أهل الحديث ؛ لأن الحديث إنما جاء بإثبات الصفات ليس فيه شيء من النفي الذي انفرد به أهل الكلام ، والكلام المأخوذ عن الجهمية والمعتزلة مبني على النفي المناقض لصرائح القرآن والحديث ؛ بل والعقل الصريح أيضاً ؛ لكنهم يدعون أن العقل دل على النفي ، وقد ناقضهم طوائف من أهل الكلام ، وزادوا في الإثبات كالهشامية والكرامية وغيرهم ، لكن النفي في جنس الكلام المبتدع الذي ذمه السلف أكثر .

والمنتسبون إلى السنة من الحنابلة وغيرهم ، الذين جعلوا لفظ التأويل بعم القسمين ، يتمسكون بما يجدونه في كلام الأئمة في المتشابه مثل قول أحمد في رواية حنبل ولا كيف ولا معنى ، ظنوا أن مراده أنا لا نعرف معناها . وكلام أحمد صريح بخلاف هذا في غير موضع ، وقد بين أنه إنما ينكر تأويلات الجهمية ونحوهم الذين يتأولون القرآن على غير تأويله ، وصنف كتابه في « الرد على الزنادقة والجهمية » فيما أنكره من متشابه القرآن وتأولته على غير تأويله ، فأنكر عليهم تأويل القرآن

على غير مراد الله ورسوله ، وهم إذا تأولوه يقولون : معنى هذه الآية كذا ، والمكيفون يثبتون كيفية . يقولون : إنهم علموا كيفية ما أخبر به من صفات الرب . فنفى أحمد قول هؤلاء ، وقول هؤلاء : قول المكيفة الذين يدعون أنهم علموا الكيفية ، وقول المحرفة الذين يحرفون الكلم عن مواضعه ، ويقولون معناه كذا وكذا .

وقد كتبت كلام أحمد بألفاظه — كما ذكره الخلال في كتاب السنة ، وكما ذكره من نقل كلام أحمد بإسناده في الكتب المصنفة في ذلك — في غير هذا الموضع . وبين أن لفظ التأويل في الآية إنما أريد به التأويل في لغة القرآن ، كقوله تعالى : (هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلَهُ يَقُولُ الَّذِي نَسُوهُ مِنْ قَبْلٍ قَدْ جَاءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِالْحَقِّ فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا أَوْ نُرَدُّ فَنَعْمَلْ غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ) .

وعن ابن عباس في قوله : (هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ) تصديق ما وعد في القرآن ، وعن قتادة تأويله ثوابه ، وعن مجاهد جزاءه ، وعن السدي عاقبته ، وعن ابن زيد حقيقته . قال بعضهم تأويله ما يؤول إليه أمرهم من العذاب وورود النار .

وقوله تعالى : (بَلْ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كَذِبًا مُكْتَرَبًا لَعَلَّهُمْ تَوِيلَهُ)

قال بعضهم تصديق ما وعدوا به من الوعيد ، والتأويل ما يؤول إليه الأمر ، وعن الضحاك يعنى عاقبة ما وعد الله فى القرآن أنه كائن من الوعيد ، والتأويل ما يؤول إليه الأمر . وقال الثعلبى : تفسيره . وليس بشيء . وقال الزجاج : لم يكن معهم علم تأويله . وقال يوسف الصديق عليه السلام : (يَتَأَبَّتْ هَذَا تَأْوِيلُ رُءُوسِي مِنْ قَبْلُ) فجعل نفس سجود أبويه له تأويل رؤياه .

وقال قبل هذا : (لَا يَأْتِيَكُمَا طَعَامٌ تُرْزَقَانِهِ إِلَّا نَبَأْتُكُمَا بَتَأْوِيلِهِ قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَكُمَا) أي قبل أن يأتيكما التأويل . والمعنى لا يأتيكما طعام ترزقانه فى المنام لما قال أحدهما : (إِنِّي أَرَنْتِي أَعْصِرُ خَمْرًا وَقَالَ الْآخَرُ إِنِّي أَرَنْتِي أَحْمِلُ فَوْقَ رَأْسِي خُبْرًا) . (إِلَّا نَبَأْتُكُمَا بَتَأْوِيلِهِ) فى الیقظة (قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَكُمَا) الطعام ، هذا قول أكثر المفسرين ، وهو الصواب . وقال بعضهم لا يأتيكما طعام ترزقانه تطعمانه . وتأكلانه ، إلا نبأكما بتأويله بتفسيره ، وألوانه ، أي طعام أكلتم ، وكم أكلتم ، ومتى أكلتم ؟ فقالوا : هذا فعل العرافين والكهنة ، فقال ما أنا بكاهن ، وإنما ذلك العلم مما يعلمي ربى . وهذا القول ليس بشيء فإنه قال : (إِلَّا نَبَأْتُكُمَا بَتَأْوِيلِهِ) وقد قال أحدهما : (إِنِّي أَرَنْتِي أَعْصِرُ خَمْرًا وَقَالَ الْآخَرُ إِنِّي أَرَنْتِي أَحْمِلُ فَوْقَ رَأْسِي خُبْرًا تَأْكُلُ الطَّيْرُ مِنْهُ نَبَأْتُكُمَا بَتَأْوِيلِهِ) فطلبنا منه تأويل ما رأياه ، وأخبرها بتأويل ذاك ، ولم يكن تأويل الطعام فى

اليقظة ، ولا في القرآن أنه أخبرها بما يرزقانه في اليقظة ، فكيف يقول
قولاً عاماً : (لَا يَأْتِيَكُمَا طَعَامٌ تُرْزَقَانِهِ) وهذا الإخبار العام لا يقدر عليه
إلا الله ، والأنبياء يخبرون ببعض ذلك ، لا يخبرون بكل هذا .

وأيضاً فصفة الطعام وقدره ليس تأويلاً له .

وأيضاً فالله إنما أخبر أنه علمه تأويل الرؤيا ، قال يعقوب عليه
السلام : (وَكَذَلِكَ يَجْنِيكَ رَبُّكَ وَيُعَلِّمُكَ مِنْ تَأْوِيلِ الْأَحَادِيثِ) وقال
يوسف عليه السلام : (رَبِّ قَدْ آتَيْتَنِي مِنَ الْمُلْكِ وَعَلَّمْتَنِي مِنْ تَأْوِيلِ
الْأَحَادِيثِ) وقال : (هَذَا تَأْوِيلُ رُؤْيَايَ مِنْ قَبْلُ) ولما رأى الملك
الرؤيا قال له الذي اذكر بعد أمة : (أَنَا أَنبِئُكُمْ بِتَأْوِيلِهِ فَأَرْسِلُونِ)
والملك قال : (يَتَأَيَّهَا الْمَلَأُ أَفْتُونٍ فِي رُؤْيَايَ إِن كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ * قَالُوا أَضْغَثَ
أَحْلَمٌ وَمَا نَحْنُ بِتَأْوِيلِ الْأَحْلَمِ بِعَالِمِينَ) . فهذا لفظ التأويل في مواضع
متعددة كلها بمعنى واحد .

وقال تعالى : (فَإِنْ نَزَعْنَاهُ مِنْ شَيْءٍ فَدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ
وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا) قال مجاهد

وقتادة : جزاء وثواب ، وقال السدي وابن زيد وابن قتيبة والزجاج :
عاقبة . وعن ابن زيد أيضاً : تصديقاً . كقوله : (هَذَا تَأْوِيلُ رُؤْيَايَ
مِنْ قَبْلُ) وكل هذه الأقوال صحيحة ، والمعنى واحد ، وهذا تفسير

السلف أجمعين ، ومنه قوله : (سَأُنَبِّئُكَ بِتَأْوِيلِ مَا لَمْ تَسْطِعْ عَلَيْهِ صَبْرًا)

فلما ذكر له ما ذكر قال : (ذَلِكَ تَأْوِيلُ مَا لَمْ تَسْطِعْ عَلَيْهِ صَبْرًا) .

وهذا تأويل فعله ليس هو تأويل قوله والمراد به عاقبة هذه الأفعال بما يؤول إليه ما فعلته : من مصلحة أهل السفينة ، ومصلحة أبوي الغلام ومصلحة أهل الجدار .

وأما قول بعضهم : ردكم إلى الله والرسول أحسن من تأويلكم ، فهذا قد ذكره الزجاج عن بعضهم ، وهذا من جنس ما ذكر في تلك الآية في لفظ التأويل ، وهو تفسير له بالاصطلاح الحادث ، لا بلغة القرآن ، فأما قدماء المفسرين فلفظ التأويل والتفسير عندهم سواء ، كما يقول ابن جرير : القول في تأويل هذه الآية . أي في تفسيرها .

ولما كان هذا معنى التأويل عند مجاهد ، وهو إمام التفسير جعل الوقف على قوله : (وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ) . فإن الراسخين في العلم يعلمون تفسيره ، وهذا القول اختيار ابن قتيبة وغيره من أهل السنة . وكان ابن قتيبة يميل إلى مذهب أحمد وإسحاق ، وقد بسط الكلام على ذلك في كتابه في «المشكل» وغيره .

وأما متأخرو المفسرين كالثعلبي فيفرقون بين التفسير والتأويل . قال : فمعنى التفسير هو التتوير ، وكشف المغلق من المراد بلفظه ،

والتأويل : صرف الآية إلى معنى تحتمله يوافق ما قبلها وما بعدها ، وتكلم في الفرق بينها بكلام ليس هذا موضعه ، إلا أن التأويل الذي ذكره هو المعنى الثالث المتأخر ، وأبو الفرج ابن الجوزي يقول : اختلف العلماء هل التفسير والتأويل بمعنى واحد ؟ أم يختلفان ؟ فذهب قوم يميلون إلى العربية : إلى أنها بمعنى ، وهذا قول جمهور المفسرين المتقدمين .

وذهب قوم يميلون إلى الفقه : إلى اختلافها ، فقالوا : التفسير إخراج الشيء عن مقام الحفاء إلى مقام التجلي ، والتأويل : نقل الكلام عن وضعه إلى ما يحتاج في إثباته إلى دليل لولاه ما ترك ظاهر اللفظ ، فهو مأخوذ من قولك آل الشيء إلى كذا . أي صار إليه ، فهؤلاء لا يذكرون للتأويل إلا المعنى الأول ، والثاني ، وأما التأويل في لغة القرآن فلا يذكرونه ، وقد عرف أن التأويل في القرآن هو الموجود الذي يؤول إليه الكلام ، وإن كان ذلك موافقاً للمعنى الذي يظهر من اللفظ ، بل لا يعرف في القرآن لفظ التأويل مخالفاً لما يدل عليه اللفظ ، خلاف اصطلاح المتأخرين .

والكلام نوعان : إنشاء ، وإخبار . فالإنشاء الأمر والنهي والإباحة ، وتأويل الأمر والنهي نفس فعل المأمور ، ونفس ترك المحذور . كما في الصحيح عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في ركوعه وسجوده سبحانك اللهم ربنا وبحمدك

اللهم اغفر لي بتأويل القرآن ، فكان هذا الكلام تأويل قوله :
 (فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَاسْتَغْفِرْهُ) . قال ابن عيينة : السنة تأويل الأمر
 والنهي . وقال أبو عبيد لما ذكر اختلاف الفقهاء وأهل اللغة في نهى
 النبي صلى الله عليه وسلم عن اشتغال الصماء قال : والفقهاء أعلم بالتأويل .
 يقول : هم أعلم بتأويل ما أمر الله به ، وما نهى عنه ، فيعرفون أعيان
 الأفعال الموجودة التي أمر بها ، وأعيان الأفعال المحظورة التي نهى عنها .

وتفسير كلامه ليس هو نفس ما يوجد في الخارج ؛ بل هو بيانه
 وشرحه وكشف معناه . فالتفسير من جنس الكلام : يفسر الكلام بكلام
 يوضحه . وأما التأويل فهو فعل المأمور به ، وترك المنهى عنه ، ليس هو
 من جنس الكلام .

والنوع الثانى : الخبر كإخبار الرب عن نفسه تعالى بأسمائه وصفاته ،
 وإخباره عما ذكره لعباده من الوعد والوعيد ، وهذا هو التأويل
 المذكور فى قوله : (وَلَقَدْ جِئْتَهُمْ بِكِتَابٍ فَصَّلْنَاهُ عَلَىٰ عَلَيْهِمْ هُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ

يُؤْمِنُونَ * هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلَهُ يَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِن قَبْلُ قَدْ جَاءَنَا
 رُسُلٌ مِنَّا بِالْحَقِّ) وهذا كقولهم : (يَتَوَلَّيْنَا

مَنْ بَعَثْنَا مِنْ مَّرْقَدٍ نَاهِدًا مَا وَعَدَ الرَّحْمَنُ وَصَدَقَ الْمُرْسَلُونَ) ومثله
 قوله : (أَنْطَلِقُوا إِلَى مَا كُنتُمْ بِهِ تُكَذِّبُونَ) وقوله : (وَيَقُولُونَ مَتَى هَذَا

الْوَعْدُ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ * قُلْ إِنَّمَا الْعِلْمُ عِنْدَ اللَّهِ وَإِنَّمَا أَنَا نَذِيرٌ مُبِينٌ * فَلَمَّا رَأَوْهُ زُلْفَةً

سَيِّئَتْ وُجُوهُ الَّذِينَ كَفَرُوا وَقِيلَ هَذَا الَّذِي كُنْتُمْ بِهِ تَدَّعُونَ)

ونظاره متعددة في القرآن . وكذلك قوله : (أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَيْنَاهُ قُلْ فَاتَّبَعُوا

بِسُورَةِ مَثَلِهِ ، وَادْعُوا مَنِ اسْتَطَعْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ * بَلْ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كَذِبًا مُحِيطًا
بِعِلْمِهِ وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُ)

فإن ما وعدوا به في القرآن لما يأتهم بعد ، وسوف يأتهم .

فالتفسير هو الإحاطة بعلمه ، والتأويل هو نفس ما وعدوا به إذا
أتاهم ، فهم كذبوا بالقرآن الذي لم يحيطوا بعلمه ، ولما يأتهم تأويله ؛
وقد يحيط الناس بعلمه ، ولما يأتهم تأويله ، فالرسول صلى الله عليه
وسلم يحيط بعلم ما أنزل الله عليه ، وإن كان تأويله لم يأت بعد ، وفي
الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم لما نزل قوله : (قُلْ هُوَ الْقَادِرُ عَلَى أَنْ
يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِنْ فَوْقِكُمْ) الآية : قال : إنها كائنة ، ولم

يأت تأويلها بعد ، قال تعالى : (وَكَذَّبَ بِهِ قَوْمُكَ وَهُوَ الْحَقُّ قُلْ لَنْسُتُ عَلَيْكُمْ بِوَكِيلٍ

* لِكُلِّ نَبَأٍ مُسْتَقَرٌّ) قال بعضهم : موضع قرار وحقيقة ومنتهى

ينتهي إليه ، فبين حقه من باطله وصدقه من كذبه .

وقال مقاتل : لكل خبر يخبر به الله وقت ومكان يقع

فيه ، من غير خلف ولا تأخير . وقال ابن السائب : لكل قول وفعل

حقيقة ما كان منه في الدنيا فستعرفونه ، وما كان منه في الآخرة فسوف

يبدو لكم ، وسوف تعلمون . وقال الحسن : لكل عمل جزاء ؛ فمن عمل عملاً من الخير جوزي به في الجنة ، ومن عمل عمل سوء جوزي به في النار ، وسوف تعلمون . ومعنى قول الحسن : أن الأعمال قد وقع عليها الوعد والوعيد ، فالوعد والوعيد عليها هو النبأ الذي له المستقر ، فيبين المعنى ، ولم يرد أن نفس الجزاء هو نفس النبأ .

وعن السدي قال : (لِكُلِّ نَبَأٍ مُسْتَقَرٌّ) أي ميعاد ، وعدنكموه ، فسيأتاكم حتى تعرفونه ، وعن عطاء : (لِكُلِّ نَبَأٍ مُسْتَقَرٌّ) تؤخر عقوبته ليعمل ذنبه ، فإذا عمل ذنبه عاقبه ، أي لا يعاقب بالوعيد ، حتى يفعل الذنب الذي توعدده عليه . ومنه قول كثير من السلف في آيات : هذه ذهب تأويلها ، وهذه لم يأت تأويلها ، مثل ما روى أبو الأشهب عن الحسن والربيع عن أبي العالية أن هذه الآية قرئت على ابن مسعود : (يَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ) الآية . فقال ابن مسعود : ليس هذا بزمانها ، قولوها ما قبلت منكم ، فإذا ردت عليكم فعليكم أنفسكم ، ثم قال : إن القرآن نزل حيث نزل ، فنه آي قد مضى تأويلهن قبل أن ينزلن ، ومنه آي وقع تأويلهن على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ، ومنه آي وقع تأويلهن بعد النبي صلى الله عليه وسلم بيسير ، ومنه آي يقع تأويلهن بعد اليوم ، ومنه آي يقع تأويلهن في آخر الزمان ، ومنه آي يقع تأويلهن يوم القيامة ، ما ذكر من الحساب والجنة والنار . فما دامت

قلوبكم وأهواؤكم واحدة ، ولم تلبسوا شيعاً ، ولم يذوق بعضكم بأس بعض ، فأمرُوا وانهاؤا ، فإذا اختلفت القلوب والأهواء ، وألبستم شيعاً ، وذاق بعضكم بأس بعض ، فأمرؤ ونفسه ، فعند ذلك جاء تأويل هذه الآية .

فإن مسعود رضي الله عنه — قد ذكر في هذا الكلام تأويل الأمر ، وتأويل الخبر ، فهذه الآية عليكم أنفسكم من باب الأمر ، وما ذكر من الحساب والقيامة من باب الخبر ، وقد تبين أن تأويل الخبر هو وجود الخبر به ، وتأويل الأمر هو فعل المأمور به ، فالآية التي مضى تأويلها قبل نزولها هي من باب الخبر : يقع الشيء فيذكره الله ، كما ذكر ما ذكره من قول المشركين للرسول وتكذيبهم له ، وهي وإن مضى تأويلها فهي عبرة ومعناها ثابت في نظيرها ، ومن هذا قول ابن مسعود : خمس قد مضين ، ومنه قوله تعالى : (أَقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ وَأَنْشَقَّ الْقَمَرُ) .

وإذا تبين ذلك ؛ فالمتشابه من الأمر لا بد من معرفة تأويله ؛ لأنه لا بد من فعل المأمور ، وترك المحذور ، وذلك لا يمكن إلا بعد العلم ؛ لكن ليس في القرآن ما يقتضي أن في الأمر متشابهاً ، فإن قوله : (وَأُخْرُ مُتَشَبِّهَةٌ) قد يراد به من الخبر ، فالمتشابه من الخبر مثل ما أخبر به في الجنة من اللحم واللبن والعسل والماء والحريز والذهب ، فإن بين

هذا وبين ما في الدنيا تشابه في اللفظ والمعنى ، ومع هذا فحقيقة ذلك مخالفة لحقيقة هذا ، وتلك الحقيقة لانعلمها نحن في الدنيا ، وقد قال الله تعالى : (فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّا أُخْفِيَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ) وفي الحديث الصحيح يقول الله تعالى : « أعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت ، ولا أذن سمعت ، ولا خطر على قلب بشر » فهذا الذي وعد الله به عباده المؤمنين لا تعلمه نفس هو من التأويل الذي لا يعلمه إلا الله ، وكذلك وقت الساعة لا يعلمه إلا الله ، وأشراتها ، وكذلك كيفيات ما يكون فيها من الحساب والصراف والميزان والحوض والثواب والعقاب لا يعلم كيفيته إلا الله ، فإنه لم يخلق بعد حتى تعلمه الملائكة ، ولا له نظير مطابق من كل وجه حتى يعلم به ، فهو من تأويل المتشابه الذي لا يعلمه إلا الله .

وكذلك ما أخبر به الرب عن نفسه مثل استوائه على عرشه وسمعه وبصره وكلامه وغير ذلك ، فإن كيفيات ذلك لا يعلمها إلا الله ، كما قال ربعة بن أبي عبد الرحمن ، ومالك بن أنس . وسائر أهل العلم : تلقوا هذا الكلام عنها بالقبول لما قيل : (الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى) كيف استوى ؟ فقال : الاستواء معلوم ، والكيف مجهول ، والإيمان به واجب ، والسؤال عنه بدعة . هذا لفظ مالك . فأخبر أن الاستواء معلوم وهذا تفسير اللفظ ، وأخبر أن الكيف مجهول ، وهذا هو الكيفية التي استأثر الله بعلمها .

وكذلك سائر السلف كابن الماجشون ، وأحمد بن حنبل ، وغيرها
يبنون أن العباد لا يعلمون كيفية ما أخبر الله به عن نفسه ، فالكيف
هو التأويل الذي لا يعلمه إلا الله . وأما نفس المعنى الذي بينه الله
فيعلمه الناس كل على قدر فهمه ، فإنهم يفهمون معنى السمع ، ومعنى
البصر ، وأن مفهوم هذا ليس هو مفهوم هذا ، ويعرفون الفرق بينها ،
وبين العليم والقدير ، وإن كانوا لا يعرفون كيفية سمعه وبصره ، بل
الروح التي فيهم يعرفونها من حيث الجملة ، ولا يعرفون كيفيتها ، كذلك
يعلمون معنى الاستواء على العرش . وأنه يتضمن علو الرب على عرشه ،
وارتفاعه عليه ، كما فسر به ذلك السلف قبلهم ، وهذا معنى معروف من
اللفظ لا يحتمل في اللغة غيره ، كما قد بسط في موضعه ؛ ولهذا قال
مالك : الاستواء معلوم .

ومن قال : الاستواء له معان متعددة فقد أجمل كلامه ، فإنهم
يقولون : استوى فقط . ولا يصلونه بحرف ، وهذا له معنى . ويقولون :
استوى على كذا وله معنى ، واستوى إلى كذا ، وله معنى ، واستوى
مع كذا وله معنى ، فتنوع معانيه بحسب صلاته . وأما استوى على كذا فليس
في القرآن ولغة العرب المعروفة إلا بمعنى واحد . قال تعالى : (فَتَازَرَهُ، فَاسْتَغْلَظَ
فَاسْتَوَى عَلَى سُوْقِهِ) وقال (وَاسْتَوَتْ عَلَى الْجُودِيِّ) وقال : (لِيَسْتَوُوا عَلَى
ظُهُورِهِ، ثُمَّ تَذْكُرُوا نِعْمَةَ رَبِّكُمْ إِذَا اسْتَوَيْتُمْ عَلَيْهِ) وقال : (فَإِذَا اسْتَوَيْتَ أَنْتَ

وَمَنْ مَعَكَ عَلَى الْفَلَاحِ) وقد أتى النبي صلى الله عليه وسلم بدابة ليركبها فلما وضع رجله في الغرز قال : « بسم الله » فلما استوى على ظهرها قال : « الحمد لله » وقال ابن عمر : أهل رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحج لما استوى على بعيره ، وهذا المعنى يتضمن شيئين : علوه على ما استوى عليه ، واعتداله أيضاً . فلا يسمون المائل على الشيء مستويا عليه ، ومنه حديث الخليل بن أحمد لما قال : استروا . وقوله :

ثم استوى بشر على العراق من غير سيف ودم مہراق

هو من هذا الباب ؛ فإن المراد به بشر بن مروان ، واستواؤه عليها أي على كرسي ملكها ، لم يرد بذلك مجرد الاستيلاء ؛ بل استواء منه عليها ؛ إذ لو كان كذلك لكان عبد الملك الذي هو الخليفة قد استوى أيضاً على العراق ، وعلى سائر مملكة الإسلام ، ولكان عمر بن الخطاب قد استوى على العراق وخراسان والشام ومصر ، وسائر ما فتحه ، ولكان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد استوى على اليمن وغيرها مما فتحه . ومعلوم أنه لم يوجد في كلامهم استعمال الاستواء في شيء من هذا ، وإنما قيل فيمن استوى بنفسه على بلد ؛ فإنه مستو على سرير ملكه ، كما يقال جلس فلان على السرير ، وقعد على التخت . ومنه قوله : (وَرَفَعَ أَبُوبَيٍّ عَلَى الْعَرْشِ وَخَرُّوا لَهُ سُجَّدًا) وقوله : (إِنِّي وَجَدْتُ أَمْرًا تَمَلِكُهُمْ وَأُوتِيَتْ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ وَلَهَا عَرْشٌ عَظِيمٌ) .

وقول الزمخشري وغيره : « استوى على كذا بمعنى ملك » دعوى مجردة . فليس لها شاهد في كلام العرب ، ولو قدر ذلك لكان هذا المعنى باطلا في استواء الله على العرش ؛ لأنه أخبر أنه خلق السموات والأرض في ستة أيام ، ثم استوى على العرش ، وقد أخبر أن العرش كان موجوداً قبل خلق السموات والأرض ، كما دل على ذلك الكتاب والسنة ، وحينئذ فهو من حين خلق العرش مالك له مستول عليه ، فكيف يكون الاستواء عليه مؤخراً عن خلق السموات والأرض ؟!

وأيضاً فهو مالك لكل شيء مستول عليه ، فلا يخص العرش بالاستواء وليس هذا كتخصيصه بالربوبية في قوله (رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ) فإنه قد يخص لعظمته ، ولكن يجوز ذلك في سائر المخلوقات فيقال : رب العرش ، ورب كل شيء ، وأما الاستواء فمخصص بالعرش ، فلا يقال استوى على العرش وعلى كل شيء ، ولا استعمل ذلك أحد من المسلمين في كل شيء ، ولا يوجد في كتاب ولا سنة ، كما استعمل لفظ الربوبية في العرش خاصة ، وفي كل شيء عامة ، وكذلك لفظ الخلق ونحوه من الألفاظ التي تخص ، ونعم . كقوله تعالى (أَقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ * خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ) فالاستواء من الألفاظ المختصة بالعرش ، لا تضاف إلى غيره ، لا خصوصاً ولا عموماً ، وهذا مبسوط في موضع آخر .

وإنما الغرض بيان صواب كلام السلف في قولهم : الاستواء معلوم ،

بخلاف من جعل هذا اللفظ له بضعة عشر معنى . كما ذكر ذلك ابن
عربي المعافري .

يبين هذا أن سبب نزول هذه الآية كان قدوم نصارى نجران
ومناظرتهم للنبي صلى الله عليه وسلم في أمر المسيح ، كما ذكر ذلك
أهل التفسير ، وأهل السيرة ، وهو من المشهور ، بل من
المتواتر أن نصارى نجران قدموا على النبي صلى الله عليه وسلم
ودعاهم إلى المباحلة المذكورة في سورة آل عمران ، فأقروا بالجزية ولم
يأهلوه ، وصدر آل عمران زل بسبب ما جرى ؛ ولهذا عامتها في
أمر المسيح ، وذكروا أنهم احتجوا بما في القرآن من لفظ (أنا)
و (نحن) ونحو ذلك على أن الآلهة ثلاثة فاتبعوا المتشابه وتركوا
الحكم الذي في القرآن من أن إله واحد (اَبْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ
تَأْوِيلِهِ) فإنهم قصدوا بذلك الفتنة ، وهي فتنة القلوب بالكفر وابتغاء
تأويل لفظ (أنا) و (نحن) وما يعلم تأويل هذه الأسماء إلا الله
لأن هذه الأسماء إنما تقال للواحد الذي له أعوان إما أن يكونوا شركاء
له ، وإما أن يكونوا ممالك له .

ولهذا صارت متشابهة ، فإن الذي معه شركاء يقول : فعلنا نحن
كذا ، وإنا نفعل نحن كذا ، وهذا ممتنع في حق الله تعالى ، والذي له
ممالك ومطيعون بطيعونه — كالملك — يقول : فعلنا كذا . أى أنا

فعلت بأهل ملكى وملكى ، وكل ما سوى الله مخلوق له مملوك له ،
 وهو سبحانه يدبر أمر العالم بنفسه ، وملائكته التى هى رسله فى خلقه
 وأمره ، وهو سبحانه أحق من قال : أنا ونحن بهذا الاعتبار ، فإن
 ما سواه ليس له ملك تام ، ولا أمر مطاع طاعة تامة ، فهو المستحق
 أن يقول : (إنا) ، و (نحن) ، والملوك لهم شبه بهذا ، فصار فيه أيضاً من
 المتشابه معنى آخر ، ولكن الذى ينسب لله من هذا الاختصاص لا يماثله
 فيه شيء ، وتأويل ذلك معرفة ملائكته وصفاتهم وأقدارهم ، وكيف
 يدبر بهم أمر السماء والأرض ، وقد قال تعالى : (وَمَا يَعْلَمُ جُودَ رَبِّكَ
 إِلَّا هُوَ) فهذا التأويل لهذا المتشابه لا يعلمه إلا هو ، وإن علمنا تفسيره
 ومعناه ؛ لكن لم نعلم تأويله الواقع فى الخارج ؛ بخلاف قوله : (اللَّهُ
 الَّذِي خَلَقَ) فإنها آية محكمة ليس فيها تشابه ، فإن هذا الاسم مختص
 بالله ، ليس مثل (إنا) و (نحن) التى تقال لمن له شركاء ، ولمن له
 أعوان يحتاج إليهم ، والله تعالى منزّه عن هذا وهذا . كما قال :
 (قُلْ أَدْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي
 الْأَرْضِ وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِنْ شِرْكٍ وَمَا لَهُ مِنْهُمْ مِنْ ظَهِيرٍ)
 وقال : (وَقُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَمْ يَتَّخِذْ وَلَداً وَلَمْ يَكُنْ لَهُ شَرِيكٌ فِي الْمُلْكِ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ وَلِيٌّ مِنَ الذُّلِّ
 وَكِبَرُهُ تَكْبِيرًا) فالعنى الذى يراد به هذا فى حق المخلوقين لا يجوز أن
 يكون نظيره ثابتاً لله ؛ فلهذا صار متشابهاً .

وكذلك قوله : (ثُمَّ أَسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ) فإنه قد قال : (وَأَسْتَوَتْ عَلَى الْجُودِيِّ) وقال : (فَأَسْتَوَى عَلَى سُوقِهِ) وقال : (فَإِذَا أَسْتَوَيْتَ أَنْتَ وَمَنْ مَعَكَ عَلَى الْفَلَكَ) وقال : (لِنَسْتَوِيَ عَلَى ظُهُورِهِ) فهذا الاستواء كله يتضمن حاجة المستوى إلى المستوى عليه ، وأنه لو عدم من تحته لخر ، والله تعالى غني عن العرش ، وعن كل شيء ، بل هو سبحانه بقدرته يحمل العرش ، وحملته العرش ، وقد روى : أنهم إنما أطاقوا حمل العرش لما أمرهم أن يقولوا : لا حول ولا قوة إلا بالله .

فصار لفظ الاستواء متشابهاً يلزمه في حق المخلوقين معاني ينزه الله عنها . فنحن نعلم معناه ، وأنه العلو والاعتدال ؛ لكن لا نعلم الكيفية التي اختص بها الرب التي يكون بها مستويا من غير افتقار منه إلى العرش ، بل مع حاجة العرش ، وكل شيء محتاج إليه من كل وجه ، وأنا لم نعهد في الموجودات ما يستوى على غيره مع غناه عنه وحاجة ذلك المستوى عليه إلى المستوى ، فصار متشابهاً من هذا الوجه ، فإن بين اللفظين والمعنيين قدراً مشتركاً ، وبينها قدراً فارقاً هو مراد في كل منها ، ونحن لا نعرف الفارق الذي امتاز الرب به ، فصرنا نعرفه من وجه ، ونجهله من وجه ، وذلك هو تأويله ، والأول هو تفسيره .

وكذلك ما أخبر الله به في الجنة من المطاعم والمشارب والملابس : كاللبن والعسل والخمر والماء ، فإننا لا نعرف لبناً إلا مخلوقاً من ماشية

يُخرج من بين فرث ودم ، وإذا بقي أياماً يتغير طعمه ، ولا نعرف عسلاً إلا من نحل تصنعه في بيوت الشمع المسدسة ، فليس هو عسلاً مصفى ، ولا نعرف حريراً إلا من دود القز ، وهو يبلى ، وقد علمنا أن ما وعد الله به عباده ليس مماثلاً لهذه ، لا في المادة ، ولا في الصورة والحقيقة ، بل له حقيقة تخالف حقيقة هذه ، وذلك هو من التأويل الذي لا نعلمه نحن ، قال ابن عباس : ليس في الدنيا مما في الجنة إلا الأسماء .

لكن يقال : فالملائكة قد تعلم هذا . فيقال : هي لا تعلم ما لم يخلق بعد ولا تعلم كل ما في الجنة ، وأيضاً فمن النعم ما لا تعرفه الملائكة ، والتأويل يتناول هذا كله . وإذا قدرنا أنها تعرف ما لا نعرفه فذاك لا يكون من المتشابه عندها ، ويكون من المتشابه عندنا ، فإن المتشابه قد يراد به ما هو صفة لازمة للآية ، وقد يراد به ما هو من الأمور النسبية ، فقد يكون متشابهاً عند هذا ما لا يكون متشابهاً عند هذا .

وكلام الإمام أحمد وغيره من السلف يحتمل أن يراد به هذا فإن أحمد ذكر في رده على الجهمية : أنها احتجت بثلاث آيات من المتشابه : قوله تعالى : (وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ) وقوله : (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ) وقوله : (لَا تَدْرِيكَ الْأَبْصَارُ) وقد فسر أحمد قوله :

(وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ) . فإذا كانت هذه الآيات مما

علمنا معناها لم تكن متشابهة عندنا ، وهي متشابهة عند من احتج بها ، وكان عليه أن يردّها هو إلى ما يعرفه من الحكم ، وكذلك قال أحمد في ترجمة كتابه الذي صنفه في الحبس ، وهو (الرد على الزنادقة والجهمية) فيما شكت فيه من متشابه القرآن ، وتأولته على غير تأويله ثم فسر أحمد تلك الآيات آية آية ، فبين أنها ليست متشابهة عنده بل قد عرف معناها . وعلى هذا فالراسخون في العلم يعلمون تأويل هذا المتشابه ، الذي هو تفسيره ، وأما التأويل الذي هو الحقيقة الموجودة في الخارج فتلك لا يعلمها إلا الله ، ولكن قد يقال هذا المتشابه الإضافي ليس هو المتشابه المذكور في القرآن ، فإن ذلك قد أخبر الله أنه لا يعلم تأويله إلا الله ، وإنما هذا كما يشكّل على كثير من الناس آيات لا يفهمون معناها ، وغيرهم من الناس يعرف معناها وعلى هذا فقد يجاب بجوابين :

أحدهما : أن يكون في الآية قراءتان قراءة من يقف على قوله (إِلَّا اللَّهُ) وقراءة من يقف عند قوله (وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ) وكلتا القراءتين حق ، ويراد بالأولى المتشابه في نفسه الذي استأثر الله بعلم تأويله ، ويراد بالثانية المتشابه الإضافي الذي يعرف الراسخون تفسيره ، وهو تأويله ، ومثل هذا يقع في القرآن كقوله : (وَلَئِنْ كُنَّا

مَكْرَهُمْ لِنَزُولِ مِنْهُ الْجَبَالِ) و (لنزول) فيه قراءتان مشهورتان بالنفي والإثبات وكل قراءة لها معنى صحيح .

وكذلك القراءة المشهورة : (وَأَتَقُوا فِتْنَةَ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً) وقرأ طائفة من السلف : (لتصين الذين ظلموا منكم خاصة) وكلا القراءتين حق ، فإن الذي يتعدى حدود الله هو الظالم وتارك الإنكار عليه قد يجعل غير ظالم لكونه لم يشاركه ، وقد يجعل ظالماً باعتبار ما ترك من الإنكار الواجب وعلى هذا قوله : (فَلَمَّا سَوَّاهُمْ كَرُّوا بِهِ أَنْ يَخَيَّنَا الَّذِينَ يَنْهَوْنَ عَنِ السُّوءِ وَأَخَذْنَا الَّذِينَ ظَلَمُوا بِعَذَابٍ بَئِيسٍ بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ) فأنجى الله الناهين . وأما أولئك الكارهون للذنوب الذين قالوا : (لِمَ تَعْظُونَ قَوْمًا) فالأكثر على أنهم نجوا لأنهم كانوا كارهين ، فأنكروا بحسب قدرتهم .

وأما من ترك الإنكار مطلقاً فهو ظالم يعذب ، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم : « إن الناس إذا رأوا المنكر فلم يغيروه أوشك أن يعمهم الله بعقاب منه » وهذا الحديث موافق للآية .

والمقصود هنا أنه يصح النفي والإثبات باعتبارين ، كما أن قوله : (لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً) أي لا تختص بالمعتدين ، بل يتناول من رأى المنكر فلم يغيره ومن قرأ (لتصين الذين ظلموا منكم

خاصة) أدخل في ذلك من ترك الإنكار مع قدرته عليه ، وقد يراد بذلك أنهم يعذبون في الدنيا ، ويبعثون على نياتهم ، كالجيش الذين يغزون البيت فيخسف بهم كلهم ، ويحشر المكره على نيته .

والجواب الثاني : القطع بأن التشابه المذكور في القرآن هو تشابهها في نفسها اللازم لها ، وذلك الذي لا يعلم تأويله إلا الله ، وأما الإضافي الموجود في كلام من أراد به التشابه الإضافي ، فمرادهم أنهم تكلموا فيما اشتبه معناه وأشكل معناه على بعض الناس ، وأن الجهمية استدلوا بما اشتبه عليهم وأشكل ، وإن لم يكن هو من التشابه الذي لا يعلم تأويله إلا الله ، وكثيراً ما يشته على الرجل ما لا يشته على غيره .

ويحتمل كلام الإمام أحمد أنه لم يرد إلا التشابه في نفسه ، الذي يلزمه التشابه ، لم يرد بشيء منه التشابه الإضافي ، وقال تأويله على غير تأويله أي غير تأويله الذي هو تأويله في نفس الأمر ، وإن كان ذلك التأويل لا يعلمه إلا الله ، وأهل العلم يعلمون أن المراد به ذلك التأويل ، فلا يبقى مشكلاً عندهم محتملاً لغيره ، ولهذا كان التشابه في الخبرات إما عن الله ، وإما عن الآخرة ، وتأويل هذا كله لا يعلمه إلا الله ، بل المحكم من القرآن قد يقال له تأويل كما للتشابه تأويل . كما قال : (هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ) ومع هذا فذلك التأويل لا يعلم وقته وكيفيته إلا الله ، وقد يقال : بل التأويل للتشابه ، لأنه في الوعد

والوعيد ، وكله متشابه ، وأيضاً فلا يلزم في كل آية ظنها بعض الناس متشابهاً أن تكون من المتشابه .

فقول أحمد احتجوا بثلاث آيات من المتشابه ، وقوله ما شكت فيه من متشابه القرآن ، قد يقال إن هؤلاء أو إن أحمد جعل بعض ذلك من المتشابه وليس منه ، فإن قول الله تعالى : (مِنْهُ أَيْنْتُ تُحَكِّمْتُ هُنَّ أُمُّ الْكَيْبِ وَأُخْرُمْتُ شَيْهَتْ) لم يرد به هنا الإحكام العام والتشابه العام الذي يشترك فيه جميع آيات القرآن ، وهو المذكور في قوله : (كَيْبُ أُحْكِمْتُ أَيْنُهُ ثُمَّ فُضِلَتْ) وفي قوله : (اللَّهُ نَزَلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُتَشَدِّهَا مَثَانِي نَقْشَعُرْمَنْهُ جُلُودُ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ)

فوصفه هنا كله بأنه متشابه ، أي متفق غير مختلف ، يصدق بعضه بعضاً ، وهو عكس التضاد المختلف المذكور في قوله : (وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا) وقوله : (إِنَّكُمْ لَفِي قَوْلٍ مُتَخَافٍ * يُؤْفَكُ عَنْهُ مَنْ أُفِكَ) فإن هذا التشابه بعم القرآن ، كما أن إحكام آياته نعمه كله ، وهنا قد قال : (مِنْهُ أَيْنْتُ تُحَكِّمْتُ هُنَّ أُمُّ الْكَيْبِ وَأُخْرُمْتُ شَيْهَتْ) فجعل بعضه محكاً وبعضه متشابهاً ، فصار التشابه له معنيان ، وله معنى ثالث وهو الإضافي ، يقال قد اشتبه علينا هذا ، كقول بني إسرائيل : (إِنَّ الْبَقَرَةَ شَبَّهَ عَلَيْنَا) وإن كان في نفسه متميزاً منفصلاً بعضه عن بعض . وهذا من باب اشتباه الحق

بالباطل ، كقوله صلى الله عليه وسلم في الحديث : « الحلال بين والحرام بين . وبين ذلك أمور متشابهات لا يعلمهن كثير من الناس » فدل ذلك على أن من الناس من يعرفها ، فليست مشتبهة على جميع الناس ، بل على بعضهم ، بخلاف ما لا يعلم تأويله إلا الله ، فإن الناس كلهم مشتركون في عدم العلم بتأويله ، ومن هذا ما يروى عن المسيح — عليه السلام — أنه قال : الأمور ثلاثة : أمر تبين رشده فاتبعوه ، وأمر تبين غيه فاجتنبوه وأمر اشتبه عليكم فكلوه إلى عالمه .

فهذا المشتبه على بعض الناس يمكن الآخرين أن يعرفوا الحق فيه وبيّنوا الفرق بين المشتبهين ، وهذا هو الذي أراده من جعل الراسخين يعلمون التأويل ، فإنه جعل المشتبهات في القرآن من هذا الباب الذي يشتبه على بعض الناس دون بعض ، ويكون بينها من الفروق المانعة للتشابه ما يعرفه بعض الناس ، وهذا المعنى صحيح في نفسه لا ينكر ، ولا ريب أن الراسخين في العلم يعلمون ما اشتبه على غيرهم ، وقد يكون هذا قراءة في الآية كما تقدم ، من أنه يكون فيها قراءتان ؛ لكن لفظ التأويل على هذا يراد به التفسير ، ووجه ذلك أنهم يعلمون تأويله من حيث الجملة ، كما يعلمون تأويل الحكم ، فيعرفون الحساب والميزان والصراط والثواب والعقاب وغير ذلك مما أخبر الله به ورسوله معرفة جملة ، فيكونون عالمين بالتأويل ، وهو ما يقع في الخارج على هذا

الوجه ، ولا يعلمونه مفصلاً ، إذ هم لا يعرفون كيفيته وحقيقته ، إذ ذلك ليس مثل الذي علموه في الدنيا وشاهدوه ، وعلى هذا يصح أن يقال علموا تأويله ، وهو معرفة تفسيره ، وبصح أن يقال لم يعلموا تأويله ، وكلا القراءتين حق .

وعلى قراءة النفي هل يقال أيضاً : إن الحكم له تأويل لا يعلمون تفصيله ؟ فإن قوله : وما يعلم تأويل ما تشابه منه (إِلَّا اللَّهُ) لا يدل على أن غيره يعلم تأويل الحكم ، بل قد يقال : إن من الحكم أيضاً ما لا يعلم تأويله إلا الله ، وإنما خص المتشابه بالذكر ، لأن أولئك طلبوا علم تأويله ، أو يقال بل الحكم يعلمون تأويله لكن لا يعلمون وقت تأويله ومكانه وصفته .

وقد قال كثير من السلف : إن الحكم ما يعمل به ، والمتشابه ما يؤمن به ، ولا يعمل به ، كما يجيء في كثير من الآثار ، ونعمل بحكمه ؛ ونؤمن بمتشابهه ، وكما جاء عن ابن مسعود وغيره في قوله تعالى : (الَّذِينَ ءَاتَيْنَهُمُ الْكِتَابَ يَتْلُونَهُ حَقَّ تِلَاوَتِهِ) قال يحللون حلاله ، ويحرمون حرامه ، ويعملون بحكمه ، ويؤمنون بمتشابهه . وكلام السلف في ذلك يدل على أن التشابه أمر إضافي ، فقد يشته على هذا ما لا يشته على هذا ، فعلى كل أحد أن يعمل بما استبان له ، وبكل ما اشتبه عليه إلى الله . كقول أبي بن كعب — رضي الله عنه — في الحديث الذي رواه

الثوري عن مغيرة — وليس بشيء — عن أبي العالية ، قال : قيل
لأبي بن كعب أوصني فقال : اتخذ كتاب الله إماما ، ارض به قاضياً ،
وحاكماً ، هو الذي استخلف فيكم رسوله شفيح مطاع ، وشاهد لا يتهم ،
فيه خبر ما قبلكم ، وخبر ما بينكم ، وذكر ما قبلكم ، وذكر ما فيكم .
وقال سفيان عن رجل سمع عن ابن أبي عمير قال : فما استبان لك
فاعمل به ، وما شبه عليك فآمن به ، وكله إلى عالمه .

فمنهم من قال : المتشابه هو المنسوخ ، ومنهم من جعله الخبريات
مطلقاً ، فعن قتادة والربيع والضحاك والسدي : المحكم الناسخ الذي
يعمل به : والمتشابه المنسوخ يؤمن به ، ولا يعمل به ، وكذلك في تفسير
العوفي عن ابن عباس . وأما تفسير الوالي عن ابن عباس فقال : محكمات :
القرآن ناسخه وحلاله وحرامه وحدوده وفرائضه ، وما يؤمن به ، ويعمل
به . والمتشابهات : منسوخه ، ومقدمه ، ومؤخره ، وأمثاله وأقسامه ، وما
يؤمن به ، ولا يعمل به .

أما القول الأول فهو — والله أعلم — مأخوذ من قوله : (فَيَنْسَخُ
اللَّهُ مَا يَلْقَى الشَّيْطَانُ تَرْمِيحَكُمْ اللَّهُ آيَاتِهِ) فقابل بين المنسوخ وبين المحكم ،
وهو سبحانه إنما أراد نسخ ما ألقاه الشيطان : لم يرد نسخ ما أنزله ،
لكن هم جعلوا جنس المنسوخ متشابهاً لأنه يشبه غيره في التلاوة والنظم ،

وأنه كلام الله وقرآن ومعجز وغير ذلك من المعاني ، مع أن معناه قد نسخ .

ومن جعل المتشابه كل ما لا يعمل به من المنسوخ ، والأقسام والأمثال ، فلأن ذلك متشابه ، ولم يؤمر الناس بتفصيله ، بل يكفيهم الإيمان المجمل به ، بخلاف المعمول به فإنه لا بد فيه من العلم المفصل . وهذا بيان لما يلزم كل الأمة ، فإنهم يلزمهم معرفة ما يعمل به تفصيلا ليعملوا به . وما أخبروا به فليس عليهم معرفته ؛ بل عليهم الإيمان به ، وإن كان العلم به حسنا أو فرضا على الكفاية فليس فرضا على الأعيان ؛ بخلاف ما يعمل به . ففرض على كل إنسان معرفة ما يلزمه من العمل مفصلا ، وليس عليه معرفة العمليات مفصلا .

وقد روى عن مجاهد وعكرمة : الحكم ما فيه من الحلال والحرام ، وما سوى ذلك متشابه يصدق بعضه بعضا . فعلى هذا القول يكون المتشابه هو المذكور في قوله : (كُنْبَاءُ مُتَشَبِّهَاتَيْنِ) . والحلال مخالف للحرام ، وهذا على قول مجاهد : إن العلماء يعلمون تأويله ؛ لكن تفسير المتشابه بهذا مع أن كل القرآن متشابه ، وهنا خص البعض به فيستدل به على ضعف هذا القول .

وكذلك قوله : (فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَّهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ) لو أريد بالمتشابه

تصديق بعضه بعضا لكان اتباع ذلك غير محذور ، وليس في كونه يصدق بعضه بعضا ما يمنع ابتغاء تأويله ، وقد يحتاج لهذا القول بقوله متشابهات ، فجعلها أنفسها متشابهات ، وهذا يقتضي أن بعضها يشبه بعضها ليست مشابهة لغيرها .

ويجاب عن هذا بأن اللفظ إذا ذكر في موضعين بمعنىين صار من المتشابه ، كقوله : (أنا) و (نحن) المذكور في سبب نزول الآية ، وقد ذكر محمد بن إسحق عن محمد بن جعفر بن الزبير لما ذكر قصة أهل نجران ونزول الآية قال : المحكم ما لا يحتمل من التأويل إلا وجها واحداً ، والمتشابه ما احتمل في التأويل أوجها ، ومعنى هذا أن ذلك اللفظ المحكم لا يكون تأويله في الخارج إلا شيئاً واحداً ، وأما المتشابه فيكون له تأويلات متعددة ، لكن لم يرد الله إلا واحداً منها ، وسياق الآية يدل على المراد ، وحينئذ فالراسخون في العلم يعلمون المراد من هذا ، كما يعلمون المراد من المحكم ؛ لكن نفس التأويل الذي هو الحقيقة ووقت الحوادث ونحو ذلك لا يعلمونه لا من هذا ولا من هذا .

وقد قيل : إن نصارى نجران احتجوا بقوله : كلمة الله وروح منه ولفظ كلمة الله : يراد به الكلام ، ويراد به المخلوق بالكلام ، وروح منه : يراد به ابتداء الغاية ، ويراد به التبويض ، فعلى هذا إذا قيل تأويله لا يعلمه إلا الله ، المراد به الحقيقة ، أي لا يعلمون كيف خلق

عيسى بالكلمة ، ولا كيف أرسل إليها روحه فتمثل لها بشرا سويا ،
ونفخ فيها من روحه ، وفي صحيح البخاري عن عائشة عن النبي صلى
الله عليه وسلم قال : « إذا رأيتم الذين يتبعون ما تشابه منه فأولئك
الذين سمي الله فاحذروهم » .

والمقصود هنا : أنه لا يجوز أن يكون الله أنزل كلاما لا معنى له ،
ولا يجوز أن يكون الرسول صلى الله عليه وسلم وجميع الأمة لا يعلمون
معناه ، كما يقول ذلك من يقوله من المتأخرين ، وهذا القول يجب
القطع بأنه خطأ ، سواء كان مع هذا تأويل القرآن لا يعلمه الراسخون ،
أو كان للتأويل معنيان : يعلمون أحدهما ، ولا يعلمون الآخر ، وإذا
دار الأمر بين القول بأن الرسول كان لا يعلم معنى التشابه من القرآن
وبين أن يقال : الراسخون في العلم يعلمون كان هذا الإثبات خيرا من
من ذلك النفي ، فإن معنى الدلائل الكثيرة من الكتاب والسنة وأقوال
السلف على أن جميع القرآن مما يمكن علمه وفهمه وتدبره ، وهذا
مما يجب القطع به ، وليس معناه قاطع على أن الراسخين في العلم
لا يعلمون تفسير التشابه ، فإن السلف قد قال كثير منهم إنهم يعلمون
تأويله ، منهم مجاهد — مع جلالة قدره — والربيع بن أنس ، ومحمد
ابن جعفر بن الزبير ، ونقلوا ذلك عن ابن عباس ، وأنه قال : أنا من
الراسخين الذين يعلمون تأويله .

وقول أحمد فيما كتبه في الرد على الزنادقة والجهمية ، فيما شكت فيه من متشابه القرآن ، وتأولته على غير تأويله ، وقوله عن الجهمية إنها تأولت ثلاث آيات من المتشابه ، ثم تكلم على معناها ؛ دليل على أن المتشابه عنده تعرف العلماء معناه ، وأن المذموم تأويله على غير تأويله ، فأما تفسيره المطابق لمعناه فهذا محمود ليس بمذموم ، وهذا يقتضي أن الراسخين في العلم يعلمون التأويل الصحيح للمتشابه عنده ، وهو التفسير في لغة السلف . ولهذا لم يقل أحمد ولا غيره من السلف إن في القرآن آيات لا يعرف الرسول ولا غيره معناها ، بل يتلون لفظاً لا يعرفون معناه ، وهذا القول اختيار كثير من أهل السنة ، منهم ابن قتيبة ، وأبو سليمان الدمشقي ، وغيرها .

وابن قتيبة هو من المنتسبين إلى أحمد وإسحاق والمنتصرين لمذاهب السنة المشهورة ، وله في ذلك مصنفات متعددة . قال فيه صاحب « كتاب التحديث بمناب أهل الحديث » : وهو أحد أعلام الأئمة ، والعلماء والفضلاء ، أجودهم تصنيفاً ، وأحسنهم ترصيفاً ، له زهاء ثلاثمائة مصنف ، وكان يميل إلى مذهب أحمد ، وإسحاق ، وكان معاصراً لإبراهيم الحربي ، ومحمد بن نصر المروزي ، وكان أهل المغرب يعظمونه ، ويقولون : من استجاز الوقعة في ابن قتيبة يتهم بالزندقة ، ويقولون : كل بيت ليس فيه شيء من تصنيفه فلا خير فيه ، قلت :

ويقال هو لأهل السنة مثل الجاحظ للمعتزلة ، فإنه خطيب السنة ، كما أن الجاحظ خطيب المعتزلة .

وقد نقل عن ابن عباس أيضاً القول الآخر ، ونقل ذلك عن غيره من الصحابة ، وطائفة من التابعين ، ولم يذكر هؤلاء على قولهم نصاً عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فصارت مسألة نزاع ، فترد إلى الله وإلى الرسول ، وأولئك احتجوا بأنه قرن ابتغاء الفتنة بابتغاء تأويله ، وبأن النبي صلى الله عليه وسلم ذم مبتغي المتشابه ، وقال : « إذا رأيتم الذين يتبعون ما تشابه منه فأحدروهم » . ولهذا ضرب عمر بن الخطاب — رضي الله عنه — صيغ بن عسل لما سأله عن المتشابه ، ولأنه قال : (وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ) ولو كانت الواو واو عطف مفرد على مفرد لا واو الاستئناف التي تعطف جملة على جملة لقال : ويقولون .

فأجاب الآخرون عن هذا بأن الله قال : (لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلاً مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا) ثم قال : (وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ . . .) الآية ثم قال : (وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ) قالوا فهذا عطف مفرد على مفرد ، والفعل حال من المعطوف فقط ، وهو نظير قوله : (وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ

يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا) قالوا ولأنه لو كان المراد مجرد الوصف بالإيمان لم يخص الراسخين ، بل قال : والمؤمنون يقولون آمنا به ، فإن كل مؤمن يجب عليه أن يؤمن به ، فلما خص الراسخين في العلم بالذكر علم أنهم امتازوا بعلم تأويله ، فعلموه لأنهم عالمون ، وآمنوا به لأنهم يؤمنون ، وكان إيمانهم به مع العلم أكمل في الوصف ، وقد قال عقيب ذلك : (وَمَا يَذْكُرُ إِلَّا أَكْثَرُ الْأُولَى) وهذا يدل على أن هنا تذكراً يختص به أولوا الأبواب ، فإن كان ما ثم إلا الإيمان بالفاظ فلا يذكر لما يدهم على ما أريد بالمتشابه .

ونظير هذا قوله في الآية الأخرى : (لَنَكِينِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ) فلما وصفهم بالرسوخ في العلم ، وأتهم يؤمنون ، قرن بهم المؤمنين ، فلو أريد هنا مجرد الإيمان لقال والراسخون في العلم والمؤمنون يقولون آمنا به ، كما قال في تلك الآية لما كان مراده مجرد الإخبار بالإيمان جمع بين الطائفتين .

قالوا : وأما الذم فإنما وقع على من يتبع المتشابه لابتغاء الفتنة ، وابتغاء تأويله ، وهو حال أهل القصد الفاسد الذين يريدون القدر في القرآن فلا يطلبون إلا المتشابه لإفساد القلوب ، وهي فتنها به ، ويطلبون تأويله وليس طلبهم لتأويله لأجل العلم والاهتداء ، بل هذا

لأجل الفتنة ، وكذلك صبيغ بن عسل ضربه عمر ؛ لأن قصده بالسؤال
 عن التشابه كان لابتغاء الفتنة ، وهذا كمن يورد أسئلة وإشكالات على
 كلام الغير ، ويقول ماذا أريد بكذا وغرضه التشكيك والطعن فيه ،
 ليس غرضه معرفة الحق ، وهؤلاء هم الذين عنانهم النبي صلى الله عليه
 وسلم بقوله : « إذا رأيتم الذين يتبعون ما تشابه منه » ولهذا (يتبعون)
 أي يطلبون التشابه ويقصدونه دون الحكم ، مثل المتبع للشيء الذي
 يتحراه ويقصده ، وهذا فعل من قصده الفتنة . وأما من سأل عن
 معنى التشابه ليعرفه ويزيل ما عرض له من الشبه . وهو عالم بالحكم
 متبع له ، مؤمن بالتشابه ، لا يقصد فتنة ، فهذا لم يذمه الله ، وهكذا
 كان الصحابة يقولون رضي الله عنهم : مثل الأثر المعروف الذي رواه
 إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني وقد ذكره الطلمنكي — حدثنا يزيد بن
 عبد ربه ثنا بقية ثنا عتبة بن أبي حكيم ثنا عمارة بن راشد الكنانى
 عن زياد عن معاذ بن جبل قال : يقرأ القرآن رجلان فرجل له فيه
 هوى ونية بقلبه فلي الرأس ، يلتمس أن يجد فيه أمراً يخرج به على
 الناس أولئك شرار أمتهم ، أولئك يعمى الله عليهم سبل الهدى ،
 ورجل يقرؤه ليس فيه هوى ولا نية بقلبه فلي الرأس فما تبين له منه
 عمل به ، وما اشتبه عليه وكله إلى الله ، ليتفقهن فيه فقهاً ما فقهه قوم
 قط ، حتى لو أن أحدهم مكث عشرين سنة ، فليبعثن الله له من
 يبين له الآية التى أشكلت عليه ، أو يفهمه إياها من قبل نفسه . قال

بقية أشهدني ابن عيينة حديث عتبة هذا .

فهذا معاذ يذم من اتبع المتشابه لقصد الفتنة ، وأما من قصده الفقه فقد أخبر أن الله لا بد أن يفقهه بفهمه المتشابه فقهاً ما فقهه قوم قط ، قالوا : والدليل على ذلك أن الصحابة كانوا إذا عرض لأحدهم شبهة في آية أو حديث سأل عن ذلك ، كما سألهم عمر فقال : ألم تكن تحدثنا أنا نأتى البيت ونطوف به ؟ وسأله أيضاً عمر : ما بالنا نقصر الصلاة ، وقد أمنا ؟ ولما نزل قوله : (وَلَتَلْسُنُوا لَإِيْمَنَهُمْ يَظْلَمُونَ) شق عليهم وقالوا : أينما لم يظلم نفسه حتى بين لهم ، ولما نزل قوله : (وَإِنْ تُبَدُّوْا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْتَحْضَوْهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ) شق عليهم حتى بين لهم الحكمة في ذلك ، ولما قال النبي صلى الله عليه وسلم : « من نوقش الحساب عذب » قالت عائشة : « ألم يقل الله : (فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا) ؟ قال : إنما ذلك العرض » .

قالوا : والدليل على ما قلناه إجماع السلف ، فإنهم فسروا جميع القرآن ، وقال مجاهد عرضت المصحف على ابن عباس من فاتحته إلى خاتمته أقفه عند كل آية وأسأله عنها ، وتلقوا ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم ، كما قال أبو عبد الرحمن السلمي : حدثنا الذين كانوا يقرئونا القرآن عثمان بن عفان وعبد الله بن مسعود وغيرهما أنهم كانوا إذا تعلموا من النبي صلى الله عليه وسلم عشر آيات لم يجاوزوها حتى

يتعلموا ما فيها من العلم والعمل ، قالوا فتعلمنا القرآن والعلم والعمل جميعاً ، وكلام أهل التفسير من الصحابة والتابعين شامل لجميع القرآن ، إلا ما قد يشكل على بعضهم فيقف فيه ، لا لأن أحداً من الناس لا يعلمه ، لكن لأنه هو لم يعلمه .

وأيضاً فإن الله قد أمر بتدبر القرآن مطلقاً ولم يستثن منه شيئاً لا يتدبر ، ولا قال : لا تدبروا المتشابه ، والتدبر بدون الفهم ممتنع ، ولو كان من القرآن ما لا يتدبر لم يعرف ، فإن الله لم يميز المتشابه بحد ظاهر حتى يجتنب تدبره .

وهذا أيضاً مما يحتجون به ، ويقولون المتشابه أمر نسبي إضافي فقد يشته على هذا ما لا يشته على غيره ، قالوا : ولأن الله أخبر أن القرآن بيان وهدى وشفاء ونور ، ولم يستثن منه شيئاً عن هذا الوصف ، وهذا ممتنع بدون فهم المعنى ، قالوا : ولأن من العظيم أن يقال : إن الله أنزل على نبيه كلاماً لم يكن يفهم معناه ، لا هو ولا جبريل ، بل وعلى قول هؤلاء كان النبي صلى الله عليه وسلم يحدث بأحاديث الصفات والقدر والمعاد ونحو ذلك مما هو نظير متشابه القرآن عندم ، ولم يكن يعرف معنى ما يقوله ، وهذا لا يظن بأقل الناس .

وأيضاً فالكلام إنما المقصود به الإفهام ، فإذا لم يقصد به ذلك كان عبثاً وباطلاً ، والله تعالى قد نزه نفسه عن فعل الباطل والعبث ، فكيف يقول الباطل والعبث ويتكلم بكلام ينزله على خلقه لا يريد به إفهامهم ، وهذا من أقوى حجج الملحدین .

وأيضاً فما في القرآن آية إلا وقد تكلم الصحابة والتابعون لهم بإحسان في معناها ، وبينوا ذلك ، وإذا قيل فقد يختلفون في بعض ذلك ، قيل كما قد يختلفون في آيات الأمر والهي ، وآيات الأمر والهي مما اتفق المسلمون على أن الراسخين في العلم يعلمون معناها ، وهذا أيضاً مما يدل على أن الراسخين في العلم يعلمون تفسير المتشابه ، فإن المتشابه قد يكون في آيات الأمر والهي ، كما يكون في آيات الخبر ، وتلك مما اتفق العلماء على معرفة الراسخين لمعناها ، فكذلك الأخرى ، فإنه على قول النفاة لم يعلم معنى المتشابه إلا الله ، لا ملك ولا رسول ولا عالم ، وهذا خلاف إجماع المسلمين في متشابه الأمر والهي .

وأيضاً فلفظ التأويل يكون للمحكم ، كما يكون للمتشابه ، كما دل القرآن والسنة وأقوال الصحابة على ذلك ، وهم يعلمون معنى المحكم فكذلك معنى المتشابه ، وأي فضيلة في المتشابه حتى ينفرد الله بعلم معناه والمحكم أفضل منه وقد بين معناه لعباده ، فأأي فضيلة في المتشابه حتى يستأثر الله بعلم معناه ، وما استأثر الله بعلمه كوقت الساعة لم ينزل به

خطابا ، ولم يذكر في القرآن آية تدل على وقت الساعة ، ونحن نعلم أن الله استأثر بأشياء لم يطلع عباده عليها ، وإنما النزاع في كلام أنزله ، وأخبر أنه هدى وبيان وشفاء ، وأمر بتدبره ، ثم يقال إن منه ما لا يعرف معناه إلا الله ، ولم يبين الله ولا رسوله ذلك القدر الذي لا يعرف أحد معناه ، ولهذا صار كل من أعرض عن آيات لا يؤمن بمعناها يجعلها من المتشابه بمجرد دعواه ، ثم سبب نزول الآية قصة أهل نجران ، وقد احتجوا بقوله (إنا) و (نحن) وبقوله : (كلمة منه) و (روح منه) ، وهذا قد اتفق المسلمون على معرفة معناه ، فكيف يقال : إن المتشابه لا يعرف معناه لا الملائكة ولا الأنبياء ، ولا أحد من السلف ، وهو من كلام الله الذي أنزله إلينا ، وأمرنا أن نتدبره ونعقله ، وأخبر أنه بيان وهدى وشفاء ونور ، وليس المراد من الكلام إلا معانيه ، ولولا المعنى لم يحز التكلم بلفظ لا معنى له .

وقد قال الحسن : ما أنزل الله آية إلا وهو يحب أن يعلم في ماذا أنزلت ، وماذا عني بها .

ومن قال : إن سبب نزول الآية سؤال اليهود عن حروف المعجم في (الم) بحساب الجمل ، فهذا نقل باطل .

أما أولا : فلأنه من رواية الكلبي .

وأما ثانياً : فهذا قد قيل إنهم قالوه في أول مقدم النبي صلى الله عليه وسلم إلى المدينة ، وسورة آل عمران إنما نزل صدرها متأخراً لما قدم وفد نجران بالنقل المستفيض المتواتر ، وفيها فرض الحج ، وإنما فرض سنة تسع أو عشر ، لم يفرض في أول الهجرة باتفاق المسلمين .

وأما ثالثاً : فلأن حروف المعجم ودلالة الحرف على بقاء هذه الأمة ، ليس هو من تأويل القرآن الذي استأثر الله بعلمه ، بل إما أن يقال إنه ليس مما أراده الله بكلامه ، فلا يقال إنه انفرد بعلمه ، بل دعوى دلالة الحروف على ذلك باطل ، وإما أن يقال بل يدل عليه فقد علم بعض الناس ما يدل عليه . وحينئذ فقد علم الناس ذلك ، أما دعوى دلالة القرآن على ذلك ، وأن أحداً لا يعلمه فهذا هو الباطل .

وأيضاً فإذا كانت الأمور العلمية التي أخبر الله بها في القرآن لا يعرفها الرسول ، كان هذا من أعظم قدح الملاحظة فيه ، وكان حجة لما يقولونه من أنه كان لا يعرف الأمور العلمية ، أو أنه كان يعرفها ولم يبينها ، بل هذا القول يقتضي أنه لم يكن يعلمها ، فإن ما لا يعلمه إلا الله لا يعلمه النبي ولا غيره .

وبالجملة : فالدلائل الكثيرة توجب القطع بطلان قول من يقول : إن في القرآن آيات لا يعلم معناها الرسول ولا غيره .

نعم قد يكون في القرآن آيات لا يعلم معناها كثير من العلماء ، فضلاً عن غيرهم ، وليس ذلك في آية معينة ، بل قد بشكل على هذا ما يعرفه هذا ، وذلك تارة يكون لغرابة اللفظ ، وتارة لاشتباه المعنى بغيره ، وتارة لشبهة في نفس الإنسان تمنعه من معرفة الحق ، وتارة لعدم التدبر التام ، وتارة لغير ذلك من الأسباب ، فيجب القطع بأن قوله : (وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ) . أن الصواب قول من يجعله معطوفاً ، ويجعل الواو لعطف مفرد على مفرد ، أو يكون كلا القولين حقاً ، وهي قراءتان ، والتأويل المنفي غير التأويل المثبت ، وإن كان الصواب هو قول من يجعلها واو استئناف ، فيكون التأويل المنفي علمه عن غير الله هو الكيفيات التي لا يعلمها غيره ، وهذا فيه نظر ، وابن عباس جاء عنه أنه قال : أنا من الراسخين الذين يعلمون تأويله ، وجاء عنه أن الراسخين لا يعلمون تأويله .

وجاء عنه أنه قال : التفسير على أربعة أوجه : تفسير تعرفه العرب من كلامها ، وتفسير لا يعذر أحد بجهالته ، وتفسير يعلمه العلماء ، وتفسير لا يعلمه إلا الله ، من ادعى علمه فهو كاذب . وهذا القول يجمع القولين ، ويبين أن العلماء يعلمون من تفسيره ما لا يعلمه غيرهم ، وأن فيه ما لا يعلمه إلا الله فأما من جعل الصواب قول من جعل الوقف عند قوله (إِلَّا اللَّهُ) وجعل التأويل بمعنى التفسير ، فهذا خطأ قطعاً .

وأما التأويل بالمعنى الثالث ، وهو صرف اللفظ عن الاحتمال الراجح إلى الاحتمال المرجوح ، فهذا الاصطلاح لم يكن بعد عرف في عهد الصحابة ، بل ولا التابعين ، بل ولا الأئمة الأربعة ، ولا كان التكلم بهذا الاصطلاح معروفا في القرون الثلاثة ، بل ولا علمت أحداً منهم خص لفظ التأويل بهذا ، ولكن لما صار تخصيص لفظ التأويل بهذا شائعاً في عرف كثير من المتأخرين ، فظنوا أن التأويل في الآية هذا معناه ، صاروا يعتقدون أن لمتشابه القرآن معاني تخالف ما يفهم منه ، وفرقوا دينهم بعد ذلك ، وصاروا شيعا ، والمتشابه المذكور الذي كان سبب نزول الآية لا يدل ظاهره على معنى فاسد ، وإنما الخطأ في فهم السامع . نعم قد يقال : إن مجرد هذا الخطاب لا يبين كمال المطلوب ، ولكن فرق بين عدم دلالة على المطلوب ، وبين دلالة على نقيض المطلوب . فهذا الثاني هو المنفي ؛ بل وليس في القرآن ما يدل على الباطل ألبتة ، كما قد بسط في موضعه .

ولكن كثير من الناس يزعم أن لظاهر الآية معنى ، إما معنى يعتقدونه وإما معنى باطلا فيحتاج إلى تأويله ، ويكون ماقاله باطلا لا تدل الآية على معتقده ، ولا على المعنى الباطل ، وهذا كثير جداً ، وهؤلاء هم الذين يجعلون القرآن كثيراً ما يحتاج إلى التأويل المحدث ، وهو صرف اللفظ عن مدلوله إلى خلاف مدلوله .

ومما يحتاج به من قال الراسخون في العلم يعلمون التأويل : ما ثبت في صحيح البخاري وغيره — عن ابن عباس : « أن النبي صلى الله عليه وسلم دعا له وقال : « اللهم فقهه في الدين ، وعلمه التأويل » فقد دعا له بعلم التأويل مطلقاً ، وابن عباس فسر القرآن كله ، قال مجاهد : عرضت المصحف على ابن عباس من أوله إلى آخره ، أقفاه عند كل آية وأسأله عنها ، وكان يقول : أنا من الراسخين في العلم ، الذين يعلمون تأويله .

وأيضاً فالنقول متواترة عن ابن عباس رضى الله عنهما أنه تكلم في جميع معاني القرآن من الأمر والخبر ، فله من الكلام في الأسماء والصفات والوعد والوعيد والقصص ، ومن الكلام في الأمر والنهي والأحكام ما يبين أنه كان يتكلم في جميع معاني القرآن .

وأيضاً قد قال ابن مسعود ما من آية في كتاب الله إلا وأنا أعلم في ماذا أنزلت .

وأيضاً فإنهم متفقون على أن آيات الأحكام يعلم تأويلها ، وهي نحو خمسمائة آية ، وسائر القرآن خبر عن الله وأسمائه وصفاته ، أو عن اليوم الآخر والجنة والنار ، أو عن القصص ، وعاقبة أهل الإيمان ، وعاقبة أهل الكفر ، فإن كان هذا هو المتشابه الذي لا يعلم معناه إلا الله ،

فجمهور القرآن لا يعرف أحد معناه ، لا الرسول ولا أحد من الأمة ،
ومعلوم أن هذا مكبرة ظاهرة .

وأيضاً فمعلوم أن العلم بتأويل الرؤيا أصعب من العلم بتأويل
الكلام الذي يخبر به ، فإن دلالة الرؤيا على تأويلها دلالة خفية غامضة
لا يهتدي لها جمهور الناس ؛ بخلاف دلالة لفظ الكلام على معناه ، فإذا
كان الله قد علم عباده تأويل الأحاديث التي يرونها في المنام ، فلأن
يعلمهم تأويل الكلام العربي المبين الذي ينزله على أنبيائه بطريق الأولى
والأخرى ، قال يعقوب ليوسف : (وَكَذَلِكَ يَجْنِيكَ رَبُّكَ وَيُعَلِّمُكَ مِنْ تَأْوِيلِ
الْأَحَادِيثِ) وقال يوسف : (رَبِّ قَدْ آتَيْتَنِي مِنَ الْمُلْكِ وَعَلَّمْتَنِي مِنْ تَأْوِيلِ
الْأَحَادِيثِ) وقال : (لَا يَأْتِيَكُمَا طَعَامٌ تُرْزَقَانِهِ إِلَّا نَبَأُكُمَا بِتَأْوِيلِهِ قَبْلَ
أَنْ يَأْتِيَكُمَا) .

وأيضاً فقد ذم الله الكفار بقوله (أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَيْنَاهُ قُلْ فَاتُوا بِنُورِهِ
مِثْلِهِ وَادْعُوا مَنِ اسْتَطَعْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ * بَلْ كَذَّبُوا بِمَا لَمْ يُحِيطُوا بِعِلْمِهِ وَلَمَّا
يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُ) وقال : (وَيَوْمَ نَخْشِرُ مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ فَوْجًا مِمَّنْ يُكَذِّبُ بِآيَاتِنَا فَهُمْ
يُوزَعُونَ * حَقَّ إِذَا جَاءُوا قَالَ أَكَذَّبْتُمْ بِآيَاتِي وَلَمْ تُحِيطُوا بِهَا عِلْمًا أَمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ)
وهذا ذم لمن كذب بما لم يحيط بعلمه .

فما قاله الناس من الأقوال المختلفة في تفسير القرآن وتأويله ليس لأحد أن يصدق بقول دون قول بلا علم ، ولا يكذب بشيء منها ، إلا أن يحيط بعلمه ، وهذا لا يمكن إلا إذا عرف الحق الذي أريد بالآية ، فيعلم أن ما سواء باطل ، فيكذب بالباطل الذي أحاط بعلمه ، وأما إذا لم يعرف معناها ، ولم يحيط بشيء منها علماً . فلا يجوز له التكذيب بشيء منها ، مع أن الأقوال المتناقضة بعضها باطل قطعاً ، ويكون حينئذ المكذب بالقرآن كالمكذب بالأقوال المتناقضة ، والمكذب بالحق كالمكذب بالباطل ، وفساد اللازم يدل على فساد الملزوم .

وأيضاً فإنه إن بنى على ما يعتقد من أنه لا يعلم معاني الآيات الخبرية إلا الله لزمه أن يكذب كل من احتج بآية من القرآن خبرية على شيء من أمور الإيمان بالله واليوم الآخر ، ومن تكلم في تفسير ذلك ، وكذلك يلزم مثل ذلك في أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم ، وإن قال : المتشابه هو بعض الخبريات ، لزمه أن يبين فصلاً يتبين به ما يجوز أن يعلم معناه من آيات القرآن ، وما لا يجوز أن يعلم معناه ، بحيث لا يجوز أن يعلم معناه لملك مقرب ولا نبي مرسل ، ولا أحد من الصحابة ، ولا غيرهم . ومعلوم أنه لا يمكن أحداً ذكر حد فاصل بين ما يجوز أن يعلم معناه بعض الناس ، وبين ما لا يجوز أن يعلم معناه أحد . ولو ذكر ما ذكر انتقض عليه ، فعلم أن المتشابه ليس هو

الذي لا يمكن أحداً معرفة معناه ، وهذا دليل مستقل
في المسألة .

وأيضاً فقلوه : (لَمْ يُحِطُوا بِعِلْمِهِ) (أَكْذَبْتُمْ بَيِّنَاتٍ وَلَمْ تُحِيطُوا بِهَا
عِلْمًا) ذم لهم على عدم الإحاطة مع التكذيب ، ولو كان الناس كلهم
مشركين في عدم الإحاطة بعلم المتشابه لم يكن في ذمهم بهذا الوصف فائدة ،
ولكان الذم على مجرد التكذيب ، فإن هذا بمنزلة أن يقال أ كذبتُم بما لم
تحيطوا به علماً ولا يحيط به علماً إلا الله ؟ ومن كذب بما لا يعلمه إلا
الله كان أقرب إلى العذر من أن يكذب بما يعلمه الناس ، فلو لم
يحط بها علما الراسخون كان ترك هذا الوصف أقوى في ذمهم
من ذكره .

ويتبين هذا بوجه آخر هو دليل في المسألة : وهو أن الله ذم
الزائعين بالجهل وسوء القصد ، فإنهم يقصدون المتشابه يبتغون تأويله ،
ولا يعلم تأويله إلا الراسخون في العلم ، وليسوا منهم ،
وم يقصدون الفتنة لا يقصدون العلم والحق ، وهذا كقوله تعالى : (وَلَوْ
عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَأَسْمَعَهُمْ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوْا وَهُمْ مُعْرِضُونَ) فإن
المعنى بقوله (لأسمعهم) فهم القرآن . يقول لو علم الله فيهم حسن قصد وقبولا
للحق لأفهمهم القرآن ، لكن لو أفهمهم لتولوا عن الإيمان وقبول الحق
لسوء قصد ، فهم جاهلون ظالمون ، كذلك الذين في قلوبهم زيغ هم

مذمومون بسوء القصد ، مع طلب علم ما ليسوا من أهله ، وليس إذا عيب هؤلاء على العلم ومنعوه يعاب من حسن قصده وجعله الله من الراسخين في العلم .

فإن قيل : فأكثر السلف على أن الراسخين في العلم لا يعلمون التأويل ، وكذلك أكثر أهل اللغة يروى هذا عن ابن مسعود ، وأبي ابن كعب ، وابن عباس ، وعروة ، وقتادة ، وعمر بن عبد العزيز ، والفراء ، وأبي عبيد ، وثعلب ، وابن الأنباري ، قال ابن الأنباري ، في قراءة عبد الله : إن تأويله إلا عند الله والراسخون في العلم ، وفي قراءة أبي وابن عباس : ويقول الراسخون في العلم ، قال : وقد أنزل الله في كتابه أشياء استأثر بعلمها ، كقوله تعالى : (قُلْ إِنَّمَا عَلَّمْتُهَا عِنْدَ اللَّهِ) وقوله : (وَقُرُونَا بَيْنَ ذَلِكَ كَثِيرًا) فأنزل المحكم ليؤمن به المؤمن فيسعد ، ويكفر به الكافر فيشقى ، قال ابن الأنباري : والذي روى القول الآخر عن مجاهد هو ابن أبي نجيح ، ولا تصح روايته التفسير عن مجاهد .

فيقال قول القائل : إن أكثر السلف على هذا قول بلا علم ، فإنه لم يثبت عن أحد من الصحابة أنه قال إن الراسخين في العلم لا يعلمون تأويل المتشابه ، وعن ابن أبي مليكة عن عائشة أنها قالت ، « كان رسوخهم في العلم أن آمنوا بمحكمه وبمتشابهه ولا يعلمونه » فقد روى

البخاري عن ابن أبي مليكة عن القاسم عن عائشة رضي الله عنها الحديث
 المرفوع في هذا ، وليس فيه هذه الزيادة ولم يذكر أنه سمعها من
 القاسم ، بل الثابت عن الصحابة أن التشابه يعلمه الراسخون كما تقدم
 حديث معاذ بن جبل في ذلك ، وكذلك نحوه عن ابن مسعود وابن
 عباس وأبي بن كعب وغيرهم ، وما ذكر من قراءة ابن مسعود وأبي بن
 كعب ليس لها إسناد يعرف حتى يحتاج بها ، والمعروف عن ابن مسعود
 أنه كان يقول : مافي كتاب الله آية إلا وأنا أعلم في ما ذا أنزلت ، وماذا
 غني بها . وقال أبو عبد الرحمن السلمي : حدثنا الذين كانوا يقرئونا
 القرآن : عثمان بن عفان ، وعبد الله بن مسعود ، وغيرها أنهم كانوا
 إذا تعلموا من النبي صلى الله عليه وسلم عشر آيات لم يجاوزوها حتى
 يعلموا ما فيها من العلم والعمل ، وهذا أمر مشهور رواه الناس عن عامة
 أهل الحديث والتفسير ، وله إسناد معروف ، بخلاف ما ذكر من قراءتها ،
 وكذلك ابن عباس قد عرف عنه أنه كان يقول : أنا من الراسخين
 الذين يعلمون تأويله ، وقد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه
 دعا له بعلم تأويل الكتاب ، فكيف لا يعلم التأويل مع أن قراءة عبد
 الله إن تأويله إلا عند الله لا تناقض هذا القول ، فإن نفس التأويل لا
 يأتي به إلا الله ، كما قال تعالى : (هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلُهُ)
 وقال : (بَلْ كَذَّبُوا بِمَا لَمْ يُحِيطُوا بِعِلْمِهِ وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُ) .

وقد اشتهر عن عامة السلف أن الوعد والوعيد من المتشابه ،
 وتأويل ذلك هو مجيء الموعود به ، وذلك عند الله لا يأتي به إلا هو ،
 وليس في القرآن : إن علم تأويله إلا عند الله ، كما قال في الساعة :
 (يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسُهَا قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِنْدَ رَبِّي لَا يُجِيبُهَا لَوْفَهَا إِلَّا هُوَ نُقِلَتْ فِي السَّمَوَاتِ
 وَالْأَرْضِ لَا تَأْتِيكُمُ إِلَّا بَغْثَةٌ يَسْأَلُونَكَ كَأَنَّكَ حَفِيٌّ عَنْهَا قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِنْدَ اللَّهِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ
 لَا يَعْلَمُونَ * قُلْ لَا أَمْلِكُ لِنَفْسِي نَفْعًا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ وَلَوْ كُنْتُ أَعْلَمُ الْغَيْبَ
 لَأَسْتَكْبَرْتُ مِنْ الْخَيْرِ وَمَا مَسَّنِيَ السُّوءُ)

وكذلك لما قال فرعون لموسى : (فَمَا بَالُ الْقُرُونِ الْأُولَى * قَالَ عِلْمُهَا عِنْدَ رَبِّي
 فِي كِتَابٍ لَا يَضِلُّ رَبِّي وَلَا يَنْسَى) .

فلو كانت قراءة ابن مسعود تقتضي نفي العلم عن الراسخين
 لكانت : إن علم تأويله إلا عند الله لم يقرأ إن تأويله إلا عند الله ،
 فإن هذا حق بلا نزاع ، وأما القراءة الأخرى المروية عن أبي وابن
 عباس ، فقد نقل عن ابن عباس ما يناقضه ، وأخص أصحابه بالتفسير
 مجاهد ، وعلى تفسير مجاهد يعتمد أكثر الأئمة كالثوري والشافعي
 وأحمد بن حنبل والبخاري . قال الثوري إذا جاءك التفسير عن مجاهد
 فحسبك به . والشافعي في كتبه أكثر الذي ينقله عن ابن عيينة عن ابن
 أبي نجيح عن مجاهد ، وكذلك البخاري في صحيحه يعتمد على هذا

التفسير ، وقول القائل لا تصح رواية ابن أبي نجيح عن مجاهد جوابه :
أن تفسير ابن أبي نجيح عن مجاهد من أصح التفاسير ، بل ليس بأيدي
أهل التفسير كتاب في التفسير أصح من تفسير ابن أبي نجيح عن مجاهد ،
إلا أن يكون نظيره في الصحة ، ثم معه ما يصدقه ، وهو قوله : عرضت
المصحف على ابن عباس أقفه عند كل آية وأسأله عنها .

وأيضاً فإبي بن كعب رضي الله عنه قد عرف عنه أنه كان يفسر
ما تشابه من القرآن ، كما فسر قوله : (فَأَرْسَلْنَا إِلَيْهَا رُوحَنَا) وفسر
قوله : (اللَّهُ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ) وقوله : (وَإِذْ أَخَذْنَاكَ)
وغير ذلك ، ونقل ذلك معروف عنه بالإسناد أثبت من نقل هذه القراءة
التي لا يعرف لها إسناد ، وقد كان يسئل عن المتشابه من معنى القرآن
فيجيب عنه كما سأله عمر ، وسئل عن ليلة القدر .

وأما قوله : إن الله أنزل المجمل ليؤمن به المؤمن . فيقال هذا حق ،
لكن هل في الكتاب والسنة أو قول أحد من السلف إن الأنبياء
والملائكة والصحابة لا يفهمون ذلك الكلام المجمل ؟ أم العلماء متفقون
على أن المجمل في القرآن يفهم معناه ويعرف ما فيه من الإجمال ، كما
مثل به من وقت الساعة ، فقد علم المسلمون كلهم معنى الكلام الذي
أخبر الله به عن الساعة ، وأنها آتية لا محالة ، وأن الله انفرد بعلم
وقتها ، فلم يطلع على ذلك أحداً ، ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم

لما سأله السائل عن الساعة ، وهو في الظاهر : أعرابي لا يعرف قال له : متى الساعة ؟ « قال : ما المسئول عنها بأعلم من السائل » ولم يقل : إن الكلام الذي نزل في ذكرها لا يفهمه أحد ، بل هذا خلاف إجماع المسلمين ، بل والعقلاء ؛ فإن إخبار الله عن الساعة وأشراتها كلام بين واضح يفهم معناه ، وكذلك قوله : (وَفُرُونَا بَيْنَ ذَلِكَ كَثِيرًا) قد علم المراد بهذا الخطاب ، وأن الله خلق قرونا كثيرة لا يعلم عددهم إلا الله ، كما قال : (وَمَا يَعْلَمُ جُودَ رَبِّكَ إِلَّا هُوَ) فأى شيء في هذا مما يدل على أن ما أخبر الله به من أمر الإيمان بالله واليوم الآخر لا يفهم معناه أحد لا من الملائكة ولا من الأنبياء ولا الصحابة ولا غيرهم ؟ ! .

وأما ما ذكر عن عروة فعروة قد عرف من طريقه أنه كان لا يفسر عامة آي القرآن إلا آيات قليلة رواها عن عائشة ، ومعلوم أنه إذا لم يعرف عروة التفسير لم يلزم أنه لا يعرفه غيره من الخلفاء الراشدين ، وعلماء الصحابة ؛ كابن مسعود ، وأبي بن كعب ، وابن عباس ، وغيرهم .

وأما اللغويون الذين يقولون إن الراسخين لا يعلمون معنى المتشابه فهم متناقضون في ذلك ، فإن هؤلاء كلهم يتكلمون في تفسير كل شيء في القرآن ، ويتوسعون في القول في ذلك ، حتى ما منهم أحد إلا وقد قال في ذلك أقوالا لم يسبق إليها ، وهي خطأ . وابن الأنباري الذي

بالغ في نصر ذلك القول هو من أكثر الناس كلاماً في معاني الآي المتشابهات ، يذكر فيها من الأقوال ما لم ينقل عن أحد من السلف ، ويحتج لما يقوله في القرآن بالشاذ من اللغة ، وقصده بذلك الإنكار على ابن قتيبة ، وليس هو أعلم بمعاني القرآن والحديث ، وأتبع للسنة من ابن قتيبة ، ولا أفقه في ذلك . وإن كان ابن الأنباري من أحفظ الناس للغة ؛ لكن باب فقه النصوص غير باب حفظ ألفاظ اللغة .

وقد نقم هو وغيره على ابن قتيبة كونه رد على أبي عبيد أشياء من تفسيره غريب الحديث ، وابن قتيبة قد اعتذر عن ذلك ، وسلك في ذلك مسلك أمثاله من أهل العلم ، وهو وأمثاله يصيون تارة ، ويخطئون أخرى ، فإن كان المتشابه لا يعلم معناه إلا الله ، فهم كلهم يجترئون على الله ، يتكلمون في شيء لاسييل إلى معرفته ، وإن كان ما بينوه من معاني المتشابه قد أصابوا فيه — ولو في كلمة واحدة — ظهر خطؤهم في قولهم : إن المتشابه لا يعلم معناه إلا الله ، ولا يعلمه أحد من المخلوقين ، فليختر من ينصر قولهم هذا أو هذا .

ومعلوم أنهم أصابوا في شيء كثير مما يفسرون به المتشابه ، وأخطأوا في بعض ذلك ، فيكون تفسيرهم هذه الآية مما أخطأوا فيه العلم اليقيني ، فإنهم أصابوا في كثير من تفسير المتشابه ، وكذلك ما نقل عن قتادة من أن الراسخين في العلم لا يعلمون تأويل المتشابه ، فكتابه

في التفسير من أشهر الكتب ، ونقله ثابت عنه من رواية معمر عنه ،
ورواية سعيد بن أبي عروبة عنه ، ولهذا كان المصنفون في التفسير
عامتهم يذكرون قوله لصحة النقل عنه ، ومع هذا يفسر القرآن كله
محكمه ومتشابهه .

والذي اقتضى شهرة القول عن أهل السنة بأن المتشابه لا يعلم
تأويله إلا الله ، ظهور التأويلات الباطلة من أهل البدع كالجهمية
والقدرية من المعتزلة وغيرهم ، فصار أولئك يتكلمون في تأويل القرآن
برأيهم الفاسد ، وهذا أصل معروف لأهل البدع ، أنهم يفسرون
القرآن برأيهم العقلي ، وتأويلهم اللغوي ، فتفاسير المعتزلة مملوءة بتأويل
النصوص المثبتة للصفات والقدر على غير ما أراده الله ورسوله ،
فإنكار السلف والأئمة هو لهذه التأويلات الفاسدة ، كما قال الإمام أحمد
في ما كتبه في الرد على الزنادقة والجهمية فيما شكت فيه من متشابه
القرآن وتأويلته على غير تأويله ، فهذا الذي أنكره السلف والأئمة
من التأويل .

فجاء بعدم قوم انتسبوا إلى السنة بغير خبرة تامة بها ، وبما يخالفها
ظنوا أن المتشابه لا يعلم معناه إلا الله ، فظنوا أن معنى التأويل هو
معناه في اصطلاح المتأخرين : وهو صرف اللفظ عن الاحتمال الراجح
إلى المرجوح ، فصاروا في موضع يقولون وينصرون إن المتشابه لا يعلم

معناه إلا الله ، ثم يتناقضون في ذلك من وجوه .

أحدها : أنهم يقولون النصوص تجري على ظواهرها ، ولا يزيدون على المعنى الظاهر منها ، ولهذا يبطلون كل تأويل يخالف الظاهر ، ويقولون المعنى الظاهر ، ويقولون مع هذا إن له تأويلا لا يعلمه إلا الله والتأويل عندهم ما يناقض الظاهر ، فكيف يكون له تأويل يخالف الظاهر ، وقد قرر معناه الظاهر ، وهذا مما أنكره عليهم مناظروهم ، حتى أنكر ذلك ابن عقيل على شيخه القاضي أبي يعلى .

ومنها أنا وجدنا هؤلاء كلهم لا يحتج عليهم بنص يخالف قولهم ، لا في مسألة أصلية ، ولا فرعية ، إلا تأولوا ذلك النص بتأويلات متكلفة مستخرجة من جنس تحريف الكلم عن مواضعه ، من جنس تأويلات الجهمية والقدرية للنصوص التي تخالفهم ، فأين هذا من قولهم : لا يعلم معاني النصوص المتشابهة إلا الله تعالى؟! واعتبر هذا بما تجده في كتبهم من مناظرتهم للمعتزلة في مسائل الصفات والقرآن والقدر ، إذا احتجت المعتزلة على قولهم بالآيات التي تناقض قول هؤلاء ، مثل أن يحتجوا بقوله : (وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفُسَادَ) (وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ) (وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ) (لَا تَدْرِيكُهُ الْآبْصَارُ) (إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ) (وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَأِكَةِ) ونحو ذلك كيف تجدم بتأولون هذه النصوص بتأويلات غالبا فاسد ،

وإن كان في بعضها حق ، فإن كان ما تأولوه حقاً ، دل على أن
الراسخين في العلم يعلمون تأويل المتشابه ، فظهر تناقضهم وإن كان
باطلاً فذلك أبعد لهم .

وهذا أحمد بن حنبل إمام أهل السنة الصابر في المحنة الذي قد
صار للمسلمين معياراً يفرقون به بين أهل السنة والبدعة لما صنف
كتابه في « الرد على الزنادقة والجهمية » فيما شكت فيه من متشابه القرآن
وتأولته على غير تأويله ، تكلم على معاني المتشابه الذي اتبعه الزائغون
ابتغاء الفتنة ، وابتغاء تأويله آية آية ، وبين معناها ، وفسرها لبيان
فساد تأويل الزائعين ، واحتج على أن الله يرى ، وأن القرآن غير
مخلوق ، وأن الله فوق العرش ؛ بالحجج العقلية والسمعية ، ورد ما احتج
به النفاة من الحجج العقلية والسمعية ، وبين معاني الآيات التي سماها
هو متشابهة ، وفسرها آية آية ، وكذلك لما ناظروه واحتجوا عليه
بالنصوص جعل يفسرها آية آية ، وحديثاً حديثاً ، وبين فساد
ما تأولها عليه الزائغون ، ويبين هو معناها ، ولم يقل أحمد إن هذه
الآيات والأحاديث لا يفهم معناها إلا الله ، ولا قال أحد له ذلك .
بل الطوائف كلها مجتمعة على إمكان معرفة معناها ، لكن يتنازعون في
المراد كما يتنازعون في آيات الأمر والنهي ، وكذلك كان أحمد يفسر
المتشابه من الآيات والأحاديث التي يحتج بها الزائغون من الخوارج

وغيرهم ، كقوله : « لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ، ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن ، ولا يشرب الخمر حين يشرب وهو مؤمن » وأمثال ذلك .

ويبطل قول المرجئة والجهمية ، وقول الخوارج ، والمعتزلة ، وكل هذه الطوائف تحتاج بنصوص المتشابه على قولها ، ولم يقل أحد لا من أهل السنة ، ولا من هؤلاء ، لما يستدل به هو ، أو يستدل به عليه منازعه : هذه آيات وأحاديث لا يعلم معناها أحد من البشر ، فأمسكوا عن الاستدلال بها . وكان الإمام أحمد ينكر طريقة أهل البدع الذين يفسرون القرآن برأيهم وتأويلهم من غير استدلال بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وأقوال الصحابة ، والتابعين ، الذين بلغهم الصحابة معاني القرآن ، كما بلغهم ألفاظه ، ونقلوا هذا كما نقلوا هذا ، لكن أهل البدع يتأولون النصوص بتأويلات تخالف مراد الله ورسوله ، ويدعون أن هذا هو التأويل الذي يعلمه الراسخون ، وهم مبطلون في ذلك ، لاسيما تأويلات القرامطة والباطنية الملاحدة ، وكذلك أهل الكلام المحدث من الجهمية والقدرية وغيرهم .

ولكن هؤلاء يعترفون بأنهم لا يعلمون التأويل ، وإنما غايتهم أن يقولوا : ظاهر هذه الآية غير مراد ، ولكن يحتمل أن يراد كذا ، وأن يراد كذا ، ولو تأولها الواحد منهم بتأويل معين ، فهو لا يعلم أنه

مراد الله ورسوله ، بل يجوز أن يكون مراد الله ورسوله عندهم غير ذلك ، كالتأويلات التي يذكرونها في نصوص الكتاب ، كما يذكرونه في قوله : (وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا) و « ينزل ربنا » ، و (أَلَرَّحْنُ عَلَى الْعَرْشِ أَسْتَوِي) (وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا) (وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ) و (إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ) وأمثال ذلك من النصوص فإن غاية ما عندهم يحتمل أن يراد به كذا ويجوز كذا ونحو ذلك ، وليس هذا علماً بالتأويل ، وكذلك كل من ذكر في نص أقوالاً واحتمالات ، ولم يعرف المراد ، فإنه لم يعرف تفسير ذلك وتأويله وإنما يعرف ذلك من عرف المراد .

ومن زعم من الملاحدة أن الأدلة السمعية لا تفيد العلم ، فمضمون مدلولاته لا يعلم أحد تفسير الحكم ، ولا تفسير المتشابه ، ولا تأويل ذلك . وهذا إقرار منه على نفسه بأنه ليس من الراسخين في العلم الذين يعلمون تأويل المتشابه ، فضلاً عن تأويل الحكم ، فإذا انضم إلى ذلك أن يكون كلامهم في العقليات فيه من السفسطة والتليس مالا يكون معه دليل على الحق لم يكن عند هؤلاء لا معرفة بالسمعيات ولا بالعقليات ، وقد أخبر الله عن أهل النار أنهم قالوا : (لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِي أَصْحَابِ السَّعِيرِ) ومدح الذين إذا ذكروا بآياته لم يخشوا عليها صماً وعمياناً ، والذين يفقهون ويعقلون ، وذم الذين

لا يفقهون ولا يعقلون في غير موضع من كتابه ، وأهل البدع المخالفون للكتاب والسنة يدعون العلم والعرفان والتحقيق ، وهم من أجهل الناس بالسمعيات والعقليات ، وهم يجعلون ألفاظاً لهم مجملة متشابهة تتضمن حقاً وباطلاً ، يجعلونها هي الأصول المحكمة ، ويجعلون ما عارضها من نصوص الكتاب والسنة من المتشابه الذي لا يعلم معناه عندهم إلا الله ، وما يتأولونه بالاحتمالات لا يفيد ، فيجعلون البراهين شبهات ، والشبهات براهين ، كما قد بسط ذلك في موضع آخر .

وقد نقل القاضي أبو يعلى عن الإمام أحمد أنه قال : المحكم ما استقل بنفسه ، ولم يحتاج إلى بيان ، والمتشابه ما احتاج إلى بيان ، وكذلك قال الإمام أحمد في رواية ، والشافعي قال : المحكم ما لا يحتمل من التأويل إلا وجهاً واحداً ، والمتشابه ما احتمل من التأويل وجوهاً وكذلك قال الإمام أحمد ، وكذلك قال ابن الأنباري : المحكم ما لم يحتمل من التأويل إلا وجهاً واحداً ، والمتشابه الذي تعوره التأويلات فيقال حينئذ فجميع الأمة سلفها وخلفها يتكلمون في معاني القرآن التي تحتمل التأويلات .

وهؤلاء الذين ينصرون أن الراسخين في العلم لا يعلمون معنى المتشابه هم من أكثر الناس كلاماً فيه .

والأئمة كالشافعي وأحمد ومن قبلهم كلهم يتكلمون فيما يحتمل معاني ، ويرجعون بعضها على بعض بالأدلة في جميع مسائل العلم الأصولية والفروعية ، لا يعرف عن عالم من علماء المسلمين أنه قال عن نص احتج به محتج في مسألة : إن هذا لا يعرف أحد معناه فلا يحتج به ، ولو قال أحد ذلك لقليل له مثل ذلك ، وإذا ادعى في مسائل النزاع المشهورة بين الأئمة أن نصه محكم يعلم معناه ، وأن النص الآخر متشابه لا يعلم أحد معناه ، قوبل بمثل هذه الدعوى . وهذا بخلاف قولنا : إن من النصوص ما معناه جلي واضح ظاهر لا يحتمل إلا وجهاً واحداً لا يقع فيه اشتباه ، ومنها ما فيه خفاء واشتباه يعرف معناه الراسخون في العلم ، فإن هذا تفسير صحيح ، وحينئذ فالحلف في المتشابه يدل على أنه كله يعرف معناه ، فمن قال أنه يعرف معناه يبين حجته على ذلك .

وأيضاً فما ذكره السلف والحلف في المتشابه يدل على أنه كله يعرف معناه . فمن قال : إن المتشابه هو المنسوخ فمعنى المنسوخ معروف ، وهذا القول مأثور عن ابن مسعود . وابن عباس وقتادة . والسدي وغيرهم . وابن مسعود وابن عباس ، وقتادة ، هم الذين نقل عنهم أن الراسخين في العلم لا يعلمون تأويله ، ومعلوم قطعاً باتفاق المسلمين أن الراسخين يعلمون معنى المنسوخ ؛ وأنه منسوخ ، فكان هذا النقل عنهم يناقض ذلك النقل ، ويدل على أنه كذب إن كان هذا صدقاً ، وإلا تعارض النقلان

عنهم ، والمنقول عنهم أن الراسخين يعلمون معنى المتشابه .

والقول الثاني مأثور عن جابر بن عبد الله أنه قال : المحكم ما علم العلماء تأويله ، والمتشابه ما لم يكن للعلماء إلى معرفته سبيل ، كقيام الساعة ، ومعلوم أن وقت قيام الساعة مما اتفق المسلمون على أنه لا يعلمه إلا الله ، فإذا أريد بلفظ التأويل هذا كان المراد به لا يعلم وقت تأويله إلا الله ، وهذا حق ، ولا يدل ذلك على أنه لا يعرف معنى الخطاب بذلك ، وكذلك إن أريد بالتأويل حقائق ما يوجد ، وقيل لا يعلم كيفية ذلك إلا الله ، فهذا قد قدمناه ، وذكر أنه على قول هؤلاء من وقف عند قوله : (وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ) هو الذي يجب أن يراد بالتأويل . وأما أن يراد بالتأويل التفسير ، ومعرفة المعنى ويوقف على قوله إلا الله ، فهذا خطأ قطعاً مخالف للكتاب والسنة ، وإجماع المسلمين .

ومن قال ذلك من المتأخرين فإنه متناقض بقول ذلك ، ويقول ما يناقضه . وهذا القول يناقض الإيمان بالله ورسوله من وجوه كثيرة ، ويوجب القدح في الرسالة ، ولا ريب أن الذي قالوه لم يتدبروا لوازمه ، وحقيقته بل أطلقوه وكان أكبر قصدم دفع تأويلات أهل البدع للمتشابه . وهذا الذي قصدوه حق ، وكل مسلم يوافقهم عليه ؛ لكن لا ندفع باطلاً بباطل آخر ، ولا نرد بدعة بدعة ، ولا يرد تفسير

أهل الباطل للقرآن بأن يقال : الرسول صلى الله عليه وسلم والصحابة كانوا لا يعرفون تفسير ما تشابه من القرآن ، ففي هذا من الطعن في الرسول وسلف الأمة ما قد يكون أعظم من خطأ طائفة في تفسير بعض الآيات ، والعاقل لا يبنى قصرا ويهدم مصرا .

والقول الثالث : أن المتشابه الحروف المقطعة في أوائل السور ، يروى هذا عن ابن عباس ، وعلى هذا القول فالحروف المقطعة ليست كلاما تاما من الجمل الاسمية والفعلية ، وإنما هي أسماء موقوفة ، ولهذا لم تعرب ، فإن الإعراب إنما يكون بعد العقد والتركيب ، وإنما نطق بها موقوفة ، كما يقال : ا ب ت ث ، ولهذا تكتب بصورة الحرف ، لا بصورة الاسم الذي ينطق به ، فإنها في النطق أسماء ، ولهذا لما سأل الخليل أصحابه عن النطق بالزاي من زيد ، قالوا : ز ا ، قال : نطقتم بالاسم ، وإنما النطق بالحرف زه ، فهي في اللفظ أسماء ، وفي الخط حروف مقطعة ، (آء) لا تكتب ألف لام ميم ، كما يكتب قول النبي صلى الله عليه وسلم « من قرأ القرآن فأعربه ، فله بكل حرف عشر حسنات ، أما إني لا أقول - آء - حرف ، ولكن « ألف » حرف ، و « لام » حرف ، و « ميم » حرف » .

والحرف في لغة الرسول صلى الله عليه وسلم وأصحابه يتناول الذي يسميه النحاة اسما وفاعلا وحرفا ، ولهذا قال سيبويه في تقسيم الكلام :

اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ، ليس باسم ولا فعل . فإنه لما كان معروفاً من اللغة أن الاسم حرف ، والفعل حرف خص هذا القسم الثالث الذي يطلق النحاة عليه الحرف أنه جاء لمعنى ، ليس باسم ولا فعل ، وهذه حروف المعاني التي يتألف منها الكلام .

وأما حروف الهجاء فتلك إنما تكتب على صورة الحرف المجرد ، وينطق بها غير معربة ، ولا يقال فيها معرب ولا مبني ؛ لأن ذلك إنما يقال في المؤلف ، فإذا كان على هذا القول كل ما سوى هذه محكم حصل المقصود ، فإنه ليس المقصود إلا معرفة كلام الله ، وكلام رسوله صلى الله عليه وسلم ، ثم يقال : هذه الحروف قد تكلم في معناها أكثر الناس ، فإن كان معناها معروفاً فقد عرف معنى المتشابه ، وإن لم يكن معروفاً وهي المتشابه كان ما سواها معلوم المعنى . وهذا المطلوب .

وأيضاً فإن الله تعالى قال : (مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ) وهذه الحروف ليست آيات عند جمهور العلماء ، وإنما يعدها آيات الكوفيون .

وسبب نزول هذه الآية الصحيح : يدل على أن غيرها أيضاً متشابه ، ولكن هذا القول يوافق ما نقل عن اليهود من طلب علم المدد من حروف الهجاء .

والرابع : أن التشابه ما اشتبهت معانيه ، قال مجاهد ، وهذا يوافق قول أكثر العلماء ، وكلهم يتكلم في تفسير هذا التشابه ، ويبين معناه .

والخامس : أن التشابه ما تكررت ألفاظه ، قاله عبد الرحمن بن زيد ابن أسلم ، قال المحكم ما ذكر الله تعالى في كتابه من قصص الأنبياء ففصله وبينه ، والتشابه هو ما اختلفت ألفاظه في قصصهم عند التكرير كما قال في موضع من قصة نوح : (اَحْمَلْ فِيهَا) ، وقال في موضع آخر : (فَاسْأَلْ فِيهَا) ، وقال في عصى موسى : (فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى) وفي موضع آخر . (فَإِذَا هِيَ ثُعْبَانٌ مُبِينٌ) ، وصاحب هذا القول جعل التشابه اختلاف اللفظ مع اتفاق المعنى ، كما يشبهه على حافظ القرآن هذا اللفظ بذاك اللفظ ، وقد صنف بعضهم في هذا التشابه ، لأن القصة الواحدة يتشابه معناها في الموضعين ، فاشتبهه على القارئ أحد اللفظين بالآخر ، وهذا التشابه لا ينفي معرفة المعاني بلا ريب ، ولا يقال في مثل هذا إن الراسخين يختصون بعلم تأويله ، فهذا القول إن كان صحيحا كان حجة لنا ، وإن كان ضعيفا لم يضرننا .

والسادس : أنه ما احتاج إلى بيان كما نقل عن أحمد .

والسابع : أنه ما احتمل وجوها ، كما نقل عن الشافعي ، وأحمد ، وقد روي عن أبي الدرداء رضي الله عنه أنه قال : إنك لا تفقه كل

الفقه حتى ترى للقرآن وجوها ، وقد صنف الناس « كتب الوجوه والنظائر » فالنظائر اللفظ الذي اتفق معناه في الموضعين ، وأكثر . والوجوه : الذي اختلف معناه ، كما يقال الأسماء المتواطئة والمشاركة ، وإن كان بينهما فرق ، ولبسطه موضع آخر .

وقد قيل : هي نظائر في اللفظ ومعانيها مختلفة ، فتكون كاللمشاركة ، وليس كذلك ؛ بل الصواب أن المراد بالوجوه والنظائر هو الأول : وقد تكلم المسلمون سلفهم وخلفهم في معاني الوجوه ، وفيما يحتاج إلى بيان وما يحتمل وجوها فلم يقينا أن المسلمين متفقون على أن جميع القرآن مما يمكن العلماء معرفة معانيه وعلم أن من قال إن من القرآن ما لا يفهم أحد معناه ، ولا يعرف معناه إلا الله ، فإنه مخالف لإجماع الأمة مع مخالفته للكتاب والسنة .

والثامن : أن المتشابه هو القصص والأمثال وهذا أيضا يعرف معناه .

والتاسع : أنه ما يؤمن به ولا يعمل به ، وهذا أيضا مما يعرف معناه .

والعاشر : قول بعض المتأخرين إن المتشابه آيات الصفات ، وأحاديث الصفات ، وهذا أيضا مما يعلم معناه ، فإن أكثر آيات الصفات اتفق

المسلمون على أنه يعرف معناها ، والبعض الذي تنازع الناس في معناه إنما ذم السلف منه تأويلات الجهمية ، ونفوا علم الناس بكيفيته : كقول مالك : الاستواء معلوم ، والكيف مجهول ، والإيمان به واجب ، والسؤال عنه بدعة . وكذلك قال سائر أئمة السنة . وحينئذ ففرق بين المعنى المعلوم ، وبين الكيف المجهول ، فإن سمي الكيف تأويلاً ساغ أن يقال : هذا التأويل لا يعلمه إلا الله ، كما قدمناه أولاً .

وأما إذا جعل معرفة المعنى وتفسيره تأويلاً كما يجعل معرفة سائر آيات القرآن تأويلاً ، وقيل : إن النبي صلى الله عليه وسلم وجبريل والصحابة والتابعين ما كانوا يعرفون معنى قوله : (الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى) ولا يعرفون معنى قوله : (مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتَ بِيدَيَّ)

ولا معنى قوله : (غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ) بل هذا عندم بمنزلة الكلام العجبي ، الذي لا يفهمه العربي . وكذلك إذا قيل كان عندم قوله تعالى : (وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ) وقوله : (لَا تَذَرِكُ إِلَّا ابْصَرُواهُ يُدْرِكُ الْأَبْصَرَ) وقوله : (وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعًا بَصِيرًا) وقوله : (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ) وقوله : (ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ اتَّبَعُوا مَا آسَخَطَ اللَّهُ وَكَرِهُوا رِضْوَانَهُ) وقوله : (وَأَحْسِنُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ) وقوله : (وَقُلْ أَعْمَلُوا فَسِرَیَ اللَّهِ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ) وقوله : (إِنَّا

جَعَلْنَاهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا) وقوله : (فَأَجْرُهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلِمَةَ اللَّهِ) وقوله :
 (فَلَمَّا جَاءَ هَانُودَى أَنْ بُورِكَ مِنْ فِي النَّارِ وَمِنْ حَوْلِهَا) وقوله : (هَلْ
 يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ وَالْمَلَائِكَةُ) وقوله : (وَجَاءَ
 رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا) وقوله : (هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُمُ الْمَلَائِكَةُ أَوْيَاتٍ
 رَبُّكَ أَوْيَاتٍ بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ) وقوله (ثُمَّ أَسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ)
 وقوله (إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ)
 إلى أمثال هذه الآيات .

فمن قال عن جبريل ومحمد صلوات الله وسلامه عليهما ، وعن
 الصحابة والتابعين لهم بإحسان ، وأئمة المسلمين والجماعة : أنهم كانوا
 لا يعرفون شيئاً من معاني هذه الآيات ، بل استأثر الله بعلم معناها ،
 كما استأثر بعلم وقت الساعة ، وإنما كانوا يقرأون ألفاظاً لا يفهمون لها
 معنى ، كما يقرأ الإنسان كلاماً لا يفهم منه شيئاً ، فقد كذب على القوم ،
 والنقول المتواترة عنهم تدل على نقيض هذا ، وأنهم كانوا يفهمون هذا
 كما يفهمون غيره من القرآن ، وإن كان كنه الرب عز وجل لا يحيط
 به العباد ، ولا يحصون ثناءً عليه ، فذاك لا يمنع أن يعلموا من أسمائه
 وصفاته ما علمهم سبحانه وتعالى ، كما أنهم إذا علموا أنه بكل شيء
 عليم ، وأنه على كل شيء قدير ، لم يلزم أن يعرفوا كيفية علمه وقدرته .
 وإذا عرفوا أنه حق موجود لم يلزم أن يعرفوا كيفية ذاته .

وهذا مما يستدل به على أن الراسخين في العلم يعلمون التأويل ، فإن الناس متفقون على أنهم يعرفون تأويل المحكم ، ومعلوم أنهم لا يعرفون كيفية ما أخبر الله به عن نفسه في الآيات المحكمات ، فدل ذلك على أن عدم العلم بالكيفية لا ينفي العلم بالتأويل الذي هو تفسير الكلام وبيان معناه ؛ بل يعلمون تأويل المحكم والمتشابه ، ولا يعرفون كيفية الرب لا في هذا ، ولا في هذا .

فإن قيل : هذا يقدر فيما ذكرتم من الفرق بين التأويل الذي يراد به التفسير ، وبين التأويل الذي في كتاب الله تعالى ، قيل لا يقدر في ذلك ، فإن معرفة تفسير اللفظ ومعناه وتصور ذلك في القلب غير معرفة الحقيقة الموجودة في الخارج المرادة بذلك الكلام ، فإن الشيء له وجود في الأعيان ، ووجود في الأذهان ، ووجود في اللسان ، ووجود في البنان . فالكلام لفظ له معنى في القلب ، ويكتب ذلك اللفظ بالخط ، فإذا عرف الكلام وتصور معناه في القلب ، وعبر عنه باللسان ، فهذا غير الحقيقة الموجودة في الخارج ، وليس كل من عرف الأول ، عرف عين الثاني .

مثال ذلك : أن أهل الكتاب يعلمون ما في كتبهم من صفة محمد صلى الله عليه وسلم وخبره ونعته ، وهذا معرفة الكلام ومعناه وتفسيره ، وتأويل ذلك هو نفس محمد المبعوث ، فالمعرفة بعينه معرفة تأويل ذلك

الكلام ، وكذلك الإنسان قد يعرف الحج والمشاعر كالبيت والمسجد
ومنى وعرفة ومزدلفة ويفهم معنى ذلك ، ولا يعرف أعيان الأمكنة
حتى بشاهدها ، فيعرف أن الكعبة المشاهدة المذكورة في قوله : (وَلِلَّهِ
عَلَى النَّاسِ حُجُّ الْبَيْتِ) وكذلك أرض عرفات هي المذكورة في قوله :
(فَإِذَا أَفْضَيْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ فَاذْكُرُوا اللَّهَ) وكذلك المشعر الحرام هي
المزدلفة التي بين مأزمي عرفة ، ووادي محسر ، يعرف أنها المذكورة
في قوله : (فَاذْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ) .

وكذلك الرؤيا قد يراها الرجل ، ويذكر له العابر تأويلها فيفهمه
وبتصوره : مثل أن يقول : هذا يدل على أنه كان كذا ، ويكون
كذا وكذا ، ثم إذا كان ذلك فهو تأويل الرؤيا ليس تأويلها نفس
علمه ونصوره وكلامه ، ولهذا قال يوسف الصديق : (هَذَا تَأْوِيلُ
رُؤْيَايَ مِنْ قَبْلُ) وقال : (لَا يَأْتِيَكُمَا طَعَامٌ تُزْفَقَانِهِ إِلَّا نَبَأُكُمَا بِتَأْوِيلِهِ قَبْلَ
أَنْ يَأْتِيَكُمَا) فقد أنبأها بالتأويل قبل أن يأتى التأويل ، والإنباء
ليس هو التأويل ، فالنبي صلى الله عليه وسلم عالم بالتأويل ، وإن كان
التأويل لم يقع بعد ، وإن كان لا يعرف متى يقع ، فنحن نعلم تأويل
ما ذكر الله في القرآن من الوعد والوعيد ، وإن كنا لا نعرف متى يقع
هذا التأويل المذكور في قوله سبحانه وتعالى : (هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ
يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلَهُ) الآية . وقال تعالى : (لِكُلِّ نَبَأٍ مُسْتَقَرٌّ)

فنحن نعلم مستقر نبأ الله ، وهو الحقيقة التي أخبر الله بها . ولا نعلم متى يكون ، وقد لا نعلم كيفيتها وقدرها ، وسواء في هذا تأويل المحكم والمتشابه . كما قال الله تعالى : (قُلْ هُوَ الْقَادِرُ عَلَى أَنْ يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّنْ فَوْقِكُمْ أَوْ مِنْ تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ أَوْ يَلْبِسَكُمْ شِيْعًا وَيُزَيِّقَ بَعْضَكُمْ بَأْسَ بَعْضٍ)

قال النبي صلى الله عليه وسلم إنها كائنة ، ولم يأت تأويلها بعد ، فقد عرف تأويلها ، وهو وقوع الاختلاف والفتن ، وإن لم يعرف متى يقع ، وقد لا يعرف صفته ولا حقيقته ، فإذا وقع عرف العارف أن هذا هو التأويل الذي دلت عليه الآية ، وغيره قد لا يعرف ذلك أو ينسأ بعد ما كان عرفه ، فلا يعرف أن هذا تأويل القرآن ، فإنه لما نزل قوله تعالى : (وَأَتَقُوا فِتْنَةَ لِّأَنْصِيبِ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً) قال الزبير : لقد قرأنا هذه الآية زمانا وما أرانا من أهلها ، وإذا نحن المنيون بها : (وَأَتَقُوا فِتْنَةَ لِّأَنْصِيبِ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً) .

وأيضاً فإن الله قد ذم في كتابه من يسمع القرآن ولا يفقه معناه ، وذم من لم يتدبره ومدح من يسمعه ويفقهه ، فقال تعالى : (وَمَنْهُمْ مَّنْ يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ حَقًّا إِذَا خَرَجُوا مِنْ عِنْدِكَ) الآية ، فأخبر أنهم كانوا يقولون لأهل العلم : ماذا قال الرسول في هذا الوقت المتقدم فدل على أن أهل العلم من الصحابة كانوا يعرفون من معاني كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم ما لا يعرفه غيرهم ، وهؤلاء هم الراسخون في العلم

الذين يعلمون معاني القرآن محكمه ومتشابهه ، وهذا كقوله تعالى :
 (وَتِلْكَ الْأَمْثَلُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ وَمَا يَعْقِلُهَا إِلَّا الْعَالِمُونَ) فدل على أن
 العالمين يعقلونها ، وإن كان غيرهم لا يعقلها .

والأمثال : هي التشابه عند كثير من السلف ، وهي إلى
 التشابه أقرب من غيرها لما بين الممثل والممثل به من التشابه ،
 وعقل معناها هو معرفة تأويلها الذي يعرفه الراسخون في العلم دون
 غيرهم ، وبشبه هذا قوله تعالى : (وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْكَ
 مِنْ رَبِّكَ هُوَ الْحَقُّ وَيَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ)
 فلو لا أنهم عرفوا معنى ما أنزل كيف عرفوا أنه حق أو باطل ، وهل يحكم على
 كلام لم يتصور معناه أنه حق أو باطل ؟ !

وقال تعالى : (أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا) وقال :
 (أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا)
 وقال تعالى : (أَلَمْ يَذَكِّرُوا الْقَوْلَ آمْرًا هُمْ مَالِرِيَاتٍ عَابَاءَهُمُ الْأُولِينَ)
 وقال تعالى : (فَبَشِّرْ عِبَادِ * الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ)
 وقال : (وَالَّذِينَ إِذَا ذُكِّرُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ لَمْ يَخِرُّوا عَلَيْهَا صُمًّا وَعُمْيَانًا)
 وقال : (إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ) وقال :
 (كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ) وقال : (كِتَابٌ

فُصِّلَتْ آيَاتُهُ، قُرْءَانًا عَرَبِيًّا لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ * بَشِيرًا وَنَذِيرًا (إلى قوله :) وَمِنْ بَيْنِنَا وَبَيْنَكَ حِجَابٌ) .

فإذا كان كثير من القرآن أو أكثره مما لا يفهم أحد معناه لم يكن المتدبر المعقول إلا بعضه ، وهذا خلاف ما دل عليه القرآن ، لا سيما عامة ما كان المشركون ينكرونه كالآيات الخبرية ، والإخبار عن اليوم الآخر أو الجنة والنار ، وعن نفي الشركاء والأولاد عن الله ، وتسميته بالرحمن فكان عامة إنكارهم لما يخبرهم به من صفات الله نفيًا وإثباتًا ، وما يخبرهم به عن اليوم الآخر ، وقد ذم الله من لا يعقل ذلك ولا يفقهه ولا يتدبره .

فعلم أن الله يأمر بعقل ذلك وتدبره ، وقد قال تعالى : (وَمِنْهُمْ مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ أَفَأَنْتَ تَسْمَعُ الصَّهْمَ وَلَوْ كَانُوا لَا يَعْقِلُونَ * وَمِنْهُمْ مَّن يَنْظُرُ إِلَيْكَ أَفَأَنْتَ تَهْدِي الْعُمْى وَلَوْ كَانُوا لَا يُبْصِرُونَ) وقال : (وَمِنْهُمْ مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ وَجَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَنْ يَفْقَهُوهُ وَفِي آذَانِهِمْ وَقْرًا) الآية . وقال تعالى : (وَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْءَانَ جَعَلْنَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بَالًا خَرَقَ حِجَابًا مَّسْتُورًا * وَجَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَنْ يَفْقَهُوهُ وَفِي آذَانِهِمْ وَقْرًا) الآية .

وقد استدل بعضهم بأن الله لم ينف عن غيره علم شيء إلا

كان منفرداً به ، كقوله : (قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ)
 وقوله : (لَا يُحِيطُ بِالشَّيْءِ إِلَّا اللَّهُ) وقوله : (وَمَا يَعْلَمُ جُنُودَ رَبِّكَ إِلَّا هُوَ) .

فيقال ليس الأمر كذلك ، بل هذا بحسب العلم المنفي ، فإن
 كان مما استأثر الله به قيل فيه ذلك ، وإن كان مما علمه بعض عباده
 ذكر ذلك ، كقوله : (وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ)
 وقوله : (عَلِمُ الْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَدًا) إلى قوله : (رَصَدًا)
 وقوله : (قُلْ كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ)
 وقوله : (شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ)
 وقوله : (لَكِنَّ اللَّهَ يَشْهَدُ بِمَا أَنْزَلَ إِلَيْكَ أَنْزَلَهُ بِعِلْمِهِ) إلى قوله :
 (شَهِيدًا) وقوله : (قُلْ رَبِّي أَعْلَمُ بِعِدَّتِهِمْ مَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا قَلِيلٌ) وقال
 للملائكة : (إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ) وقالت الملائكة : (لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا
 عَلَّمْتَنَا) وفي كثير من كلام الصحابة الله ورسوله أعلم ، وفي
 الحديث المشهور : « أسألك بكل اسم هو لك سميت به نفسك
 أو أنزلته في كتابك ، أو علمته أحداً من خلقك أو استأثرت به في
 علم الغيب عندك » .

وقد قال تعالى : (فَإِنْ نَزَعْنَاهُ فِي شَيْءٍ فَقَدْ وُودُّ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ) ،
 وأول النزاع النزاع في معاني القرآن ، فإن لم يكن الرسول عالماً بمعانيه

امتنع الرد إليه ، وقد اتفق الصحابة والتابعون لهم بإحسان وسائر أئمة الدين أن السنة تفسر القرآن وتبينه ، وتدل عليه وتعتبر عن مجمله ، وأنها تفسر مجمل القرآن من الأمر والخبر . وقال تعالى : (كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ) (فِيمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ) .

ومن أعظم الاختلاف الاختلاف في المسائل العلمية الخبرية المتعلقة بالإيمان بالله واليوم الآخر ، فلا بد أن يكون الكتاب حاكماً بين الناس فيما اختلفوا فيه من ذلك ، ويمتنع أن يكون حاكماً إن لم يكن معرفة معناه ممكناً ، وقد نصب الله عليه دليلاً ، وإلا فالحاكم الذي يبين ما في نفسه لا يحكم بشيء ، وكذلك إذا قيل هو الحاكم بالكتاب ، فإن حكمه فصل يفصل به بين الحق والباطل ، وهذا إنما يكون بالبيان ، وقد قال تعالى في القرآن : (إِنَّهُ لَقَوْلُ فَصْلٍ) أي فاصل يفصل بين الحق والباطل ، فكيف يكون فصلاً إذا لم يكن إلى معرفة معناه سبيل ؟ ! .

وأيضاً فإن الله قال : (وَمِنْهُمْ أُمِّيُونَ لَا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلَّا أَمَانِي وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ) فذم هؤلاء الذين لا يعلمون الكتاب إلا أمانى ، كما ذم الذين يحرفون معناه ويكذبون ، فقال تعالى : (أَفَنَظْمُعُونَ أَنْ يُؤْمِنُوا لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلِمَ اللَّهِ ثُمَّ يَحْرِفُونَهُ مِنْ بَعْدِ مَا

عَقْلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ) إلى قوله : (أَفَلَا تَعْقِلُونَ) فهذا أحد الصنفين ،
ثم قال تعالى : (وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لَا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلَّا أَمَانِي) أي تلاوة
(وَإِنَّهُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ) ثم ذم الذين يفترون كتباً يقولون هي من عند الله ،
وما هي من عند الله ، فقال : (قَوْلٌ لِلَّذِينَ يَكْتُبُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ)
إلى قوله : (يَكْسِبُونَ) .

وهذه الأصناف الثلاثة تستوعب أهل الضلال والبدع ، فإن أهل
البدع الذين ذمهم الله ورسوله نوعان :

أحدهما : عالم بالحق يتعمد خلافه ، والثاني جاهل متبع لغيره .

فالأولون : يتدعون ما يخالف كتاب الله ، ويقولون هو من عند
الله ، إما أحاديث مفتريات ، وإما تفسير وتأويل للنصوص باطل ،
ويعضدون ذلك بما يدعونه من الرأي والعقل ، وقصدم بذلك الرياسة
والمآكل ، فهولاء يكتبون الكتاب بأيديهم ليشتروا به ثمناً قليلاً ، فويل
لهم مما كتبت بأيديهم من الباطل ، وويل لهم مما يكسبون من المال على
ذلك ، وهؤلاء إذا عورضوا بنصوص الكتب الإلهية ، وقيل لهم هذه
تخالفكم ، حرفوا الكلم عن مواضعه بالتأويلات الفاسدة ، قال الله تعالى :
(أَفَنظَمُونَ أَنْ يُؤْمِنُوا لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلِمَ اللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُ
مِنْ بَعْدِ مَا عَقِلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ) .

وأما النوع الثاني : الجهال . فهؤلاء الأميون الذين لا يعلمون الكتاب إلا أماني ، وإن هم إلا يظنون . فعن ابن عباس وقتادة في قوله : (وَمِنْهُمْ أُمَيُّونَ) أي غير عارفين بمعاني الكتاب ، يعلمونها حفظاً وقراءة بلا فهم ، ولا يدرون ما فيه ، وقوله : (إِلَّا أَمَانِي) أي تلاوة ، فهم لا يعلمون فقه الكتاب ، إنما يقتصرون على ما يسمعون به يتلى عليهم ، قاله الكسائي والزجاج ، وكذلك قال ابن السائب لا يحسنون قراءة الكتاب ، ولا كتابته إلا أماني ، إلا ما يحدثهم به علماءهم . وقال أبو روق وأبو عبيدة أي تلاوة وقراءة عن ظهر القلب ، ولا يقرأونها في الكتب ، ففي هذا القول جعل الأماني التي هي التلاوة تلاوة الأميين أنفسهم ، وفي ذلك جعله ما يسمعون من تلاوة علماءهم ، وكلا القولين حق ، والآية تعمها فإنه سبحانه وتعالى قال : (لَا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ) لم يقل لا يقرأون ولا يسمعون ، ثم قال : (إِلَّا أَمَانِي) وهذا استثناء منقطع . لكن يعلمون أماني إما بقراءتهم لها ، وإما بسماعهم قراءة غيرهم ، وإن جعل الاستثناء متصلاً كان التقدير لا يعلمون الكتاب إلا علم أماني ، لا علم تلاوة فقط بلا فهم ، والأماني جمع أمنية وهي التلاوة ، ومنه قوله تعالى : (وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّا إِذَا تَمَنَّى أَلْقَى الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ فَيَنْسَخُ اللَّهُ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ ثُمَّ يُحْكِمُ اللَّهُ آيَاتِهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ) قال الشاعر :

تمنى كتاب الله أول ليلة وآخرها لاقى حمام المقادر

والأميون نسبة إلى الأمة ، قال بعضهم إلى الأمة وما عليه العامة ،
فغنى الأمي العامى الذي لا تميز له ، وقد قال الزجاج هو على خلق
الأمة التى لم تتعلم ، فهو على جبلته ، وقال غيره هو نسبة إلى
الأمة ؛ لأن الكتابة كانت فى الرجال دون النساء ولأنه على ما
ولدت أمه .

والصواب : أنه نسبة إلى الأمة كما يقال عامي نسبة إلى العامة التى لم
تتميز عن العامة بما يمتاز به الخاصة ، وكذلك هذا لم يتميز عن الأمة
بما يمتاز به الخاصة من الكتابة والقراءة ، ويقال الأمي لمن لا يقرأ ولا
يكتب كتابا ، ثم يقال لمن ليس لهم كتاب منزل من الله بقرأونه وإن
كان قد يكتب ويقرأ ما لم ينزل ؛ وبهذا المعنى كان العرب كلهم أميين ،
فإنه لم يكن عندهم كتاب منزل من الله ، قال الله تعالى : (وَقُلْ لِلَّذِينَ
أُوتُوا الْكِتَابَ وَالْأُمِّيِّينَ اسْلَمُوا فَإِنْ اسْلَمُوا فَقَدْ اهْتَدَوْا) وقال :

(هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِنْهُمْ) وقد كان فى العرب كثير

ممن يكتب ويقرأ المكتوب ، وكلهم أميون ، فلما نزل القرآن عليهم لم
يقوا أميين باعتبار أنهم لا يقرأون كتابا من حفظهم ، بل هم يقرأون
القرآن من حفظهم ، وأناجيلهم فى صدورهم ، لكن بقوا أميين باعتبار
أنهم لا يحتاجون إلى كتابة دينهم ، بل قرآنهم محفوظ فى قلوبهم ، كما

في الصحيح عن عياض بن حمار المجاشعي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « خلقت عبادي يوم خلقتهم خفاء — وقال فيه — إني مبتليكم ومبتل بك ، وأنزلت عليك كتابا لا يغسله الماء تقرؤه نائما ويقظان »^(١) . فأمثنا ليست مثل أهل الكتاب الذين لا يحفظون كتبهم في قلوبهم ، بل لو عدت المصاحف كلها كان القرآن محفوظاً في قلوب الأمة ، وبهذا الاعتبار فالمسلمون أمة أمية بعد نزول القرآن وحفظه . كما في الصحيح عن ابن عمر رضي الله تعالى عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « إنا أمة أمية لا نحسب ولا نكتب الشهر هكذا وهكذا » . فلم يقل إنا لا نقرأ كتابا ، ولا نحفظ ، بل قال : لا نكتب ولا نحسب ، فديننا لا يحتاج أن يكتب ويحسب ، كما عليه أهل الكتاب من أنهم يعلمون مواقيت صومهم وفطرم بكتاب وحساب ، ودينهم معلق بالكتب لو عدت لم يعرفوا دينهم ، ولهذا يوجد أكثر أهل السنة يحفظون القرآن والحديث أكثر من أهل البدع ، وأهل البدع فيهم شبه بأهل الكتاب من بعض الوجوه .

وقوله : (فَآمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ) هو أمي بهذا الاعتبار ؛ لأنه لا يكتب ولا يقرأ ما في الكتب ، لا باعتبار أنه لا يقرأ من حفظه ، بل كان يحفظ القرآن أحسن حفظ ، والأمي في اصطلاح الفقهاء خلاف القارئ ؛ وليس هو خلاف الكاتب بلغنى الأول ، ويعنون به

(١) الحديث في صحيح مسلم ج ٤ ص ٢١٩٧ رقم ٢٨٦٥ بلفظ مختلف

في الغالب من لا يحسن الفاتحة ، فقلوه تعالى : (وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لَا يَعْلَمُونَ
الْكِتَابَ إِلَّا أَمَانِيَّ) أي لا يعلمون الكتاب إلا تلاوة لا يفهمون معناها ،
وهذا يتناول من لا يحسن الكتابة ولا القراءة من قبل ، وإنما يسمع
أمني علماء ، كما قال ابن السائب ، ويتناول من يقرأ عن ظهر قلبه ولا
يقرأ من الكتاب ، كما قال أبو روق . وأبو عبيدة .

وقد يقال : إن قوله : (لَا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ) أي الخط ، أي
لا يحسنون الخط ، وإنما يحسنون التلاوة ، ويتناول أيضاً من يحسن
الخط والتلاوة ولا يفهم ما يقرأ ويكتبه ، كما قال ابن عباس وقتادة غير
عارفين بمعاني الكتاب ، يعلمونها حفظاً وقراءة بلا فهم ، ولا
يدرون ما فيه ، والكتاب هنا المراد به الكتاب المنزل ، وهو التوراة ؛
ليس المراد به الخط ، فإنه قال : (وَإِنَّهُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ) فهذا يدل
على أنه نفى عنهم العلم بمعاني الكتاب ، وإلا فكون الرجل لا يكتب
بيده لا يستلزم أن يكون لا علم عنده ، بل يظن ظناً ؛ بل كثير ممن
يكتب بيده لا يفهم ما يكتب ، وكثير ممن لا يكتب يكون عالماً بمعاني
ما يكتبه غيره .

وأيضاً فإن الله ذكر هذا في سياق الذم لهم ، وليس في كون
الرجل لا يخط ذم إذا قام بالواجب ، وإنما الذم على كونه لا يعقل

الكتاب الذي أنزل إليه ، سواء كتبه وقراه أو لم يكتبه ولم يقرأه ، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم : « هذا أو ان يرفع العلم . فقال له زياد بن ليد : كيف يرفع العلم وقد قرأنا القرآن فوالله لنقرأه ولنقرئه نساءنا ، فقال له : إن كنت لأحسبك من أفقه أهل المدينة ، أو ليست التوراة والإنجيل عند اليهود والنصارى فماذا تنغي عنهم » وهو حديث معروف ، رواه الترمذي وغيره . ولأنه قال تعالى قبل هذا : (وَفَدَّكَانَ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلِمَ اللَّهِ ثُمَّ يَحْرِفُونَهُ مِنْ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ) فأولئك عقلوه ثم حرفوه ، وهم مذمومون سواء كانوا يحفظونه بقلوبهم ويكتبونه ويقرأونه حفظاً وكتابة ، أو لم يكونوا كذلك ، فكان من المناسب أن يذكر الذين لا يعقلونه وهم الذين لا يعلمونه إلا أمانى ، فإن القرآن أنزله الله كتاباً متشابهاً مثاني ، ويذكر فيه الأقسام والأمثال فيستوعب الأقسام ، فيكون مثاني ويذكر الأمثال فيكون متشابهاً ، وهؤلاء وإن كانوا يكتبون ويقرأون فهم أميون من أهل الكتاب ، كما نقول نحن لمن كان كذلك هو أمي ، وساذج ، وعامي ، وإن كان يحفظ القرآن ويقرأ المكتوب إذا كان لا يعرف معناه .

وإذا كان الله قد ذم هؤلاء الذين لا يعرفون الكتاب إلا تلاوة دون فهم معانيه ، كما ذم الذين يحرفون الكلم عن مواضعه من بعد ما عقلوه وهم يعلمون ، دل على أن كلا النوعين مذموم : الجاهل الذي لا

يفهم معانى النصوص ، والكاذب الذي يحرف الكلم عن مواضعه ، وهذا حال أهل البدع ، فإنهم أحد رجلين : إما رجل يحرف الكلم عن مواضعه ، ويتكلم برأيه ، ويؤوله بما يضيفه إلى الله فهؤلاء يكتبون الكتاب بأيديهم ويقولون هو من عند الله ، ويجعلون تلك المقالات التى ابتدعوها هي مقالة الحق ، وهي التى جاء بها الرسول ، والتى كان عليها السلف ، ونحو ذلك ثم يحرفون النصوص التى تعارضها . فهؤلاء إذا تعمدوا ذلك ، وعلموا أن الذى يفعلونه مخالف للرسول ، فهم من جنس هؤلاء اليهود ، وهذا يوجد فى كثير من الملاحدة ، ويوجد فى بعض الأشياء فى غيرهم .

وأما الذين قصدوا اتباع الرسول باطنا وظاهراً ، وغلطوا فيما كتبوه وتأولوه فهؤلاء ليسوا من جنسهم ؛ لكن قد وقع بسبب غلطهم ما هو من جنس ذلك الباطل ، كما قيل : إذا زل العالم زل بزله عالم ، وهذا حال المتأولين من هذه الأمة . وإما رجل مقلد أُمي لا يعرف من الكتاب إلا ما يسمعه منهم ، أو ما يتلوه هو ، ولا يعرف إلا أُماني وقد ذمه الله على ذلك ، فعلم أن الله ذم الذين لا يعرفون معاني القرآن ولا يتدبرونه ولا يعقلونه ، كما صرح القرآن بذهمهم فى غير موضع ، فيمتنع مع هذا أن يقال : إن أكثر القرآن أو كثيراً منه لا يعلمه أحد من الخلق إلا أُماني ، لا جبريل ولا محمد ولا الصحابة ولا أحد من

المسلمين ، فإن هذا تشبيه لهم بهؤلاء فيما ذمهم الله به .

فإن قيل : أفلا يجب على كل مسلم معرفة معنى كل آية ؟ قيل : نعم ، لكن معرفة معاني الجميع فرض على الكفاية ، وعلى كل مسلم معرفة ما لا بد منه ، وهؤلاء ذمهم الله لأنهم لا يعلمون معاني الكتاب إلا تلاوة ، وليس عندهم إلا الظن ، وهذا يشبه قوله : (وَإِنَّهُمْ لَفِي شَكٍّ مِّنْهُ مُرِيبٍ) .

فإن قيل : فقد قال بعض المفسرين : (إِلَّا آمَانِيَّ) إلا ما يقولونه بأفواههم كذبا وباطلا ، وروى هذا عن بعض السلف واختاره الفراء . وقال : (الأمانى) الأكاذيب المفتعلة ، قال بعض العرب لابن دأب — وهو يحدث — أهذا شيء رويته أم تمنيته أي افتعلته ، فأراد بالأمانى الأشياء التى كتبها علماءهم من قبل أنفسهم ثم أضافوها إلى الله من تغيير صفة محمد صلى الله عليه وسلم ، وقال بعضهم : (الأمانى) يتمنون على الله الباطل والكذب ، كقولهم : (لَن تَمَسَّنَا النَّكَارُ إِلَّا أَتَاكُمَا مَعْدُودَةً) وقولهم : (لَن يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَن كَانَ هُودًا أَوْ نَصْرَانِي) وقولهم : (نَحْنُ أَبْنَاؤُ اللَّهِ وَأَحِبُّوهُ) وهذا أيضاً يروى عن بعض السلف .

قيل : كلا القولين ضعيف ، والصواب الأول ؛ لأنه سبحانه قال :

(وَمِنْهُمْ أُمِّيُونَ لَا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلَّا أَمَانِي) وهذا الاستثناء إما أن يكون متصلاً أو منقطعاً ، فإن كان متصلاً لم يحز استثناء الكذب ولا أمانى القلب من الكتاب ، وإن كان منقطعاً فلا استثناء المنقطع إنما يكون فيما كان نظير المذكور وشيهاً له من بعض الوجوه ، فهو من جنسه الذي لم يذكر في اللفظ ؛ ليس من جنس المذكور ؛ ولهذا لا يصلح المنقطع حيث يصلح الاستثناء المفرغ ، وذلك كقوله : (لَا يَذُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ) ثم قال : (إِلَّا الْمَوْتَةَ الْأُولَى) فهذا منقطع ؛ لأنه يحسن أن يقال : (لا يذوقون إلا الموتة الأولى) وكذلك قوله تعالى : (لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِّنْكُمْ) لأنه يحسن أن يقال : لا تأكلوا أموالكم بينكم إلا أن تكون تجارة ، وقوله : (مَا لَهُمْ بِهِمْ عِلْمٌ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ) يصلح أن يقال وما لهم إلا اتباع الظن ، فهنا لما قال : (لَا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلَّا أَمَانِي) يحسن أن يقال لا يعلمونه إلا أمانى ، فإنهم يعلمونه تلاوة بقراؤها ويسمعونها ولا يحسن أن يقال لا يعلمون إلا ما تتمناه قلوبهم ، أو لا يعلمون إلا الكذب ، فإنهم قد كانوا يعلمون ما هو صدق أيضاً ، فليس كل ما علموه من علمائهم كان كذباً ، بخلاف الذي لا يعقل معنى الكتاب ، فإنه لا يعلم إلا تلاوة .

وأيضاً فهذه الأمانى الباطلة التى تمنوها بقلوبهم وقالوها باللسنتهم .

كقوله تعالى: (تِلْكَ أَمَانِيُّهُمْ) قد اشتركوا فيها كلهم فلا يخص بالذم
 الأميون منهم ، وليس لكونهم أميين مدخل في الذم بهذه ، ولا لنفي
 العلم بالكتاب مدخل في الذم بهذه ؛ بل الذم بهذه مما يعلم أنها باطل
 أعظم من ذم من لا يعلم أنها باطل ؛ ولهذا لما ذم الله بها عمم ولم يخص
 فقال تعالى : (وَقَالُوا لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ نَصْرَىٰ تِلْكَ
 أَمَانِيُّهُمْ) الآية .

وأيضاً فإنه قال : (وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ) فدل على أنه ذمهم على
 نفي العلم ، وعلى أنه ليس معهم إلا الظن ، وهذا حال الجاهل بمعاني
 الكتاب لا حال من يعلم أنه يكذب ، فظهر أن هذا الصنف ليس هم
 الذين يقولون بأفواههم الكذب والباطل ، ولو أريد ذلك لقليل لا يقولون
 إلا أمانى ، لم يقل لا يعلمون الكتاب إلا أمانى ، بل ذلك الصنف هم
 الذين يحرفون الكلم عن مواضعه ، ويلوون ألسنتهم بالكتاب لتحسبوه
 من الكتاب وما هو من الكتاب ، ويقولون هو من عند الله وما
 هو من عند الله ، ويكتبون الكتاب بأيديهم ليشتروا به ثمنا قليلا ،
 فهم يحرفون معاني الكتاب ، وهم يحرفون لفظه لمن لم يعرفه ، ويكذبون
 في لفظهم وخطهم .

وقد ثبت في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال :
 « لتبعن سنن من كان قبلكم حذو القذة بالقذة حتى لو دخلوا جحر

ضرب لدخلموه ، قالوا : يا رسول الله : اليهود والنصارى ؟ قال فمن ؟ »
وفي الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لتأخذن أمتي
مآخذ الأمم قبلها شرباً بشرب وذرأاً بذرأ قالوا : يا رسول الله فارس
والروم ؟ قال ومن الناس إلا أولئك » .

فهذا دليل على أن ما ذم الله به أهل الكتاب في هذه الآية
يكون في هذه الأمة من يشبههم فيه ، وهذا حق قد شوهد ، قال
تعالى : (سَرُّيْهِمْ ءَايَتِنَا فِي الْأَفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَبَيِّنَ لَهُمُ أَنَّهُ الْحَقُّ أَوَّلَمْ
يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ)
فمن تدبر ما
أخبر الله به ورسوله رأى أنه قد وقع من ذلك أمور كثيرة ؛ بل أكثر
الأمر ، ودله ذلك على وقوع الباقي .

فصل

فقد تبين أن الواجب طلب علم ما أنزل الله على رسوله صلى الله
عليه وسلم من الكتاب والحكمة ، ومعرفة ما أراد بذلك كما كان على
ذلك الصحابة والتابعون لهم بإحسان ، ومن سلك سبيلهم ، فكل ما
يحتاج الناس إليه في دينهم ، فقد بينه الله ورسوله بيانا شافياً ، فكيف
بأصول التوحيد والإيمان ، ثم إذا عرف ما بينه الرسول نظر في أقوال

الناس ، وما أرادوه بها ، فعرضت على الكتاب والسنة . والعقل الصريح دائماً موافق للرسول صلى الله عليه وسلم لا يخالفه قط ، فإن الميزان مع الكتاب ، والله أنزل الكتاب بالحق والميزان ؛ لكن قد تقصر عقول الناس عن معرفة تفصيل ما جاء به ، فيأتيهم الرسول بما عجزوا عن معرفته وداروا فيه ، لا بما يعلمون بعقولهم بطلانه ، فالرسل صلوات الله وسلامه عليهم تخبر بمحارات العقول لا تخبر بمحالات العقول ، فهذا سبيل الهدى والسنة والعلم ، وأما سبيل الضلال والبدعة والجهل فعكس ذلك : أن يبتدع بدعة برأي رجال ونأويلاتهم ، ثم يجعل ما جاء به الرسول تبعاً لها ، ويحرف ألفاظه ، ويتأول على وفق ما أصلوه .

وهؤلاء تجدم في نفس الأمر لا يعتمدون على ما جاء به الرسول ، ولا يتلقون الهدى منه ، ولكن ما وافقهم منه قبلوه ، وجعلوه حجة لا عمدة ، وما خالفهم تأولوه ، كالذين يحرفون الكلم عن مواضعه أو فوضوه ، كالذين لا يعلمون الكتاب إلا أمانى ، وهؤلاء قد لا يعرفون ما جاء به الرسول : إما عجزاً وإما تفریطاً ، فإنه يحتاج إلى مقدمتين : أن الرسول قال كذا ، وأنه أراد به كذا ، أما الأولى فعامتهم لا يرتابون في أنه جاء بالقرآن وإن كان من غلاة أهل البدع من يرتاب في بعضه لكن الأحاديث عامة أهل البدع جهال بها ، وهم يظنون أن هذه رواها آحاد يجوزون عليهم الكذب والخطأ ، ولا يعرفون من كثرة

طرقها وصفات رجالها ، والأسباب الموجبة للتصديق بها ما يعلمه أهل العلم بالحديث ؛ فإن هؤلاء يقطعون قطعاً يقيناً بعامة المتون الصحيحة التي في الصحيحين كما قد بسطناه في غير هذا الموضع .

وأما المقدمة الثانية : فإنهم قد لا يعرفون معانى القرآن والحديث ، ومنهم من يقول : الأدلة اللفظية لا تفيد اليقين بمراد المتكلم ، وقد بسطنا الكلام على فساد ذلك في غير هذا الموضع .

وكثير منهم إنما ينظر من تفسير القرآن والحديث فيما يقوله موافقوه على المذهب فيتأول تأويلاتهم ، فالنصوص التي توافقهم يحتجون بها ، والتي تخالفهم يتأولونها ، وكثير منهم لم يكن عمدتهم في نفس الأمر اتباع نص أصلاً ، وهذا في البدع الكبار مثل الرافضة والجهمية ، فإن الذي وضع الرفض كان زنديقاً ابتداءً تعمد الكذب الصريح الذي يعلم أنه كذب ، كالذين ذكروا الله من اليهود الذين يفترون على الله الكذب وهم يعلمون ، ثم جاء من بعدهم من ظن صدق ما افترأه أولئك ، وهم في شك منه ، كما قال تعالى : (وَإِنَّ الَّذِينَ أُورِثُوا الْكُتُبَ مِنْ بَعْدِهِمْ لَفِي شَكٍّ مِنْهُ مَرِيْبٌ)

وكذلك الجهمية ليس معهم على نفي الصفات وعلو الله على العرش ونحو ذلك نص أصلاً ، لا آية ولا حديث ، ولا أثر عن الصحابة ،

بل الذي ابتداءً ذلك لم يكن قصده اتباع الأنبياء ، بل وضع ذلك كما وضعت عبادة الأوثان ، وغير ذلك من أديان الكفار ، مع علمهم بأن ذلك مخالف للرسول ، كما ذكر عن مبدلة اليهود ، ثم فشا ذلك فيمن لم يعرفوا أصل ذلك .

وهذا بخلاف بدعة الخوارج ؛ فإن أصلها ما فهموه من القرآن فغلطوا في فهمه ، ومقصودهم اتباع القرآن باطنياً وظاهراً ، ليسوا زنادقة .

وكذلك القدرية أصل مقصودهم تعظيم الأمر والنهي والوعد والوعيد الذي جاءت به الرسل ، ويتبعون من القرآن ما دل على ذلك . فعمرو ابن عبيد وأمثاله لم يكن أصل مقصودهم معاندة الرسول صلى الله عليه وسلم كالذي ابتدع الرفض .

وكذلك الإرجاء إنما أحدثه قوم قصدوا جعل أهل القبلة كلهم مؤمنين ليسوا كفاراً ، قابلوا الخوارج والمعتزلة فصاروا في طرف آخر .

وكذلك التشيع المتوسط — الذي مضمونه تفضيل علي وتقديمه على غيره ، ونحو ذلك لم يكن هذا من إحداث الزنادقة ، بخلاف دعوى النص فيه والعصمة ، فإن الذي ابتدع ذلك كان منافقاً زنديقاً

ولهذا قال : عبد الله بن المبارك ويوسف بن أسباط وغيرها : أصول البدع أربعة : الشيعة ، والحوارج ، والقدرية ، والمرجئة . قالوا : والجهمية ليسوا من الثنتين وسبعين فرقة . وكذلك ذكر أبو عبد الله بن حامد عن أصحاب أحمد في ذلك قولين ، هذا أحدهما . وهذا أرادوا به التجهم المحض الذي كان عليه جهنم نفسه ومتبعوه عليه ، وهو نفي الأسماء مع نفي الصفات ، بحيث لا يسمى الله بشيء من أسمائه الحسنى ، ولا يسميه شيئاً ولا موجوداً ولا غير ذلك ، وإنما نقل عنه أنه كان يسميه قادراً — لأن جميع الأسماء يسمى بها الخلق ، فزعم أنه يلزم منها التشبيه ، بخلاف القادر — فإنه كان رأس الجبرية ، وعنده ليس للعبد قدرة ولا فعل ، ولا يسمى غير الله قادراً ؛ فلهذا نقل عنه أنه سمي الله قادراً .

وشر منه نفاة الأسماء والصفات ، وهم الملاحدة من الفلاسفة والقرامطة ، ولهذا كان هؤلاء عند الأئمة قاطبة ملاحدة منافقين ، بل فيهم من الكفر الباطن ما هو أعظم من كفر اليهود والنصارى ، وهؤلاء لا ريب أنهم ليسوا من الثنتين وسبعين فرقة ، وإذا أظهروا الإسلام فغابتهم أن يكونوا منافقين ، كالمنافقين الذين كانوا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأولئك كانوا أقرب إلى الإسلام من هؤلاء ، فإنهم كانوا يلتزمون شرائع الإسلام الظاهرة ، وهؤلاء قد

يقولون برفعها ، فلا صوم ولا صلاة ولا حج ولا زكاة ؛ لكن قد يقال : إن أولئك كانوا قد قامت عليهم الحجة بالرسالة أكثر من هؤلاء .

وأما من يقول ببعض التجهم كالمعتزلة ونحوهم الذين يتدينون بدين الإسلام باطنياً وظاهراً فهؤلاء من أمة محمد صلى الله عليه وسلم بلا ريب .

وكذلك من هو خير منهم كالكلابية والكرامية .

وكذلك الشيعة المفضلين لعلی ، ومن كان منهم يقول بالنص والعصمة مع اعتقاده نبوة محمد صلى الله عليه وسلم باطنياً وظاهراً ، وظنه أن ما هو عليه هو دين الإسلام ، فهؤلاء أهل ضلال وجهل ليسوا خارجين عن أمة محمد صلى الله عليه وسلم ، بل هم من الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعاً .

وعامة هؤلاء ممن يتبع ما تشابه من القرآن ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله ، كما أن من المنافقين والكفار من يفعل ذلك ، ولهذا قال طائفة من المفسرين : كالربيع بن أنس : هم النصارى ، كنصارى نجران وقالت طائفة كالكلبي : هم اليهود : وقالت طائفة كابن جريج : هم المنافقون . وقالت طائفة كالحسن بن الحوارج . وقالت طائفة كقتادة : هم الحوارج والشيعة . وكان قتادة إذا قرأ هذه الآية : (فَأَمَّا الَّذِينَ فِي

قُلُوبِهِمْ زَيَّجَ) يقول إن لم يكونوا الحرورية والسبئية فلا أدري من هم . والسبئية نسبة إلى عبد الله بن سبأ رأس الرافضة .

فصل

والمعنى الصحيح الذي هو نفي المثل والشريك والند قد دل عليه قوله سبحانه (أَحَدٌ) وقوله : (وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ) وقوله : (هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا) وأمثال ذلك فالمعاني الصحيحة ثابتة بالكتاب والسنة ، والعقل يدل على ذلك .

وقول القائل : الأحد أو الصمد أو غير ذلك هو الذي لا ينقسم ولا يتفرق ، أو ليس بمركب ونحو ذلك . هذه العبارات إذا عني بها أنه لا يقبل التفرق والانقسام فهذا حق ، وأما إن عني به أنه لا يشار إليه بحال ، أو من جنس ما يعنون بالجواهر الفرد أنه لا يشار إلى شيء منه دون شيء ، فهذا عند أكثر العقلاء يمتنع وجوده ، وإنما يقدر في الذهن تقديراً ، وقد علمنا أن العرب حيث أطلقت لفظ « الواحد » و « الأحد » نفياً وإثباتاً لم ترد هذا المعنى . فقوله تعالى : (وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ) لم يرد به هذا المعنى الذي فسروا به الواحد والأحد ، وكذلك قوله : (وَإِنْ كَانَتْ وَحْدَةً

فَلَهَا التَّصْفُ) وكذلك قوله : (وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ) فإن المعنى لم يكن له أحد من الآحاد كفوا له ، فإن كان الأحد عبارة عما لا يتميز منه شيء عن شيء ، ولا يشار إلى شيء منه دون شيء ، فليس في الموجودات ما هو أحد إلا ما يدعونه من الجوهر الفرد ومن رب العالمين ، وحينئذ لا يكون قد نفى عن شيء من الموجودات أن يكون كفواً للرب ؛ لأنه لم يدخل في مسمى أحد .

وقد بسطنا الكلام على هذا بسطا كثيراً في المباحث العقلية والسمعية التي يذكرها نفاة الصفات من الجهمية وأتباعهم في كتابنا المسمى (بيان تليس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية) .

ولهذا لما احتجت الجهمية على السلف — كالإمام أحمد وغيره — على نفي الصفات باسم الواحد ، قال أحمد : قالوا لا تكونون موحدین أبداً حتى تقولوا قد كان الله ولا شيء ، قلنا نحن نقول كان الله ولا شيء ، ولكن إذا قلنا أن الله لم يزل بصفاته كلها أليس إنما نصف إلهاً واحداً ، وضربنا لهم في ذلك مثلاً : فقلنا : أخبرونا عن هذه النخلة ، أليس لها جذع وكرب وليف وسعف وخوص وجمار واسمها شيء واحد ، وسميت نخلة بجميع صفاتها ؟ فكذلك الله — وله المثل الأعلى — بجميع صفاته إله واحد ، لا نقول : إنه قد كان في وقت من الأوقات ولا قدرة له حتى خلق لنفسه قدرة ، ولا نقول قد كان في وقت من الأوقات لا يعلم حتى

خلق له علماً ، ولكن نقول لم يزل علماً قادراً مالكا . لا متى ولا كيف .
ومما يبين هذا أن سبب نزول هذه السورة الذي ذكره المفسرون يدل
على ذلك فإنهم ذكروا أسبابا .

أحدها : ما تقدم عن أبي بن كعب أن المشركين قالوا لرسول الله
صلى الله عليه وسلم : انسب لنا ربك فنزلت هذه السورة .

والثاني : أن عامر بن الطفيل قال للنبي صلى الله عليه وسلم : « إلام
تدعوننا إليه يا محمد ؟ قال : إلى الله ، قال : فصفه لي ، أمن ذهب هو ،
أم من فضة ، أم من حديد ؟ فنزلت هذه السورة » وروى ذلك عن
ابن عباس من طريق أبي ظبيان ، وأبي صالح عنه .

والثالث : أن بعض اليهود قال ذلك ، قالوا : من أي جنس هو .
ومن ورث الدنيا . ولمن يورثها ؟ فنزلت هذه السورة ، قاله قتادة
والضحاك ، قال الضحاك وقاتدة ومقاتل : « جاء ناس من أحبار اليهود
إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقالوا : يا محمد : صف لنا ربك . لعلنا
نؤمن بك ، فإن الله أنزل نعتة في التوراة ، فأخبرنا به من أي شيء هو ؟
ومن أي جنس هو : أمن ذهب ؟ أم من نحاس هو ؟ أم من صفر ؟
أم من حديد ؟ أم من فضة ؟ وهل يأكل ويشرب ؟ ومن ورث
الدنيا ؟ ولمن يورثها ؟ فأنزل الله هذه السورة » وهي نسبة الله خاصة .

والرابع : ما روى عن الضحاك عن ابن عباس أن وفد نجران قدموا على النبي صلى الله عليه وسلم بسبعة أساقفة من بني الحارث بن كعب : منهم السيد والعاقب ، فقالوا للنبي صلى الله عليه وسلم : صف لنا ربك من أي شيء هو ؟ قال النبي صلى الله عليه وسلم : « إن ربي ليس من شيء ، وهو بأئن من الأشياء ، فأنزله الله تعالى : (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ) » فهؤلاء سألوا هل هو من جنس من أجناس المخلوقات ؟ وهل هو من مادة ، فبين الله تعالى أنه أحد ، ليس من جنس شيء من المخلوقات ، وأنه صمد ليس من مادة بل هو صمد لم يلد ولم يولد ، وإذا نفى عنه أن يكون مولودا من مادة الوالد ؛ فلأن ينفي عنه أن يكون من سائر المواد أولى وأحرى ، فإن المولود من نظير مادته أكمل من مادة ما خلق من مادة أخرى ، كما خلق آدم من الطين ، فالمادة التي خلق منها أولاده أفضل من المادة التي خلق منها هو ، ولهذا كان خلقه أعجب . فإذا نزه الرب عن المادة العليا فهو عن المادة السفلى أعظم تنزيها ، وهذا كما أنه إذا كان منزها عن أن يكون أحد كفوا له ، فلأن يكون منزها عن أن يكون أحد أفضل منه أولى وأحرى .

وهذا مما يبين أن هذه السورة اشتملت على جميع أنواع التنزيه والتحميد ، على النفي والإثبات ، ولهذا كانت تعدل ثلث القرآن . فالصمدية تثبت الكمال المنافي للنقائص . والأحدية تثبت الانفراد بذلك

وكذلك إذا نزه نفسه عن أن يلد فيخرج منه مادة الولد التي هي أشرف المواد ، فلأن ينزه نفسه عن أن يخرج منه مادة غير الولد بطريق الأولى والأخرى ، وإذا نزه نفسه عن أن يخرج منه مواد للمخلوقات فلأن ينزه عن أن يخرج منه فضلات لا تصلح أن تكون مادة بطريق الأولى والأخرى ، والإنسان يخرج منه مادة الولد ، ويخرج منه مادة غير الولد ، كما يخلق من عرقه ورطوبته القمل والدود وغير ذلك . ويخرج منه الحماط والبصاق وغير ذلك . وقد نزه الله أهل الجنة عن أن يخرج منهم شيء من ذلك ، وأخبر الرسول صلى الله عليه وسلم أنهم لا يبولون ، ولا يتغوطون ، ولا يبصقون ، ولا يتمخضون ، وأنه يخرج منهم مثل رشح المسك ، وأنهم يجامعون بذكر لا يخفى ، وشهوة لا تنقطع ، ولا مني ، ولا منية ، وإذا اشتهى أحدهم الولد كان حمله ووضعه في زمن يسير .

فقد تضمن تنزيه نفسه عن أن يكون له ولد ، وأن يخرج منه شيء من الأشياء ، كما يخرج من غيره من المخلوقات ، وهذا أيضاً من تمام معنى الصمد ، كما سبق في تفسيره أنه الذي لا يخرج منه شيء ، وكذلك تنزيه نفسه عن أن يولد - فلا يكون من مثله - تنزيه له أن يكون من سائر المواد بطريق الأولى والأخرى ،

وقد تقدم في حديث أبي بن كعب أنه ليس شيء يولد إلا سيموت ،

وليس شيء يموت إلا يورث ، والله تعالى لا يموت ولا يورث ، وهذا رد لقول اليهود : ممن ورث الدنيا ، ولمن يورثها ؟ وكذلك ما نقل من سؤال النصراني : صف لنا ربك : من أي شيء هو ؟ فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « إن ربي ليس من شيء ، وهو بائن من الأشياء » ، وكذلك سؤال المشركين واليهود : أمن فضة هو ؟ أم من ذهب هو ؟ أم من حديد ؟ وذلك لأن هؤلاء عهدوا الآلهة التي يعبدونها من دون الله بكون لها مواد صارت منها ، فعباد الأوثان تكون أصنامهم من ذهب وفضة وحديد وغير ذلك .

وعباد البشر سواء كان البشر لم يأمرهم بعبادتهم ، أو أمرهم بعبادتهم ، كالذين يعبدون المسيح وعزيرا ، وكقوم فرعون الذين قال لهم (أَنَا رَبُّكُمْ الْأَعْلَى) (و) مَا عَلِمْتُ لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرِي) وقال لموسى : (لَيْنِ اتَّخَذَتِ الْهَاءُ غَيْرِي لِأَجْعَلَنَّكَ مِنَ الْمَسْجُونِينَ) وكالذي آناه الله نصيبا من الملك الذي حاج إبراهيم في ربه إذ قال إبراهيم : ربي الذي يحيي ويميت ، قال أنا أحيي وأميت ، وكالجال الذي يدعى الإلهية ، وما من خلق آدم إلى قيام الساعة فتنة أعظم من فتنة الجال ، وكالذين قالوا : (لَا تَذَرُنَّ آلِهَتَكُمْ وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا) .

وقد قال غير واحد من السلف : إن هذه أسماء قوم صالحين كانوا فيهم ، فلما ماتوا عكفوا على قبورهم ، ثم صوروا تماثيلهم ، ثم بعد ذلك

عبدوم ، وذلك أول ما عبت الأضنام ، وأن هذه الأضنام صارت إلى العرب ، وقد ذكر ذلك البخاري في صحيحه عن ابن عباس ، قال : صارت الأوثان التي في قوم نوح في العرب بعد . أماود فكانت لكلب بدومة الجندل ، وأما سواع فكانت لهذيل ، وأما يغوث فكانت لمراد ثم لبني غطيف بالجرف عند سبأ ، وأما يعوق فكانت لهمدان ، وأما نسر فكانت لحمير لآل ذى الكلاع ، أسماء رجال صالحين من قوم نوح ، فلما هلكوا أوحى الشيطان إلى قومهم أن انصبوا إلى مجالسهم التي كانوا يجلسون فيها أنصابا وسموها بأسمائهم ففعلوا ، فلم تعبد حتى إذا هلك أولئك ونسخ العلم عبت .

ونوح عليه السلام أقام في قومه ألف سنة إلا خمسين عاما يدعوهم إلى التوحيد ، وهو أول رسول بعثه الله إلى أهل الأرض ، كما ثبت ذلك في الصحيح ، ومحمد صلى الله عليه وسلم خاتم الرسل ، وكلا المرسلين بعث إلى مشركين يعبدون هذه الأضنام التي صورت على صور الصالحين من البشر ، والمقصود بعبادتها عبادة أولئك الصالحين .

وكذلك المشركون من أهل الكتاب ومن مبتدعة هذه الأمة وضلالها هذا غاية شركهم ، فإن النصارى يصورون في الكنائس صور من يعظمونه من الإنس غير عيسى وأمه : مثل مارجرس وغيره من القداديس ، ويعبدون تلك الصور ، ويسألونها ويدعونها ويقربون

لها القرايين ، وينذرون لها النذور ، ويقولون هذه تذكرنا بأولئك الصالحين . والشياطين تضلهم كما كانت تضل المشركين : تارة بأن يتمثل الشيطان في صورة ذلك الشخص الذي يدعى ويعبد فيظن داعيه أنه قد أتى ، أو يظن أن الله صور ملكا على صورته ، فإن النصراني مثلا يدعو في الأسر وغيره مارجرجس أو غيره فيراه قد أتاه في الهواء ، وكذلك آخر غيره ، وقد سألوا بعض بطارقتهم عن هذا كيف يوجد في هذه الأماكن ، فقال : هذه ملائكة يخلقهم الله على صورته تغيث من يدعوهم ، وإنما تلك شياطين أضلت المشركين .

وهكذا كثير من أهل البدع والضلال والشرك المنتسبين إلى هذه الأمة ، فإن أحدهم يدعو ويستغيث بشيخه الذي يعظمه وهو ميت ، أو يستغيث به عند قبره ويسأله ، وقد ينذر له نذراً ونحو ذلك ، ويرى ذلك الشخص قد أتاه في الهواء ودفع عنه بعض ما يكره ، أو كله ببعض ما سأله عنه ، ونحو ذلك فيظنه الشيخ نفسه أتى إن كان حيا ، حتى أتى أعرف من هؤلاء جماعات يأتون إلى الشيخ نفسه الذي استغاثوا به وقد رأوه أنام في الهواء فيذكرون ذلك له . هؤلاء يأتون إلى هذا الشيخ ، وهؤلاء يأتون إلى هذا الشيخ ، فتارة يكون الشيخ نفسه لم يكن يعلم بتلك القضية ، فإن كان يحب الرياسة سكت وأومأ أنه نفسه أنام وأغاثهم ، وإن كان فيه صدق مع جهل وضلال قال : هذا ملك صورته الله على

صورتى . وجعل هذا من كرامات الصالحين ، وجعله عمدة لمن يستغيث
بالصالحين ، ويتخذهم أربابا ، وأنهم إذا استغاثوا بهم بعث الله ملائكة
على صورهم تغيث المستغيث بهم .

ولهذا أعرف غير واحد من الشيوخ الأكابر الذين فيهم صدق
وزهد وعبادة لما ظنوا هذا من كرامات الصالحين صار أحدهم يوصى
مريده يقول : إذا كانت لأحدكم حاجة فليستغث بي ، وليستجندنى
وليستوصنى ، ويقول : أنا أفعل بعد موتى ما كنت أفعل في حياتى ،
وهو لا يعرف أن تلك شياطين تصورت على صورته لتضله ، وتضل
أتباعه ، فتحسن لهم الإشراف بالله ، ودعاء غير الله ، والاستغاثة بغير
الله ، وأنها قد تلقى في قلبه أنا نفعل بعد موتك بأصحابك ما كنا نفعل
بهم في حياتك ، فيظن هذا من خطاب إلهي ألقى في قلبه ، فيأمر أصحابه
بذلك ، وأعرف من هؤلاء من كان له شياطين تخدمه في حياته بأنواع
الخدم مثل خطاب أصحابه المستغيثين به ، وإعانتهم ، وغير ذلك ، فلما
مات صاروا يأتون أحدهم في صورة الشيخ ، ويشعرون أنه لم يمت ،
ويرسلون إلى أصحابه رسائل بخطاب ، وقد كان يجتمع بى بعض أتباع
هذا الشيخ ، وكان فيه زهد وعبادة ، وكان يحبني ويحب هذا
الشيخ ، وبظن أن هذا من الكرامات ، وأن الشيخ لم يمت ، وذكر
لي الكلام الذي أرسله إليه بعد موته فقرأه فإذا هو كلام الشياطين

بعينه ، وقد ذكر لي غير واحد ممن أعرفهم أنهم استغاثوا بي فأروني في الهواء وقد أتيتهم وخلصتهم من تلك الشدائد ، مثل من أحاط به النصارى الأرمن ليأخذوه ، وآخر قد أحاط به العدو ومعه كتب ملطفات من مناصحين لو اطلعوا على ما معه لقتلوه ، ونحو ذلك ، فذكرت لهم أنى مادريت بما جرى أصلاً ، وحلفت لهم على ذلك حتى لا يظنوا أنى كنت ذلك كما نكتم الكرامات ، وأنا قد علمت أن الذي فعلوه ليس بمشروع ، بل هو شرك وبدعة ، ثم تبين لي فيما بعد ، وبينت لهم أن هذه شياطين تتصور على صورة المستغاث به .

وحكى لي غير واحد من أصحاب الشيوخ أنه جرى لمن استغاث بهم مثل ذلك ، وحكى خلق كثير أنهم استغاثوا بأحياء وأموات فأروا مثل ذلك ، واستفاض هذا حتى عرف أن هذا من الشياطين ، والشياطين تغوى الإنسان بحسب الإمكان ، فإن كان ممن لا يعرف دين الإسلام أوقعته في الشرك الظاهر ، والكفر المحض ، فأمرته أن لا يذكر الله ، وأن يسجد للشيطان ، ويذبح له ، وأمرته أن يأكل الميتة والدم ويفعل الفواحش ، وهذا يجري كثيراً في بلاد الكفر المحض وبلاد فيها كفر وإسلام ضعيف ، ويجري في بعض مدائن الإسلام في المواضع التي يضعف إيمان أصحابها ، حتى قد جرى ذلك في مصر والشام على أنواع يطول وصفها ، وهو في أرض الشرق قبل ظهور

الإسلام في التتار كثير جداً ، وكلما ظهر فيهم الإسلام وعرفوا حقيقته قلت آثار الشياطين فيهم ، وإن كان مسلماً يختار الفواحش والظلم أعاته على الظلم والفواحش ، وهذا كثير جداً . أكثر من الذي قبله في البلاد التي في أهلها إسلام وجاهلية ، وبر ، وفجور ، وإن كان الشيخ فيه إسلام وديانة ولكن عنده قلة معرفة بحقيقة ما بعث الله به رسوله صلى الله عليه وسلم ، وقد عرف من حيث الجملة أن لأولياء الله كرامات ، وهو لا يعرف كمال الولاية ، وأنها الإيمان والتقوى واتباع الرسل باطناً وظاهراً ، أو يعرف ذلك مجملاً ولا يعرف من حقائق الإيمان الباطن وشرائع الإسلام الظاهرة ما يفرق به بين الأحوال الرحمانية ، وبين النفسانية والشيطانية ، كما أن الرؤيا ثلاثة أقسام . رؤيا من الله ، ورؤيا مما يحدث المرء به نفسه في اليقظة فيراه في المنام ، ورؤيا من الشيطان .

فكذلك الأحوال . فإذا كان عنده قلة معرفة بحقيقة دين محمد صلى الله عليه وسلم أمرته الشياطين بأمر لا ينكره ، فتارة يحملون أحدهم في الهواء ويقفون به بعرفات ثم يعيدونه إلى بلده ، وهو لا بس ثيابه لم يحرم حين حاذى المواقيت ، ولا كشف رأسه ، ولا تجرد عما يتجرد عنه المحرم ، ولا يدعونه بعد الوقوف يطوف طواف الإفاضة ويرمي الجمار ويكمل حجه ، بل يظن أن مجرد الوقوف — كما فعل —

عبادة ، وهذا من قلة علمه بدين الإسلام ، ولو علم دين الإسلام لعلم أن هذا الذي فعله ليس عبادة لله ، وأنه من استحل هذا فهو مرتد يجب قتله ، بل اتفق المسلمون على أنه يجب الإحرام عند الميقات ، ولا يجوز للإنسان المحرم اللبس في الإحرام إلا من عذر ، وأنه لا يكتفي بالوقوف ، بل لابد من طواف الإفاضة باتفاق المسلمين ، بل وعليه أن يفيض إلى المشعر الحرام ، ويرمي جمرة العقبة ، وهذا مما تنوزع فيه هل هو ركن ، أو واجب يجبره دم ؟ وعليه أيضاً رمي الجمار أيام منى باتفاق المسلمين ، وقد تحمل أحدم الجن فتزوره بيت المقدس وغيره ، وتطير به في الهواء ، وتمشي به في الماء ، وقد تربه أنه قد ذهب به إلى مدينة الأولياء ، وربما أرته أنه يأكل من ثمار الجنة ، ويشرب من أنهارها .

وهذا كله وأمثاله مما أعرفه قد وقع لمن أعرفه ؛ لكن هذا باب طويل ليس هذا موضع بسطه .

وإنما المقصود أن أصل الشرك في العالم كان من عبادة البشر الصالحين ، وعبادة تماثيلهم ، وهم المقصودون . ومن الشرك ما كان أصله عبادة الكواكب ، إما الشمس وإما القمر وإما غيرها ، وصورت الأصنام طلاس لتلك الكواكب ، وشرك قوم إبراهيم — والله أعلم — كان من هذا ، أو كان بعضه من هذا ، ومن الشرك ما كان أصله عبادة الملائكة أو الجن ، وضعت الأصنام لأجلهم ، وإلا فنفس الأصنام

الجمادية لم تعبد لذاتها ، بل لأسباب اقتضت ذلك ، وشرك العرب كان أعظمه الأول ، وكان فيه من الجميع .

فإن عمرو بن لحي هو أول من غير دين إبراهيم - عليه السلام - وكان قد أتى الشام ورآهم بالبقاء لهم أصنام يستجلبون بها المنافع ، ويدفعون بها المضار ، فصنع مثل ذلك في مكة لما كانت خزاعة ولاة البيت قبل قريش ، وكان هو سيد خزاعة ، وفي الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « رأيت عمرو بن لحي بن قعدة بن خندف يجرقصه في النار - أي أمعاه - وهو أول من غير دين إبراهيم ، وسيد السوائب ، وبحر البحيرة » . وكذلك - والله أعلم - شرك قوم نوح ، وإن كان مبدؤه من عبادة الصالحين ، فالشيطان يجر الناس من هذا إلى غيره ؛ لكن هذا أقرب إلى الناس ؛ لأنهم يعرفون الرجل الصالح وبركته ودعائه ، فيعكفون على قبره ، ويقصدون ذلك منه ، فتارة يسألونه ، وتارة يسألون الله به ، وتارة يصلون ويدعون عند قبره ظانين أن الصلاة والدعاء عند قبره أفضل منه في المساجد والبيوت .

ولما كان هذا مبدأ الشرك سد النبي صلى الله عليه وسلم هذا الباب ، كما سد باب الشرك بالكواكب ، ففي صحيح مسلم عنه أنه قال قبل أن يموت بخمس : « إن من كان قبلكم كانوا يتخذون القبور مساجد ، ألا فلا تتخذوا القبور مساجد ، فإني أنهاكم عن ذلك » وفي

الصحيحين عنه أنه صلى الله عليه وسلم ذكر له كنيسة بأرض الحبشة ، وذكر من حسناتها وتساوير فيها ، فقال : « إن أولئك إذا مات فيهم الرجل الصالح بنوا على قبره مسجداً ، وصوروا فيه تلك الصور ، أولئك هم شرار الخلق عند الله يوم القيامة » وفي الصحيحين عنه أنه قال صلى الله عليه وسلم في مرض موته : « لعن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد يحذر ما فعلوا » قالت عائشة : ولولا ذلك لأبرز قبره ، ولكن كره أن يتخذ مسجداً ، وفي مسند أحمد وصحيح أبي حاتم عنه أنه قال صلى الله عليه وسلم : « إن من شرار الناس من تدركهم الساعة وهم أحياء ، والذين يتخذون القبور مساجد » وفي سنن أبي داود وغيره عنه أنه قال صلى الله عليه وسلم : « لا تتخذوا قبوري عيداً وصلوا علي حيث ما كنتم فإن صلاتكم تبلغني » .

وفي موطأ مالك عنه أنه قال صلى الله عليه وسلم : « اللهم لا تجعل قبوري وثناً يعبد . اشتد غضب الله على قوم اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد » وفي صحيح مسلم عن أبي الهياج الأسدي قال : قال لي علي بن أبي طالب — رضي الله عنه — : ألا أبغضك على ما بعثني عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرني أن لا أدع قبراً مشرفاً إلا سويته ، ولا تمثالاً إلا طمسته ، فأمره بمحو التمثالين : الصورة الممثلة على صورة الميت ، والتمثال الشاخص المشرف فوق قبره . فإن الشرك يحصل بهذا ، وبهذا .

وقد ثبت عن عمر بن الخطاب — رضي الله عنه — أنه كان في سفر فرأى قوما ينتابون مكانا للصلاة فقال : ما هذا ؟ فقالوا : هذا مكان صلى فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال : إنما هلك من كان قبلكم بهذا ، أنهم اتخذوا آثار أنبيائهم مساجد ، من أدركته الصلاة فليصل ، وإلا فليمض ، وبلغه أن قوما يذهبون إلى الشجرة التي بايع النبي صلى الله عليه وسلم أصحابه تحتها فأمر بقطعها ، وأرسل إليه أبو موسى يذكر له أنه ظهر بتستر قبر دانيال ، وعنده مصحف فيه أخبار ما سيكون ، قد ذكر فيه أخبار المسلمين ، وأنهم إذا أجدبوا كشفوا عن القبر فمطروا ، فأرسل إليه عمر يأمره أن يحفر بالنهار ثلاثة عشر قبراً ، ويدفنه بالليل في واحد منها لئلا يعرفه الناس ؛ لئلا يفتنوا به . فاتخاذ القبور مساجد مما حرمه الله ورسوله ، وإن لم يكن عليها مسجد كان بناء المساجد عليها أعظم .

كذلك قال العلماء : يحرم بناء المساجد على القبور ، ويجب هدم كل مسجد بنى على قبر ، وإن كان الميت قد قبر في مسجد وقد طال مكثه سوى القبر حتى لا تظهر صورته ، فإن الشرك إنما يحصل إذا ظهرت صورته ، ولهذا كان مسجد النبي صلى الله عليه وسلم أولاً مقبرة للمشركين ، وفيها نخل وخرب ، فأمر بالقبور فنبشت ، وبالنخل فقطع وبالخرب فسويت ، فخرج عن أن يكون مقبرة ، فصار مسجداً .

ولما كان اتخاذ القبور مساجد ، وبناء المساجد عليها محرماً ، ولم يكن شيء من ذلك على عهد الصحابة والتابعين لهم بإحسان ، ولم يكن يعرف قط مسجد على قبر ، وكان الخليل عليه السلام في المغارة التي دفن فيها ، وهي مسدودة لا أحد يدخل إليها ، ولا تشد الصحابة الرحال لا إليه ولا إلى غيره من المقابر ؛ لأن في الصحيحين من حديث أبي هريرة وأبي سعيد رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد : المسجد الحرام ، والمسجد الأقصى ، ومسجدي هذا » . فكان يأتي من يأتي منهم إلى المسجد الأقصى يصلون فيه ، ثم يرجعون لا يأتيون مغارة الخليل ، ولا غيرها وكانت مغارة الخليل مسدودة ، حتى استولى النصارى على الشام في أواخر المائة الرابعة ، ففتحوا الباب وجعلوا ذلك المكان كنيسة ، ثم لما فتح المسلمون البلاد اتخذوه بعض الناس مسجداً ، وأهل العلم ينكرون ذلك ، والذي يرويه بعضهم في حديث الإسراء أنه قيل للنبي صلى الله عليه وسلم : هذه طيبة انزل فصل ، فنزل فصل ، هذا مكان أهلك انزل فصل . كذب موضوع لم يصل النبي صلى الله عليه وسلم تلك الليلة إلا في المسجد الأقصى خاصة ، كما ثبت ذلك في الصحيح ، ولا نزل إلا فيه .

ولهذا لما قدم الشام من الصحابة من لا يحصي عددهم إلا الله ،

وقدما عمر بن الخطاب لما فتح بيت المقدس ، وبعد فتح الشام لما صالح النصارى على الجزية وشرط عليهم الشروط المعروفة ، وقدما مرة ثالثة حتى وصل إلى سرغ ، ومعه أكبر السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار ، فلم يذهب أحد منهم إلى مغارة الخليل ، ولا غيرها من آثار الأنبياء التي بالشام ، لا بيت المقدس ، ولا بدمشق ، ولا غير ذلك ، مثل الآثار الثلاثة التي بمجل قاسيون ، في غربيه الربوة المضافة إلى عيسى عليه السلام ، وفي شرقيه المقام المضاف إلى الخليل عليه السلام ، وفي وسطه وأعلى مغارة الدم المضافة إلى هابيل لما قتله قابيل ، فهذه البقاع وأمثالها لم يكن السابقون الأولون بقصدونها ، ولا يزورونها ، ولا يرجون منها بركة ، فإنها محل الشرك .

ولهذا توجد فيها الشياطين كثيراً ، وقد رآهم غير واحد على صورة الإنس ، ويقولون لهم رجال الغيب ، يظنون أنهم رجال من الإنس غائبين عن الأبصار ، وإنما هم جن ، والجن يسمون رجالا . كما قال الله تعالى : (وَأَنَّهُ كَانَ رِجَالٌ مِّنَ الْإِنسِ يَعُوذُونَ بِرِجَالٍ مِّنَ الْجِنِّ فَزَادُوهُمْ رَهَقًا)

والإنس سموا إنسا لأنهم يؤنسونه أي يرون . كما قال تعالى : (إِنِّي ءَاسَأْتُ نَارًا) أي رأيتها ، والجن سموا جناً لاجتماعهم ، يجتئون عن الأبصار أي يستترون . كما قال تعالى : (فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ) أي استولى عليه فغطاه وستره ، وليس أحد من الإنس يستتر دائماً عن

أبصار الإنس ، وإنما يقع هذا لبعض الإنس في بعض الأحوال : تارة على وجه الكرامة له ، وتارة يكون من باب السحر وعمل الشياطين ، ولبسط الكلام على الفرق بين هذا وبين هذا موضع آخر .

والمقصود هنا : أن الصحابة والتابعين لهم بإحسان لم يبنوا قط على قبر نبي ، ولا رجل صالح مسجداً ، ولا جعلوه مشهداً ومزاراً ، ولا على شيء من آثار الأنبياء ، مثل مكان نزل فيه أو صلى فيه أو فعل فيه شيئاً من ذلك ، لم يكونوا يقصدون بناء مسجد لأجل آثار الأنبياء والصالحين ، ولم يكن جمهورهم يقصدون الصلاة في مكان لم يقصد الرسول الصلاة فيه ، بل نزل فيه أو صلى فيه اتفاقاً ، بل كان أئمتهم كعمر بن الخطاب وغيره ينهى عن قصد الصلاة في مكان صلى فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم اتفاقاً لا قصداً ، وإنما نقل عن ابن عمر خاصة أنه كان يتحرى أن يسير حيث سار رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وينزل حيث نزل ، وبصلى حيث صلى ، وإن كان النبي صلى الله عليه وسلم لم يقصد تلك البقعة لذلك الفعل ، بل حصل اتفاقاً ، وكان ابن عمر رضي الله عنهما رجلاً صالحاً شديد الاتباع ، فرأى هذا من الاتباع . وأما أبوه وسائر الصحابة من الخلفاء الراشدين عثمان وعلي وسائر العشرة وغيرهم ، مثل ابن مسعود ومعاذ بن جبل وأبي بن كعب فلم يكونوا يفعلون ما فعل ابن عمر ، وقول الجمهور أصح .

وذلك أن المتابعة أن يفعل مثل ما فعل ، على الوجه الذي فعل ،
 لأجل أنه فعل . فإذا قصد الصلاة والعبادة في مكان معين كان قصد
 الصلاة والعبادة في ذلك المكان متابعة له ، وأما إذا لم يقصد تلك
 البقعة فإن قصدها يكون مخالفة لامتابعة له . مثال الأول لما قصد
 الوقوف والذكر والدعاء بعرفة ومزدلفة وبين الحرمين كان قصد تلك
 البقاع متابعة له ، وكذلك لما طاف وصلى خلف المقام ركعتين كان فعل
 ذلك متابعة له ، وكذلك لما صعد على الصفا والمروة للذكر والدعاء كان
 قصد ذلك متابعة له ، وقد كان سلامة بن الأكوع يتحرى الصلاة عند
 الأسطوانة ، قال لأنني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يتحرى
 الصلاة عندها ، فلما رآه يقصد تلك البقعة لأجل الصلاة كان ذلك القصد
 للصلاة متابعة ، وكذلك لما أراد عتبان بن مالك أن يبني مسجداً لما عمى
 فأرسل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له إني أحب أن تأتيني
 تصلي في منزلي فأأخذ مصلي ، وفي رواية فقال تعال فخط لي مسجداً ،
 فأتى النبي صلى الله عليه وسلم ومن شاء من أصحابه ، وفي رواية
 فغدا علي رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو بكر الصديق حين ارتفع
 النهار ، فاستأذن رسول الله صلى الله عليه وسلم فأذنت له ، فلم يجلس
 حتى دخل البيت ، فقال أين تحب أن أصلي من بيتك ؟ فأشرت له إلى
 ناحية من البيت ، فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم فقمنا وراءه
 فصلى ركعتين ، ثم سلم . الحديث .

فإنه قصد أن يبني مسجداً وأحب أن يكون أول من يصلي فيه النبي صلى الله عليه وسلم ، وأن يبنيه في الموضع الذي صلى فيه ، فالمقصود كان بناء المسجد ، وأراد أن يصلي النبي صلى الله عليه وسلم في المكان الذي يبنيه ، فكانت الصلاة مقصودة لأجل المسجد ، لم يكن بناء المسجد مقصوداً لأجل كونه صلى فيه اتفاقاً ، وهذا المكان مكان قصد النبي صلى الله عليه وسلم الصلاة فيه ليكون مسجداً ، فصار قصد الصلاة فيه متابعة له ، بخلاف ما اتفق أنه صلى فيه بغير قصد ، وكذلك قصد يوم الإثنين والخميس بالصوم متابعة لأنه قصد صوم هذين اليومين ، وقال في الحديث الصحيح « إنه تفتح أبواب الجنة في كل خميس وإثنين فيغفر لكل عبد لا يشرك بالله شيئاً إلا رجلاً كان بينه وبين أخيه شحناء فيقال أنظروا هذين حتى يصطلحا » .

وكذلك قصد إتيان مسجد قباء متابعة له ، فإنه قد ثبت عنه في الصحيحين أنه كان يأتي قباء كل سبت راكباً وماشياً . وذلك أن الله أنزل عليه : (لَمَسْجِدٍ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ) وكان مسجده هو الأحق بهذا الوصف ، وقد ثبت في الصحيح أنه سئل عن المسجد المؤسس على التقوى فقال : « هو مسجدي هذا » يريد أنه أكمل في هذا الوصف من مسجد قباء ، ومسجد قباء أيضاً أُسس على التقوى ، وبسببه نزلت الآية ؛ ولهذا قال : (فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ

أَنْ يَنْطَهَرُوا وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُطَهِّرِينَ) وكان أهل قباء مع الوضوء والغسل يستنجون بالماء . تعلموا ذلك من جيرانهم اليهود ، ولم تكن العرب تفعل ذلك ، فأراد النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن لا يظن ظان أن ذاك هو الذي أسس على التقوى دون مسجده ، فذكر أن مسجده أحق بأن يكون هو المؤسس على التقوى ، فقلوه : (لَمَسْجِدُ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى) يتناول مسجده ومسجد قباء ، ويتناول كل مسجد أسس على التقوى ، بخلاف مساجد الضرار .

ولهذا كان السلف يكرهون الصلاة فيما يشبه ذلك ، ويرون العتيق أفضل من الجديد ؛ لأن العتيق أبعد عن أن يكون بنى ضراراً من الجديد الذي يخاف ذلك فيه ، وعشق المسجد مما يحمد به ؛ ولهذا قال : (ثُمَّ مَحَلُّهَا إِلَى الْبَيْتِ الْعَتِيقِ) وقال : (إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ) فإن قدمه يقتضي كثرة العبادة فيه أيضاً ، وذلك يقتضي زيادة فضله ، ولهذا لم يستحب علماء السلف من أهل المدينة وغيرها قصد شيء من المساجد والمزارات التي بالمدينة وما حولها بعد مسجد النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلا مسجد قباء ؛ لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يقصد مسجداً بعينه يذهب إليه إلا هو . وقد كان بالمدينة مساجد كثيرة لكل قبيلة من الأنصار مسجد ، لكن ليس في قصده دون أمثاله فضيلة ، بخلاف مسجد قباء ، فإنه أول مسجد بنى بالمدينة

على الإطلاق ، وقد قصد الرسول صلى الله عليه وسلم بالذهاب إليه ،
وصح عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال : « من توضأ في بيته ثم أتى
مسجد قباء لا يريد إلا الصلاة فيه كان كعمرة » .

ومع هذا فلا يسافر إليه ، لكن إذا كان الإنسان بالمدينة أناه ، ولا
يقصد إنشاء السفر إليه بل يقصد إنشاء السفر إلى المساجد الثلاثة لقوله
صلى الله عليه وسلم « لانشد الرجال إلا إلى ثلاثة مساجد : المسجد الحرام
والمسجد الأقصى ، ومسجدي هذا » ولهذا لو نذر السفر إلى مسجد
قباء لم يوف بنذره عند الأئمة الأربعة وغيرهم ، بخلاف المسجد الحرام
فإنه يجب الوفاء بالنذر إليه باتفاقهم ، وكذلك مسجد المدينة ، وبيت
المقدس ، في أصح قولهم . وهو مذهب مالك وأحمد والشافعي في
أحد قوليه ، وفي الآخر وهو قول أبي حنيفة ليس عليه ذلك ؛ لكنه
جائز ومستحب ، لأن من أصله أنه لا يجب بالنذر إلا ما كان واجباً
بالشرع ، والأكثرون يقولون يجب بالنذر كل ما كان طاعة لله ، كما
ثبت في صحيح البخاري عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه
قال : « من نذر أن يطيع الله فليطعه ومن نذر أن يعصي الله
فلا يعصه » .

وبستحب أيضاً زيارة قبور أهل البقيع ، وشهداء أحد ؛ للدعاء لهم
والاستغفار ؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقصد ذلك ، مع أن

هذا مشروع لجميع موتى المسلمين ، كما يستحب السلام عليهم والدعاء لهم ، والاستغفار . وزيارة القبور بهذا القصد مستحبة ، وسواء في ذلك قبور الأنبياء والصالحين وغيرهم ، وكان عبد الله بن عمر إذا دخل المسجد يقول : السلام عليك يا رسول الله ، السلام عليك يا أبا بكر ، السلام عليك يا أبت ثم ينصرف .

وأما زيارة قبور الأنبياء والصالحين لأجل طلب الحاجات منهم ، أو دعائهم والإقسام بهم على الله ، أو ظن أن الدعاء أو الصلاة عند قبورهم أفضل منه في المساجد والبيوت ، فهذا ضلال وشرك وبدعة باتفاق أئمة المسلمين ، ولم يكن أحد من الصحابة يفعل ذلك ، ولا كانوا إذا سلموا على النبي صلى الله عليه وسلم يقفون يدعون لأنفسهم ، ولهذا كره ذلك مالك وغيره من العلماء ، وقالوا إنه من البدع التي لم يفعلها السلف ، واتفق العلماء الأربعة وغيرهم من السلف على أنه إذا أراد أن يدعو يستقبل القبلة ، ولا يستقبل قبر النبي صلى الله عليه وسلم ، وأما إذا سلم عليه فأكثرهم قالوا : يستقبل القبر ، قاله مالك والشافعي وأحمد ، وقال أبو حنيفة : بل يستقبل القبلة أيضاً ، ويكون القبر عن يساره ، وقيل : بل يستدير القبلة .

ومما يبين هذا الأصل أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما هاجر هو وأبو بكر ذهبوا إلى الغار الذي بجبل ثور ، ولم يكن على طريقهما

بالمدينة ، فإنه من ناحية اليمن ، والمدينة من ناحية الشام ، ولكن اختبأ فيه ثلاثاً لينقطع خبرها عن المشركين ، فلا يعرفون أين ذهب ، فإن المشركين كانوا طالبين لها ، وقد بذلوا في كل واحد منها ديتيه لمن يأتي به ، وكانوا يقصدون منع النبي صلى الله عليه وسلم أن يصل إلى أصحابه بالمدينة ، وأن لا يخرج من مكة ، بل لما عجزوا عن قتله أرادوا حبسه بمكة ، فلو سلك الطريق ابتداء لأدركوه ، فأقام بالغار ثلاثاً لأجل ذلك ، فلو أراد المسافر من مكة إلى المدينة أن يذهب إلى الغار ، ثم يرجع لم يكن ذلك مستحباً بل مكروهاً ، والنبي صلى الله عليه وسلم في الهجرة سلك طريق الساحل وهي طويلة ، وفيها دورة ، وأما في عمره وحجته فكان يسلك الوسط ، وهو أقرب إلى مكة ، فسلك في الهجرة طريق الساحل ؛ لأنها كانت أبعد عن قصد المشركين ، فإن الطريق الوسطى كانت أقرب إلى المدينة ، فيظنون أنه سلكها ، كما كان إذا أراد غزوة ورى غيرها .

وهو صلى الله عليه وآله وسلم لما قسم غنائم حنين بالجرانة اعتمر منها ، ولما صده المشركون عن مكة حل بالحديبية ، وكان قد أنشأ الإحرام بالعمرة من ميقات المدينة ذي الحليفة ، ولما اعتمر من العام القابل عمرة القضية اعتمر من ذي الحليفة ، ولم يدخل الكعبة في عمره ولا حجته وإنما دخلها عام الفتح ، وكان بها صور مصورة فلم يدخلها

حتى محيت تلك الصور ، وصلى بها ركعتين ، وصلى يوم الفتح ثمان ركعات وقت الضحى ، كما روت ذلك أم هانئ ، ولم يكن يقصد الصلاة وقت الضحى إلا لسبب مثل أن يقدم من سفر ، فيدخل المسجد فيصلى فيه ركعتين ، ومثل أن يشغله نوم أو مرض عن قيام الليل فيصلى بالنهار ثنتي عشرة ركعة ، وكان يصلي بالليل إحدى عشرة ركعة ، فصلى ثنتي عشرة ركعة شفعا لفوات وقت الوتر ، فإنه صلى الله عليه وسلم قال : « المغرب وتر صلاة النهار ، فأوتروا صلاة الليل » وقال : « اجعلوا آخر صلاتكم بالليل وترأ » وقال : « صلاة الليل مثنى مثنى ، فإذا خفت الصبح فأوتر بركعة » .

والمأثور عن السلف أنهم إذا ناموا عن الوتر كانوا يوترون قبل صلاة الفجر ، ولا يؤخرونه إلى ما بعد الصلاة ، وفي الصحيحين عن عائشة رضى الله عنها أنها قالت : ما صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم سبحة الضحى قط ، وإني لأسبحها ، وإن كان ليدع العمل ، وهو يحب أن يعمل به خشية أن يعمل به الناس فيفرض عليهم ، وقد ثبت عنه في الصحيح أنه أوصى بركعتي الضحى لأبي هريرة ، ولأبي الدرداء ، وفيها أحاديث ، لكن صلاته ثمان ركعات يوم الفتح جعلها بعض العلماء صلاة الضحى .

وقال آخرون : لم يصلها إلا يوم الفتح ، فعلم أنه صلاحها لأجل

الفتح ، وكانوا يستحبون عند فتح مدينة أن يصلى الإمام ثماني ركعات شكراً لله ، وبسمونها صلاة الفتح ، قالوا : لأن الاتباع يعتبر فيه القصد والنبي صلى الله عليه وسلم لم يقصد الصلاة لأجل الوقت ، ولو قصد ذلك لصلى كل يوم ، أو غالب الأيام ، كما كان يصلي ركعتي الفجر كل يوم ، وكذلك كان يصلي بعد الظهر ركعتين ، وقبلها ركعتين أو أربعاً ولما فاتته الركعتان بعد الظهر قضاها بعد العصر ، وهو صلى الله عليه وسلم لما نام هو وأصحابه عن صلاة الفجر في غزوة خيبر فصلوا بعد طلوع الشمس ركعتين ، ثم ركعتين ، لم يقل أحد أن هذه الصلاة في هذا الوقت سنة دائماً ؛ لأنهم إنما صلوها قضاء ، لكونهم ناموا عن الصلاة ، ولما فاتته العصر في بعض أيام الخندق فصلوها بعد ما غربت الشمس ، وروى أن الظهر فاتته أيضاً فصلى الظهر ، ثم العصر ، ثم المغرب ، لم يقل أحد إنه يستحب أن يصلى بين العشاءين إحدى عشرة ركعة ، لأن ذلك كان قضاء ، بل ولا نقل عنه أحد أنه خص ما بين العشاءين بصلاة .

وقوله تعالى : (نَاسِئَةَ اللَّيْلِ) عند أكثر العلماء هو إذا قام الرجل بعد نوم ليس هو أول الليل ، وهذا هو الصواب ؛ لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم هكذا كان يصلي ، والأحاديث بذلك متواترة عنه كان يقوم بعد النوم لم يكن يقوم بين العشاءين .

وكذلك أكله ما كان يجد من الطعام ، ولبسه الذي يوجد بمدينته
طيبة مخلوقا فيها ، ومجلوبا إليها من اليمن وغيرها ، لأنه هو الذي يسره
الله له ، فأكله التمر ، وخبزه الشعير ، وفاكهته الرطب والبطيخ
الأخضر والقثاء ، ولبس ثياب اليمن ، لأن ذلك هو كان أيسر في بلده
من الطعام والثياب ، لا لخصوص ذلك ، فمن كان ببلد آخر وقوتهم
البر والذرة ، وفاكهتهم الغنم والرمان ، ونحو ذلك ، وثيابهم مما ينسج
بغير اليمن القز لم يكن إذا قصد أن يتكلف من القوت والفاكهة
واللباس ما ليس في بلده — بل يتعسر عليهم — متبعاً للرسول صلى
الله عليه وسلم ، وإن كان ذلك الذي يتكلفه تماً أو رطباً أو خبز شعير .
فعلم أنه لا بد في المتابعة للنبي صلى الله عليه وسلم من اعتبار القصد
والنية : « فإنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى »

فعلم أن الذي عليه جمهور الصحابة وأكابرهم هو الصحيح ، ومع
هذا فإن عمر رضي الله عنها لم يكن يقصد أن يصلي إلا في مكان
صلى فيه النبي صلى الله عليه وسلم ، لم يكن يقصد الصلاة في
موضع نزوله ومقامه ، ولا كان أحد من الصحابة يذهب إلى الغار
المذكور في القرآن للزيارة والصلاة فيه — وإن كان النبي صلى الله عليه
وسلم وصاحبه أقاما به ثلاثاً يصلون فيه الصلوات الخمس — ولا كانوا
أيضاً يذهبون إلى حراء وهو المكان الذي كان يتعبد فيه قبل النبوة

وفيه نزل عليه الوحي أولاً ، وكان هذا مكان يتعبدون فيه قبل الإسلام
فإن حراء أعلى جبل كان هناك ، فلما جاء الإسلام ذهب النبي صلى
الله عليه وآله وسلم إلى مكة مرات بعد أن أقام بها قبل الهجرة
بضع عشرة سنة ، ومع هذا فلم يكن هو ولا أصحابه يذهبون إلى حراء .

ولما حج النبي صلى الله عليه وسلم استلم الركنتين اليمانيين ، ولم
يستلم الشاميين ؛ لأنهما لم يبنيا على قواعد إبراهيم ، فإن أكثر الحجر
من البيت ، والحجر الأسود استلمه وقبله ، واليمني استلمه ولم يقبله ،
وصلى بمقام إبراهيم ولم يستلمه ، ولم يقبله ، فدل ذلك على أن التمسح
بمحيطان الكعبة غير الركنتين اليمانيين وتقبيل شيء منها غير الحجر
الأسود ليس بسنة ، ودل على أن استلام مقام إبراهيم وتقبيله ليس
بسنة ، وإذا كان هذا نفس الكعبة ، ونفس مقام إبراهيم بها ، فعلوم
أن جميع المساجد حرمتها دون الكعبة ، وأن مقام إبراهيم بالشام
وغيرها وسائر مقامات الأنبياء دون المقام الذي قال الله فيه : (وَأَتَّخِذُوا
مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى) .

فعلم أن سائر المقامات لا تقصد للصلاة فيها ، كما لا يحج إلى
سائر المشاهد ، ولا يتمسح بها ، ولا يقبل شيء من مقامات الأنبياء
ولا المساجد ولا الصخرة ولا غيرها ، ولا يقبل ما على وجه الأرض إلا
الحجر الأسود .

وأيضاً فالنبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يصل بمسجد بمكة إلا المسجد الحرام ، ولم يأت للعبادات إلا المشاعر : منى ، ومزدلفة ، وعرفة فلهذا كان أئمة العلماء على أنه لا يستحب أن يقصد مسجداً بمكة للصلاة غير المسجد الحرام ، ولا تقصد بقعة للزيارة غير المشاعر التي قصدها رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وإذا كان هذا في آثارهم ، فكيف بالمقابر التي لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم من اتخذها مساجد ، وأخبر أنهم شرار الخلق عند الله يوم القيامة ؟!

ودين الإسلام أنه لا تقصد بقعة للصلاة إلا أن تكون مسجداً فقط ، ولهذا مشاعر الحج غير المسجد الحرام تقصد للنسك ، لا للصلاة فلا صلاة بعرفة ، وإنما صلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم الظهر والعصر يوم عرفة بعرفة خطب بها ثم صلى ، ثم بعد الصلاة ذهب إلى عرفات ، فوقف بها ، وكذلك يذكر الله ويدعى بعرفات ومزدلفة على قزح ، وبالصفا والمروة ، وبين الجمرات ، وعند الرمي ، ولا تقصد هذه البقاع للصلاة . وأما غير المساجد ومشاعر الحج فلا تقصد بقعة لا للصلاة ، ولا للذكر ، ولا للدعاء ، بل يصلى المسلم حيث أدركته الصلاة ، إلا حيث نهى ، ويذكر الله ويدعوه حيث تيسر من غير قصد تخصيص بقعة بذلك ، وإذا اتخذ بقعة لذلك كالمشاهد نهى عن ذلك ، كما نهى عن الصلاة في المقبرة ، إلا ما يفعله الرجل عند السلام على الميت من

الدعاء له وللمسلمين ، كما يفعل مثل ذلك في الصلاة على الجنازة ، فإن زيارة قبر المؤمن من جنس الصلاة على جنازته ، يفعل في هذا من جنس ما يفعل في هذا ، ويقصد بالدعاء هنا ما يقصد بالدعاء هنا .

ومما يشبه هذا أن الأنصار بايعوا النبي صلى الله عليه وسلم ليلة العقبة بالوادي الذي وراء جرة العقبة ؛ لأنه مكان منخفض قريب من منى ، يستر من فيه ، فإن السبعين الأنصار كانوا قد حجوا مع قومهم المشركين ، وما زال الناس يحجون إلى مكة قبل الإسلام وبعده ، فجاؤا مع قومهم إلى منى ؛ لأجل الحج ، ثم ذهبوا بالليل إلى ذلك المكان لقربه وستره لالفضيلة فيه ، ولم يقصدوه لفضيلة تخصه بعينه .

ولهذا لما حج النبي صلى الله عليه وسلم هو وأصحابه لم يذهبوا إليه ، ولا زاروه ، وقد بنى هناك مسجد ، وهو محدث ، وكل مسجد بمكة وما حولها غير المسجد الحرام فهو محدث ، ومنى نفسها لم يكن بها على عهد النبي صلى الله عليه وسلم مسجد مبنى ، ولكن قال منى مناخ لمن سبق ، فنزل بها المسلمون ، وكان يصلي بالمسلمين بمنى ، وغير منى ، وكذلك خلفاؤه من بعده ، واجتماع الحجاج بمنى أكثر من اجتماعهم بغيرها ، فإنهم يقيمون بها أربعاً ، وكان النبي صلى الله عليه وسلم وأبو بكر وعمر يصلون بالناس بمنى وغير منى ، وكانوا يقصرون

الصلاة بمنى وعرفة ومزدلفة ، ويجمعون بين الظهر والعصر بعرفة ،
وبين المغرب والعشاء بمزدلفة ، ويصلي بصلاتهم جميع الحجاج من أهل
مكة وغير أهل مكة ، وكلهم يقصرون الصلاة بالمشاعر ، وكلهم يجمعون
بعرفة ومزدلفة .

وقد تنازع العلماء في أهل مكة ونحوهم هل يقصرون أو يجمعون
فقيل : لا يقصرون ، ولا يجمعون ، كما يقول ذلك من يقوله من أصحاب
الشافعي وأحمد ، وقيل يجمعون ولا يقصرون ، كما يقول ذلك أبو
خليفة وأحمد ومن وافقه من أصحابه وأصحاب الشافعي ، وقيل : يجمعون
ويقصرون كما قال ذلك مالك وابن عيينة وإسحق بن راهويه وبعض
أصحاب أحمد وغيرهم ، وهذا هو الصواب بلا ريب ، فإنه الذي فعله
أهل مكة خلف النبي صلى الله عليه وسلم بلا ريب ، ولم يقل النبي
صلى الله عليه وسلم قط ولا أبو بكر ولا عمر بمنى ولا عرفة ولا مزدلفة
يا أهل مكة أتموا صلاتكم ، فإنما قوم سفر ، ولكن ثبت أن عمر قال
ذلك في جوف مكة ، وكذلك في السنن عن النبي صلى الله عليه وسلم
أنه قال ذلك في جوف مكة في غزوة الفتح ، وهذا من أقوى الأدلة
على أن القصر مشروع لكل مسافر ، ولو كان سفره بريداً ، فإن
عرفة من مكة بريد : أربع فراسخ ، ولم يصل النبي صلى الله عليه وسلم
ولا خلفاؤه بمكة صلاة عيد : بل ولا صلى في أسفاره قط صلاة

العيد ، ولا صلى بهم في أسفاره صلاة جمعة ينخطب ثم يصلي ركعتين ، بل كان يصلي يوم الجمعة في السفر ركعتين ، كما يصلي في سائر الأيام .

وكذلك لما صلى بهم الظهر والعصر بعرفة صلى ركعتين ، كصلاته في سائر الأيام ، ولم ينقل أحد أنه جهر بالقراءة يوم الجمعة في السفر ، لا بعرفة ولا بغيرها ، ولا أنه خطب بغير عرفة يوم الجمعة في السفر ، فعلم أن الصواب ما عليه سلف الأمة وجهابريها من الأئمة الأربعة وغيرهم ، من أن المسافر لا يصلي جمعة ولا غيرها ، وجمهورهم أيضاً على أنه لا يصلي عيداً ، وهو قول مالك وأبي حنيفة وأحمد في إحدى الروايتين ، وهذا هو الصواب أيضاً ، فإن النبي صلى الله عليه وسلم وخلفاءه لم يكونوا يصلون العيد إلا في المقام ، لا في السفر ، ولم يكن يصلي صلاة العيد إلا في مكان واحد مع الإمام يخرج بهم إلى الصحراء فيصلي هناك ، فيصلي المسلمون كلهم خلفه صلاة العيد ، كما يصلون الجمعة ولم يكن أحد من المسلمين يصلي صلاة عيد في مسجد قبيلته ولا بيته ، كما لم يكونوا يصلون جمعة في مساجد القبائل ، ولا كان أحد منهم بمكة يوم النحر يصلي صلاة عيد على عهد النبي صلى الله عليه وسلم وخلفائه بل عديم بمنى بعد إفاضتهم من المشعر الحرام ، ورمى جمرة العقبة لهم كصلاة العيد لسائر أهل الأمصار يرمون ثم ينحرون وسائر أهل

الأمصار يصلون ثم ينحرون ، والنبي صلى الله عليه وسلم لما أقاض من منى نزل بالمحصب ، فاختلف أصحابه هل التحصيب سنة لاختلافهم في قصده هل قصد النزول به أو نزل به لأنه كان أسمع لخروجه . وهذا مما يبين أن المقاصد كانت معتبرة عندهم في المتابعة .

ولما اعتمر عمرة القضية وكانت مكة مع المشركين لم تفتح بعد ، وكان المشركون قد قالوا : يقدم عليكم قوم قد وهنتهم حمى يثرب ، وقعد المشركون خلف قيعقان ، وهو جبل المروة ينظرون إليهم ، فأمر النبي صلى الله عليه وسلم أصحابه أن يرملوا ثلاثة أشواط من الطواف ، ليرى المشركون جلدكم وقوتهم ، وروى أنه دعا لمن فعل ذلك ، ولم يرملوا بين الركنين ؛ لأن المشركين لم يكونوا يرونهم من ذلك الجانب ، فكان المقصود بالرمل إذ ذاك من جنس المقصود بالجهاد . فظن بعض المتقدمين أنه ليس من النسك ، لأنه فعل لقصد وزال ؛ لكن ثبت في الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه لما حجوا رملوا من الحجر الأسود إلى الحجر الأسود فكمّلوا الرمل بين الركنين ، وهذا قدر زائد على ما فعلوه في عمرة القضية ، وفعل ذلك في حجة الوداع مع الأمن العام ، فإنه لم يحج معه إلا مؤمن ، فدل ذلك على أن الرمل صار من سنة الحج ، فإنه فعل أولا لمقصود الجهاد ، ثم شرع نسكا ، كما روى في سعي هاجر ، وفي رمي الجمار ، وفي ذبح الكبش : أنه

فعل أولاً لمقصود ، ثم شرعه الله نسكا وعبادة ، لكن هذا يكون إذا شرع الله ذلك ، وأمر به ، وليس لأحد أن يشرع ما لم يشرعه الله ، كما لو قال قائل : أنا أستحب الطواف بالصخرة سبعا ، كما يطاف بالكعبة ، أو أستحب أن أتخذ من مقام موسى وعيسى مصلى ، كما أمر الله أن يتخذ من مقام إبراهيم مصلى ، ونحو ذلك ، لم يكن له ذلك ، لأن الله تعالى يختص ما يختصه من الأعيان والأفعال بأحكام تخصه يمنع معها قياس غيره عليه ، إما لمعى يختص به لا يوجد بغيره على قول أكثر أهل العلم ، وإما لمحض تخصيص المشيئة على قول بعضهم ، كما خص الكعبة بأن يحج إليها ويطاف بها ، وكما خص عرفات بالوقوف بها ، وكما خص منى برمي الجمار بها ، وكما خص الأشهر الحرم بتحريمها ، وكما خص شهر رمضان بصيامه ، وقيامه ، إلى أمثال ذلك .

وإبراهيم ومحمد كل منهما خليل الله ، فإنه قد ثبت في الصحاح من غير وجه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « إن الله اتخذني خليلا كما اتخذ إبراهيم خليلا » وقد ثبت في الصحيح : « أن رجلا قال للنبي صلى الله عليه وسلم : ياخير البرية ! قال : « ذاك إبراهيم » . فإبراهيم أفضل الخلق بعد محمد صلى الله عليه وسلم . وقوله : « ذاك إبراهيم » تواضع منه ، فإنه قد ثبت عنه صلى الله عليه وسلم في الصحيح أنه قال : « أنا سيد ولد آدم ولا فخر ، آدم فمن دونه تحت لوائى يوم القيامة ولا فخر » إلى غير

ذلك من النصوص المينة أنه أفضل الخلق ، وأكرمهم على ربه ،
 وإبراهيم هو الإمام الذي قال الله فيه : (إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا)
 وهو الأمة أي القدوة الذي قال الله فيه : (إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِلَّهِ
 حَنِيفًا) وهو الذي بوأه الله مكان البيت ، وأمره أن يؤذن في الناس
 بالحج إليه ، وقد حرم الله الحرم على لسانه ، وإسماعيل نبأه معه ، وهو
 الذبيح الذي بذل نفسه لله وصبر على الحنة ، كما بينا ذلك بالدلائل
 الكثيرة في غير هذا الموضع ، وأمه هاجر هي التي أطاعت الله ورسوله
 إبراهيم في مقامها مع ابنها في ذلك الوادي الذي لم يكن به أنيس ، كما
 قال الحليل : (رَبَّنَا إِنِّي أَصْكَنْتُ مِنْ ذُرِّيَّتِي بِوَادٍ غَيْرِ ذِي زَرْعٍ عِنْدَ بَيْتِكَ الْمُحَرَّمِ) .

وكان لإبراهيم ولآل إبراهيم من محبة الله وعبادته والإيمان به
 وطاعته ما لم يكن لغيرهم ، فخصهم الله بأن جعل لبيته الذي بنوه له
 خصائص لا توجد لغيره ، وجعل ما جعله من أفعالهم قدوة للناس وعبادة
 يتبعونها فيها ، ولا ريب أن الله شرع لإبراهيم السعي ورمى الجمار والوقوف
 بعرفات بعد ما كان من أمر هاجر وإسماعيل وقصة الذبيح وغير ذلك
 ما كان ، كما شرع لمحمد الرمل في الطواف حيث أمره أن ينادى في
 الناس بحج البيت ، والحج مبناه على الذل والخضوع لله ، ولهذا خص
 باسم النسك ، و « النسك » في اللغة العبادة .

قال الجوهري : النسك العبادة ، والناسك العابد ، وقد نسك وتنسك أي تعبد ، ونسك بالضم أي صار ناسكا ، ثم خص الحج باسم النسك لأنه أدخل في العبادة والذل لله من غيره ، ولهذا كان فيه من الأفعال مالا يقصد فيه إلا مجرد الذل لله ، والعبادة له ، كالسعي ورمي الجمار . قال النبي صلى الله عليه وسلم : « إنما جعل رمي الجمار والسعي بين الصفا والمروة لإقامة ذكر الله » رواه الترمذي ، وخص بذلك الذبح الفداء أيضا دون مطلق الذبح : لأن إراقة الدم لله أبلغ في الخضوع والعبادة له ، ولهذا كان من كان قبلنا لا يأكلون القربان : بل تأتي نار من السماء فتأكله ، ولهذا قال تعالى : (الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ عَهِدَ إِلَيْنَا أَلاَّ نُؤْمِنَ بِرَسُولٍ حَتَّىٰ يَأْتِينَا بَقُرْبَانٍ تَأْكُلُهُ النَّارُ قُلْ قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّن قَبْلِي بِالْبَيِّنَاتِ وَبِالَّذِي قُلْتُمْ فَلِمَ قَتَلْتُمُوهُمْ إِن كُنْتُمْ صَادِقِينَ) .

وكذلك كانوا إذا غنموا غنيمة جمعوها ثم جاءت النار فأكلتها ليكون قتالهم محضا لله لا للمغنم ، ويكون ذبحهم عبادة محضة لله لا لأجل أكلهم ، وأمة محمد صلى الله عليه وسلم وسع الله عليهم لكلال بقرينهم وإخلاصهم ، وأنهم يقاتلون لله ولو أكلوا المغنم ، ويذبحون لله ولو أكلوا القربان ، ولهذا كان عباد الشياطين والأصنام يذبحون لها الذبائح أيضا ، فالذبح للمعبود غاية الذل والخضوع له .

ولهذا لم يحز الذبح لغير الله ، ولا أن يسمى غير الله على الذبائح ،

وحرم سبحانه ما ذبح على النصب ، وهو ما ذبح لغير الله ، وما سمي عليه غير اسم الله ، وإن قصد به اللحم لا القربان ، ولعن النبي صلى الله عليه وآله وسلم من ذبح لغير الله ، ونهى عن ذبائح الجن ، وكانوا يذبحون للجن ، بل حرم الله ما لم يذكر اسم الله عليه مطلقا كما دل على ذلك الكتاب والسنة في غير موضع .

وقد قال تعالى : (فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنْحَرْ) أي انحر لربك ، كما قال الحليل : (إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ) وقد قال هو وإسماعيل إذ يرفعان القواعد من البيت : (رَبَّنَا اقْبَلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ * رَبَّنَا وَاجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِنَا أُمَّةً مُسْلِمَةً لَكَ وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا) فالناسك هنا مشاعر الحج كلها . كما قال تعالى : (لِكُلِّ أُمَّةٍ جَعَلْنَا مَنَسَكًا هُمْ نَاسِكُوهُ) وقال تعالى : (وَلِكُلِّ أُمَّةٍ جَعَلْنَا مَنَسَكًا لِيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَى مَا رَزَقَهُمْ مِنْ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ) وقال : (لَنَبَيِّلَ اللَّهُ لُحُومَهَا وَلَآدِمَآؤَهَا وَلَكِنَّ بَيَّالَهُ الْقَوَى مِنْكُمْ) كما قال تعالى : (وَمَنْ يُعْظَمْ شَعِيرَ اللَّهِ فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ) .

فالقصد تقوى القلوب لله وهو عبادتها له وحده دون ما سواه بغاية العبودية له ، والعبودية فيها غاية المحبة وغاية النذل والإخلاص . وهذه ملة إبراهيم الحليل ، وهذا كله مما يبين أن عبادة القلوب هي الأصل ، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم : « إن في الجسد مضغة إذا صلحت صلح الجسد كله وإذا فسدت فسد الجسد كله ألا وهي القلب »

والنية والقصد هما عمل القلب ، فلا بد في المتابعة للرسول صلى الله عليه وسلم من اعتبار النية والقصد .

ومن هذا الباب أن النبي صلى الله عليه وسلم لما احتجم وأمر بالحجامة . وقال في الحديث الصحيح : « شفاء أمتي في شرطة محجم ، أو شربة عسل ، أو كية بنار ، وما أحب أن أكتوى » كان معلوما أن المقصود بالحجامة إخراج الدم الزائد الذي يضر البدن ، فهذا هو المقصود ، وخص الحجامة لأن البلاد الحارة يخرج الدم فيها إلى سطح البدن فيخرج بالحجامة ، ولهذا كانت الحجامة في الحجاز ونحوه من البلاد الحارة يحصل بها مقصود استفراغ الدم ، وأما البلاد الباردة فالدم يغور فيها إلى العروق فيحتاجون إلى قطع العروق بالفصد ، وهذا أمر معروف بالحس والتجربة ، فإنه في زمان البرد تسخن الأجواف وتبرد الظواهر ، لأن شبيه الشيء منجذب إليه ، فإذا برد الهواء برد ما يلاقيه من الأبدان والأرض ، فيهرب الحر الذي فيها من البرد المضاد له إلى الأجواف فيسخن باطن الأرض . وأجواف الحيوان ، وبأوى الحيوان إلى الأكتان الدافئة . ولقوة الحرارة في باطن الإنسان يأكل في الشتاء وفي البلاد الباردة أكثر مما يأكل في الصيف وفي البلاد الحارة ؛ لأن الحرارة تطبخ الطعام وتصرفه ، ويكون الماء النابع في الشتاء سخنا لسخونة جوف الأرض ، والدم سخن فيكون في جوف العروق لا في سطح الجلد ، فلو احتجم لم ينفعه ذلك بل قد يضره ، وفي الصيف

والبلاد الحارة تسخن الظواهر فتكون البواطن باردة فلا ينهضم الطعام فيها كما ينهضم في الشتاء ، ويكون الماء النابع بارداً لبرودة باطن الأرض ، وتظهر الحيوانات إلى البراري لسخونة الهواء ، فهؤلاء قد لا ينفعهم الفصاد ؛ بل قد يضرهم ، والحجامة أنفع لهم .

وقوله : « شفاء أمتي » إشارة إلى من كان حينئذ من أمته وهم كانوا بالحجاز ، كما قال ما بين المشرق والمغرب قبلة ، لأن هذا كان قبلة أمته حينئذ ؛ لأنهم كانوا بالمدينة وما حولها ، وهذا كما أنه في آخر الأمر بعد أن فرض الحج سنة تسع أو سنة عشر وقت ثلاث مواقيت للمدينة ولنجد وللشام ، ولما فتح اليمن وقت لهم يعلم ، ثم وقت ذات عرق لأهل العراق ، وهذا كما أنه فرض صدقة الفطر صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير عن كل صغير وكبير ذكراً وأنثى من المسلمين ، وكان هذا هو الفرض على أهل المدينة ؛ لأن الشعير والتمر كان قوتهم ، ولهذا كان جماهير العلماء على أنه من اقتات الأرز والذرة ونحو ذلك يخرج من قوته ، وهو إحدى الروايتين عن أحمد ، وهل يجزيه أن يخرج التمر والشعير إذا لم يكن يقاته . فيه قولان للعلماء .

وكان الصحابة يرمون بالقوس العربية الطويلة التي تشبه قوس الندف ، وفتح الله لهم بها البلاد ، وقد رويت آثار في كراهة الرمي بالقوس الفارسية عن بعض السلف لكونها كانت شعار الكفار ، فأما بعد أن

اعتادها المسلمون وكثرت فيهم وهي في أنفسها أنفع في الجهاد من تلك القوس . فلا تكره في أظهر قولي العلماء ، أو قول أكثرهم ؛ لأن الله تعالى قال : (وَأَعِذُوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ) .

والقوة في هذا أبلغ بلا ريب ، والصحابة لم تكن هذه عندم فعلوا عنها إلى تلك ؛ بل لم يكن لهم غيرها ، فينظر في قصد الرمي أكان حاجة إليها إذ ليس لهم غيرها ؟ أم كان لمغنى فيها ؟ ومن كره الرمي بها كرهه لمغنى لازم ، كما يكره الكفر وما يستلزم الكفر ، أم كرهها لكونها كانت من شعائر الكفار فكره التشبه بهم ؟ .

وهذا كما أن الكفار من اليهود والنصارى إذا لبسوا ثوب الغيار من أصفر وأزرق نهى عن لباسه لما فيه من التشبه بهم ، وإن كان لو خلا عن ذلك لم يكره ، وفي بلاد لا يلبس هذه الملابس عندم إلا الكفار فنهى عن لبسها ، والذين اعتادوا ذلك من المسلمين لا مفسدة عندم في لبسها .

ولهذا كره أحمد وغيره لباس السواد لما كان في لباسه تشبه بمن يظلم أو يعين على الظلم ، وكره بيعه لمن يستعين بلبسه على الظلم ، فأما إذا لم يكن فيه مفسدة لم ينه عنه .

وكره من كره من الصحابة والتابعين بيع الأرض الخراجية ، لأن

المسلم المشتري لها إذا أدى الحراج عنها أشبه أهل الذمة في التزام الجزية ، فإن الحراج جزية الأرض ، وإن لم يؤدها ظلم المسلمين بإسقاط حقهم من الأرض ، لم يكرهوا بيعها لكونها وقفا ، فإن الوقف إنما منع من بيعه لأن ذلك يبطل الوقف ، ولهذا لا يباع ولا يوهب ولا يورث ، والأرض الحراجية تنتقل إلى الوارث باتفاق العلماء ، وتجاوز هبتها ، والتهب المشتري يقوم فيها مقام البائع فيؤدي ما كان عليه من الحراج ، وليس في بيعها مضرة لمستحقي الحراج كما في بيع الوقف . وقد غلط كثير من الفقهاء فظنوا أنهم كرهوا بيعها لكونها وقفاً ، واشتبه عليهم الأمر ، لأنهم رأوا الآثار مروية في كراهة بيعها ، وقد عرفوا أن عمر جعلها فيئا لم يقسمها قط ، وذلك في معنى الوقف ، فظنوا أن بيعها مكروه لهذا المعنى ، ولم يتأملوا حق التأمل فيرون أن هذا البيع ليس هو من جنس البيع المنهى عنه في الوقف ، فإن هذه يصرف مغلها إلى مستحقها قبل البيع وبعده ، وعلى حد واحد ، ليست كالدار التي إذا بيعت تعطل نفعها عن أهل الوقف وصارت للمشتري .

وأعجب من ذلك أن طائفة من هؤلاء قالوا : مكة إنما كره بيع رباعها لكونها فتحت غنوة ، ولم تقسم أيضاً ، وهم قد قالوا مع جميع الناس إن الأرض الغنوة التي جعلت أرضها فيئا يجوز بيع مساكنها ، والحراج إنما جعل على المزارع لا على المساكن ، فلو كانت

مكة قد جعلت أرضها للمسلمين ، وجعل عليها خراج لم يتمتع بيع مساكنها لذلك ، فكيف ومكة أقرها النبي صلى الله عليه وسلم بيد أهلها على ما كانت عليه مساكنها ومزارعها ولم يقسمها ولم يضرب عليها خراجا ؛ ولهذا قال من قال : أنها فتحت صلحاً ، ولا رب أنها فتحت غنوة كما تدل عليه الأحاديث الصحيحة المتواترة ، لكن النبي صلى الله عليه وسلم أطلق أهلها جميعهم فلم يقتل إلا من قاتله ، ولم يسب لهم ذرية ، ولا غنم لهم مالا ، ولهذا سموا الطلقاء .

وأحمد وغيره من السلف إنما عللوا ذلك بكونها فتحت غنوة مع كونها مشتركة بين المسلمين . كما قال تعالى : (وَالْمَسْجِدَ الْحَرَامَ الَّذِي جَعَلْنَاهُ لِلنَّاسِ سَوَاءً الْعَكْفُ فِيهِ وَالْبَادِ) وهذه هي العلة التي اختصت بها مكة دون سائر الأمصار ، فإن الله أوجب حجها على جميع الناس ، وشرع اعتبارها دائماً فجعلها مشتركة بين جميع عباد الله . كما قال : (سَوَاءً الْعَكْفُ فِيهِ وَالْبَادِ) ولهذا كانت منى وغيرها من المشاعر من سبق إلى مكان فهو أحق به حتى ينتقل عنه ، كالساجد ، ومكة نفسها من سبق إلى مكان فهو أحق به ، والإنسان أحق بمسكنه مادام محتاجاً إليه وما استغنى عنه من المنافع فعليه بذله بلا عوض لغيره من الحجيج ، وغيرهم . ولهذا كانت الأقوال في إجارة دورها وبيع رباعها ثلاثة .

قيل : لا يجوز لا هذا ، ولا هذا . وقيل : يجوز الأمران .

والصحيح أنه يجوز بيع رباعها ، ولا يجوز إجارتها ، وعلى هذا تدل الآثار المنقولة في ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن الصحابة رضي الله عنهم ، فإن الصحابة كانوا يتبايعون دورها ، والدور تورث وتوهب ، وإذا كانت تورث وتوهب جاز أن تباع بخلاف الوقف ، فإنه لا يباع ولا يورث ولا يوهب .

وكذلك أم الولد من لم يجوز بيعها لم يجوز هبتها ولا أن تورث ، وأما إجارتها فقد كانت تدعى السوائب — على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ، وأبي بكر ، وعمر رضي الله عنهما من احتاج سكن ، ومن استغنى أسكن ؛ لأن المسلمين كلهم محتاجون إلى المنافع ، فصارت كمنافع الأسواق والمساجد والطرق التي يحتاج إليها المسلمون ، فمن سبق إلى شيء منها فهو أحق به ، وما استغنى عنه أخذه غيره بلا عوض ، وكذلك المباحات التي يشترك فيها الناس ، ويكون المشتري لها استفاد بذلك أنه أحق من غيره مادام محتاجا ، وإذا باعها الإنسان قطع اختصاصه بها وتوريثه إياها ، وغير ذلك من تصرفاته ، ولهذا له أن لا يبذله إلا بعوض ، والنبي صلى الله عليه وسلم منّ على أهل مكة ، فإن الأسير يجوز المن عليه للمصلحة ، وأعطاهم مع ذلك ذراريهم وأموالهم ، كما من على هوازن لما جاءوا مسلمين بإحدى الطائفتين : السبي أو المال ، فاختاروا السبي فأعطاهم السبي وكان ذلك بعد القسمة ،

فعوض عن نصيبه من لم يرض بأخذه منهم ، وكان قد قسم المال فلم يرد عليه ، وقريش لم تحاربه كما حاربه هوازن ، وهو إنما من على من لم يقاتله منهم كما قال : « من أغلق بابه فهو آمن ، ومن ألقى سلاحه فهو آمن ، ومن دخل المسجد فهو آمن » .

فلما كف جمهورهم عن قتاله وعرف أنهم مسلمون أطلقهم ، ولم يغم أموالهم ولا حريمهم ، ولم يضرب الرق لا عليهم ولا على أولادهم بل سمّاهم الطلقاء من قريش ، بخلاف ثقيف فإنهم سمّوا العتقاء ، فإنه أعتق أولادهم بعد الاسترقاق والقسمة ، وكان في هذا ما دل على أن الإمام يفعل بالأموال والرجال والعقار والمنقول ما هو أصح ، فإن النبي صلى الله عليه وسلم فتح خيبر فقسمها بين المسلمين ، وسبى بعض نسائها ، وأقر سائرهم مع ذراريهم حتى أجلوا بعد ذلك ، فلم يسترقهم ومكة فتحها غنوة ولم يقسمها لأجل المصلحة .

وقد تنازع العلماء في الأرض إذا فتحت غنوة هل يجب قسمها كخيبر لأنها مغم ، أو تصير فيئا كما دلت عليه سورة الحشر ، وليست الأرض من المغم ، أو ينخير الإمام فيما بين هذا وهذا على ثلاثة أقوال ، وأكثر العلماء على التخيير ، وهو الصحيح ، وهو مذهب أبي حنيفة وأحمد في المشهور عنه وغيرهما .

ولو فتح الإمام بلداً وغلب على ظنه أن أهله يسلمون ويجاهدون
 جاز أن يمن عليهم بأنفسهم وأموالهم وأولادهم ، كما فعل النبي صلى الله
 عليه وسلم بأهل مكة ، فإنهم أسلموا كلهم بلا خلاف ، بخلاف أهل
 خيبر فإنه لم يسلم منهم أحد ، فأولئك قسم أرضهم لأنهم كانوا كفاراً
 مصرين على الكفر ، وهؤلاء تركها لهم لأنهم كلهم صاروا مسلمين ،
 والمقصود بالجهاد أن تكون كلمة الله هي العليا ، وأن يكون الدين كله
 لله ، وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يعطي المؤلفة قلوبهم ليتألفهم
 على الإسلام ، فكيف لا يتألفهم بإبقاء ديارهم وأموالهم .

وهم لما حضروا معه حيناً أعطاهم من غنائم حنين ما تألفهم به ،
 حتى عتب بعض الأنصار ، كما في الصحيحين عن أنس بن مالك : « أن
 ناساً من الأنصار قالوا يوم حنين حين أفاء الله على رسوله من أموال
 هوازن ما أفاء ، فطفق رسول الله صلى الله عليه وسلم يعطي رجلاً
 من قريش المائة من الإبل . فقالوا : يغفر الله لرسول الله يعطي قريشاً
 ويتركنا وسيوفنا تقطر من دمائهم — قال أنس : فحدث ذلك النبي
 صلى الله عليه وسلم من قولهم ، فأرسل رسول الله صلى الله عليه وسلم
 إلى الأنصار فجمعهم في قبة من أدم ، فلما اجتمعوا جاءهم رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فقال : ما حديث بلغني عنكم؟! فقال له فقهاء الأنصار :
 أما ذوو رأينا يا رسول الله فلم يقولوا شيئاً ، وأما أناس منا حديثة

أسنانهم فقالوا : يغفر الله لرسول الله يعطى قريشاً ويتركنا وسيوفنا تقطر من دمائهم ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : فإنى أعطى رجلاً حديثي عهد بكفر أنا لفهم ، أفلا ترضون أن يذهب الناس بالأموال وترجعون إلى رحاكم برسول الله ؟ ! فوالله لما تنقلبون به خير مما ينقلبون به ، قالوا : بلى يا رسول الله ! قد رضينا ، قال : فإنكم ستجدون بعدي أثره شديدة فاصبروا حتى تلقوا الله ورسوله ، فإنى على الحوض قالوا : سنصبر — وفى رواية لو سلك الناس وادياً أو شعباً وسلكت الأنصار وادياً أو شعباً لسلكت وادى الأنصار وشعبهم ، الناس دثار ، والأنصار شعار ، ولولا الهجرة لكنت امرءاً من الأنصار ، وحدثهم حتى بكوا رضى الله تعالى عنهم .

فهذا كله بذل وعطاء لأجل إسلام الناس ، وهو المقصود بالجهاد .

ومن قال : إن الإمام يجب عليه قسمة العقار والمنقول مطلقاً ، فقلوه فى غاية الضعف مخالف لكتاب الله وسنة رسوله المنقولة بالتواتر ، وليس معه حجة واحدة توجب ذلك ، فإن قسمة النبی صلى الله عليه وآله وسلم خير تدل على جواز ما فعل ، لا تدل على وجوبه ، إذ الفعل لا يدل بنفسه على الوجوب ، وهو لم يقسم مكة ولا شك أنها فتحت غنوة ، وهذا يعلمه ضرورة من تدبر الأحاديث ، وكذلك المنقول : من قال : إنه يجب قسمه كله بالسوية بين الغنائين فى كل غزاة فقلوه

ضعيف ، بل يجوز فيه التفضيل للمصلحة ، كما كان النبي صلى الله عليه وسلم يفضل في كثير من المغازي .

والمؤلفة قلوبهم الذين أعطاهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم من غنائم خيبر فيما أعطاهم قولان : أحدهما أنه من الخمس ، والثاني أنه من أصل الغنيمة ، وهذا أظهر . فإن الذي أعطاهم إياه هو شيء كثير لا يحتمله الخمس ، ومن قال العطاء كان من خمس الخمس فلم يدر كيف وقع الأمر ، ولم يقل هذا أحد من المتقدمين ، هذا مع قوله : « ليس لي مما أفاء الله عليكم إلا الخمس ، والخمس مردود عليكم » وهذا لأن المؤلفة قلوبهم كانوا من العسكر ، ففضلهم في العطاء للمصلحة كما كان يفضلهم فيما يقسمه من الفء للمصلحة .

وهذا دليل على أن الغنيمة للإمام أن يقسمها باجتهاده كما يقسم الفء باجتهاده ، إذا كان إمام عدل قسمها بعلم وعدل ، ليس قسمتها بين الغانمين كقسمة الميراث بين الورثة ، وقسمة الصدقات في الأصناف الثمانية ، ولهذا قال في الصدقات : « إن الله لم يرض فيها بقسمة نبي ولا غيره ، ولكن جعلها ثمانية أصناف ، فإن كنت من تلك الأصناف أعطيتك » فعلم أن ما أفاء الله من الكفار بخلاف ذلك ، وقد قسم النبي صلى الله عليه وسلم من خير لأهل السفينة الذين قدموا مع جعفر ، ولم يقسم لأحد غاب عنها غيرهم ، وقسم من غنائم بدر لطلحة والزبير ولعشان ،

وكان قد أقام بالمدينة ، وهؤلاء الذين كانوا يريدون القتال وكانوا مشغولين ببعض مصالح المسلمين الذين هم فيها في جهاد .

وأيضاً أهل السفينة وطلحة والزبير وعثمان لم يكونوا كغيرهم ، والقتال لم يكن لأجل الغنيمة ، فليست الغنيمة كمباح اشترك فيه ناس مثل الاحتشاش والاحتطاب والاصطياد ، فإن ذلك الفعل مقصوده هو اكتساب المال ، بخلاف الغنيمة ، بل من قاتل فيها لأجل المال لم يكن مجاهداً في سبيل الله ، ولهذا لم تبح الغنائم لمن قبلنا وأبيحت لنا معونة على مصلحة الدين .

فالفنائم أبيحت لمصلحة الدين وأهله ، فمن كان قد نفع المجاهدين بنفع استعانوا به على تمام جهادهم جعل منهم وإن لم يحضر ، ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم « المسلمون يد واحدة يسعى بذمتهم أدناهم ، ويرد متسريهم على قاعدتهم » . فان المتسري إنما تسرى بقوة القاعد ، فالمعاونون للمجاهدين من المجاهدين ، ولبسط هذه الأمور موضع آخر .

والمقصود هنا: ذكر متابعة النبي صلى الله عليه وسلم ، وهو أنه يعتبر فيه متابعته في قصده ، فإذا قصد مكاناً للعبادة فيه كان قصده لتلك

العبادة سنة ، وأما إذا صلى فيه اتفاقاً من غير قصد لم يكن قصده للعبادة سنة ، ولهذا لم يكن جمهور الصحابة يقصدون مشابهته في ذلك ، وابن عمر رضي الله عنهما مع أنه كان يحب مشابهته في ظاهر الفعل لم يكن يقصد الصلاة إلا في الموضع الذي صلى فيه لافي كل موضع نزل به ، ولهذا رخص أحمد بن حنبل في ذلك إذا كان شيئاً يسيراً ، كما فعله ابن عمر ، ونهى عنه رضى الله عنه إذا كثّر لأنه يفضي إلى المفسدة ، وهي اتخاذ آثار الأنبياء مساجد وهي التي تسمى للمشاهد ، وما أحدث في الإسلام من المساجد والمشاهد على القبور والآثار فهو من البدع المحدثه في الإسلام ، من فعل من لم يعرف شريعة الإسلام ، وما بعث الله به محمداً صلى الله عليه وسلم من كمال التوحيد وإخلاص الدين لله وسد أبواب الشرك التي يفتحها الشيطان لبني آدم ، ولهذا يوجد من كان أبعد عن التوحيد وإخلاص الدين لله ومعرفة دين الإسلام هم أكثر تعظيماً لمواضع الشرك ، فالعارفون بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وحديثه أولى بالتوحيد وإخلاص الدين لله ، وأهل الجهل بذلك أقرب إلى الشرك والبدع .

ولهذا يوجد ذلك في الرافضة أكثر مما يوجد في غيرهم ؛ لأنهم أجهل من غيرهم ، وأكثر شركاً وبدعاً ، ولهذا يعظمون المشاهد أعظم من غيرهم ، ويخربون المساجد أكثر من غيرهم ، فالمساجد لا يصلون فيها

جمعة ولا جماعة ، ولا يصلون فيها إن صلوا إلا أفراداً ، وأما المشاهد فيعظمونها أكثر من المساجد ، حتى قد يرون أن زيارتها أولى من حج بيت الله الحرام ، ويسمونها الحج الأكبر ، وصنف ابن المفيد منهم كتاباً سماه « مناسك حج المشاهد » وذكر فيه من الأكاذيب والأقوال مالا يوجد في سائر الطوائف ، وإن كان في غيرهم أيضاً نوع من الشرك والكذب والبدع ؛ لكن هو فيهم أكثر ، وكلما كان الرجل أتبع لمحمد صلى الله عليه وسلم كان أعظم توحيداً لله وإخلاصاً له في الدين ، وإذا بعد عن متابعتة نقص من دينه بحسب ذلك ، فإذا أكثر بعده عنه ظهر فيه من الشرك والبدع مالا يظهر فيمن هو أقرب منه إلى اتباع الرسول .

والله إنما أمر في كتابه وسنة رسوله بالعبادة في المساجد ، والعبادة فيها هي عمارتها . قال تعالى : (وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ مَنَعَ مَسْجِدَ اللَّهِ أَنْ يُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ) ولم يقل مشاهد الله . وقال تعالى : (قُلْ أَمَرَ رَبِّي بِالْقِسْطِ وَأَقِيمُوا وُجُوهَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَادْعُوهُ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ) ولم يقل عند كل مشهد ، فإن أهل المشاهد ليس فيهم إخلاص الدين لله ، بل فيهم نوع من الشرك ، وقال تعالى : (مَا كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ أَنْ يَعْمُرُوا مَسْجِدَ اللَّهِ شَاهِدِينَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ بِالْكَفْرِ أُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي النَّارِ هُمْ خَالِدُونَ) * إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسْجِدَ اللَّهِ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ

الآيات . وفي الترمذي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: « إذا رأيتم الرجل يعتاد المسجد فاشهدوا له بالإيمان . ثم قرأ هذه الآية » فإن المراد بعمارتها عمارتها بالعبادة فيها كالصلاة والاعتكاف ، يقال مدينة عامرة إذا كانت مسكونة ، ومدينة خراب إذا لم يكن فيها ساكن ، ومنه قوله تعالى : (أَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ الْحَاجِّ وَعِمَارَةَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ كَمَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَجَاهَدَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا يَسْتَوُونَ عِنْدَ اللَّهِ) .

وأما نفس بناء المساجد فيجوز أن يبنها البر والفاجر ، والمسلم والكافر ، وذلك يسمى بناء كما قال النبي صلى الله عليه وسلم : « من بنى لله مسجداً بنى الله له بيتا في الجنة » فبين الله تعالى أن المشركين ما كان لهم عمارة مساجد الله مع شهادتهم على أنفسهم بالكفر ، وبين أنما يعمرها من آمن بالله واليوم الآخر وأقام الصلاة وآتى الزكاة ولم يخش إلا الله ، وهذه صفة أهل التوحيد وإخلاص الدين لله الذين لا يخشون إلا الله ، ولا يرجون سواه ، ولا يستعينون إلا به ، ولا يدعون إلا إياه ، وعمار المشاهد يخافون غير الله ، ويرجون غيره ، ويدعون غيره ، وهو سبحانه لم يقل إنما يعمر مشاهد الله ، فإن المشاهد ليست بيوت الله ، إنما هي بيوت الشرك ، ولهذا ليس في القرآن آية فيها مدح المشاهد ، ولا عن النبي صلى الله عليه وسلم في

ذلك حديث ، وإنما ذكره الله عمن كان قبلنا أنهم بنوا مسجداً على قبر أهل الكهف ، وهؤلاء من الذين نهانا الله أن نتشبه بهم حيث قال صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح : « إن من كان قبلكم كانوا يتخذون القبور مساجد ألا فلا تتخذوا القبور مساجد فإني أنهاكم عن ذلك » .

ففي هذا الحديث ذم أهل المشاهد ، وكذلك سائر الأحاديث الصحيحة ، كما قال : « لعن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد يحذر ما فعلوا » وقال : « أولئك إذا مات فيهم الرجل الصالح بنوا على قبره مسجداً وصوروا فيه تلك الصور ، أولئك شرار الخلق عند الله يوم القيامة » ثم أهل المشاهد كثير من مشاهدم أو أكثرها كذب ، فإن الشرك مقرون بالكذب في كتاب الله كثيراً . قال تعالى : (وَأَجْتَنِبُوا قَوْلَ الزُّورِ * حُفَاءَ لِلَّهِ غَيْرٌ مُّشْرِكِينَ بِهِ) وقال النبي صلى الله عليه وسلم : « عدلت شهادة الزور الإشراف بالله » قالها ثلاثاً . وذلك كالشهد الذي بنى بالقاهرة على رأس الحسين ، وهو كذب باتفاق أهل العلم ، ورأس الحسين لم يحمل إلى هناك أصلاً ، وأصله من عسقلان . وقد قيل أنه كان رأس راهب ، ورأس الحسين لم يكن بعسقلان ، وإنما أحدث هذا في أواخر دولة الملاحدة بني عبيد .

وكذلك مشهد علي — رضي الله عنه — إنما أحدث في دولة بني

بويه ، وقال محمد بن عبد الله مطين الحافظ وغيره : إنما هو قبر المغيرة
ابن شعبة رضي الله عنه ، وعلي رضي الله عنه إنما دفن بقصر الإمارة
بالكوفة ، ودفن معاوية بقصر الإمارة بدمشق ، ودفن عمرو بن العاص
بقصر الإمارة بمصر ، خوفاً عليهم إذا دفنوا في المقابر البارزة أن ينبشهم
الخوارج المارقون ، فإن الخوارج كانوا تعاهدوا على قتل الثلاثة ، فقتل
ابن ملجم علياً ، وجرح صاحبه معاوية ، وعمرو كان استخلف رجلاً
اسمه خارجة فقتله الخارجي . وقال : أردت عمراً وأراد الله خارجة .
فسارت مثلاً .

فالمقصود أن هذا المشهد إنما أحدث في دولة الملاحدة دولة بني
عبيد . وكان فيهم من الجهل والضلال ومعاوضة الملاحدة وأهل البدع
من المعتزلة والرافضة أمور كثيرة ، ولهذا كان في زمنهم قد تضعع
الإسلام تضععاً كثيراً ، ودخلت النصارى إلى الشام ، فإن بني عبيد
ملاحدة منافقون ليس لهم غرض في الإيمان بالله ورسوله ، ولا في
الجهاد في سبيل الله ، بل في الكفر والشرك ومعاودة الإسلام بحسب
الإمكان ، وأتباعهم كلهم أهل بدع وضلال ، فاستولت النصارى في
دولتهم على أكثر الشام ، ثم قبض الله من ملوك السنة مثل : نور
الدين ، وصلاح الدين ، وإخوته وأتباعهم ففتحوا بلاد الإسلام ، وجاهدوا
الكفار والمنافقين .

ونهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الصلاة عند طلوع الشمس ،
وعند غروبها ، لأن المشركين يسجدون للشمس حينئذ ، والشيطان
يقارنها ، وإن كان المسلم المصلي لا يقصد السجود لها ، لكن سد الذريعة
لئلا يتشبه بالمشركين في بعض الأمور التي يختصون بها فيفضي إلى ما
هو شرك ؛ ولهذا نهى عن تحري الصلاة في هذين الوقتين ،
هذا لفظ ابن عمر الذي في الصحيحين . فقص الصلاة فيها
منهى عنه .

وأما إذا حدث سبب تشرع الصلاة لأجله : مثل تحية المسجد ،
وصلاة الكسوف ، وسجود التلاوة ، وركعتي الطواف ، وإعادة الصلاة
مع إمام الحي ونحو ذلك ، فهذه فيها نزاع مشهور بين العلماء ،
والأظهر جواز ذلك واستجابته ، فإنه خير لا شر فيه ، وهو يفوت إذا
ترك ، وإنما نهى عن قصد الصلاة وتحريها في ذلك الوقت لما فيه من
مشابهة الكفار بقصد السجود ذلك الوقت ، فما لا سبب له قد قصد
فعله في ذلك الوقت ، وإن لم يقصد الوقت ، بخلاف ذي السبب فإنه
فعل لأجل السبب فلا تأثير فيه للوقت بحال ، ونهى النبي صلى الله
عليه وسلم عن الصلاة في المقبرة عموماً فقال : « الأرض كلها مسجد إلا
المقبرة والحمام » ، رواه أهل السنن ، وقد روى مسنداً ومرسلاً ، وقد
صحح الحفاظ أنه مسند ، فإن الحمام مأوى الشياطين ، والمقابر نهى عنها

لما فيه من التشبه بالتخذين القبور مساجد ، وإن كان المصلى قد لا يقصد الصلاة لأجل فضيلة تلك البقعة ، بل انفق له ذلك .

لكن فيه تشبه بمن يقصد ذلك ، فنهى عنه كما نهى عن الصلاة المطلقة وقت الطلوع والغروب ، وإن لم يقصد فضيلة ذلك الوقت لما فيه من التشبه بمن يقصد فضيلة ذلك الوقت وهم المشركون ، فنهى عن الصلاة في هذا الزمان ، كنهى عن الصلاة في ذلك المكان ، فلما كان الشرك الذي أضل أكثر بنى آدم أصله وأعظمه من عبادة البشر والتماثيل المصورة على صورهم ، فإن المشركين قد اعتادوا آلهة يلدون ويولدون ، ويرثون ويورثون ، وبكونون من شيء من الأشياء ، فسألوا النبي صلى الله عليه وسلم عن إلهه الذي يعبد : من أي شيء هو ؟ أمن كذا أم من كذا ؟ وممن ورث الدنيا ؟ ولمن يورثها ؟ فقال تعالى : (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ * اللَّهُ الصَّمَدُ * لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ * وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ) .

وفي حديث أبي بن كعب ، لأنه ليس أحد يولد إلا يموت ، ولا أحد يرث إلا يورث ، يقول : كل من عبد من دون الله قد ولد مثل المسيح والعزير وغيرها من الصالحين وتماثيلهم ، ومثل الفراعنة المدعين الإلهية ، فهذا مولود يموت ، وهو وإن كان ورث من غيره ما هو فيه ، فإذا مات ورثه غيره . والله سبحانه حي لا يموت ، ولا يورث ، سبحانه وتعالى . والله أعلم وصلى الله على محمد .

سورة الفلق

وقال شيخ الإسلام

ناصر السنة قانع البدعة تقي الدين أحمد بن تيمية نفعا المولى بعلومه
— وهو مما كتبه في القلعة —

فصل

في (قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ)

قال تعالى : (فَالِقُ الْخَيْبِ وَالنَّوَى) وقال تعالى : (فَالِقُ الْإِصْبَاحِ وَجَعَلَ
الَّيْلَ سَكَنًا) والفلق : فعل بمعنى مفعول ، كالقبض بمعنى المقبوض
فكل ما فلقه الرب فهو فلق ، قال الحسن : الفلق كل ما انفلق عن
شيء : كالصبح ، والحب ، والنوى .

قال الزجاج : وإذا تأملت الخلق بان لك أن أكثره عن انفلاق

كالأرض بالنبات والسحاب بالمطر .

وقد قال كثير من المفسرين : الفلق الصبح ، فإنه يقال هذا أبين من فلق الصبح ، و فرق الصبح .

وقال بعضهم : الفلق الخلق كله ، وأما من قال : إنه واد في جهنم أو شجرة في جهنم ، أو أنه اسم من أسماء جهنم ، فهذا أمر لا تعرف صحته ، لا بدلالة الاسم عليه ، ولا بنقل عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا في تخصيص ربوبيته بذلك حكمة ، بخلاف ما إذا قال رب الخلق ، أو رب كل ما انفلق ، أو رب النور الذي يظهره على العباد بالتهار ، فإن في تخصيص هذا بالذكر ما يظهر به عظمة الرب المستعاذ به ، وإذا قيل : الفلق يعم ويخص ، فعمومه للخلق أستعيد من شر ما خلق ، وبخصوصه للنور النهاري أستعيد من شر غاسق إذا وقب .

فإن الغاسق قد فسر بالليل ، كقوله : (أَقِمِ الصَّلَاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ) وهذا قول أكثر المفسرين ، وأهل اللغة . قالوا : ومعنى (وَقَبَ) دخل في كل شيء . قال الزجاج : (الغاسق) البارد ، وقيل الليل غاسق ، لانه أبرد من النهار ، وقد روى الترمذي والنسائي عن عائشة « أن النبي صلى الله عليه وسلم : نظر إلى القمر فقال : يا عائشة تعوذ بالله من شره ، فإنه الغاسق إذا وقب » وروى

من حديث أبي هريرة مرفوعاً « أن الغاسق النجم » وقال ابن زبید هو الثريا ، وكانت الأسقام والطواعين تكثر عند وقوعها ، وترتفع عند طلوعها ، وهذا المرفوع قد ظن بعض الناس منافاته لمن فسره بالليل ، فجعلوه قولاً آخر ، ثم فسروا وقوبه بسكونه .

قال ابن قتيبة : ويقال الغاسق القمر إذا كسف واسود . ومعنى وقب دخل في الكسوف ، وهذا ضعيف ، فإن ما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يعارض بقول غيره ، وهو لا يقول إلا الحق ، وهو لم يأمر عائشة بالاستعاذة منه عند كسوفه ، بل مع ظهوره ، وقد قال الله تعالى : (وَجَعَلْنَا لَيْلَ وَالنَّهَارَ آيَاتٍ لِّمَنْ فَحَصَ آيَةَ الْآيِلِ وَجَعَلْنَا

آيَةَ النَّهَارِ مُبْصِرَةً) فالقمر آية الليل . وكذلك النجوم إنما تطلع فترى بالليل ، فأمره بالاستعاذة من ذلك أمر بالاستعاذة من آية الليل ، ودليله وعلامته ، والدليل مستلزم للمدلول ، فإذا كان شر القمر موجوداً ، فشر الليل موجود ، وللقمر من التأثير ما ليس لغيره ، فتكون الاستعاذة من الشر الحاصل عنه أقوى ، ويكون هذا كقوله عن المسجد المؤسس على التقوى : « هو مسجدي هذا » مع أن الآية تتناول مسجد قباء قطعاً . وكذلك قوله عن أهل الكساء : « هؤلاء أهل بيتي » مع أن القرآن يتناول نساءه ، فالتخصيص لكون المخصوص أولى بالوصف ، فالقمر أحق ما يكون بالليل بالاستعاذة والليل مظلم ، تنتشر فيه شياطين

الإنس والجن ما لانتشر بالنهار ، ويجري فيه من أنواع الشر ما لايجري بالنهار من أنواع الكفر والفسوق والعصيان والسحر والسرقة والحيانة والفواحش وغير ذلك ، فالشر دائماً مقرون بالظلمة ، ولهذا إنما جعله الله لسكون الآدميين وراحتهم، لكن شياطين الإنس والجن تفعل فيه من الشر ما لا يمكنها فعله بالنهار، ويتوسلون بالقمر وبدعوته ، والقمر وعبادته ، وأبو معشر البلخي له « مصحف القمر » يذكر فيه من الكفريات والسحريات ما يناسب الاستعاذة منه .

فذكر سبحانه الاستعاذة من شر الخلق عموماً ، ثم خص الأمر بالاستعاذة من شر الغاسق إذا وقب ، وهو الزمان الذي يعم شره ، ثم خص بالذكر السحر ، والحسد .

فالسحر يكون من الأنفس الحيثة ، لكن بالاستعانة بالأشياء كالنفث في العقد . والحسد يكون من الأنفس الحيثة أيضاً ، إما بالعين ، وإما بالظلم باللسان واليد ، وخص من السحر النفاثات في العقد ، وهن النساء . والحاسد الرجال في العادة ، ويكون من الرجال ومن النساء .

والشر الذي يكون من الأنفس الحيثة من الرجال والنساء : هو شر منفصل عن الإنسان ، ليس هو في قلبه كالوسواس الخناس .

وفي سورة الناس ذكر (أَلْوَسَوَاسِ الْخَنَاسِ) فإنه مبدأ الأفعال

المذمومة من الكفر والفسوق والعصيان ، ففيها الاستعاذة من شر ما يدخل الإنسان من الأفعال التي تضره من الكفر والفسوق والعصيان ، وقد تضمن ذلك الاستعاذة من شر نفسه .

وسورة الفلق فيها الاستعاذة من شر المخلوقات عموماً وخصوصاً ، ولهذا قيل فيها رب الفلق ، وقيل في هذه رب الناس ، فإن فلق الإصباح بالنور يزيل بما في نوره من الخير ما في الظلمة من الشر ، وفلق الحب والنوى بعد انعقادها يزيل ما في عقد النفاثات ، فإن فلق الحب والنوى أعظم من حل عقد النفاثات ، وكذلك الحسد هو من ضيق الإنسان وشحه لا ينشرح صدره لإنعام الله عليه ، فرب الفلق يزيل ما يحصل بضيق الحاسد وشحه ، وهو سبحانه لا يفلق شيئاً إلا بخير ، فهو فلق الإصباح بالنور الهادي ، والسراج الوهاج الذي به صلاح العباد ، وفلق الحب والنوى بأنواع الفواكه والأقوات التي هي رزق الناس ودوابهم ، والإنسان محتاج إلى جلب المنفعة من الهدى والرزق ، وهذا حاصل بالفلق ، والرب الذي فلق للناس ما تحصل به منافعهم يستعاذ به مما يضر الناس ، فيطلب منه تمام نعمته بصرف المؤذيات عن عبده الذي ابتداءً بإنعامه عليه ، وفلق الشيء عن الشيء هو دليل على تمام القدرة ، وإخراج الشيء من ضده كما يخرج الحي من الميت ، والميت من الحي ، وهذا من نوع الفلق ، فهو سبحانه قادر على دفع الضد المؤذى بال ضد النافع .

سورة الناس

وقال رحمه الله :

فصل

في (قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ) إلى آخرها . قوله : (مِنْ شَرِّ الْوَسْوَاسِ الْخَنَّاسِ * الَّذِي يُوَسْوِسُ فِي صُدُورِ النَّاسِ * مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ) فيها أقوال ، ولم يذكر ابن الجوزي إلا قولين ، ولم يذكر الثالث وهو الصحيح . وهو أن قوله من الجنة والناس لبيان الوسواس ، أي الذي يوسوس من الجنة ومن الناس في صدور الناس ، فإن الله تعالى قد أخبر أنه جعل لكل نبي عدواً شياطين الإنس والجن يوحى بعضهم إلى بعض زخرف القول غروراً ، وإيحاءهم هو وسوستهم ، وليس من شرط الوسوس أن يكون مستتراً عن البصر ؛ بل قد يشاهد ، قال تعالى :

لَهُمَا مَا أُوْرِي عَنْهُمَا مِنْ سَوْءٍ تَهُمَا وَقَالَ مَا نَهَاكُمَا رَبُّكُمَا عَنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ إِلَّا أَنْ تَكُونَا مَلَكَائِينَ أَوْ تَكُونَا مِنَ الْخَالِدِينَ * وَقَاسَمَهُمَا إِنِّي لَكُمَا لِنَاصِحٍ (وهذا كلام من يعرف قائله ، ليس شيئاً يلقي في القلب لا يدرى ممن هو ، وإبليس قد أمر بالسجود لآدم فأبى واستكبر ، فلم يكن ممن لا يعرفه آدم ، وهو ونسله يرون بني آدم من حيث لا يرونهم ، وأما آدم فقد رآه .

وقد يرى الشياطين والجن كثير من الإنس ، لكن لهم من الاجتنان والاستتار ما ليس للإنس ، وقد قال تعالى : (وَإِذْ زَيْنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ أَعْمَلَهُمْ وَقَالَ لَا غَالِبَ لَكُمْ الْيَوْمَ مِنَ النَّاسِ وَإِنِّي جَارٌ لَّكُمْ فَلَمَّا تَرَأَتْهُ الْفِئَتَانِ نَكَصَ عَلَى عَقَبَيْهِ وَقَالَ إِنِّي بَرِيءٌ مِّنْكُمْ) وفي التفسير والسيرة : أن الشيطان جاءهم في صورة بعض الناس ، وكذلك قوله : (كَمَثَلِ الشَّيْطَانِ إِذْ قَالَ لِلْإِنْسَنِ اكْفُرْ فَلَمَّا كَفَرَ قَالَ إِنِّي بَرِيءٌ مِّنْكَ إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ رَبَّ الْعَالَمِينَ) .

وفي حديث أبي ذر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : « نعوذ بالله من شياطين الإنس والجن ، قلت : أو للإنس شياطين ؟ قال : نعم ! شر من شياطين الجن » .

وأيضاً فالنفس لها وسوسة كما قال تعالى : (وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ وَنَعَلَهُ مَآئُوسٍ بِهِ نَفْسُهُ) فهذا توسوس به نفسه لنفسه ، كما يقال حديث النفس ، قال النبي صلى الله عليه وسلم : « إن الله تجاوز لأمتي عما حدثت به أنفسها ما لم تتكلم به أو تعمل به » أخرجاه في الصحيحين . فالذي يوسوس في صدور الناس نفوسهم ، وشياطين الجن ، وشياطين الإنس .

والوسواس الحناس يتناول وسوسة الجنة ، ووسوسة الإنس ، وإلا

أي معنى للاستعاذة من وسوسة الجن فقط ، مع أن وسوسة نفسه وشياطين الإنس هي مما تضره ، وقد تكون أضر عليه من وسوسة الجن ؟! .

وأما قول الفراء : إن المراد من شر الوسواس الذي يوسوس في صدور الناس : الطائفتين من الجن والإنس ، وإنه سمي الجن ناساً ، كما سماهم رجلاً ، وسماهم نفراً فهذا ضعيف ، فإن لفظ الناس أشهر وأظهر وأعرف من أن يحتاج إلى تنويعه إلى الجن والإنس ، وقد ذكر الله تعالى لفظ الناس في غير موضع .

وأيضاً فكونه يوسوس في صدور الطائفتين صفة توضيح وبيان وليس وسوسة الجن معروفة عند الناس ، وإنما يعرف هذا بخبر ، ولا خبر هنا ، ثم قد قال : (مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ) فكيف يكون لفظ الناس عاماً للجنة والناس ، وكيف يكون قسيم الشيء قسماً منه ، فهو يجعل الناس قسيم الجن ، ويجعل الجن نوعاً من الناس ، وهذا كما يقول : أكرم العرب من العجم والعرب ، فهل يقول هذا أحد ؟! وإذا سماهم الله تعالى رجلاً لم يكن في هذا دليل على أنهم يسمون ناساً ، وإن قدر أنه يقال جاء ناس من الجن فذاك مع التقييد ، كما يقال إنسان من طين ، وماء دافق ، ولا يلزم من هذا أن يدخلوا في لفظ الناس ، وقد قال تعالى : (يَتَأَيَّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ

وَجِدَّةٌ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا

فالناس كلهم مخلوقون من آدم وحواء مع أنه سبحانه يخاطب
الجن والإنس .

والرسول صلى الله عليه وسلم مبعوث إلى الجنسين ، لكن لفظ
الناس لم يتناول الجن ، ولكن بقول يا معشر الجن والإنس .

وكذلك قول الزجاج : إن المعنى (مِنْ شَرِّ الْوَسْوَاسِ) الذي هو
الجنة ومن شر الناس فيه ضعف ، وإن كان أرجح من الأول ؛ لأن
شر الجن أعظم من شر الإنس ، فكيف بطلق الاستعاذة من جميع
الناس ولا يستعيذ إلا من بعض الجن ؟!.

وأيضاً فالوسواس الخناس إن لم يكن إلا من الجنة فلا حاجة إلى
قوله (مِنْ الْجِنَّةِ) ومن (الْنَّكَاسِ) فلماذا يخص الاستعاذة من وسواس
الجنة دون وسواس الناس .

وأيضاً فإنه إذا تقدم المعطوف اسماً كان عطفه على القريب أولى ،
كما أن عود الضمير إلى الأقرب أولى ، إلا إذا كان هناك دليل يقتضي
العطف على البعيد ، فعطف الناس هنا على الجنة المقرون به أولى من
عطفه على الوسواس .

ويكفي أن المسلمين كلهم يقرأون هذه السورة من زمن نبينهم ولم ينقل هذان القولان إلا عن بعض النحاة ، والأقوال المأثورة عن الصحابة والتابعين لهم بإحسان ليس فيها شيء من هذا ، بل إنما فيها القول الذي نصرناه ، كما في تفسير معمر عن قتادة (مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّكَاسِ) قال : إن في الجن شياطين ، وإن في الإنس شياطين ، فعوذ بالله من شياطين الإنس والجن ، فبين قتادة أن المعنى الاستعاذة من شياطين الإنس والجن .

وروى ابن وهب عن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم في قوله (أَلَوْسَوَاسِ الْخَنَاسِ) قال : الخناس الذي يوسوس مرة ويخنس مرة من الجن والإنس ، فبين ابن زيد أن الوسواس الخناس من الصنفين وكان يقال : شياطين الإنس أشد على الناس من شياطين الجن : شيطان الجن يوسوس ولا تراه ، وهذا يعاينك معاينة .

وعن ابن جريج : (مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّكَاسِ) قال : إنها وسواسان ، فوسواس من الجنة فهو الخناس ، ووسواس من نفس الإنسان فهو قوله : (وَالنَّكَاسِ) ، وهذا القول الثالث وإن كان يشبه قول الزجاج ، فهذا أحسن منه فإنه جعل من الناس الوسواس الذي من نفس الإنسان ، فعناه أحسن ، ذكر الثلاثة ابن أبي حاتم في تفسيره .

وأيضاً فإنه ذكر في الآية (يَرْبِّ النَّاسِ * مَلِكِ النَّاسِ * إِلَهِ النَّاسِ) فإن كان المقصود أن يستعِذ الناس بربهم وملِكهم وإلهم من شر ما يوسوس في صدورهم ، فإنه هو الذي يطلب منه الخير الذي ينفعهم ، ويطلب منه دفع الشر الذي يضرهم ، والوسواس أصل كل شر يضرهم ؛ لأنه مبدأ للكفر والفسوق والعصيان ، وعقوبات الرب إنما تكون على ذنوبهم ، وإذا لم يكن لأحدهم ذنب فكل ما يصيبه نعمة في حقه ، وإذا ابتلى بما يؤلمه فإن الله يرفع درجته ويأجره ، إذا قدر عدم الذنوب مطلقاً ، لكن هذا ليس بواقع منهم ، فإن كل بنى آدم خطاء وخير الخاطئين التوابون ، وقد قال تعالى : (وَحَمَلَهَا ^{الْإِنْسَانُ} إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا * لِيُعَذِّبَ اللَّهُ الْمُنَافِقِينَ وَالْمُنَافِقَاتِ وَالْمُشْرِكِينَ وَالْمُشْرِكَاتِ وَيَتُوبَ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ) .

فغاية المؤمنين الأنبياء فمن دونهم هي التوبة . قال الله تعالى :
 (فَلَقَىٰ آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَةً فَتَبَّ عَلَيْهِ إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ) وقال نوح :
 (رَبِّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ أَنْ أَسْأَلَكَ مَا لَيْسَ لِي بِهِ عِلْمٌ وَإِلَّا تَغْفِرْ لِي وَتَرْحَمْنِي أَكُنَ مِنَ الْخَاسِرِينَ) وقال إبراهيم وإسماعيل :
 (رَبَّنَا وَاجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِنَا أُمَّةً مُسْلِمَةً لَكَ وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا وَتُبْ عَلَيْنَا إِنَّكَ أَنْتَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ) وقال موسى :
 (أَنْتَ وَلِيُّنَا فَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا وَأَنْتَ خَيْرُ الْغَافِرِينَ) . ودعاء نبينا بمثل ذلك كثير معروف .

فكان الوسواس مبدأ كل شر ، فإن كانوا قد استعاضوا بربهم
وملكهم وإلههم من شره ، فقد دخل في ذلك وسواس الجن والإنس ،
وسأر شر الإنس إنما يقع بذنوبهم ، فهو جزاء على أعمالهم ، كالشر
الذي يقع من الجن بغير الوسواس ، وكما يحصل من العقوبات السماوية
وهم لم يستعينوا هنا من شر المخلوقات مطلقاً ، كما استعاضوا في سورة الفلق ،
بل من الشر الذي يكون مبدؤه في نفوسهم ، وإن كان ذكر رب
الناس ملك الناس إله الناس يستعينون به ليعيذهم ، وليعيذ منهم ، وهذا
أعم المعنيين ، فذلك يحصل بإعادته من شر الوسواس ، الموسوس في
صدور الناس ، فإنه هو الذي يوسوس بظلم الناس بعضهم بعضاً ، وبإغواء
بعضهم بعضاً ، وبإعانة بعضهم بعضاً على الإثم والعدوان .

فما حصل لإنسي شر من إنسي إلا كان مبدؤه من الوسواس الخناس
وإلا فما يحصل من أذى بعضهم لبعض إذا لم يكن من الوسواس ، بل
كان من الوحي الذي بعث الله به ملائكته كان عدلاً ، كإقامة الحدود ،
وجهاد الكفار ، والاقتصاص من الظالمين ، فهذه الأمور فيها ضرر
وأذى للظالمين من الإنس ، لكن هي بوحي الله لا من الوسواس ، وهي
نعمة من الله في حق عباده ، حتى في حق المعاقب ، فإنه إذا عوقب
كان ذلك كفارة له إن كان مؤمناً ، وإلا كان تخفيفاً لعذابه في الآخرة
بالنسبة إلى عذاب من لم يعاقب في الدنيا .

ولهذا كان محمد - صلى الله عليه وسلم - رحمة في حق العالمين باعتبار ما حصل من الخير العام به ، وما حصل للمؤمنين به من سعادة الدنيا والآخرة ، وباعتبار أنه في نفسه رحمة ، فمن قبلها ، وإلا كان هو الظالم لنفسه ، وباعتبار أنه قمع الكفار والمنافقين فنقص شرم ، وعجزوا عما كانوا يفعلونه بدونه ، وقتل من قتل منهم ، فكان تعجيل موتهم خيراً من طول عمرهم في الكفر لهم وللناس ، فكان محمد صلى الله عليه وسلم رحمة للعالمين بكل اعتبار ، فلا يستعاذ منه ومن أمثاله من الأنبياء وأتباعهم المؤمنين ، وهم من الناس ، وإن كانوا يفعلون بأعدائهم ما هو أذى وعقوبة وألم لهم ، فلم تبق الاستعاذة من الناس إلا مما يأتي به الوسواس إليهم ، فيستعاذ برب الناس ملك الناس إله الناس على هذا التقدير من شر الوسواس الذي يوسوس للمستعيز ، ومن شر الوسواس الذي يوسوس لسائر الناس ، حتى لا يحصل منهم شر للمستعيز ، فإذا لم يكن للناس شر إلا من الوسواس كانت الاستعاذة من شر الذي يوسوس لهم تحصيلاً للمقصود ، وكان حسناً للمادة ، وأقرب إلى العدل ، وكان مخرجاً لأنبياء الله وأوليائه أن يستعاذ من شرم ، وأن يقرنوا بالوسواس الخناس ، ويكون ذلك تفضيلاً للجن على الإنس ، وهذا لا يقوله عاقل .

فإن قيل : فإن كان أصل الشر كله من الوسواس الخناس ، فلا حاجة

إلى ذكر الاستعاذة من وسواس الناس ، فإنه تابع لوسواس الجن .

قيل : بل الوسوسة نوعان : نوع من الجن ، ونوع من نفوس
الإنس . كما قال : (وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ وَنَعَلْنَاهُ مَأْثُوسٍ بِهِ نَفْسُهُ)

فالشر من الجهتين جميعاً ، والإنس لهم شياطين ، كما للجن شياطين ،
والوسوسة من جنس الوشوشة بالشين المعجمة ، يقال فلان يوشوش
فلانا ، وقد وشوشه إذا حدثه سراً في أذنه ، وكذلك الوسوسة ، ومنه
وسوسة الحلي لكن هو بالسين المهملة أخص .

(ورب الناس) : الذي يريهم بقدرته ومشيتته وتدبيره ، وهو
رب العالمين كلهم ، فهو الخالق للجميع ، ولأعمالهم .

و (ملك الناس) : الذي يأمرهم وينهاهم ، فإن الملك يتصرف بالكلام
والجماد لا ملك له ، فإنه لا يعقل الخطاب ، لكن له مالك ، وإنما يكون
الملك لمن يفهم عنه ، والحيوان يفهم بعضه عن بعض ، كما قال : (عَلِمْنَا
مَنْطِقَ الطَّيْرِ) (قَالَتْ نَمْلَةٌ يَا أَيُّهَا النَّمْلُ) فلهذا كان له ملك من جنسه
ومن غير جنسه ، كما كان سليمان ملكهم . والإله : هو المعبود الذي هو
المقصود بالإرادات والأعمال كلها ، كما قد بسط الكلام على ذلك .

وقد قيل : إنما خص الناس بالذكر ؛ لأنهم مستعينون ، أو لأنهم

المستعاذ من شرهم، ذكرها أبو الفرج، وليس لهما وجه، فإن وسواس الجن أعظم ولم يذكره، بل ذكر الناس لأنهم المستعيزون، فيستعيزون برهم الذي يصونهم، وبملكهم الذي أمرهم ونهاهم، وبإلههم الذي يعبدونه من شر الذي يحول بينهم وبين عبادته، ويستعيزون أيضاً من شر الوسواس الذي يحصل في نفوس الناس منهم ومن الجنة، فإنه أصل الشر الذي يصدر منهم والذي يرد عليهم.

فصل

وبهذا يتبين بعض هذه الاستعاذة والتي قبلها كما جاءت بذلك الأحاديث عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه لم يستعذ المستعيزون بمثلها، فإن الوسواس أصل كل كفر وفسوق وعصيان، فهو أصل الشر كله، فمتى وقى الإنسان شره وقى عذاب جهنم، وعذاب القبر، وفتنة الحيا والمات، وفتنة المسيح الدجال، فإن جميع هذه إنما تحصل بطريق الوسواس، ووقى عذاب الله في الدنيا والآخرة، فإنه إنما يعذب على الذنوب، وأصلها من الوسواس، ثم إن دخل في الآية وسواس غيره بحيث يكون قوله (مِنْ شَرِّ الْوَسْوَاسِ) استعاذة من الوسواس الذي يعرض له، والذي يعرض للناس بسببه، فقد وقى ظلمهم، وإن كان

إنما يريد وسواسه فهم إنما يسلطون عليه بذنوبه وهي من وسواسه ، قال تعالى : (أَوَلَمَّا أَصَبْتُمْ مُمْصِيَةً قَدْ أَصَبْتُمْ مَثَلِيهَا قُلْتُمْ أَنَّى هَذَا قُلْ هُوَ مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِكُمْ) وقال : (وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فِيمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ) وقال : (مَا أَصَابَكُمْ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكُمْ) .

والوسواس من جنس الحديث والكلام ؛ ولهذا قال المفسرون في قوله (مَا تَوْسَّوْهُ بِهِ نَفْسُهُ) قالوا : ما تحدث به نفسه ، وقد قال صلى الله عليه وسلم : « إن الله تجاوز لأمتي ما حدثت به أنفسها ما لم تتكلم به أو تعمل به » .

وهو نوعان : خبر ، وإنشاء .

فالحبر : إما عن ماض ، وإما عن مستقبل . فالماضي يذكره به ، والمستقبل يحدثه بأن يفعل هو أموراً ، أو أن أموراً ستكون بقدر الله ، أو فعل غيره ، فهذه الأمانى والمواعيد الكاذبة ، والإنشاء أمر ونهي وإباحة

والشيطان تارة يحدث وسواس الشر ، وتارة ينسى الخير ، وكان ذلك بما يشغله به من حديث النفس . قال تعالى في النسيان :

(وَأَمَّا يُنْسِيَنَّكَ الشَّيْطَانُ فَلَا تَقْعُدْ بَعْدَ الذِّكْرِى مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ) وقال فتى

موسى : (فَإِنِّي نَسِيتُ الْحُوتَ وَمَا أَنَسَنِيهُ إِلَّا الشَّيْطَانُ) وقال تعالى :

(فَأَنسَهُ الشَّيْطَانُ ذِكْرَ رَبِّهِ) .

وثبت في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « إذا أذن المؤذن أدبر الشيطان وله ضراط ، حتى لا يسمع التأذين ، فإذا قضى التأذين أقبل ، فإذا توب بالصلاة أدبر ، فإذا قضى التوب أقبل ، حتى يخطر بين المرء ونفسه ، فيقول : اذكر كذا ، اذكر كذا ، لما لم يذكر حتى يظل الرجل لم يدر كم صلى » فالشيطان ذكره بأمور ماضية ، حدث بها نفسه ، مما كانت في نفسه من أفعاله ومن غير أفعاله ، فبتلك الأمور نسي المصلي كم صلى ، ولم يدر كم صلى ، فإن النسيان أزال ما في النفس من الذكر ، وشغلها بامر آخر حتى نسي الأول .

وأما إخباره بما يكون في المستقبل من المواعيد والأمانى فكقوله :

(وَقَالَ الشَّيْطَانُ لَمَّا قُضِيَ الْأَمْرُ إِنَّ اللَّهَ وَعَدَكُمْ وَعْدَ الْحَقِّ وَوَعَدُكُمْ فَأَخْلَفْتُكُمْ

وَمَا كَانَ لِي عَلَيْكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ إِلَّا أَن دَعَوْتُكُمْ فَاسْتَجَبْتُمْ لِي فَلَا تَلُمُونِي وَلُومُوا أَنفُسَكُمْ)

وفي هذه الآية أمره ووعد ، وقال تعالى :

(وَمَنْ يَتَّخِذِ الشَّيْطَانَ وَلِيًّا مِّن دُونِ اللَّهِ فَقَدْ خَسِرَ خُسْرَانًا مُّبِينًا *

يَعِدُّهُمْ وَيُمْنِيهِمْ وَمَا يَعِدُهُمُ الشَّيْطَانُ إِلَّا غُرُورًا * أُولَئِكَ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَلَا

يَجِدُونَ عَنْهَا مَحِيصًا) وقال تعالى : (الشَّيْطَانُ يَعِدُكُمُ الْفَقْرَ وَيَأْمُرُكُم بِالْفَحْشَاءِ وَاللَّهُ يَعِدُكُم مَّغْفِرَةً مِنْهُ وَفَضْلًا وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ) ففي هذه أيضاً أمره ووعدده . وقال موسى لما قتل القبطي : (هَذَا مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ عَدُوٌّ مُضِلٌّ مُبِينٌ) .

وقد قال غير واحد من الصحابة : كأبي بكر وابن مسعود فيما يقولونه باجتهادهم : إن كان صواباً فمن الله ، وإن كان خطأً فمني ومن الشيطان . فاجعلوا ما يلقى في النفس من الاعتقادات التي ليست مطابقة من الشيطان ، وإن لم يكن صاحبها آثماً لأنه استفرغ وسعه ، كما لا يأتى بالوسواس الذي يكون في الصلاة من الشيطان ، ولا بما يحدث به نفسه ، وقد قال المؤمنون : (رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا) وقد قال الله : قد فعلت .

والنسيان للحق من الشيطان ، والخطأ من الشيطان . قال تعالى : (وَلَا ذَارَأْتَ الَّذِينَ يُخَوِّضُونَ فِيْءِ آيَاتِنَا فَاعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ وَإِمَّا يُنسِيَنَّكَ الشَّيْطَانُ فَلَا تَعْدُبْهُمُ بَعْدَ الذِّكْرِ مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ)

وقد قال صلى الله عليه وسلم : « من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها » ولما نام هو وأصحابه عن الصلاة في غزوة خيبر قال : لأصحابه : « ارتحلوا فإن هذا مكان حضرنا فيه شيطان » وقال : « إن الشيطان أتى بلالاً فجعل يهديه كما يهدي الصبي حتى نام »

وكان النبي صلى الله عليه وسلم وكل بلالا أن يوقظهم عند الفجر ، والنوم الذي يشغل عما أمر به والنعاس من الشيطان ، وإن كان معفواً عنه ؛ ولهذا قيل : النعاس في مجلس الذكر من الشيطان ، وكذلك الاحتلام في المنام من الشيطان ، والنائم لا قلم عليه .

وقد ثبت في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « الرؤيا ثلاثة : رؤيا من الله ، ورؤيا من الشيطان ، ورؤيا ما يحدث به المرء نفسه في اليقظة فيراه في النوم » وقد قيل : إن هذا من كلام ابن سيرين ، لكن تقسيم الرؤيا إلى نوعين : نوع من الله ، ونوع من الشيطان صحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم بلا ريب . فهذان النوعان : من وسواس النفس ، ومن وسواس الشيطان ، وكلاهما معفو عنه ، فإن النائم قد رفع القلم عنه ، ووسواس الشيطان يغشى القلب كطيف الخيال ، فينسيه ما كان معه من الإيمان حتى يعمى عن الحق فيقع في الباطل ، فإذا كان من المتقين [كان] كما قال الله : (إِنَّ الَّذِينَ

اتَّقَوْا إِذَا مَسَّهُمْ طَئِفٌ مِّنَ الشَّيْطَانِ تَذَكَّرُوا فَإِذَا هُمْ مُبْصِرُونَ) فإن الشيطان مسهم بطيف منه يغشى القلب ، وقد يكون لطيفاً ، وقد يكون كثيفاً إلا أنه غشاوة على القلب تمنعه إِبصار الحق . قال النبي صلى الله عليه وسلم : « إن العبد إذا أذنب نكت في قلبه نكتة سوداء . فإن تاب وزرع واستغفر صقل قلبه ، وإن زاد زيد فيها حتى تعلو قلبه فذلك

الران الذي قال الله تعالى : (كَلَّا بَلْ رَانَ عَلَى قُلُوبِهِمْ مَا كَانُوا يَكْسِبُونَ) . » .

لكن طيف الشيطان غير رين الذنوب ، هذا جزاء على الذنب ،
والغين ألطف من ذلك ، كما في الحديث الصحيح عنه صلى الله عليه
وسلم قال : « إنه ليغان على قلبي ، وإني لأستغفر الله في اليوم سبعين
مرة » فالشيطان يلقي في النفس الشر ، والملك يلقي الخير ، وقد ثبت
في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « ما منكم من أحد
إلا وقد وكل به قرينه من الملائكة ، وقرينه من الجن . قالوا : وإياك
يا رسول الله ! قال : وإياي إلا أن الله أعاني عليه فأسلم » وفي رواية
« فلا يأمرني إلا بخير » أي استسلم وانقاد .

وكان ابن عينة يرويه فأسلم بالضم ، ويقول : إن الشيطان لا يسلم
لكن قوله في الرواية الأخرى : فلا يأمرني إلا بخير ، دل على أنه لم
يبق بأمره بالشر ، وهذا إسلامه ، وإن كان ذلك كناية عن خضوعه
وذلته لا عن إيمانه بالله ، كما يقهر الرجل عدوه الظاهر ويأسره ، وقد
عرف العدو المقهور أن ذلك القاهر يعرف ما يشير به عليه من الشر .
فلا يقبله ، بل يعاقبه على ذلك ، فيحتاج لانقهاره معه إلى أنه لا يشير
عليه إلا بخير لذلته وعجزه لا لصلاحه ودينه ؛ ولهذا قال صلى الله عليه
وسلم : « إلا أن الله أعاني عليه فلا يأمرني إلا بخير » وقال ابن
مسعود : إن للملك لمة ، وإن للشيطان لمة ، فلمة الملك إيعاد بالخير ،

وتصديق بالحق . و لمة الشيطان إبعاد بالشر ، وتكذيب بالحق . وقد قال تعالى : (إِنَّمَا ذَلِكُمُ الشَّيْطَانُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَاءَهُ) أي يخوفكم أوليائه بما يقذف في قلوبكم من الوسوسة المرعبة ، كشیطان الإنس الذي يخوف من العدو فيرجف ويخذل .

وعكس هذا قوله تعالى : (إِذْ يُوحِي رَبُّكَ إِلَى الْمَلَائِكَةِ أَنِّي مَعَكُمْ فَثَبَّتُوا الَّذِينَ آمَنُوا سَأُلْقِي فِي قُلُوبِ الَّذِينَ كَفَرُوا الرُّعْبَ) وقال تعالى : (يُثَبِّتُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ) وقال تعالى : (وَلَوْلَا أَن تَبْنَتَكَ لَفَدَدْتَ تَرَكْنُ إِلَيْهِمْ شَيْئًا قَلِيلًا) والتثبت جعل الإنسان ثابتاً لا مرتاباً ، وذلك بإلقاء ما يثبتته من التصديق بالحق ، والوعد بالخير . كما قال ابن مسعود : لمة الملك وعد بالخير ، وتصديق بالحق . فمتى علم القلب أن ما أخبر به الرسول حق صدقه ، وإذا علم أن الله قد وعده بالتصديق وثق بوعد الله فثبت ، فهذا يثبت بالكلام كما يثبت الإنسان الإنسان في أمر قد اضطرب فيه بأن يخبره بصدقه ، ويخبره بما يبين له أنه منصور فيثبت ، وقد يكون التثبت بالفعل ، بأن يمسك القلب ، حتى يثبت كما يمسك الإنسان الإنسان حتى يثبت .

وفي الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم : « من سأل القضاء واستعان عليه وكل إليه ، ومن لم يسأل القضاء ، ولم يستعن عليه ، أنزل الله عليه ملكاً يسدده » فهذا الملك يجعله سديد القول بما يلقي

في قلبه من التصديق بالحق ، والوعد بالخير . وقد قال تعالى :
 (هُوَ الَّذِي يُصَلِّيْ عَلَيْكُمْ وَمَلَائِكَتُهُ لِيُخْرِجَكُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ) فدل ذلك
 على أن هذه الصلاة سبب لخروجهم من الظلمات إلى النور ، وقد ذكر
 إخراجه للمؤمنين من الظلمات إلى النور في غير آية . كقوله : (اللَّهُ وَلِيُّ
 الَّذِينَ آمَنُوا يُخْرِجُهُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ وَالَّذِينَ كَفَرُوا أُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ)
 يُخْرِجُونَهُم مِّنَ النُّورِ إِلَى الظُّلُمَاتِ) وقال : (هُوَ الَّذِي يُنَزِّلُ عَلَى
 عَبْدِهِ ءَايَاتٍ يَتَّبِعُ لِيُخْرِجَكُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ) وقال :

(كَتَبَ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ) وفي
 الحديث « إن الله وملائكته يصلون على معلمي الناس الخير » وذلك
 أن هذا بتعليمه الخير يخرج الناس من الظلمات إلى النور ، والجزاء من
 جنس العمل ، ولهذا كان الرسول أحق الناس بكمال هذه الصلاة ، كما
 قال تعالى : (إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ) .

والصلاة هي الدعاء ، إما بخير يتضمن الدعاء ، وإما بصيغة الدعاء ،
 فالملائكة يدعون للمؤمنين ، كما في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم
 أنه قال : « والملائكة تصلي على أحدكم ما دام في مصلاه : اللهم اغفر له ،
 اللهم ارحمه ، ما لم يحدث » فبين أن صلاتهم قولهم : اللهم اغفر له ،
 اللهم ارحمه .

وفي الأثر « إن الرب يصلي فيقول : سبقت — أو غلبت — رحمتي غضبي »

وهذا كلامه سبحانه هو خبر وإنشاء ، يتضمن أن الرحمة تسبق الغضب وتغلبه ، وهو سبحانه لا يدعو غيره أن يفعل كما يدعو الملائكة وغيرهم من الخلق ، بل طلبه بأمره وقوله ، وقسمه ، كقوله : لأفعلن كذا ، وقوله : كن ، فيكون ؛ وقوله : لأفعلن كذا قسم منه كقوله : (لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنْكَ وَمِمَّن تَبَعَكَ) وقوله : (وَلَكِنْ حَقَّ الْقَوْلُ مِنِّي لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ) وقوله : (وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُمْ مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا) وقوله : (كَتَبَ اللَّهُ لَأَعْلِيَّتِ إِنْ آتَاكُمْ رَسُولٌ مِّنْ اللَّهِ فَوَيْلٌ لَّكُمْ مِنْهُ) وهذا وعد مؤكد بالقسم بخلاف قوله : (إِنَّا لَنَنْصُرُ رُسُلَنَا وَالَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا) فإن هذا وعد وخبر ليس فيه قسم ، لكنه مؤكد باللام التي يمكن أن تكون جواب قسم ، وقوله : (وَعَدَكُمْ اللَّهُ مَغَانِمَ كَثِيرَةً تَأْخُذُونَهَا) وقوله : (وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ) ونحو ذلك وعد مجرد .

وقد قال تعالى : (وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَآئِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِ مَا يَشَاءُ) فأخبر أنه يوحى إلى البشر تارة وحيا منه ، وتارة يرسل رسولا فيوحى إلى الرسول بإذنه ما يشاء .

والملائكة رسل الله . ولفظ الملك يتضمن معنى الرسالة ، فإن أصل الكلمة ملائكة على وزن مفعول ، لكن لكثرة الاستعمال خففت . بأن ألقيت حركة الهمزة على الساكن قبلها وحذفت الهمزة ، وملاك مأخوذ من المالك والملاك ، بتقديم الهمزة على اللام ، واللام على الهمزة ، وهو الرسالة ، وكذلك الألوكه بتقديم الهمزة على اللام ، قال الشاعر :

أبلغ النعمان غني مألكا أنه قد طال حبسي وانتظاري

وهذا بتقديم الهمزة . لكن الملك هو بتقديم اللام على الهمزة ، وهذا أجود ، فإن نظيره في الاشتقاق الأكبر لأك يلوك ، إذا لأك الكلام ، واللجام ، والهمز أقوى من الواو ، ويليه في الاشتقاق الأوسط : أكل يأكل ، فإن الآكل يلوك ما يدخله في جوفه من الغذاء ، والكلام والعلم ما يدخل في الباطن ويغذى به صاحبه ، قال عبد الله بن مسعود : إن كل آدب يحب أن تؤتى مأدبته ، وإن مأدبة الله القرآن ، والآدب المضيف ، والمأدبة الضيافة ، وهو ما يجعل من الطعام للضيف . فبين أن الله ضيف عباده بالكلام الذي أنزله إليهم ، فهو غذاء قلوبهم وقوتها ، وهو أشد انتفاعا به ، واحتياجا إليه من الجسد بغذائه .

وقال علي رضي الله عنه : الربانيون هم الذين يغذون الناس بالحكمة ،

ويربونهم عليها ، وقد قال صلى الله عليه وسلم : « إني أبیت عند ربي يطعمني ويسقيني » وقد أخبر الله تعالى أن القرآن شفاء لما في الصدور ، والناس إلى الغذاء أخرج منهم إلى الشفاء في القلوب والأبدان ، وفي الصحيحين عنه صلى الله عليه وسلم قال : « مثل ما بعثني الله به من الهدى والعلم كمثل غيث أصاب أرضاً فكانت منها طائفة أمسكت الماء فأنبتت الكلاً والعشب الكثير ، وكانت منها طائفة أمسكت الماء فشرب الناس ، وسقوا وزرعوا ، وكانت منها طائفة إنما هي قيعان لا تمسك ماء ، ولا تثبت كلاً . فذلك مثل من فقه في دين الله ونفعه ما بعثني الله به من الهدى والعلم ، ومثل من لم يرفع بذلك رأساً ولم يقبل هدى الله الذي أرسلت به » .

فأخبر أن ما بعث به للقلوب كالماء للأرض ، تارة تشربه فتنبت ، وتارة تحفظه ، وتارة لا هذا ولا هذا ، والأرض تشرب الماء وتغتذى به حتى يحصل الخير ، وقد أخبر الله تعالى أنه روح تحيا به القلوب فقال : (وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا مَا كُنْتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلَا الْإِيمَانُ وَلَكِنْ جَعَلْنَاهُ نُورًا تَهْدِي بِهِ مَن نَّشَاءُ مِنْ عِبَادِنَا وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ) .

وإذا كان ما يوحى إلى عباده تارة يكون بوساطة ملك ، وتارة بغير وساطة ، فهذا للمؤمنين كلهم مطلقاً لا يختص به الأنبياء . قال

نعالى : (وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ أُمِّ مُوسَىٰ أَنْ أَرْضِعِيهِ) وقال تعالى : (وَإِذْ أَوْحَيْتُ إِلَىٰ الْحَوَارِيِّينَ أَنْ آمِنُوا بِي وَبِرُسُولِي قَالُوا آمَنَّا وَاشْهَدْ بِأَنَّنَا مُسْلِمُونَ) وإذا كان قد قال : (وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ) الآية .

فذكر أنه يوحى إليهم ، فإلى الإنسان أولى ، وقال تعالى : (وَأَوْحَىٰ فِي كُلِّ سَمَاءٍ أَمْرَهَا) وقد قال تعالى : (وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّيْنَاهَا * فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا) فهو سبحانه يلهم الفجور والتقوى للنفس ، والفجور يكون بواسطة الشيطان ، وهو إلهام وسواس ، والتقوى بواسطة ملك ، وهو إلهام وحي ، هذا أمر بالفجور ، وهذا أمر بالتقوى ، والأمر لابد أن يقترن به خبر .

وقد صار في العرف لفظ الإلهام إذا أطلق لا يراد به الوسوسة . وهذه الآية مما تدل على أنه يفرق بين إلهام الوحي ، وبين الوسوسة . فالأمور به إن كان تقوى الله فهو من إلهام الوحي ، وإن كان من الفجور فهو من وسوسة الشيطان .

فيكون الفرق بين الإلهام الحمود وبين الوسوسة المذمومة هو الكتاب والسنة ، فإن كان مما أُلقي في النفس مما دل الكتاب والسنة على أنه تقوى لله فهو من الإلهام الحمود ، وإن كان مما دل على أنه فجور فهو من الوسواس المذموم ، وهذا الفرق مطرد لا ينتقض ، وقد ذكر أبو حازم في الفرق بين وسوسة النفس والشيطان فقال : ما كرهته

نفسك لنفسك فهو من الشيطان ، فاستعد بالله منه ، وما أحبته نفسك
لنفسك فهو من نفسك فانها عنه .

وقد تكلم النظار في العلم الحاصل في القلب عقب النظر والاستدلال
فذكروا فيه ثلاثة أقوال ، كما ذكر ذلك أبو حامد — في مستصفاه —
وغيره قول الجهمية ، وقول القدرية ، وقول الفلاسفة . وكثير من
أهل الكلام لا يذكر إلا القولين : قول الجهمية ، وقول القدرية .

وذلك أنهم يذكرون في كتبهم ما يعرفونه من أقوال من يعرفونه
تكلم في هذا ، وهم لا يعرفون إلا هؤلاء ، والمسألة هي من فروع
القدر ، فإن الحاصل في نفس حادث فيها ، فالقول فيه كالأقوال
في أمثاله .

ومذهب جهم ومن وافقه كأبي الحسن الأشعري ، وكثير من
المتأخرين المثبتة هو مذهب أهل السنة والجماعة ؛ أن الله خالق كل
شيء ، وأن الله خالق أفعال العباد ، لكنه لا يثبت سببا ولا قدرة
مؤثرة ، ولا حكمة لفعل الرب ، فأنكر الطبائع والقوى التي في الأعيان
وأنكر الأسباب والحكم ، فلهذا لم يجعل لشيء سببا ، بل يقول هذا
حاصل بخلق الله وقدرته ، ولم يذكروا له سبباً ، وهم صادقون في

إضافته إلى قدره ، وأنه خالقه ، خلافاً للقدريّة ، لكن من تمام المعرفة
إثبات الأسباب ومعرفتها .

وأما القدريّة من المعتزلة وغيرهم : فبنوه على أصلهم ، وهو أن كل
ما تولد عن فعل العبد فهو فعله لا يضاف إلى غيره ، كالشبع ، والري
وزهوق الروح ، ونحو ذلك ، فقالوا : هذا العلم متولد عن نظر العبد
أو تذكر النظر .

والمتفلسفة بنوه على أصلهم : في أن ما يحدث من الصور هو من
فيض العقل الفعال عند استعداد المواد القابلة ، فقالوا : يحصل في نفوس
البشر من فيض العقل الفعال عند استعداد النفس باستحضار المقدمتين ،
وهذا القول خطأ ، والذي قبله أقرب منه ، والأول أقرب ، وليس في
شيء منها تحقيق الأمر في ذلك .

وحقيقته أن الله وكل بالإنس ملائكة وشياطين ، يلقون في قلوبهم
الحير والشر ، فالعلم الصادق من الحير ، والعقائد الباطلة من الشر ،
كما قال ابن مسعود : لمة الملك تصديق بالحق ، ولمة الشيطان تكذيب
بالحق ، وكما قال النبي صلى الله عليه وسلم في القاضي : « أنزل الله عليه
ملكاً يسدده » وكما أخبر الله أن الملائكة توحى إلى البشر ما توحى به ،
وإن كان البشر لا يشعر بأنه من الملك ، كما لا يشعر بالشيطان الموسوس

لكن الله أخبر أنه يكلم البشر وحيا ، ويكلمه بملك يوحى بإذنه ما يشاء
والثالث التكليم من وراء حجاب ، وقد قال بعض المفسرين : المراد
بالوحي هنا الوحي فى المنام ، ولم يذكر أبو الفرج غيره ، وليس الأمر
كذلك . فإن المنام تارة يكون من الله ، وتارة يكون من النفس ،
وتارة يكون من الشيطان ، وهكذا ما يلقى فى اليقظة . والأنبياء
معصومون فى اليقظة والمنام .

ولهذا كانت رؤيا الأنبياء وحيا ، كما قال ذلك ابن عباس ، وعبيد
ابن عمير ، وقرأ قوله : (إِنِّي أَرَى فِي الْمَنَامِ أَنِّي أَذْبَحُكَ) وليس كل
من رأى رؤيا كانت وحيا ، فكذلك ليس كل من ألقى فى قلبه شيء
يكون وحيا ، والإنسان قد تكون نفسه فى يقظته أكمل منها فى نومه
كالصلي الذي يناجي ربه ، فإذا جاز أن يوحى إليه فى حال النوم
فلماذا لا يوحى إليه فى حال اليقظة ، كما أوحى إلى أم موسى ،
والحواريين ، وإلى النحل ؟! لكن ليس لأحد أن يطلق القول على ما يقع
فى نفسه أنه وحى لافى يقظة ولا فى المنام إلا بدليل يدل على ذلك
فإن الوسواس غالب على الناس . والله أعلم .

وقال يتبع الإسلام قدس الله روحه

فصل — ل

في (سورة الفلق والناس)

في (الفلق) أقوال ترجع إلى تعميم وتخصيص ، فإنه فسر بالخلق عموماً ، وفسر بكل ما يفلق منه كالفجر والحب والنوى ، وهو غالب الخلق ، وفسر بالفجر . وأما تفسيره بالنار ، أو بحب ، أو شجرة فيها ، فهذا مرجعه إلى التوقيف .

(والغاسق) قد روى في الحديث المرفوع عن عائشة في الترمذي والنسائي « أن النبي صلى الله عليه وسلم نظر إلى القمر وقال لها : يا عائشة تعوذني ! بالله من هذا ، فهذا الغاسق إذا وقب » ، قال ابن قتيبة (الغاسق) : القمر إذا كسف ، فاسود ، ومعنى وقب دخل في الكسوف .

والمشهور عند أهل التفسير واللغة أن (الغاسق) الليل (وقب)

دخل في كل شيء فأظلم ، و « الغسق » الظلمة ، وقال الزجاج :
(الغسق) البارد ، فقيل لليل غاسق ؛ لأنه أبرد من النهار ، أو
يقال الغسق السيلان والإحاطة ، وغسق الليل سيلانه ، وإحاطته بالأرض
وإذا فسر بالقمر ، فقد يقال وقوبه أي دخوله ، وهو دخوله ،
في الكسوف ، ولا منافاة بين تفسيره بالليل ، وبالقمر ، فإن
القمر آية الليل ، فهنا ثلاث مراتب : الليل مطلقاً ، ثم القمر مطلقاً ،
ثم القمر حال كسوفه .

وهذا مناسب لما ذكر في الاستعاذ به ، فإن عموم الفلق للخلق
بإزاء من شر ما خلق ، وخصوصه بالفجر الذي هو ظهور النور بإزاء
الغسق إذا وقب ، الذي هو دخول الظلام .

وقال ابن زيد : الغسق : الثريا إذا سقطت ، وكانت الأسقام
والطواعين تكثر عند وقوعها ، وقد تقع عند طلوعها ، وبشبهه — والله
أعلم — أن يكون من الحكمة في ذلك : أن النور هو جنس الخير ،
والظلمة جنس الشر ، وفي الليل يقع من الشرور النفسانية ما لا يقع
في النهار ، والقمر له تأثير في الأرض لا سيما حال كسوفه ؛ فإن النبي
صلى الله عليه وسلم قال : « إنها آيتان يخوف الله بهما عباده » والتخويف
إنما يكون بانعقاد سبب الخوف ، ولا يكون ذلك إلا عند سبب العذاب ،
أو مظنته ، فعلم أن الكسوف مظنة حدوث عذاب بأهل الأرض ؛

ولهذا شرع عند الكسوف الصلاة الطويلة ، والصدقة ، والعقاقة ، والدعاء لدفع العذاب ، وكذلك عند سائر الآيات التي هي إنشاء العذاب ، كالزلازل ، وظهور الكواكب ، وغير ذلك . وهو أقرب الكواكب التي لها تأثير في الأرض بالترطيب واليبس وغير ذلك .

ولهذا كان الطالبون للمنفعة والمضرة من الكواكب إنما يأخذون الأحداث بحسب سير القمر ، فإذا كان في شرفه كالسرطان كان الوقت عندهم سعيداً ، وإذا كان في العقرب وهو هبوطه كان نحساً ، فهذا في علمهم ، وكذلك في عملهم من السحر وغيره : القمر أقرب المؤثرات ، حتى صنفوا « مصحف القمر » لعبادته وتسيبجه ، فوقع ترتيب المستعاذ منه في هذه السورة على كمال الترتيب ، انتقالاً من الأعم الأعلى الأبعد إلى الأخص الأقرب الأسفل ، فجعلت أربعة أقسام .

الأول : من شر الخلوقات عموماً ، وقول الحسن : إنه إبليس وذريته ، وقول بعضهم إنه جهنم : ذكر للشئ الذي هو لنا شر محض من الأرواح والأجسام .

والثاني : شر الغاسق إذا وقب ، فدخل فيه ما يؤثر من العلويات في السفليات من الليل وما فيه من الكواكب ، كالثرثا وسلطانة الذي هو القمر ، ودخل في ذلك سحر التمر سحات^(١) الذي هو أعلى السحر وأرفعه .

(١) كذا بالأصل

الثالث : شر النفاثات في العقد ، وهن السواحر اللواتي يتصورن
بأفعال في أجسام .

والرابع : الحاسد ، وهي النفوس المضرة سفها ، فانتظم بذلك
جميع أسباب الشرور ، ثم خص في «سورة الناس» الشر الصادر من
الجن والإنس ، وهم الأرواح المضرة .

فصل

وتظهر المناسبة بين السورتين من وجه آخر ، وهو أن المستعاذ
منه هو الشر ، كما أن المطلوب هو الخير : إما من فعل العبد ، وإما
من غير فعله ، ومبدأ فعله للشر هو الوسواس ، الذي يكون تارة
من الجن ، وتارة من الإنس ، وحسم الشر بحسم أصله ومادته أجود
من دفعه بعد وقوعه ، فإذا أعيد العبد من شر الوسواس الذي يوسوس
في الصدور ، فقد أعيد من شر الكفر والفسوق والعصيان ، فهذا
في فعل نفسه ، وتعم الآية أيضاً فعل غيره لسوء معه ، فكانت هذه
السورة للشر الصادر من العبد ، وأما الشر الصادر من غيره فسورة
(الفلق) فإن فيها الاستعاذة من شر المخلوقات عموماً وخصوصاً . والله أعلم .

آخر المجلد السابع عشر

فهرس المجلد السابع عشر

الموضوع

الصفحة

٥-٥٠٤ سورة الإخلاص

- ٥ - ٢٠٦ «جواب أهل العلم والإيمان أن قل هو الله أحد تعدل ثلث القرآن» .
- ٥ - ٨ نص السؤال ، وما ورد في فضل هذه السورة وسورة (قُلْ يَتَأَيَّهَا
الْكَافِرُونَ) (والمعوذتين) .
- ٩-٤٦ ، ٧٣-٧٦ فصل هل كلام الله بعضه أفضل من بعض ؟ وما معنى كون
(قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ) تعدل ثلث القرآن وما سبب ذلك وما ورد فيه
عن السلف والعلماء .
- ١١ ، ١٢ القرآن أفضل من التوراة والإنجيل مع أن الجميع كلام الله .
- ١١ - ١٧ قراءة الفاتحة في الصلاة وفضلها .
- ١٢ ، ١٣ ، ١٨ ، ١٩ مس المصحف ، (وَأَسْبَغُوا أَحْسَنَ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ) .
- ١٩ - ٤٢ (نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ) وهل هذه القصة أفضل من
قصص موسى ونوح والمسيح وإبراهيم وغيرهم (لَقَدْ كَاتَبْنَا فِي قَصَصِهِمْ
عِبْرَةً لِّأُولِي الْأَلْبَابِ) الآيات .
- ٢٤ - ٢٩ أفضل أنواع الصبر ، حديث «لا يقضى الله للمؤمن قضاء إلا كان
خيراً له» .
- ٢٩ ، ٣٠ (وَسَارِعُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ - إِلَى - وَلَمْ يُصِرُّوْا عَلَى مَا فَعَلُوا ،
(كَذَلِكَ لِنَصْرِفَ عَنْهُ السُّوءَ وَالْفَحْشَاءَ) .
- ٣١ ، ٣٢ صبر أولى العزم أكمل من صبر يوسف .
- ٣٣ ، ٣٤ (وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ بِأَنَّا) (عَلَيْءَا ثَارِهِمَا قَصَصًا) .
- ٣٤ - ٣٨ هل التلاوة هي المتلو والقراءة هي المقروء؟ (إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ)

- ٣٧ ، ٣٨ (وَسَلِّ الْقَرْيَةَ) (وَفَجَّرْنَا خِلْفَهُمَا نَهْرًا) .
- ٣٩ ، ٤٠ (اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ) الآية .
- ٤١ ، ٤٢ (أَوْ لَرَّكَفَهُمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَى عَلَيْهِمْ) ما فعل عمر وابن مسعود بكتب الروم وبمن نسخ كتاب دانيال .
- ٤٣ - ٤٥ (وَمُهَيِّئْنَا عَلَيْهِ) (المهيمن) .
- ٤٥ ، ٤٦ ما احتوى عليه القرآن من العلوم ، ونسبة علوم العلماء والناس إليه ، السبب في أن هذه الأمة لم تحتج إلى رسول آخر ولا كتاب غير القرآن .
- ٤٦-٤٩ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٦٨ ، ٦٩ ، ٧٨ ، ٩٥ ، ٩٨ (مَا نَسَخَ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا) وهل تنسخ السنة القرآن .
- ٥٠ ، ٥١ فضل آية الكرسي .
- ٥٣ ، ٧٥ ، ٧٦ اشتهر القول بإنكار تفاضل كلام الله بعد ظهور مذهب الجهمية .
- ٥٣-٥٦ ، ٦٩-٧٤ ، ١٤٧-١٥٩ الكلائية والسالمية ومن وافقهم يرون أن التفاضل لا يصح إلا على مذهب الجهمية والمعتزلة ، قول الكلائية والسالمية في كلام الله .
- ٥٧-٦٣ ، ٦٦-٦٨ ، ٧٨ ، ٧٩ ، ١٦٩-١٧٢ فصل يتفاضل القرآن بالنسبة إلى المخبر عنه وبالنسبة إلى المأمور به .
- ٥٩ - ٦١ هل تتفاضل أنواع الإيجاب والتحريم ؟
- ٦٠ - ٦١ هل تتفاضل صفات الله أيضا ؟
- ٦٢ - ٦٥ الفرق بين الإرادة الكونية والإرادة الشرعية خطأ من نظـر إلى إحداهما دون الأخرى .
- ٦٨ - ٧٣ الطائفة الثانية تقول : إن كلام الله لا يفضل بعضه على بعض ، ولهم في تأويل نصوصها قولان .
- ٧٦ - ٧٩ السلف يرون تفاضل صفات الله .
- ٧٩ ، ٨٠ اعتراف النفاة بأن المثبتة أولى بالسلامة والنجاة منهم .
- ٨٠ - ٨٢ غاية ما يستدل به من لا يرى التفاضل .
- ٨٢ - ٨٩ قول أهل السنة في كلام الله وفي القرآن وأقوال أهل البدع فيهما فصل في النصوص والآثار في تفضيل بعض كلام الله وبعض صفاته على بعض وتوجيه الدلالة منها .
- ٩١ - ٩٤ معنى « وأعوذ بك منك » « وكلتا يديه يمين » « والشر ليس إليك » ٩٥ ، ٩٦ ، ٩٩ من أدلة إثبات الحكمة قوله (مَا خَلَقْنَاهُمَا إِلَّا بِالْحَقِّ) ونحوها .
- ٩٥ ، ٩٦ (فَاصْفَحْ الصَّفْحَ الْجَمِيلَ * إِنَّ رَبَّكَ هُوَ الْخَلْقُ الْعَلِيمُ) .
- ٩٦ - ٩٨ لا عذر لأحد بالقدر ، العبد مأمور بالتقوى والصبر والتوبة والاستغفار .

- ٩٦ - ٩٨ «فجج آدم موسى» .
- ٩٩ ، ١٠٠ الناس في باب خلق الله وأمره ومحبته لذلك ورضاه ورحمته على طرفين ووسط، اللام في نحو قوله (خَلَقَ لَكُمْ) و (يَمَاعِلُوا) عندهم
- ١٠١-١٠٥ ، ١١١-١٢٣ ، ١٣٤-١٣٥ ، ١٦٨ فصل في بيان وجه كون «سورة الإخلاص تعدل ثلث القرآن» ، وهل نوابها بقدر نواب ثلث القرآن وإذا كان كذلك فما وجه قراءة سائر القرآن ؟
- ١٠٣ ، ١٠٤ القرآن ثلاثة أقسام .
- ١٠٥ ، ١٠٦ لا تعرف الذات ولا توجد بدون الأسماء وصفات الإثبات .
- ١٠٥ - ١٠٧ سلب النقيضين أو أحدهما ، القول بأنه وجود مطلق أو بشرط
- ١٠٧ - ١٠٩ ما تضمنته (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ) من إثبات صفات الكمال ونفى جميع صفات النقص .
- ١٠٧ ، ١٠٨ قراءة النبي لسورتي الإخلاص وآيتي آل عمران في ركعتي الفجر والطواف .
- ١٠٩ - ١١١ النفي في آية الكرسي ونحوها يتضمن إثباتا .
- ١١٤ - ١٢٢ «جواهر القرآن» للغزالي نقد المؤلف لبعض ما فيه وبيان عذره .
- ١١٦ (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا) الآية .
- ١١٨ (إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّلْمُتَوَسِّمِينَ * وَإِنَّهَا لَئِيسِيرٌ مُّقِيمٌ) ؟
- ١٢٢ - ١٢٩ رأى القاضي والمازري في كونها تعدل ثلثه ، ونقده .
- ١٢٧ ، ١٢٨ هل يخص بالأمر والنهي ما يخصه لا لسبب ولا حكمة ؟
- ١٢٨ ، ١٢٩ قول من قال يضعف لقارئها مقدار ما يعطاه قارئ ثلث القرآن بلا تضعيف .
- ١٣٠ - ١٣٣ لا يلزم من كون (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ) تعدل ثلث القرآن أنها أفضل من الفاتحة ولا أنه يكفي بتلاوتها ثلاث مرات عن تلاوة القرآن .
- ١٣٠ كره السلف أن يقرأ إذا قرأ القرآن كله إلا مرة واحدة .
- ١٣٠ ، ١٣١ التكبير المأثور عن ابن كثير ليس مسندا عن النبي .
- ١٣٢ أشرف العلوم وأنفعها .
- ١٣١ ، ١٣٢ ، ١٣٦-١٣٨ عدل الشيء قد يكون من جنسه وقد يكون من غير جنسه
- ١٣٣ ، ١٣٤ لا تكون النوافل قرابة إلا بعد التقرب بالفرائض خلافا للاتحادية .
- ١٣٦ - ١٤٠ الذين أشكل عليهم كونها تعدل ثلث القرآن لهم مأخذان .
- ١٣٩ ، ١٤٠ فضل العبادات تختلف باختلاف حال العابد ، القراءة بتدبر أفضل من كثرتها بلا تدبر .
- ١٤٠-١٤٨ ، ١٥٦-١٥٩ التفاضل في صفات الله وأسمائه إنما يعقل إذا كانت متعددة كما هو مذهب أهل السنة ، الرد على من قال ليست صفاته

- إلا سلبية أو إضافية .
- ١٤٢ - ١٤٥ كل نفى فى القرآن يتضمن إثباتا ، سر مجيء التعريف فى اسم (الصمد) دون (أحد) .
- ١٤٥ ، ١٤٦ الحكمة فى أن الله لا يقبل العمل إذا كان فيه شرك ، محبة الموحدين لله أكمل من محبة المشركين له .
- ١٤٥ ، ١٤٦ (وَوَيْلٌ لِلْمُشْرِكِينَ * الَّذِينَ لَا يُؤْتُونَ الزَّكَاةَ) .
- ١٤٨ - ١٥٠ أصل مذهب المعتزلة أنهم يصفون الله بما لم يقر به أو بما لم يوجد ويقولون هذه إضافات لا صفات .
- ١٥٠ - ١٥٢ غلط من ظن أن إضافة الروح كإضافة الكلام والقدرة ، الفرق بين ما يضاف إلى الله إضافة وصف وإضافة ملك .
- ١٥١ ، ١٥٢ (وَنَفَخْتُ فِيهِ مِنْ رُوحِي) (فَأَرْسَلْنَا إِلَيْهَا رُوحَنَا) .
- ١٥٥ - ١٥٧ ما نقل ابن بطال عن الأشعرى وغيره وعن أهل السنة فى نفى تفاضل القرآن .
- ١٥٩ - ١٦١ حسن مناظرة أحمد لمن قال له ما تقول فى القرآن أهو الله أو غيره؟
- ١٦٠ - ١٦٢ هل يقال الصفة هى الموصوف أو غيره أو هى الذات أو زائدة عليها ؟ لفظ الذات .
- ١٦٢ ، ١٦٣ الذين ينعون أن يكون بعض كلام الله أفضل من بعض لهم مأخذان ١٦٥-١٦٨ ، ١٠٤ ، ٢٠٥ أقوال المنتسبين إلى السنة فى القرآن وكلام الله بعد محنة أحمد ، كثير ممن يحكى أقوال الناس لا يعرف قول السلف
- ١٦٨ قول الجهمية والمعتزلة : القديم لا يتعدد ، وقد يجعلون الصفة هى الأخرى والصفة هى الموصوف .
- ١٦٩ - ١٧٢ (نَأْتِي بِخَيْرٍ مِنْهَا) .
- ١٧٢-١٧٥ ، ١٠٤ ، ٢٠٥ إن قيل نسلم تخصيص بعض كلامه من الثواب والأحكام بما لا يشركه فيه غيره لكن نقول ذلك بمحض المشيئة وهذا قول السلف ؟
- ١٧٢ ، ١٧٣ قول القدرية والجهمية فى قدرة العبد .
- ١٧٥ - ١٧٧ الظلم الذى نزهه عنه القدرية والعدل الذى وصفوه به .
- ١٧٧ - ١٨٢ نفى الجهم الحكمة والرحمة والأسباب بناء على أنه مائىم إلا إرادة محضة ، إبطال ذلك ، من وافقه على قوله مع انتسابه إلى السنة يتناقض .
- ١٧٨ ، ١٧٩ هل ما تستخبثه العرب يكون حراما ؟
- ١٧٩ ، ١٨٠ الحكمة فى تحريم أكل لحوم السباع والدم المسفوح وشرب الخمر وفى تحليل ما حلل من المطاعم .

- ١٨٠ ، ١٨١ (ثُمَّ لَتَسْتَلُنَّ يَوْمَئِذٍ عَنِ النَّعِيمِ) (لَا تَحْزَنْ مَوْأَطَيْنَتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ) ١٨٢- ١٧٧ فى المأمورات من الصفات الحسنة ما يناسب الأمر بها والمنهى عنه بالعكس .
- ١٨٣ - ٢٠٥ (مَا نَسَخَ مِنْ آيَةٍ) .
- ١٩٠ آيات التوحيد أفضل من غيرها .
- ١٩١ ، ١٩٢ سبب نزول (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ)
- ١٩٢ ، ١٩٣ متى نزلت آية الكرسي ، وسورة الحديد
- ١٩٨ - ٢٠٥ فصل الناس فى مقام حكمة الأمر والنهى وحسن المأمور به وقبح المنهى عنه على ثلاثة أصناف .
- ٢٠٣ (فَلَمَّا أَتَمَّوْا تِلْكَ الرَّجِيحِينَ) الآية حديث «الأبرص والأقرع والأعمى»-
- ٢٠٦ - ٢١٣ « سئل عن قول العلماء فى تفسير قول النبى « سورة الإخلاص » و « أنها تعدل ثلث القرآن »
- ٢٠٧ الكلام نوعان خبر وإنشاء إلخ .
- ٢٠٨ هل للرجل أن يكتفى بهذه السورة عن سائر القرآن ؟
- ٢٠٨ - ٢١٠ هل بعض القرآن أفضل من بعض ؟
- ٢٠٩ ، ٢١١ ، ٢١٢ هل تتفاضل صفات الله ؟
- ٢١٣ « سئل عن يقرأ القرآن هل يقرأ سورة الإخلاص مرة أو ثلاثاً » .

٢١٤-٥٠٤ (تفسير سورة الإخلاص)

- ٢١٤-٢٢١ ، ٢٢٤ ، ٢٢٥ أقوال السلف وأهل اللغة وأهل الكلام فى تفسير (الصمد) .
- ٢١٥ ، ٢٢١-٢٢٤ سبب نزول هذه السورة .
- ٢٢٦ - ٢٢٣ اشتقاق الصمد يشهد للقولين . الاشتقاق الأكبر ، والأوسط ، والأصغر .
- ٢٢٦ ، ٢٢٧ (وَسَيِّدًا وَحْشُورًا) «أعرف عفاصها» .

- ٢٢٨ • اشتقاق الصوم .
- ٢٣٠ (وَعَلَى اللَّهِ قَصْدُ السَّبِيلِ) (إِنَّ عَلَيْنَا لَلْهُدَى) (صِرَاطُ عَلَيَّ) .
- ٢٣١ ، ٢٣٢ بحث فى معنى الاشتقاق وهل الفعل مشتق من المصدر أو بالعكس .
- ٢٣٣ ، ٢٣٤ اشتقاق الصبر (إِنَّ الْإِنْسَانَ خُلِقَ هَلُوعًا) الآية (لَا يَرَالُ يَنْفُسُهُمُ الَّذِي بَنَوْا رِيبَةً فِي قُلُوبِهِمْ) .
- ٢٣٥ - ٢٣٩ فصل فى إدخال اللام فى (الصمد) دون الأحد .
- ٢٣٥ - ٢٣٧ ابتداء خلق السموات والأرض كان فى يوم الأحد • حديث «خلق الله التربة يوم السبت» .
- ٢٣٨ ، ٢٢٩ (وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ)
- ٢٣٩ ، ٢٤٠ قول بعض السلف فى (الصمد) هو الذى لا يخرج منه شئ لا يعنون به أنه لا يتكلم .
- ٢٤٠ - ٢٤٣ (لَمْ يَكِدْ وَلَمْ يُولَدْ) .
- ٢٤١ ، ٢٤٢ (أَفَرَأَيْتُمُ النَّارَ الَّتِي تُورُونَ) (وَضَرَبْنَا مَثَلًا) الآيات .
- ٢٤٣ - ٢٤٦ هل يحدث الله أجسام الحيوان والنبات والمعدن والمطر والنار أم لا يحدث إلا الأعراض فى الأجسام ؟
- ٢٤٣ - ٢٤٦ من قال بأن الأجسام مركبة من الجواهر المنفردة وأن الأجسام متماثلة ومن أنكر الجواهر الفرد .
- ٢٤٦ ضعف الطرق التى ذكرها الرازى فى إثبات الصانع وتقصيرهم فى الصحيح منها •
- ٢٤٦ - ٢٤٨ قولهم فى المعاد مبنى على قولهم فى ابتداء الخلق وكان سببا لإنكار الفلاسفة للمعاد .
- ٢٤٦ - ٢٤٨ مصادر الرازى فى مباحثه فى أصول الدين •
- ٢٤٧-٢٤٩ ، ٢٥٨-٢٦٥ الأجسام تنقلب من حال إلى حال كالنار وآدم والتمر والنطفة إلخ ، هل تظهر النجاسة بالاستحالة ؟
- ٢٤٨ (وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ سُلَالَةٍ مِنْ طِينٍ * ثُمَّ جَعَلْنَاهُ نُطْفَةً) الآيات .
- ٢٤٩ (الَّذِي جَعَلَ لَكُم مِّنَ الشَّجَرِ الْأَخْضَرِ نَارًا) .
- ٢٤٩-٢٥١ ، ٢٥٧-٢٦٠ كيفية إعادة الأبدان فى الآخرة ، ليست الأبدان فى الآخرة مماثلة لهذه الأبدان .
- ٢٤٩ ، ٢٥٠ (كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نُعِيدُهُ) تشبيه إعادة الناس بإحياء الأرض فى آيات .
- ٢٥١ - ٢٥٩ البدء والإعادة المذكوران فى القرآن ومعناهما •
- ٢٥١ - ٢٥٤ (عَلَى أَنْ يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ) (تُبَدِّلُ أَمْثَلَكُمْ) .
- ٢٥٤ البئر العادية •

- ٢٥٧ كيفية تحول الغذاء في المعدة إلى دم إلخ . إذا أكل إنسان إنسانا فكيف إعادة الثاني .
- ٢٦١ ، ٢٦٢ ، ٢٦٦-٢٦٨ فصل التوالد لابد له من أصلين ، الرد على النصرى .
- ٢٦٦-٢٦٢ ، ٢٨٢-٢٨٥ خلق المسيح من أصلين ، هل كان النفخ بعد خلقه مضغة (فَأَرْسَلْنَا إِلَيْهَا رُوحَنَا) (بِرُوحِ الْقُدُسِ) (وَرُوحٌ مِنْهُ) .
- النور لا يحصل أيضا إلا من أصلين .
- ٢٦٥ ، ٢٦٦ (ثُمَّ أَسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ) .
- ٢٦٦ - ٢٦٨ هل الأعراض متولدة كالشبع والرى ، هل يسمى خلق آدم وخلق حواء منه تولدا .
- ٢٦٨ - ٢٧٢ فصل مانزه الله نفسه عنه فى نحو قوله (لَمْ يَكِدْ وَلَمْ يُؤَلِّدْ) يعم جميع الأنواع التى تذكر عن بعض الأمم فى هذا الباب .
- ٢٧١ (وَجَعَلُوا اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ جُزْءًا) .
- ٢٧١ (وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ) الآية قيل نزلت فى الزنادقة الذين قالوا : إن الله خالق النور وائناس والدواب والأنعام، وإبليس خالق الظلمة والسباع والحيات والعقارب .
- ٢٧١ ، ٢٧٢ (وَجَعَلُوا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجَنَّةِ نِجَابًا) (وَحَرَّفُوا اللَّهَ بَيْنَ وَبَيْنَتْ) .
- ٢٧٢ ، ٢٧٣ فصل فى نفى قول بعض العرب إن الملائكة بنات الله وقول النصرى المسيح ابن الله وقول اليهود عزيز ابن الله .
- ٢٧٢ هل صح عن بعض العرب أنه قال إن الله صاهر الجن .
- ٢٧٣ - ٢٨٥ أقوال النصرى فى المسيح واختلافهم وبيان فساد أقوالهم .
- ٢٧٤ - ٢٧٦ (لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ) (ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ) (إِنَّ مَثَلَ عِيسَى عِنْدَ اللَّهِ) الآية (ذَلِكَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ) الآية .
- ٢٨٥ (وَأَيَّدَنَاهُ بِرُوحِ الْقُدُسِ) .
- ٢٨٦ - ٢٩٦ فصل فى إبطال قول الفلاسفة بأن العالم صدر عن علة موجبة بذاته وأنه صدر عنه عقل ثم عقل إلى عشرة عقول وتسعة أنفس إلخ .
- ٢٨٧ - ٢٩٠ قولهم الواحد لا يصدر عنه إلا واحد إلخ جعلهم كل صفة هى الأخرى إلخ .
- ٢٩٠ دعوى الفلاسفة التولد العقلى أعظم استحالة وكفرا من قول النصرى ومشركى العرب .
- ٢٩١ ، ٢٩٢ نهى النبى عن مشابهة فارس والروم يدل على أن مشابهة اليونانيين والهند المشركين أعظم وهم الذين ابتلى المسلمون بعلومهم .
- ٢٩٣ ، ٢٩٤ مشركوا العرب واليهود والنصارى يقولون بأن الله خلق السموات

- والأرض وبالملائكة والجن بخلاف المتفلسفة .
- ٢٩٣ ، ٢٩٤ العرب وأهل الكتاب يدعون الله ويقولون بأنه يسمع الدعاء ويجيبه بخلاف المتفلسفة مع إنكارهم للمعاد
- ٢٩٤ ، ٢٩٥ المتفلسفة لا يقولون بأن للبشر ابتداء أولهم آدم مع إنكارهم لمشيئة الله وقدرته .
- ٢٩٥ غاية ما عند ابن رشد وملاحدة الصوفية أن وجود البارئ شرط في وجود العالم لا فاعلا له .
- ٢٩٦ ، ٢٩٧ فصل احتج بعض أهل الكلام بهذه السورة على أن الله جسم كما احتج بها من نفى التجسيم ، الرد على الطائفتين .
- ٢٩٧ بحث في التركيب .
- ٢٩٨ ، ٢٩٩ قولهم إثبات الصفات يقتضى التجسيم .
- ٢٩٩-٣٠٦ ، ٣١٢-٣١٤ الذين ناظروا أحمد في خلق القرآن ليسوا كلهم معتزلة، قصة المناظرة وهل كان أحمد جاهلا بمقاصدهم ؟ واعتصامه بالسنة
- ٣٠٠ النفاة ينفون الجسم ليتوصلوا به إلى نفى الصفات .
- ٣٠٤ ، ٣٠٥ لفظ الجسم ونحوه لا ينفي ولا يثبت إلا بعد الاستفسار عن معناه
- ٣٠٤ - ٣٠٦ سر كراهة السلف والأئمة للكلام المحدث .
- ٣٠٦-٣٠٨ ، ٤٤٤ ، ٤٤٨ أهل البدع جعلوا بدعهم أصلا محكما وما جاء به الرسول متشابهة فتأولوه أو فوضوه بخلاف أهل الحق .
- ٣٠٧ ، ٣٠٨ متى يجوز أن يقال في بعض الآيات هو متشابه ومشكل .
- ٣٠٨ - ٣١٠ من لم تبلغه الرسالة في الدنيا يبعث إليه رسول في القيامة .
- ٣٠٨ - ٣١٢ سبب وقوع الفتن والأهواء والفجور في الناس وسبب ارتفاع ذلك عنهم .
- ٣١٢ ، ٣١٣ لفظ الجسم والجوهو ونحوهما ألفاظ مبتدعة .
- ٣١٣ - ٣١٧ ، ٣٢٠-٣٢٤ الجسم في اللغة وعند أهل الكلام وهل هو مركب؟
- ٣١٥-٣١٧ ، ٣٢٠-٣٢٤ ، ٣٢٨ ، ٣٢٩ الجوهر الفرد والهيولى والصورة ، وهل الأجسام متماثلة ؟
- ٣١٧ - ٣٢٥ من قال إن الله جسم أو ليس بجسم سئل عن مراده
- ٣٢٥ ، ٣٢٦ « قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ » دلت على نوعي التنزيه وإثبات جميع صفات الكمال
- ٣٢٥ ، ٣٢٦ كل ما اختص به العبد فهو من النقائص بخلاف ما يوصف به العبد ويوصف به الرب على ما يليق به
- ٣٢٦ ، ٣٢٧ النزاع في لفظ التحيز والجهة ونحو ذلك .
- ٣٢٧ ، ٣٢٨ من يذهب من المتكلمين إلى قدم الجواهر العقلية وحدوث الأجسام ويقول سبب حدوثها حدوث تصورات النفس .

- ٣٢٨ ، ٣٢٩ ما تثبته الفلاسفة من الجواهر العقلية والكميات لا حقيقة له .
- ٣٢٩ ، ٣٣٠ «العلّة الأولى» ود الفلاسفة العليا ، ود الحكمة الأولى ، التي يثبتها الفلاسفة .
- ٣٣٠ الناموس عندهم ، من عرف النبوات منهم يظن أنها من جنس نواميسهم .
- ٣٣٠ ، ٣٣١ أرسطو وأتباعه لا يعرفون الله ولا الملائكة والأنبياء والكتب والرسل والمعاد وإنما يعرفون العلوم الطبيعية .
- ٣٣١ قدماء اليونان مشركون سحرة ، سبب عنايتهم بعلم الهيئـة ، عبادتهم الكواكب ، آخر ملوكهم .
- ٣٣١ المسيح أبطل الشرك الذي كانوا عليه .
- ٣٣١ قسطنطين وأتباعه ابتدعوا الصلاة إلى الشرق .
- ٣٣٢ أرسطو كان وزيراً للإسكندر المقدوني لا لدى القرنين ، السد من وراء الصين
- ٣٣٢ ، ٣٣٨ ، ٣٣٩ ، ٣٤٥ - ٣٤٧ الملائكة الذين أخبر الله بهم ليسوا عشرة ولا تسعة إلخ خلاف المتكلمين في تحيز الملائكة والموجودات .
- ٣٣٣ ، ٣٣٤ قد يحتج ملاحدة المسلمين على إثبات العقول والنفوس وغير ذلك من مذاهب الفلاسفة بحدّث « أول ما خلق الله العقل ، وهو موضوع كما قد يحتج لذلك الغزالي .
- ٣٣٤ ، ٣٣٥ الفلاسفة أصابوا في استدارة الأفلاك وأخطأ من خالفهم من المتكلمين المناظرات بين المتكلمين والفلاسفة دولا ، المتكلمون أعلم بالعقلية الإلهية والكلية وأقرب إلى الشرعيات من الفلاسفة .
- ٣٣٥ - ٣٣٧ علم الفلاسفة محصور في الحسيات وبعض لوازمها بخلاف الغيبيات حال أتباعهم إذا سمعوا ما أخبرت به الأنبياء عن العرش والكرسى ونحو ذلك .
- ٣٣٦ ، ٣٣٧ ليس في علم الطب ما ينفي وجود الجن ، ابن سينا وأمثاله في العلوم الإلهية خير من سلفه .
- ٣٣٧ ، ٣٣٨ سبب دخول فلسفة اليونان وإلحادهم على أهل الملل ، أصول مذهب العبيديين وملاحدة الصوفية .
- ٣٣٩ ، ٣٤٠ انتفاسفة لا يثبتون إلا كميات في الذهن .
- ٣٤٠ كل قائم بنفسه يمكن رؤيته؟ وهل يقال: ويمكن أن يحس بالحواس الخمس .
- ٣٤٠ - ٣٤٢ هل الروح جسم أو عرض ، المجردات والمفارقات عند الفلاسفة .

- ٣٤٢ ، ٣٤٣ الجسم ، من جعل الملائكة والأرواح ليست جسما بالمعنى اللغوى
فقد أصاب ، ورب العالمين أولى •
- ٣٤٣ - ٣٤٨ التحيز فى اللغة وفى اصطلاح المتكلمين وهل هو مركب أيضا وهل
يقال : إن العالم وما فوق العالم والروح ورب العالمين متحيز؟ •
- ٣٤٦ سبب حيرة المتكلمين فى أصول الدين •
- ٣٤٨ - ٣٥١ قول الفلاسفة فى النفس الناطقة والتحقيق فى مسألة الروح وفى
إثبات الصفات مع عدم التكييف •
- ٣٥١ تقسيم صاحب المحصل للموجودات ليس حاصرا •
- ٣٥١ ، ٣٥٢ فصل كل من أراد نفى شئ مما أثبتته الله لنفسه يسمى ذلك تركيبا
وتأليفا ويجعل نفيه من تمام التوحيد ومسمى الأحد والصمد ويسمون
أنفسهم الموحدين •
- ٣٥٣-٣٥٦ ، ٤٤٣ ، ٤٤٥ يحتاج المسلمون إلى معرفة كلام الله ورسوله ومرادهما
وإلى ما قاله الصحابة والتابعون فى ذلك وأن يجعل هو الأصل ، لا ألفاظ
أهل البدع •
- ٣٥٦ - ٣٦١ الفلاسفة يقولون : خطاب الرسول من باب التخيل إلخ • والمتكلمون
يقولون : أراد من الناس التأويل إلخ وطائفة ثالثة تجهل الرسول
وأتباعه إلخ •
- ٣٦١ - ٤١٨ كل طائفة تعتقد من الآراء ما يناقض القرآن تجعل ما خالفها من
النصوص من المتشابه •
- ٣٦٢ - ٣٦٥ زعم الغزالي أن الإمام أحمد يقول بالتأويل •
- ٣٦٣ - ٤٤٣ التأويل فى لغة القرآن وعند السلف وعند المتأخرين أيضا •
- ٣٦٤ - ٣٦٦ (هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ) (إِلَّا نَبَأُكُمَا بِتَأْوِيلِهِ) •
- ٣٦٦-٣٧٠، ٤٢٦، ٤٢٧ (وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا) هل بين التفسير والتأويل فرق ؟
- ٣٧٠ - ٣٧٢ (لِكُلِّ نَبَأٍ مَسْتَفْرٌ) (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ) •
- ٣٧٢-٤٤٣، ٤٥٠، ٤٥٢ المحكم والمتشابه (وَأَخْرَجْتُمُوهَا) بيان أحمد للمتشابه
وهل كان السلف يعلمون معانيه ، سبب نزول هذه الآية •
- ٣٧٤ - ٣٧٩ معنى الاستواء ، تفسير السلف له •
- ٣٨١ - ٣٨٣ (وَإِنْ كَانَتْ مَكْرَهُمْ لِنَزُولِهِ مِنْهُ الْجِبَالُ) (وَأَتَقُوا فِتْنَةَ لَأَنْصِبَنَّ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا
مِنْكُمْ خَاصَّةً)
- ٣٨٧ ، ٣٨٨ (فَيَنْسَخُ اللَّهُ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ) •
- ٣٩٠ - ٤٠١ لا يجوز أن يكون الله أنزل كلاما لا معنى له ولا أن الرسول وجميع
الأمّة لا يعلمون معناه •

- ٣٩١ ، ٣٩٢ الجاحظ ، ابن قتيبة ومصنفاته .
- ٣٩١ - ٤٠١ أقوال المتأخرين في التشابه وتناقضها .
- ٣٩٢ - ٣٩٤ الواقف في آية (وَمَا يَسْلَمُ تَأْوِيلُهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ) .
- ٣٩٢ ، ٣٩٣ (وَالَّذِينَ بَوَّءُوا الدَّارَ) الآية
- ٤٠٩ رواية ابن أبي نجيع عن مجاهد .
- ٤١٠ ، ٤١١ أقوال أهل اللغة في التشابه وتناقضها .
- ٤٣٢ - ٤٤٣ (وَمِنْهُمْ أُمِّيُونَ لَا يَخْلُقُونَ الْكِتَابَ إِلَّا أَمَانِي) الآيات
- ٤٤٣ ، ٤٤٤ فصل كل ما يحتاج إليه الناس قد بينه الرسول يجب أن تعرض أقوال الناس عليه ، العقل لا يخالف النقل .
- ٤٤٩ - ٤٥٢ فصل والمعنى الصحيح الذي دل عليه نفى المثل والشريك قد دلت عليه هذه السورة .
- ٤٤٩ - ٤٥٢ قولهم الأحد والصمد هو الذي لا ينقسم إلخ .
- ٤٥٢ - ٤٥٥ اشتمال هذه السورة على أنواع التنزيه .
- ٤٥٤ - ٤٦١ أصل الشرك في العالم كان من عبادة الصالحين أو تماثيلهم ، ومنه ما كان من عبادة الكواكب والملائكة والجن .
- ٤٥٤ - ٤٦٠ ، ٤٦٥ تتصور الشياطين في صور المعبودين وقد تجيب دعاءهم فيظنون ذلك كرامة .
- ٤٦١ شرك العرب ، وأول من غير من العرب دين إبراهيم .
- ٤٦١ - ٤٧٩ سد النبي وأصحابه وسائر العلماء أبواب الشرك بالمنع من اتخاذ القبور مساجد واتخاذها أعيادا وشد الرحل إليها إلخ .
- ٤٦٦ - ٤٦٩ ، ٤٧٥ ، ٤٨٩ - ٤٩٦ ، ٥٠٣ ليس من متابعة الرسول الصلاة في الموضع الذي صلى فيه اتفاقا ، وإنما المتابعة . . والصلاة في غار حراء .
- ٤٦٧ - ٤٧٠ صلاة النبي في المساجد المستجدة في البيوت وغيرها ، الحكمة في أفضلية الصلاة في المسجد العتيق .
- ٤٦٨ - ٤٧٢ ، ٤٧٥ ، ٤٧٦ لا تشد الرحال إلا إلى المساجد الثلاثة ، قصد الصلاة في مسجد قباء ، زيارة قبور أهل البقيع وشهداء أحد .
- ٤٧٢ - ٤٧٤ صلاته يوم الفتح وهل تستحب عند الفتح ، وهل كانت صلاة الضحى من سننه الرواتب .
- ٤٧٤ ، ٤٧٥ (نَائِشَةُ اللَّيْلِ) لباس الرسول وأكله .
- ٤٧٦ ، ٤٧٧ ، ٤٨٢ التمسح بحيطان الكعبة وتقيل شيء منها غير الحجر بدعة كمقام إبراهيم وغيره من المقامات .
- ٤٧٧ ، ٤٧٨ لم يصل النبي بمسجد بمكة إلا المسجد الحرام ولم يقصد بقعة للعبادة غير المشاعر .

- ٤٧٨ لم يذهب الرسول ولا أحد من أصحابه إلى المكان الذي بايعه فيه الأنصار ، كل مسجد بمكة ومحولها غير المسجد الحرام فهو محدث
- ٤٧٨ - ٤٨٠ القصر والجمع بمنى وعرفة ومزدلفة وغيرها .
- ٤٨٠ ، ٤٨١ لم يصل في أسفاره جمعة ولا عيداً .
- ٤٨٠ ، ٤٨١ لا يصلى الجمعة في مساجد القبائل ولا في البيوت .
- ٤٨١ ، ٤٨٢ هل التحصيب سنة ، الرمل في الطواف والسعي ورمى الجمار . لا يطاف بالصخرة ولا غيرها .
- ٤٨٢ - ٤٨٤ الحكمة في تخصيص الكعبة بالطواف وغيره وتخصيص المشاعر بتلك العبادات .
- ٤٨٣ - ٤٨٥ « النسك » من قبلنا لا يأكلون من قربان ولا من الغنائم .
- ٤٨٤ - ٤٨٦ تحريم الذبح لغير الله وما سمي عليه غير اسم الله (فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ) .
- ٤٨٦ ، ٤٨٧ احتجام الرسول وأمره بالحجامة ، الحجامة في البلاد الحارة .
- ٤٨٧ ، ٤٨٨ « شفاء أمتي في ثلاث »
- ٤٨٧ سبب سرعة الهضم في الشتاء وبرودة الماء في باطن الأرض فسي الصيف .
- ٤٨٧ ، ٤٨٨ إذا كان الشيء شعاراً للكفار ثم اعتاده المسلمون وكثر فيهم وكان أنفع لهم فهل يزول تحريمه كالقوس الفارسية وثياب الغيار والسواد
- ٤٨٧ ، ٤٨٨ (وَأَعِذُوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ) الآية .
- ٤٨٨ - ٤٩١ بيع الأرض الخراجية والوقف .
- ٤٨٩ - ٤٩١ بيع رباع مكة وإجارتها وهل فتحت عنوة ؟ أرض العنوة .
- ٤٩٠ (وَالْمَسْجِدَ الْحَرَامَ الَّذِي جَعَلْنَاهُ لِلنَّاسِ سَوَاءً الْعَنكِفُ فِيهِ وَالْبَاكُ)
- ٤٩١ ، ٤٩٦ بيع أم الولد ، منافع المساجد والأسواق والطرقات وسائر المباحات التي يشترك فيها الناس .
- ٤٩١ - ٤٩٦ للإمام أن يصنع بالأموال والرجال والعقار والمنقول ما هو الأصلح في الفئء والغنيمة .
- ٤٩١ - ٤٩٥ لم تحارب قريش الرسول عام الفتح كما حاربته هوازن .
- ٤٩٦ الحكمة في إباحة الغنائم لهذه الأمة .
- ٤٩٧ - ٤٩٩ سبب تعظيم الرافضة للمشاهد أعظم من غيرهم وتعطيلهم للمساجد
- ٤٩٨ - ٥٠٠ (وَأَقِيمُوا وَجْهَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ) (مَا كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ أَنْ يَعْمُرُوا مَسْجِدَ اللَّهِ) الآية .
- ٥٠٠ ، ٥٠١ متى بنى مشهد الحسين ومشهد علي ، أكثر المشاهد مكذوبة .
- ٥٠١ مدفن علي ومعاوية ، بنو عبيد .

٥٠٢ ، ٥٠٣ حكمة النهي عن الصلاة وقت طلوع الشمس وغروبها وفي المقابر ،
ذوات الأسباب •

٥٠٣ سبب سؤال المشركين للرسول هل ربه من كذا أو من كذا ؟

٥٠٤ - ٥٣٦ سورة الفلق

٥٠٤ (فَالِقُ الْإِصْبَاحِ) (فَالِقُ الْحَبِّ وَالنَّوَى) •

٥٠٦ ، ٥٠٧ التخصيص قد يكون لأن المخصوص أولى بالوصف «هؤلاء أهل بيتي»

٥٠٦ - ٥٣٦ سورة الناس

٥١٠، ٥١١، ٥١٧ قد يرى الشياطين والجن كثير من الناس (وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ وَنَعَلَهُ
مَآئُوسٍ بِهِ نَفْسُهُ)

٥١٩-٥٢٢، ٥٣١، ٥٣٢ (وَقَالَ الشَّيْطَانُ لَمَآ قُضِيَ الْأَمْرُ) الرؤيا ثلاثة أقسام •
٥٢٢ - ٥٢٤ (إِنَّكَ الَّذِينَ اتَّقَوْا إِذَا مَسَّهُمْ طَائِفٌ مِّنَ الشَّيْطَانِ) «إلا أن الله أعانني
عنه فأسلم» •

٥٢٥ صلاة الملائكة على بني آدم •

٥٢٦ - ٥٢٩ لا يدعو الله غيره أن يفعل ، بل طلبه بأمره وقوله وقسمه (وَمَا كَانَ
لِشَرِّ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا) الآية

٥٢٧ - ٥٢٩ الملك واشتقاقه (الربانيون) •

٥٣٠ ، ٥٣١ العلم الحاصل في القلب عقيب النظر والاستدلال •

٥٣٣ - ٥٣٦ « وقال فصل في سورة الفلق والناس وما بينهما

من المناسبة » .

المراقبة
التوعوية
٥٧

ردمك : ١٩٦٠-٧٧-٢٠-٦ (مجموعة)
(١٧ ج) ١٩٦٠-٧٧-٣٧-

١٢٧٢

(١١٠٠٠/ي ٣-٣-١٧٤) (٦) (٠١)